

***** (U) *****

ابن محمد الذوكانى المتوفى

سنة ١٢٥٥ هـ

(عنيت بنشره وتصحيحه ومقاله أصوله والتعليق عليه)

(للمرة الثانية سنة ١٣٤٤ هـ جرد)

الباب الثاني في الطباعة النورية

اصحابها ومديريها هم الذين يربونهم انما الذين يربونهم

(بمصر بشارع الكهكيين نمرة ١)

((ولما على نعمة ربك من النعم))

حقوق الطابع بالتعمين عمومية الى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* (باب قضاء الفوائت) *

١ - عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » متفق عليه . ولمسلم « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري »
 ٢ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول أقم الصلاة لذكري » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي «
 قوله « من نسي » تمسك بدليل الخطاب من قال إن العامد لا يقضى الصلاة لأن انقضاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصلى وإلى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعى وحكاة في البحر عن ابن الهادي والاستاذ ورواية عن القاسم والناصر : قال إن تسمية حفيد المصنف والمنازعون لهم ليس لهم حجة قط يرد إليها عند المنازع وأكبرهم يقولون لا يجب القضاء إلا بأمر جديد وليس منهم هنا أمر ونحن لا تنازع في وجوب القضاء فقط بل تنازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها وأطال البحث في ذلك واختار ما ذكره داود ومن معه والأمر كما ذكره فاني لم أقف مع البعث الشديد للوحين للقضاء على العامد وهم من عدا من ذكرنا على دليل يتفق في سوف المناظرة ويصلح للموكل عليه في مثل هذا الأصل العظيم الأحديث فدين الله أحق أن يقضى باعتبار ما يقتضيه اسم المجلس المضاف من الموم (١) ولا يمكنهم لم يرفعوا إليه رأسا وأنهم ما حاروا به في هذا المقام قولهم أن الأحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسي يسفاد من مفهوم خطاياها وجوب القضاء على العامد لاسيما من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى فيدل بفتحوى الخطأ وقياس الأولى على المطلوب وهذا مردود لأن القائل بأن العامد لا يقضى لم يرد أنه أخف حالا من

(١) وأيضا غرويات الأئمة القاصية بالقضاء على من افطر في رمضان وغير ذلك ولا فرق بين

الناسي بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العامد انه لا يسقط الاثم عنه فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عبثاً بخلاف الناسي والناثم فقد أمرها الشارع بذلك وصرح بان القضاء كفارة لها لا كفارة لها سواء ومن جملة حججهم ان قوله في الحديث « لا كفارة لها الا ذلك » يدل على ان العامد مراد بالحديث لان النائم والناسي لا اثم عليهما قالوا فالمراد بالناسي التارك سواء كان عن ذهول أم لا: ومنه قوله تعالى (نسوا الله فانساهم) وقوله تعالى (نسوا الله فانساهم أنفسهم) ولا يخفى عليك ان هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسي والناثم لعدم الاثم الذي جعلوا الكفارة متوسطة به والا لحديث الصحيحة قد صرحت بوجوب ذلك عليهما وقد استضعف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال: وقال الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هي الاتيان بها تفيها على انه لا يكفي مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها : وقد أنصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما تشبهوا به والحجاجة الي اعمان انظر ما ذكرنا لك سابقا من عموم حديث فدين الله أحق ان يقضى لا سيما على قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطأ الأول الدال على وجوب الاداء فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدده تردد لانه يقول المتعمد للترك قد خوطب بالمصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه والدين لا يسقط الا بأدائه اذا عرفت هذا علمت ان المقام من المضامين وان قول النووي في شرح مسلم بعد حكاية قول من قال لا يجب القضاء على العامد انه خطأ من قائله وجهالة من الافراط المذموم : وكذلك قول المصنف في المنار ان باب القضاء ركب على غير أساس ليس فيه كتاب ولا سنة الى آخر كلامه من التفريط : قوله « لا كفارة لها الا ذلك » استدلل بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب اعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني وسبأى الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب : والأمر بفعلها عند الذكر يدل على وجوب المبادأة بها فيكون حجة لمذهب من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناسي وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي : وقال القاسم ومالك والشافعي وروي عن المؤيد بالله انه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث عدم الاداء من انه لما استنقذ الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد فوات الصلاة بالزوم

آخر قضائها واقتادوا رواحلم حتى خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما منع آخر وهو ما دل عليه الحديث بان ذلك الوادي كان به شيطان ولاهل القول الاول صحيح غير مختصة بقضاء الصلاة وكذلك أهل القول الآخر : واعلم ان الصلاة المتروكة في وقتها لعذر النوم والنسيان لا يكون فعلها بعد خروج وقتها المقدر لها لهذا العذر قضاء وان لزم ذلك باصطلاح الأصول لكن الظاهر من الأدلة انها أداء لا قضاء فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلة حتى ينتهض دليل يدل على القضاء : والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة اذا فاتت نوم أو نسيان وهو اجماع : قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث أبي هريرة وفيه ان الفوائت يجب قضاؤها على الفور وانها تقضي في أوقات النهي وغيرها وان من مات وعليه صلاة فأنها لا تقضى عنه ولا يعلم عنه لها لقوله « لا كفارة لها الا ذلك » وفيه دليل على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخته انتهى *

٣٢ وعن أنس بن مالك قال « ذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم نومهم عن الصلاة فقال انه ليس في النوم تفريط انما التفريط في اليقظة فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها » رواه النسائي والترمذي وصححه صحيحه *

الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديثه : قال الحافظ واسناده علي شرط مسلم ورواه مسلم بنحوه في قصة نومهم في صلاة العجر ولفظه « ليس في النوم تفريط انما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الاخرى فن فعل ذلك فليصلها حتى ينتبه لها فاذا كان القدر فليصلها عند وقتها » الحديث يدل على أن النائم ليس بمكلف حال نومه وهو اجماع ولا ينافيه ايجاب الصلوات عليه لما آتلفه والزامه أورش ما جناه لان ذلك من الأحكام الوضعية لا التكليفية وأحكام الوضع تترك النائم والصلوات والمجنون بالاتفاق : وظاهر الحديث انه لا تفريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل تضيقه : وفيل انه اذا نسي النوم قبل تضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الي ترك الصلاة لغلبة طنه انه لا يستيقظ الا وقد حرج الوقت كان آنما والظاهر انه لا إنم عليه بالنظر الي النوم لأنه فعله في وقت باح فعله فيه فيشمله الحديث. وأما اذا نظر الى التسبب به لترك فلا اشكال في العصيان بذلك ولا شك في إنم من نام بعد نضمة الوقت. لتعلق الخطأ به والنوم مانع من الامتثال والواجب ادالة المسامحة

وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث «فاذا اُسى أحدكم صلاة» الخ *
 ٤ - وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال «ثم أذن بلال
 بالصلاة صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع
 كل يوم» رواه أحمد ومسلم رحمهما الله *

الحديث أو رده مسلم مطولاً وذكر فيه قصة أبي قتادة مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في يومه علي راحلته وان أبا قتادة دعمه ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن
 ماجه طرفاً منه. قوله «ثم أذن بلال» فيه استحباب الاذان للصلاة المأثورة : قوله
 «فصلى» الخ فيه استحباب قضاء السنة الرامة لأن الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين
 قبل الغداة هما سنة الصبح : قوله «كما كان يصنع كل يوم» فيه اشارة الى أن صفة
 قضاء الفائتة كصفة أدائها فيؤخذ منه ان فائتة الصبح بقنت فيها والى ذلك ذهب الشافعية
 وسبأ في الكلام على القنوت وتحقيق ما هو الحق فيه : ويؤخذ منه أيضاً أنه يجهر
 في الصبح المقضية بعد طلوع الشمس : ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على
 الجهر في قضاء الفجر مراً انتهى : وقال بعض أصحاب الشافعي انه يسن فقط وحمل
 قوله «كما كان يصنع» على الافعال فقط وفيه ضعف *

٥ - وعن عمران بن حصين قال سرينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان
 في آخر الليل عرسنا فلم نستبقه حتى أيقظنا حر الشمس فجعل الرجل منا يقوم دهشاً
 الى ظهوره ثم أمر بلالاً فادن ثم صلى الركعتين قبل المجر ثم أقام فصلينا فقالوا يا رسول
 الله الا نسيدها في وقتها من الغد فقال أينها كم ربكم تعالي عن الربا ويهله منكم » رواه
 أحمد في مسنده رحمهما الله *

الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وابن أبي شبة الطبراني
 وأخرجه البخاري ومسلم مطولاً عن أبي رجاء العطاردي عن عمران ولبس فيهما ذكر
 الاذان والاقامة ولا قوله فقالوا يا رسول الله الا نسيدها الى آخره : وأخرجه
 أبو داود من حديث الحسن بن عمران وفيه ذكر الاذان والاقامة دون قوله فقالوا
 يا رسول الله الى آخر الحديث المذكور ولكنه أخرج هذه الزيادة التي في حديث
 الباب النسائي وذكرها المطاف في الفتح واستحجها ويعارضها ما في صحيح مسلم من
 حديث أبي قتادة بلال «فاذا كان الغد لم يسلها عند وقتها» وما في سنن أبي داود من

حديث عمران بن حصين بلفظ « من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحا فليقض مثلها » ويشهد لصحة تلك الرواية ما تقدم في أول الباب من حديث أنس بلفظ « لا كفارة لها الا ذلك » ويدل على صحتها اجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة التي فعلها النائم عند استيقاظه والساهى عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والمعارضة برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال أن يريد بقوله « فليصلها عند وقتها » أي الصلاة التي لم يحضر لأنّه ربما توهم ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذي ذكرها فيه ولا يريد أنه يعيد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك النووي والحافظ وغيرهما: وأما رواية أبي داود فقال الحافظ إنها خطأ من راوينا قال وحكي ذلك الترمذي وغيره عن البخاري: وقد ذكر الحافظ في الفتح انه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأيناها في السنن من حديث أبي قتادة الأنصاري ولم يتفرد بها عمران حتى يقال في تضعيفها إنها من رواية الحسن عنه: وقد صرح على بن المديني وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع منه ولكنها لا تنتمض لمعارضة حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لا سيما بعد نصريح الحافظ بأنها خطأ: قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على أن الفائتة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وإن النداء من مشروعان في السفر وإن السنن الرواتب نقض انتهى: قوله « عرسنا » التعريسي رول المسافر آخر الليل للزوم والاستراحة هكذا قاله الحليل: وقال أبو زبد هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار قوله « فأذن ثم أقام » سيأتي الكلام على الاذان والاقامة في القضاء في باب من عليه فائتة آخر الاذان إن شاء الله تعالى *

باب الترتيب في قضاء الفوائت

١ - عن جابر بن عبد الله « أن عمر جاء يوم الحندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال يا رسول الله ما كنت أصلي العصر حتى كانت الشمس تقرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتها فتوضأ وتوضأنا فمسلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب » متفق عليه *
 * * *

قوله « عن جابر » قد اتفق الحفاظ من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحجاج بن بصير فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر بن الخطاب في مسند عمر: قال الحفاظ تفرد بذلك احجاج وهو ضعيف . قوله « يسب كنفار قریش » لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها . قوله « ما كدت » لفظة كاد من أفعال المقاربة فاذا قلت كاد زيد يقوم فهم منه أنه قارب القيام ولم يقم كما تقرر في النحو * والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعدم الاشتغال بالقتال وقد وقع الخلاف في سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة ف قيل تركوها سببا وقيل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحفاظ : وفي سنن النسائي عن أبي سعيد ان ذلك قبل ان ينزل الله في صلاة الخوف فرجالا أوركبا وسبأ في الحديث : وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين الفوائت المقضية والمؤادة فابو حنيفة ومالك والليث والزهري والنخعي وربيعة قالوا بوجوب تعديم الفائتة على خلاف بينهم : وقال الشافعي والهادي والقاسم لا يجب ولا ينتهض استدلال الموحين بالحد بطلبه لطلب الفل بجموده لا يدل على الوجوب : قال الحفاظ الا أن يستدل بمسوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « سلوا كما رأيتموني أصلي » فتوى قال وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه انتهى : وقد استدلل الموحين أيضا بأن نوقت المقضية بوقت الذكر أختبى من نوقت المؤادة فيجب تقديم ما تضييق : والخلاف في جواز التراخي إنما هو في المطلقات لا المؤقتات المصيبة: وقد اختلف أيضا في الترتيب بين المقضيات أنفسها وبين ذكره في شرح الحديث الآتي *

٢ حديثه وعن أبي سعيد قال « حدثنا يوم الحندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب هوى من الليل كتمنا ذلك قوله الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانصار فقاموا فظهر فضلاها فاحسن صلاتها كما كان يصلونها في وقتها ثم أمره فقام المنصر فضلاها فاحسن صلاتها كما كان يصلونها في وقتها ثم أمره فقام المغرب فضلاها كذلك قال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفتم فرجالا أو ركبانا » رواه أحمد والنسائي ولم يذكر المغرب في الحديث *

الحديث رجال إسناده رجال الصحيح وسيأتي ذكر من صحيحه ، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الترمذي والنسائي بلفظ « أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الحندق » وساقنا نحو الحديث : وأخرج نحوه مالك في الموطأ : قوله « بهوى » الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وبياء مشددة السقوط والمراد بعد دخول طائفة من الليل * والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتركة لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم لكن إنما كان هذا قبل شرعية صلاة الخوف كما في آخر الحديث والواجب بعد شرعيتها على من حبس بحرب العدو أن يفعلها : وقد ذهب الجمهور إلى أن هذا منسوخ بصلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافعيين إلى جواز تأخير صلاة الخوف إذا لم يتمكن من أدائها الصحيح الأول لما في آخر هذا الحديث والحديث مصرح بأنها فائتة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المتقدم مصرح بأنها العصر وحديث عبد الله بن مسعود مصرح بأنها أربع صلوات من الناس من اعتمدا لجمع فقال أن وقعة الحندق بقيت أياما فكان في بعض الأيام الفاتت العصر فقط وفي بعضها الفاتت العصر والظهر وفي بعضها الفاتت أربع صلوات ذكره النووي وغيره : ومن الناس من اعتمد الترجيح فقال أن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجيحاً لما في الصحيحين على ما في غيرهما ذكره أبو بكر بن العربي قال ابن سيد الناس والجمع أرجح لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن الزني عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال وهذا إسناد صحيح جليل انتهى : وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وصحيحه ابن السكن وقد تقدم نحو هذا في باب الصلاة الوسطى على أن حديث الباب ونحوه متضمن لازادة فالمصير إليه متحتّم واقتصار الراوي على ذكر العصر فقط لا يمدح في قول غيره أنها العصر والظهر أو الأربع الصلوات وغايتة أنه روى ما علم وترك ما لم يعلم ومن علم حجة على من لم يعلم ولا محتاج إلى الجمع بعدد واقعة الحندق مع هذا * والحديث أيضا يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية وقد قال بوجوده زيد بن علي والناصر وأبو خنيفة وقال الشافعي والهادي والأمام يحيى أنه غير واجب وهو الظاهر لأن محرد الفعل لا يدل على الوجوب إلا أن يستدل بمعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » كما سبق ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض

ومعارضة : وفي الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وخالف فيه الميث ابن سعد والحديث يرد عليه * قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على الإفادة الفوائت وعلى أن صلاة النهار وإن قضيت ليلاً لا يجبر فيها. وعلى أن تأخيرها يوم الحمدق نسخ بشرع صلاة الخوف انتهى *

أبواب الأذان

الأذان لغة الإعلام نقل ذلك النووي في شرح مسلم عن أهل اللغة . وشرعا الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة وهو مع قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحافظ في الفتح نقلا عن القرطبي . وقد اختلف في الأفضل من الأذان والامامة . يأتي ما يرشد إلى الصواب : وقد اختلف في أي وقت كان ابتداء شرعية الأذان فقبل نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس بإسناد فيه عبد العزيز بن عمران وهو ممن لا تقوم به حجة : وعند الدارقطني من حديث أنس قال الحافظ وإسناده ضعيف وعند الحارثي عن ابن عمر وذكر أنه في ليلة الإسراء وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك . وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف : وعند البزار وغيره عن علي رضي الله عنه وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الحارود وهو متروك قال الحافظ والحق أنه لا يصح شيء من هذه وقد أطال الكلام في ذلك في الفتح فليرجع إليه : وقبل كان فرض الأذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند البخاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من حديث عبد الله بن عمر قال « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادي بها أحد فتكلموا يوما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم اتخذوا قرنا مثل قرن اليهود قال فقال عمر ألا تبعثون رجلا ينادي بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بلال قم فناد بالصلاة » وهذا أسح ما ورد في تعيين ابتداء وقت الأذان *



باب وجوبه وفضيلته

١ عن أبي الدرداء قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مامن ثلاثة لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان » رواه أحمد * الحديث أخرجه ابو داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود « مامن ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فاعلم يا كل الذئب القاصية » الحديث استدل به على وجوب الأذان والاقامة لأن الترك الذي هو نوع من استحواذ الشيطان يجب تجنبه : وإلى وجوبها ذهب أكثر العترة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والأصمغري كذا في البحر ومجاهد والاوزاعي وداود كذا في شرح الترمذي وقد حكى الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك حكى عن مجاهد أن الأذان والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما فسدت صلاته. وقال الاوزاعي يعيد ان كان وقت الصلاة باقيا والالم بعد : وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر أجزأه ولغير عذر قضى : وفي البحر أن المائل بوجوب الاقامة دون الاذان الا وازاعي وروى عن أبي طالب أن الادان واجب دون الاقامة . وعند الشافعي وأبي حنيفة انهما سنة واختلف أصحاب الشافعي ثلثي ثلاثة أقوال الأول انهما سنة : الثاني فرض كفاية : الثالث سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيها وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انهما سنة مؤكدة واجبة على الكفاية. وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية ومن أدلة الموجبين للاذان قوله في حديث مالك بن الحويرث الآتي « فليؤذن لكم أحدكم » وفي لفظ لابن بطارية « فاذا تم أقيم » ومنها حديث أنس المتفق عليه بلفظ « امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة » والآخر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سيأتي : ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد الآتي من قوله « انها لرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين » وما سبأني من قوله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن أبي العاص « اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أحرا » ومنها حديث أنس عند البخاري وغيره قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أغرى بنا قوما لم يكن

يفزينا حتى يصبح وينظر فإن سمع أذاناً كف عنهم وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم »
ومنها طول الملازمة من أول الهجرة إلى الموت لم يثبت أنه ترك ذلك في سفر ولا حصر
الا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الأئمة أنه لم يؤذن فيها وإنما أقام على أنه قد
أخرج البخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في جمع بأذانين
واقامتين وبهذا الترك على ما فيه من الخلاف احتج من قال بعدم الوجوب وخص
بعض القائلين بالوجوب الرجال بوجوبهما ولم يوجبهما على النساء استدلالاً بحديث
« ليس على النساء أذان ولا إقامة » عند البيهقي من حديث ابن عمر « اسناد صحيح
الا أنه قال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً : وقد رواه البيهقي وابن عدي من حديث
أسماء مرفوعاً وفي اسناده الحسن بن عبد الله الأيلي وفيه ضعف جداً : وبحديث « النساء
على عورات فاستروا عيهن بالسكوت وعوراتهن بالبيوت » *

٢ ﴿ وعن مالك بن الحويرث « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا حضرت
الصلاة فليؤذن لكم أحداًكم وليؤمكم أكبركم » متفق عليه ﴾ *
قوله « أحداكم » يدل على أنه لا يعتبر السن والفضل في الأذان كما يعتبر في إقامة
الصلاة : وقد استدلل بهذا من قال بأفضلية الإمامة على الأذان لأن كون الأشرف أحق
بهما شعر يزيد شرفهما : وفي لفظ للبخاري « فإذا أتما خرجتما فإذا » ولا نعارض
بينه وبين ما في حديث الباب لأن المراد بقوله أذاناً أي من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن
وذلك لاستوائهما في الفضل * والحديث استدلل به من قال بوجوب الأذان لما فيه من
صبغة الأمر وقد تقدم الخلاف في ذلك *

٣ ﴿ وعن معاوية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن المؤذنين أطول
الناس أعناقاً يوم القيامة » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ﴾ *
وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالمعاني المختلفة : قوله « أطول الناس أعناقاً »
هو بفتح الهزة جمع عنق واختلف السلف والخلف في معناه فقبل معناه أكثر الناس
تشوقاً إلى رحمة الله لأن المتشوف يتلجلج عنقه لما يتطلع إليه فمعناه كثرة ما يروى من الثواب
وقال النضر بن شميل إذا ألحم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لتلاينهم ذلك
الكرب والعرق : وقبل معناه أنهم سادة ورؤساء والعرب تصف السادة بطول
العنق : وقبل معناه أكثر أرباباً وقال ابن الأعرابي أكثر الناس أعناقاً قال القاضي عياض وغيره

وروي بعضهم إعتاقا بكسر الهمزة أي اسراعا الى الجنة وهو من سبر العنق قال ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فاذا عطش الانسان أنطوت عنقه والمؤدون لا يعطشون فاعتاقهم قائمة . وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة » زاد السراج لقولهم « لا إله الا الله » وظاهره الطول الحقيقي فلا يجوز المصير الى التفسير بغيره الامميجي * والحديث يدل على فضيلة الاذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره وان كان اذا كان فاعله غير متخذ أجراً عليه والا كان فعله لذلك من طلب الدنيا والسعي للعالم وليس من أعمال الآخرة: وقد استدلل بهذا الحديث من قال ان الاذان أفضل من الامامة وهو نص الشافعي في الأم وقول أكثر أصحابه: وذهب بعض أصحابه الى ان الامامة أفضل وهو نص الشافعي أيضاً قاله النووي وبعضهم ذهب الى انها سواء وبعضهم الى انه ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وجمع خصائصها فهي أفضل والا فالادان قاله أبو علي وأبو القاسم بن كنج والمسعودي والقاضي حسين من أصحاب الشافعي واختلف في الجمع بين الاذان والامامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي انه يستحب ان لا يفعله وقال بعضهم بكره وقال محققوهم وأكثرهم لا بأس به بل يستحب: قال النووي وهذا أصح وفي البيهقي مرفوعا من حديث حابر النهي عن ذلك قال الحافظ لكن سنده ضعيف *

عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمؤمن مؤتمن اللهم أرشد الائمة واغفر للمؤدنين » رواه أحمد وأبو داود والترمذي *

الحديث رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وابن حبان وابن حزيمة كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: وروى أيضا عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة: وقال محمد بن عيسى وذكر علي بن المديني انه لم يثبت واحدا منهما: وقال أيضا لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمعه الاعمش من أبي صالح بيقين لانه يقول فيه بثت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة: وقال الدارقطني في المال رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيره عن سهيل عن الاعمش قال وقال انه يدرى الاعمش حديث عن أبي صالح

وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن أبي صالح: وقال الثوري لم يسمع الاغمش هذا الحديث من أبي صالح وصحح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا: وقال ابن عبد الهادي أخرج مسلم بهذا الاسناد يعني سهيلا عن أبيه نحواً من أربعة عشر حديثاً: وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الصبياء في المختارة: وعن أبي أمامة عند أحمد: وعن جابر عند ابن الجوزي في العمل: ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الاسناد « قالوا يا رسول الله لقد تركنا تنافس في الاذان بعدك فقال انه يكون بعدكم قوم سفلة -هم مؤذونهم- » قال الدارقطني هذه الزيادة ليست محفوظة وأشار ابن القطان الى ان البزار هو المنفرد بها قال الحافظ و ليس كذلك فقد حزم ابن عدي بأنها من أفراد أبي حمزة وكذا قال الحلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فبريء من عهدها: وأخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرملي عن الاغمش وأتهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بأبي حمزة: قال ابن القطان أبو حمزة ثقة ولا عيب للاسناد الا ما ذكر من الانقطاع وبحجاب عنه بأن الواسطة قد عرفت وهو الاغمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تمد علة وأما الانقطاع الثاني بين الاغمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيجواب عنه بأن ابن نمير قد قال عن الاغمش عن أبي صالح ولا أراى الا قد سمعته منه: وقال ابراهيم بن حميد الرؤاسي قال الاغمش قد سمعته من أبي صالح: وقال هشيم عن الاغمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة ذكر ذلك الدارقطني فبينت هذه الطرق ان الاغمش سمعته عن غير أبي صالح ثم سمعته منه . قال اليعمرى والسكك صحيح الحديث متصل: قوله « الامام ضامن » الغمان في الامة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد أنهم صمناهم على الاسرار بالقراءة والادكار -نكح ذلك عن الشافعي في الأتم: وقيل المراد ضمان الدعاء ان يسمع القوم به ولا يمتنع نفسه: وقيل لانه منجمل القيام والقراءة عن المسبوق. وقال الحطايي مناه انه يضمن على القوم صلاتهم وليس من ضمان الموجب للجماعة: قوله « والمؤذن مؤتمن » قيل المراد انه أمين على مواقيت الصلاة: وقيل أمين على حرم الناس لانه يشرف على المواضع العامة: والحديث استدل به على فسيحة الاذان وعلى انه أفضل من الامامة لان الامين أرفع حالا من الفقيه وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال

ان الامامة أفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحلفاء الراشدين بعده أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم *

٥ وعن عتبة بن عامر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يعجب ربك عز وجل من راعي غنم في شظية بحيل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا الي عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي * »

الحديث رجال اسنده ثقات وقد أخرجه ايضا سعيد بن منصور والطبراني والبيهقي وفي البخاري والموطأ والنسائي بلفظ « اذا كنت في غنمك أو باديتك فاذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا أنس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق والمقدسي والنسائي في الموطأ من سننه عن سلمان رفته « اذا كان الرجل في أرض في أى قفر فتوضأ فان لم يجد الماء تيمم ثم ينادي بالصلاة ثم يقيمها ويصليها الا أن من جنود الله صفا » ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التيمي عن أبيه وروى نحوه البيهقي والطبراني في الكبير * والحديث يدل على شرعية الاذان لا لفرد فيكون صالحا لرد قول من قال ان شرعية الاذان تختص بالجماعة وفيه أيضا أن الاذان من أسباب المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يغفر للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب وبابس » وفي اسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ « المؤذن يغفر له مدصوته ويصدق منه من يسمعه من رطب وبابس ولا مثل أجر من صلى معه » وصححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الاذان احاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها مصرحة بمظهر فضله وارتفاع درجته وانه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها المتنافسون ولكن بذلك الشرط الذي عرفناك في شرح حديث معاوية * قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الاذان يسبب للمغفرة وان كان

بحيث لا يسمعه أحد : الشظية الطريقة كالجدة انتهى * ومقال الشظية للقطعة المرتفعة من الجبل وهي بالظاء المعجمة *

باب صفة الاذان

١ عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبدربه قال « لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب بالناقوس وهو له كاره لمواقفه النصارى طاف في من الليل طائف وأما نائم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس يحمله قال فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس قال وما نصنع به قال قلت ندعو به إلى الصلاة قال افلا أدلك على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن الصلاة حى على الصلاة حى على الفلاح حى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله قال ثم استأخر عير بعيد قال ثم تقول إذا هتت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله حى على الصلاة حى علي الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالثأذين فكان بلال مولى أنى بكر يؤذن بذلك ويدعو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الي الصلاة قال فجاءه فدعاه ذات غداه إلى الفجر فقبل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نائم فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة فى النأدين الى صلاة الفجر » : رواه أحمد وأبو داود من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التميمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه « فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انها رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت فانه أندى صوتا منك قال فقامت مع بلال فجلست ألقى عليه ويؤذن به قال فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بتمه فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فله الحمد » وروى الترمذي هذا الحارف منه بهذه الدارين وقال

حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح بإسناد *

الحديث أخرجه أيضاً من الطريقة الأولى الحاكم وقال هذه أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس وعمرو وشعيب وابن اسحاق عن الزهري ومنابهة هؤلاء لحمد بن إسحاق عن الزهري ترفع احتمال التدليس الذي تحتمله عنقه ابن اسحاق؛ وأخرجه أيضاً من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والبيهقي وابن ماجه . قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعني هذا لأن محمد قد سمع من أبيه عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمد بن اسحاق سمع من التيمي وليس هذا بما دلسه : وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل عنه : وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمرو الواقفي عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو ضعيف واختلف عليه فيه فقيل عن محمد بن عبد الله : وقيل عبد الله بن محمد : قال ابن عبد البر إسناد حسن من حديث الإفريق قال الحاكم وأما أخبار الكوفة في هذه القصة يعني في ثنية الاذان والاقامة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلف عليه فيه فمنهم من قال عن معاذ بن جبل : ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد : ومنهم من قال غير ذلك : الحديث فيه تريب التكبير . وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي : ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والامام محبي واحتجوا بهذا الحديث فان المشهور فيه التريب وبحديث أبي مخذرة الآتي . وبأن التريب عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم . وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والهادي والقاسم إلى ثنيته محتجين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من الثنية . وبحديث أبي مخذرة الآتي في رواية لمسلم عنه وفيه « أن الاذان مثنى فقط » وبأن الثنية عمل أهل المدينة وهم أعرف بالنسب . وبحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لبلال بتشفيح الاذان وإيتار الاقامة وسيأتي : والحق أن روايات التريب أرحح لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة لعدم منافاتها وصحة مخرجها * وفي الحديث ذكر الشهادتين مثنى مثنى وقد اختلف الناس

في ذلك فذهب أبو خزيمة والكوفيون والهادوية والناصر الى عدم استحباب الترجيع تمسكا بظاهر الحديث والترجييع هو العود الى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين بخفض الصوت ذكر ذلك النووي في شرح مسلم: وفي كلام الراعي ما يشعر بأن الترجيع اسم للمجموع من السر والجهر . وفي شرح المذهب والتحقيق والدقائق والتحرير انه اسم للاول: وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي الى ان الترجيع في الاذان ثابت لحديث أبي مخذورة الآتي وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قولها وهو أيضا متأخر عن حديث عبدالله بن زبد: قال في شرح مسلم ان حديث أبي مخذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين وحديث عبدالله بن زبد في أول الامر وبرحمته أيضا عمل أهل مكة والمدينة به قال النووي وقد ذهب جماعة من الحديث وغيرهم الى التخيير بين فعل الترجيع وتركه . وفيه التثويب في صلاة الفجر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التأذين الى صلاة الفجر يعني قول بلال الصلاة خير من النوم وزاد ابن ماجة فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده ضعف جداً . وروى أيضاً ابن ماجة وأحمد والترمذي من حديث بلال بلفظ « لا تثويب في شيء من الصلاة الا في صلاة الفجر » وفيه أبو اسمعيل الملائي وهو ضيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال . وقال ابن السكن لا يصح إسناده . ورواه الدارقطني من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البهالي وهو نحو أبي اسمعيل في الضعف: وبيان الانقطاع بين أبي ليلى وبلال ان ابن أبي ليلى مولده سنة سبع عشرة ووفاه بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطاً بها قبل ذلك من أوائل فتوحها فهو شامي وابن أبي ليلى كوفي فكيف يسمع منه مع حداثة السن وتباعد الدبار . وقد روى اثبات التثويب من حديث أبي مخذورة قال « سمعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقال اذا كنت في أذان الصبح فقلت حي على الفلاح فقل الصلاة خير من النوم » أخرجه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه الزيادة وفي اسناده محمد بن عبد الملك ابن أبي مخذورة وهو غير معروف الحال والحديث بن عبيد وفيه مقال: وذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي مخذورة وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج . ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضاً ابن خزيمة ورواه بقي بن مخلد . وروى التثويب

أيضاً المطبراني والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ « كان الأذان بعد حى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين » قال اليعمرى وهذا إسناد صحيح. وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس أنه قال « من السنة إذا قال المؤذن في الفجر حى على الفلاح قال الصلاة خير من النوم » قال ابن سبيل الناس اليعمرى (١) وهو إسناد صحيح وفي الباب عن طائفة سند ابن جبان وعن نعيم السجهم عند البيهقي . وقد ذهب إلى القول بشرعية التوثيق عمر بن الخطاب وأبو أسيد والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود وأصحاب الشافعي وهو رأي الشافعي في القديم ومكرهه عنده في الجديد وهو مروي عن أبي حنيفة واحتفوا في تحمله فالمشهور أنه في صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف أنه سنة في كل الصلوات وحكي القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح أنه يستحب في أدان العشاء وروى عن الشعبي وغيره أنه يستحب في العشاء والفجر والأحاديث لم ترد بآبائته إلا في صلاة الصبح لافي غيرها قالوا أحب الاقتصار على ذلك والحزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره وذهبت المعتزلة والشافعي في أحد قوليه إلى أن التوثيق بدعة قال في البحر أحدثه عمر فقال ابنه هذه بدعة . وعن علي عليه السلام حين سمعه لا يردوا في الأذان ما ليس منه ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي مخذومه وللال قلنا لو كان لما أنكركه على وابن عمر وطاوس سألنا فأمر به إشعاراً في حال لا شرعاً جماً بين الآثار انتهى (٢) : وأقول قد عرفت مما سلف دفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم والأمر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت دون وقت وابن عمر لم ينكر مطلق التوثيق بل أنكركه في صلاة الظهر ورواية الانكار عن علي عليه السلام بعد صحتها لا تنفذ في مروي غيره لأن المأثبات أولى ومن علم حجة والتوثيق زيادة ثابتة فالقول بها لازم والحديث ليس فيه ذكر حى على خير العمل وقد ذهبت المعتزلة إلى إبطاله وأنه بعد قول المؤذن حى على الفلاح قالوا يقول مرتين حى على خير العمل ونسبه المهدي

(١) هو المأثور أبو الفتح محمد بن محمد بن سبيل الناس اليعمرى الموفى ٧٣٤ هـ شرح سنن الرملي شرحاً وافياً ولم يكمله بلغ فيه دون ثمانية في نحو عشر آلاف ثم كلفه المأفول زين الدين عبد الرحيم بن حسن السراوق الموفى سنة ٨٠٦ هـ أنه من الكتب :

(٢) عبارة البرقي في الأئمة ولها فيها محموداً قال لا ينبغي على المأفول ولم يتمكن من مراجعة البحر لعدم تيسر منه لدينياً : والله أعلم

في البحر الى أحد قولي الشافعي وهو خلاف ما في كتب الشافعية فانما لم يجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال في الاتصار ان الفقهاء الاربعة لا يختلفون في ذلك يعني في أن حي على خير العمل ليس من ألفاظ الأذان وقد أكره هذه الرواية الامام عز الدين في شرح البحر وغيره ممن له اطلاع على كتب الشافعية ﴿احتج القائلون بذلك﴾ بما في كتب أهل البيت كما الى أحمد بن عيسى والتجريد والاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مسندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الاحكام وقد صح لنا أن حي على خير العمل كانت علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بها ولم تنازع الا في زمن عمر وهكذا قال الحسن بن يحيى روي ذلك عنه في جامع آل محمد وبما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى باسناد صحيح عن عبد الله بن عمر انه كان يؤذن بحي على خير العمل أحيانا. وروي فيها عن علي بن الحسين أنه قال هو الأذان الاول. وروي المحب الطبري في أحكامه عن زيد بن أرقم انه أذن بذلك قال المحب الطبري رواه ابن حرم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي امامة ابن سهل البصري ولم يرو ذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعا. وقول بعضهم وقد صحح ابن حزم والبيهقي والمحب الطبري وسعيد بن منصور ثبوت ذلك عن علي بن الحسين وابن عمر وأبي امامة بن سهل موقوفا ومرفوعا ليس بصحيح اللهم الا أن يريد بقوله مرفوعا قول علي بن الحسين هو الأذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة الرفع في شيء من كتب الحديث ﴿واحباب الجمهور﴾ عن أدلة اثباته بأن الأحاديث الواردة بذكر اللفظ الأذن في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل على ثبوت ذلك قالوا واذا صح ما روي من أنه الأذان الاول فهو منسوخ بأحاديث الأذان لعدم ذكره فيها. وقد اورد البيهقي حديثا في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت الدخيل عليها. وفي الحديث وفي الحديث افراد الإقامة الا التكبير في اولها وآخرها وقد قامت الصلاة وقد اختلف الناس في ذلك وسند ذلك وهو الحق في شرح حديث أنس الآتي بهذا. قوله في الحديث «ان يضرب بالناقوس» هو الذي تضرب به النصارى لاوقات صلاتهم وجمعه فوافيس والقبس ضرب بالناقوس: قوله «حي على الصلاة حتى على الفلاح» اسم عمل معناه أقبلوا اليها واهلوا الى الفوز والنجاة وفتحت الياء لسكونها وسكون الياء السابقة المدعمة. قوله «فانه أُنْذِي صوتا منك»

أى أحسن صوتاً منك، وفيه دليل على استحباب اتخاذ مؤذن حسن الصوت؛ وقد أخرج الدارمي وأبو الشيخ بإسناد متصل بأبي مخذورة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بنحو عشرين رجلاً فأذّنوا فأعجبه صوت أبي مخذورة فعلمه الاذان؛ وأخرجه أيضاً ابن حبان من طريق أخرى؛ ورواه ابن خزيمة في صحيحه قال الزبير بن بكار كان أبو مخذورة أحسن الناس صوتاً وأذاناً؛ ولبعض شعراء ورث في أذان أبي مخذورة

أما ورب الكعبة المستورة * وما تلا محمد من سورة

والنعمات من أبي مخذورة * لافعلن فعلة مذكوره

وفي رواية للترمذي بلفظ « فقم مع بلال فإنه أهدى أو أمد صوتاً منك فاق عليه ما قيل لك » والمراد بقوله أو أمد صوتاً منك أى أرفع صوتاً منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان وسبذكر المصنف لذلك باباً بعد هذا الباب »

٢ حديث وعن أنس قال « أمر بلال ابن اشفع الاذان وبور الاقامة الا الاقامة » رواه الجماعة رحمهم الله »

وليس فيه للنسائي والترمذي وابن ماجه الا الاقامة : قوله « أمر بلال » هو في معظم الروايات على البناء للفعول : وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة للرفع والمختار عند صحة في الحائضين انها تقتضيه لان الظاهر ان المراد بالامر من له الامر الشرعى الذى يلزم اتباعه وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما في أمور العبادة فانها انما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطاء « فأمر بلالاً » بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بلالاً » قال الحكم صرح برفعه امام الحديث بلا مداغة قبيحة قال الحافظ ولم يتفرد به فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبد ان المروزي ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى بن عبد الدار قسماً أيضاً ولم يتفرد عبد الوهاب. وقد رواه البلاذرى من طريق أبي شهاب بإسناد عن أبي قلابة وفيه وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء والامر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير شك : وقد روى البيهقي فيه بالسند الصحيح عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلالاً ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة » لا ما سكت عن بعضهم من ان الامر لبلال بذلك

كان من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ من المنقول ان بلالا لم يؤذن لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لابي بكر وقبل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مرة واحدة بالشام : قوله « ان يشفع الاذان » بفتح أوله وفتح الفاء أي يأتي بالمعاطة شفعا وهو مفسر بقوله مثنى مثنى : قال الحافظ لكن لم يحذف في ان كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله مثنى على ماسواها انتهى : فتكون أحاديث شفييع الاذان وتنزيهه مخصصة بالاسانيد التي ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد ونحوه : قوله « الا الاقامة » ادعى ابن منده والاصيلي أن قوله الا الاقامة من كلام أنوب وليس من الحديث وفيما قاله نظر لان عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بن منده منصلا بالخبر مفسرا وكذا أبو عوالة في صحيحه والسراج في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولا دليل . وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا يقدح في صحتها عدم ذكر خالد الحذاء لها وقد ثبت تكرير لفظ قد قامت الصلاة في حديث ابن عمر مرعيا وسيأتي . وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الاقامة فانه يشي كما تقدم في حديث عبد الله بن زيد وأحيب بانه وتر بالنسبة الي تكبير الاذان فان التكبير في أول الاذان أربع وهذا إما يتم في تكبير أول الاذان لا في آخره كما قال الحافظ وانت خير بان ترك استثنائه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوته لأن روايات التكرار زيادة مقبولة * الحديث يدل على وجوب الاذان والاقامة وعلى ان الاذان مثنى وقد تقدم الكلام على ذلك . ويدل على افراد الاقامة الا الاقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن الفاظ الاقامة استدي عشرة كله كلها مفردة الا التكبير في أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة فلهذا مثنى مثنى واستدلوا به ذا الحديث : وحديث ابن عمر الآتي : وحديث عبد الله بن زيد السابق قال لابي مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الاسلام أن الاقامة فرادي قال أيضا مذهب كافة العلماء أنه بكرر قوله قد قامت الصلاة الا ما لكافان المشهور عنه أنه لا يكررها . وذهب الشافعي في قدم قوله إلى ذلك قال النووي ولما قول شاذلانه بهول في التكبير الأول الله أكبر مرة وفي الأخير مرة ويهول قد قامت الصلاة مرة : قال ابن سيد الناس وقد ذهب إلى القول بان الاقامة

احدى عشرة كله عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهرى والأوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر : قال البيهقي ومن قال بأفراد الإقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز . قال المنفوي هو قول أكثر العلماء . وذهبت الحنفية والهادوية والنووية وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن الفاظ الإقامة مثل الأذان عندهم مع زيادة قامت الصلاة مرتين واستدلوا بهما في رواية من حديث عبد الله بن زيد عند الترمذي وأبي داود بلفظ « كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة » وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها متقدمة وقد تقدم ما في سماع ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد : وحيث عن هذا الانقطاع بأن الترمذي قال بهد إخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ما نقله وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن عبد الله بن زيد رأي الأذان في المنام قال الترمذي وهذا أصح انتهى : وقد روى أن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد بن بلال : كعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الأئصار فلا علة للحديث لأنه على الرواية عن عبد الله بدون توسط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وإن كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعه الأعمش إياه عن عمرو بن مرة ومتابعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصح خبره وإن خالفه في الإسناد وأرسلافه مخالفة غير قاذحة : واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالاً كان يثني الأذان والإقامة وأدعى الحاكم فيه الاستدلال : قال الطحاوي والسكفي رواية الطحاوي بسند بلالاً ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن حمر بن عيسى عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن جده وهو سعد القرط قال أذن بلال حينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لاني بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمرو وسويد بن غفلة ما خرف في زمن أبي بكر : وأما ما رواه أبو داود من أن بلالاً ذهب إلى الشام في حياة أبي بكر فكانها حق مات فهو مرسل

وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس وروي الطبراني في مسند الشاميين من طريق جنادة بن ابي أمية عن ثعلبة بن كنانة كان يحمل الاذان والاقامة مني مني وفي اسناده ضعيف قال الحافظ وحديث أبي مخذومة في تسمية الاقامة مشهور عند النسائي وغيره انتهى: وحديث أبي مخذومة حديث صحيح قاسه الخازمي في التلخيص والمنسوخ وذكر فيه الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي (١) وسيأتي ما أخرجه عنه الجماعة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلم له الاذان تسع عشرة

(١) اقول وقد ذكر الخلاف الخازمي في التلخيص والمنسوخ ودل على كل وأرجحية الحديث في ذلك قال صاحب المذهب طائفة الى ان الاقامة مثل الاذان مني وهو قول سفيان الثوري والي حبيبة واهل الكوفة واحدوا في التسمية الحديث (أي حديث أبي مخذومة) قال والي الاقامة مرتين مرتين الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان لا اله الا الله (الح) وقد حسبه كما بقاه الشوكلي عنه هما ورأوه مكملوا واستكملوا الحديث لئلا يذكره بسنده من أنس «أهم ذكر وان يعلموا وقت الصلاة شيء يعرفونه فذكروا ان يدوروا بارأوا يصروا باقوسا فامر لئلا ان يشمع الاذان ويدتر الاقامة» هذا حديث صحيح معق عليه أخرجه مسلم في الصحيح من حديث وهب وأخرجه من حديث عبد الوهاب النخعي عن خالد الحذاء: قالوا وهذا ظاهر في التسليم لان لئلا أمر بأمر الاقامة أول شرع الاذان على ما دل عليه حديث أنس وأما حديث أبي مخذومة كان عام حين وبين الوقتين مدة مدونة: وبالله في ذلك أكثر أهل العلم وأما أن الاقامة مرادى والي هذا المذهب ذهب سفيان بن عروة بن الزبير والزهري ومالك بن أنس وأهل الحجاز والشام وأصحابنا: والي ذهب عمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والأوراعي وأهل الشام: والي ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل ومن تبعهم من العراقيين: والي ذهب يحيى بن يحيى وإسحاق ابن إبراهيم الحنظلي ومن تبعهم من الحاراسيين وذهبوا في ذلك الى حديث أنس وقالوا أما حديث أبي مخذومة فالجواب عنه من وجوه تذكر بعضها: منها أن شرط التلخيص أن يكون صحيح سنداً واقوفاً في جميع جهات الترجيعات على ما قررنا في مقدمتنا كتابنا: وبالله في ذلك الشوكلي وغيره خفي على من الحديث سمعنا أن حديث أبي مخذومة لا يورى حديث أنس في جهة واحدة والترجيحات فضلا عن الجهات كلها: ومنها ان جماعة من الحفاظ ذهبوا الى ان هذه اللفظة في تسمية الاقامة غير محفوظة بتدليج ما أخبرنا به وساقى بسنده الى أبي مخذومة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مره ان شمع الاذان ويدتر الاقامة» ويجوز من الاحاديث: ثم لم يردنا ان هذه الزيادة محفوظة وان الحديث ثابت وتلكه منسوخ واداني ثعلبة بن كنانة هو أنس الاذان لار الذي صلى الله عليه وآله وسلم لما عاد من حنين ورجع الى المدينة أقر لئلا على اذاننا واقومته: ومن الأثره قال قتادة لا ي عبد الله أنس حديث أبي مخذومة سمعنا حديث عبد الله بن زيد لاني حديث أبي مخذومة مدونة مكة فقال أنس قد رحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة فقرأ لئلا على اذان عبد الله بن زيد: وعن الثعلبي قال أخبرني عبد الله بن عبد الحميد قال سألت ابا عبد الله في اذان أبي مخذومة فقال نعم قد كان أبو مخذومة يؤذن ويثبت تسمية اذان أبي مخذومة ولكن ادان لئلا هو آخر الاذان: وبهذا عمل ان ما ذكره الشارح بسندهما هو مأخوذ من الطائفة مدونة عرو والله اعلم

كلمة والاقامة سبع عشرة» وهو حديث صحيحه الترمذى وغيره وهو متأخر عن حديث بلال الذي فيه الامر بإتيار الاقامة لانه بعد فتح مكة لان أبا محذورة من مسأمة الفتح وبلال أمر بإفراد الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون ناسخا: وقد روي أبو الشيخ «أن بلالا أذن يعني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين وأقام مثل ذلك» اذا عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تنذية الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما أسلفناه وأحاديث افراد الاقامة وان كانت أصح منها السكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن أحاديث التنبيه مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما عرفناك : وقد ذهب بعض أهل العلم الى جواز افراد الاقامة وتنبيهها قال أبو عمر بن عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي وعماد بن حريز الى إجازة القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وحملوه على الإباحة والتخيير قالوا كل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع ذلك وعمل به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أو ما في أول الاذان ومن شاء فلي و من شاء أتى الاقامة ومن شاء أفردها الا قوله قد قامت الصلاة فان ذلك مرتان على كل حال انتهى: وقد أحاط القائلون بإفراد الاقامة عن حديث أبي محذورة باحوبة منها أن من شرط النسخ أن يكون أصح سندا وأقوم قاعدة وهذا ممنوع فان المعترف في النسخ مجرد السجدة لا الاصلية ومنها أن جماعة من الأئمة ذهبوا الى ان هذه اللفظة في تنذية الاقامة غير محفوظة ورووا من طريق أبي محذورة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشفع الاذان وبوتر الاقامة كما ذكر ذلك الحازمي في الماسخ والمنسوخ وأخرجه البخاري في تاريخه والدارقطني وابن حزيمة وهذا الوجه غير نافع لان القائمين بأنها غير محفوظة غاية ما اعتدوا به عدم الحفظ وقد حفظ عنهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم. وأما رواية إتيار الاقامة عن أبي محذورة فليست كروايته التشفيع على ان الاعتماد على الرواية المشتملة على الزيادة : ومن الأحوط ان تنذية الاقامة لو فرض أنها محفوظة وان الحديث بها ثابت لكانت منسوخة فان أذان بلال هو آخر الأمرين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان من تنبيه ورجم الى المدينة أقر بلالا على أذانه واقامته: فالأوقد قبل لاحمد بن حنبل ليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لان حديث أبي محذورة بعد فتح مكة قال ليس قد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى المدينة فافر بلالا على أذان عبد الله بن زيد وهذا أنهض ما أجازوا به ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالا أذن بعد رجوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وأورد الأقامة ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكمي فإن ثبت ذلك كان دليلاً لمذهب من قال بجواز الشكل وسعين المصير إليها لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بجواز الجمع لا بالذبح *

٣ - وعن ابن عمر قال « إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة وكما إذا سمعنا الأقامة نوحنا ثم خرجنا إلى الصلاة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم الحديث أخرجه أيضا الشافعي وأبو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي إسناده أبو جعفر المؤدب قال شعبة لا يحفظ لأبي جعفر عن هذا الحديث. وقال ابن حبان اسمه محمد بن مسلم بن مهران. وقال الحاكم اسمه عمير بن زيد بن حبيب الخطابي : قال الحاكم وهم الحاكم في ذلك. ورواه أبو عوانة والدارقطني من حديث سعيد بن المعيرة عن عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال الخطابي وأدلى سعيداً وهم فيه وإما رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيد وثقه أبو حاتم ورواه ابن ماجة من حديث سعد الهرط (١) مرفوعاً كان أذان بلال مثني مثني واقامة مربعة « وعن أبي رافع نحوه وما ضعفنا وقد صرح اليعمرى في شرح الترمذي أن حديث ابن عمر أصاده صحيح والحديث يدل على أن الأذان مثني والاقامة مفردة إلا الأقامة وقد تقدم الحديث عن ذلك *

٤ - وعن أبي مخنف « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلم هذه الأذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله ثم يعود ويقول أشهد أن لا إله إلا الله مرتين أشهد أن محمداً رسول الله مرتين حتى تلي الصلاة مرتين حتى على الملاح مرتين الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » رواه مسلم والنسائي وذكر الترمذي في أوله أربعة وللحاشية عن أبي مخنف « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلم الأذان تسع عشرة

(١) هو سفيان مذكور في الولاية الملاح على الملاح ستة أربع وسعين وكان مؤدباً بعبد الله من القريب سعين معروف : وقوله بعد وما سعين أي الذين لا الراويان : تنبيه

كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة » قال الترمذي حدث حسن صحيح بإسناده *
 الرواية الاولى أخرجهما أيضا بتربيع التكبير في أوله الشامسي وأبو داود وابن
 ماجه وابن حبان وقال ابن القطان الصحيح في هذا تربيع التكبير وبه يصح كون
 الاذان سبع عشرة كلمة كما في الرواية الثانية مضموعا الى تربيع التكبير الترجيح قال
 الحافظ حاكيا عن ابن القطان وقد وقع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير وهي
 التي ينبغي ان يعد في الصحيح انتهى » وقد رواه أبو نعيم في المستدرج واليهي
 بتربيع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحاق وكذلك أخرجه أبو عوانة في
 مستدرجه من طريق ابن المديني عن معاذ ، والرواية الثانية أخرجهما أيضا الدارمي
 والدارقطني والحاكم في مستدركه والبيهقي وتكلم عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن
 دقيق العيد في الامام وصحح الحديث وأخرجه أيضا الدبراني ، فوله « سبع عشرة
 كلمة » لاث التكبير في أوله مربع والترجح في الشهادتين بصير كل واحدة منهما
 أربعة ألفاظ والحيلتين أربع كلمات والكبير كلان وكلمة التوحيد في آخره . قوله « سبع
 عشرة كلمة » بتربيع التكبير في أول الاقامة وترك الترجيع وزيادة قد قامت الصلاة
 مرتين وباقي ألفاظها كالاذان فتكون الاقامة ذلك المقدار » والحديث يدل على تربيع
 التكبير والترجيع وتربيع تكبير الاقامة ونشئة باقي ألفاظها وقد تقدم الكلام على
 جميع هذه الاطراف مستوفي وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي مخذورة راجع لانه
 متأخر ومشتعل على الريادة لا سيما مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي
 لعنه اياه *

٥ بإسناده وعن أبي مخذورة قال « قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعلمه وقال
 فان كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله
 أكبر لا اله الا الله » رواه أحمد وأبو داود بإسناده *
 الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والذمالي وصححه ابن حزيمة وفي استناده محمد
 ابن عبد الملك بن أبي مخذورة والحديث ابن عبيد الاول غير معروف والثاني فيه مقال
 ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في
 شرح حديث عبد الله بن زيد فارجع اليه *

﴿باب رفع الصوت بالأذان﴾

١ - عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس « رواه الحجة إلا الترمذي »
 الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وفي إسناده أبو يحيى الرازي له عن أبي هريرة قال ابن المداين لا يعرف وادعي ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان ورواه البيهقي من وجهين آخر من عن الأعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الأشبه أنه عن مجاهد مرسل. وفي العمل لأبي حاتم سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاه رجل من أهل المدينة ووقفه : ورواه أبو أسامة عن الحرث بن الحكم بن أبي هيرة يحيى بن عباد عن شيخ من الأسار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ « المؤذن يغفر له مد صوته وبصدقه من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه » وصححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي الباب عن أس بن عدي وعنه أبي سعيد عبد الدارقطني في العمل وعن حار عند الحنابلة في الموضح وغير ذلك « والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الأذان ككونه سدا للفتنة وشهادة الموحودات ولأنه أمر بالحي في الصلاة بكل ما كان ادعي لاجتماع الماء وبين ذلك أن أولي ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي مخنف « أرفع فرفع صوتك » وهذا أمر برفع الصوت قيل هو تمثيل بمعنى أنه لو كان بين المكان الذي يؤذن فيه والمكان الذي يرفع صوته دنوب فلا تلك المسألة لغفرها الله له »

٢ - وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بصير « أن أبا عبد الله الجدي قال له أي الركب أكرم والعلم والمادية فإذا كتب في كتابك أو ناديتك فأرفع صوتك بالثناء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد والخازن والنسائي وإن ما حقه

الحديث أخرجه أبصا الشافعى ومالك في الموطأ وغيرهما : قوله « تحب الغنم والبادية » أي لأجل الغنم لأن فيها ما يحتاج في اصلاحها اليه من الرعى وهو في الغالب لا يكون إلا بالبادية : قوله « في غنك أو باديتك » يمتثل أن يكون أو شكا من الراوي ويحتمل أن يكون للتنويع لأن الغنم قد لا تكون في البادية ولأنه قد يكون في البادية حيث لا غنم : قوله « فارفع صوتك » فيه دليل ان قال باستحباب الاذان للمنفرد وهو الراحح عند الشائبة : قوله « مدى صوت المؤذن » أي غاية صوته : قوله « حن ولا انس ولا شيء » ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو من العام بعد الخاص والحديث الاول يبين معنى الشيء المذكور هنا لأن الرطب واليابس لا يخرج عن الاتصاف باحد هاتشيء من الموجودات . وفي رواية لابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا مدرو ولا حجر ولا جن ولا انس وهذا يظهر ان التخصيص بالملائكة كما قال القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير طاهر وغير ممتنع عقلا ولا شرعا ان يخلق الله في الجمادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى (وان من شيء الا يسبح بحمده) وفي صحيح مسلم « انى لا عرف حجرا كان يسلم على » ومنه ما ثبت في البخارى وغيره من قول النار أكل بعضى بعضا قال الزين ابن المنير والسر في هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة حرت على نعمت أحكام الحلق في الدنيا من توحه الدعوى والحواب والشهادة . وقيل المراد بهذه الشهادة اشهار المشهود له بالفعل وعلو الدرجة وكما ان الله يفضح بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان وقد تقدم تعامل ذلك وفيه ان حب الغنم والبادية لاسيما عند نزول الفتنة من عمل السافف الصالح »

﴿ باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوئى عنقه عند الخيلطة ولا يستدير ﴾

١- حديث من ابى جعفر قال « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بماء وهو بال » بدائع في قبة له حمراء من آدم قبل فخرج بلال فوضوئه ثلثين ماضح ، بائل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه حمراء كأنى انوار الى بياض سافيه قال فوضواً واذن بلال فبعثت أنزع فاه ههنا وههنا يقول عينا وشها لامحي على الصلاة حتى على الفلاح قال ثم ركزت

له عزة فتقدم فصلي الظاهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والكلب لا يمنع « وفي رواية « تمر من ورائه المرأة والحمار ثم صلى المصمر ثم لم يزل يصلي حتى رجع إلى المدينة » متفق عليه : ولأبي داود رأيت بلالا خرج إلي الأبحاح فاذن لهما بالغ حتى علي الصلاة حتى علي الفلاح لوي عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » * وفي رواية « رأيت بلالا يؤذن ويدوروا تتبع فاه ههنا وههنا واصبعاه في أذنيه قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبة له حمراء أراها من آدم قال نشرح بلال بين يديه بالمنزة فركرها فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه حلة حمراء كآتي انظر إلى طريق ساقيه » رواه احمد والترمذي وصححه صحيحه »

الحديث أخرجه النسائي زيادة « سئل يقول في أذانه هكذا ينحرف يمينا وشمالا » وابن ماجه زيادة « رأيت يدور في أذانه » لكن في اسناده الحجاج بن ارطاة : ورواه الحاكم زيادة الفاظ وقال قد أخرجاه الا انهما لم يذكر فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما : ورواه ابن خزيمة بلفظ « رأيت بلالا يؤذن يتبع فيه يمين رأسه يمينا وشمالا » ورواه من طريق أخرى بزيادة « ووضع الأصبعين في الاذنين » وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه وأبو نعيم في مستخرجهم بزيادة « رأى أبو حنيفة بلالا يؤذن ويدور واصبعاه في أذنيه » وكذا رواه البزار وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة لأن مدارها على سفيان الثوري وهو لم يسمعه من عون بن أبي حنيفة إنما سمعه عن رجل عنه والرجل يتوهم انه الحجاج والحجاج غير محتج به قال ورواه عبد الرزاق في ادراجه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر أخرجه الشيخ في كتاب الادان من طريق حماد وهشيم سمعا عن عون الطبراني من طريق ادريس الاودي عنه وفي الافراد للدارقطني عن بلال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بناوا فئانا لا نزل بل أقم امناعن مواضعها » واسناده صحيح قوله فمن ناضح والنائل الاتخذ من الماء لجسده تبركا بيمية وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم والنائل الاتخذ من ماء في حصد صاحبه لفراغ الماء لقصد التبرك . وقيل ان بعضهم كان ينال ما لا يفضل منه شيء وبعضهم كان ينال منه ما ينخسه على غيره . وفي رواية في الصحيح رأيت بلالا أخرج وضوءا فرأيت الناس يبتدون ذلك الوضوء فمن أصاب منه شيئا مسح به ومن لم يصب أخذ من بلل صاحبه وبهذه الرواية يتبين المراد من تلك العبارة

والنضح الرش وقد تقدم الكلام عليه : قوله ههنا وههناظرهما مكان والمراد بهما جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوي* وللحديث فوائد وفيه احكام سياي بسط السلام عليها في مواضعها والمقصود منه ههنا الاستدلال على مشروعية التفات المؤذن يمينا وشمالا وجعل الاصبين في الاذنين حال الاذان والالتفات المذكور ههنا مقيد بوقت الحيمتين وقد بوب له ابن خزيمة فقال باب انحراف المؤذن عند قوله حي على الصلاة حتى على الفلاح بقوله لا يبدنه كله وانما يمكن الانحراف بالفهم بانحراف الرأس وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ففي بعضها انه كان يستدير وفي بعضها ولم يستدر كما سلف ولكنها لم تروا استدارة الامن طريق حجاج وادريس الا ودي وهما تسميان وقد رويت من طريق ثالثة وفيها ضعيف وهو محمد العرزمي : وقد خالف هؤلاء الثلاثة من هو مثلهم او امثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر أخرجه أبو داود كما تقدم قال الحافظ ويمكن الجمع بان من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله ومضى ان بطلان ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة : قال ابن دقيق العيد فيه دال على استدارة المؤذن للاسماع عند التلفظ بالحيمتين واختلف هل يستدر يبدنه كله أو بوجهه فقط وقدماء قارتان واختلف أيضاً هل يستدير في الحيمتين الا ولتين مرة وفي الثابيتين مرة أو يقول حي على الصلاة عن يمينه ثم حي على الصلاة عن شماله وكذا في الاخرى وقد رجح هذا الوجه بانه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال والاول أقرب إلى لفظ الحديث انتهى كلامه بالمني : وروى عن أحمد انه لا يدور الا إذا كان على منارة يقصد اسماع أهل الجهتين وبه قال أبو حنيفة واسحق وقال البخاري والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد انه يستحب الالتفات في الحيمتين يمينا وشمالا ولا يدور ولا يستدبر سواء كان على الارض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت إلا ان يريد اسماع الناس وقال ابن سيرين يكره الالتفات ، والحق استحباب الالتفات حال الاذان بدون تقيد وأما الدوران فقد عرفت اختلاف الأصحاب فيه وقد أمكن طبع ما تقدم فلا يقصر الى الترجيح* وفي الحديث استناب وضع الاصبين في الاذنين وفي ذلك فائدتان ذكرهما العلماء : الأولى أن ذلك أرفع لصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد الفرط عن بلال : والثانية انه علامة للمؤذن ليعرف من يراه علي بعدأو

من كان به صمم أنه يؤذن : قال الترمذى استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن أصبعه في أذنيه في الأذان قال واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا ولم يرد في الأحاديث كما قال الحافظ ابن الصبح التي يستحب وضعها وحزم النووى بأنها المسبحة وإطلاق الأصبع بجازعن الأئمة *

« باب الأذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة »

١ - عن جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن إذا زالت الشمس لا يجزم ثم لا يقيم حتى يخرج إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادأخرج أقام حين يراه » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ص ١٢٢ *

قوله « لا يجزم » أى لا يترك شيئا من الفاظه : الحديث فيه المحافظة على الأذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات إلا الفجر لما سيأتى : وفيه أيضا أن المقيم لا يقيم إلا إذا أراد الإمام الصلاة وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة مرفوعا « المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة » وضعفه وامل تضعيفه له لأن في إسناده شريكا الفاضل وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي رضى الله عنه من قوله وقال ليس بمحفوظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الحواز عن ابن عمر وفيه معارك وهو ضعيف : ويعارض حديث الباب وما في معناه ما عند البخارى ومسلم وأبي داود والترمذى والنسائي بلفظ « أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقبلت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى أى خرجت لانه يدل على أن المقيم شرع في الإقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين بأن بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيشرع في الإقامة عند أول رؤيته له قبل أن يراه غالب الناس ثم إذا رأوه قاموا ويشهد لهذا ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يهيمون الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تبدل الصفوف » : وفي صحيح مسلم وسنن أبى داود ومستخرج أبى عوانة « أنهم كانوا يعدلون الصفوف قبل خروجه صلى الله عليه وآله وسلم » وفي حديث أبى قتادة « أنهم كانوا يهيمون ساعة تمام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهاهم عن ذلك » لاحتمال أن يقع له

شغل يبطل فيه عن الخروج فيشق عليهم الانتظار * قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذكر حديث الباب وفيه ان الفريضة تغني عن تحية المسجد انتهى *

٢ وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنن أحدكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو قال ينادى بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم * رواه الجماعة الا الترمذي *
قوله « أحدكم » في رواية البخاري « أحدنا منكم » شك من الراوى وكلاهما

يفيد العموم : قوله « من سحوره » بفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر: ويجوز الضم وهو اسم الفعل . قوله « ليرجع » بفتح الياء وكسر الجيم الخفيفة يستعمل هذا لازما ومتعمدا يقول رجع زيد ورجعت زيدا ولا يقال في المتعمد بالثقل ومن رواه بالضم والثقل فقد اخضا لأنه يصير من الترحيع وهو اترديد وليس مرادها ناولا معناه برد القائم أي المتجهج الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى الصيام وبوقظ النائم لينأهب للصلاة بالغسل والوضوء * والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد ذهب الى مشروعيته الجمهور ومطلقا وخالف في ذلك الثوري وابو حنيفة ومحمد والهادي والقاسم والناصر وزيد بن علي قال الشافعي ومالك واحمد واصحابهم انه يكفي به للصلاة وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والنزالي انه لا يكفي به وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء ونعقب بحديث الباب وأحيب بأنه مسكوت عنه وعلى التزل فحله ما لم يرد نطق بخلافه وهم باقودرد حديث ابن عمر وعائشة الآتي وهو يدل على عدم الاكتفاء نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء قال فيه انه اذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الإقامة فنهى الى أن طامع الفجر فأمره فأقام لكن في اسناده ضعف كما قال الحافظ : وأيضاً فهي واقعة عين وكانت في سفر ومن ثم قال الفرطابي انه مذهب واضح : ويدل ايضا على عدم الاكتفاء أن الاذان المذكور قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال « ليرجع قائمكم » الحديث هو لهذه الغرض المذكورة لا للاعلام بالوقت والاذان هو الاعلام بدخول وقت الصلاة بالاعتناء بخصوصة الاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت وتعقب بان الاعلام بالوقت أهم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل (واحتج المانعون) من الاذان قبل دخول الوقت بما رواه صلى الله عليه وسلم لبلال

« لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ومديديه عرضا » أخرجه أبو داود، وبما أخرجه أيضا من حديث ابن عمر « أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي إلا أن العبد نام » قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان وإنما كان تذكيرا كما يقع للناس اليوم (١) وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بأن الأول منهما لا ينهض لمعارضة ما في الصحيحين لا سيما مع اشعار الحديث بالاعتقاد : وأما الثاني فلا حجة فيه لأنه قد صرح بأنه موقوف أكابر الأئمة كإمام أحمد والبخاري والذهلي وأبي داود وأبي حاتم والدارقطني والأثرم والترمذي وحزموا بأن سجادا خطأ في رفعه وإن الصواب وقفه. وأما التأويل المذكور فقال الحافظ في الفتح أنه مردود لأن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد تضافت الأحاديث على التعبير بلفظ الأذان قطعاً لحمله على معناه الشرعي مقدم ولأن الأذان الأول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت الذي كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أي وقت يشرع في ذلك فقيل أنه يشرع وقت السحر ورجحه جماعة من أصحاب الشافعي : وقيل أنه يشرع من النصف الأخير ورجحه النووي وتؤل ما خالفه وقيل يشرع للصبح الأخير في الشتاء وفي الصيف لنصف السبع قاله الجويني : وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكأن مسنده إطلاق لفظ بلال، وقيل بعد آخر اختيار العشاء وقد ورد ما يشعر بتعيين الوقت الذي كان بلال يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة « أنه لم يكن بين أذان بلال وابن أم مكتوم إلا أن يرقى هذا وينزل هذا » وكان يؤذان في بيت مرتفع كما أخرجه أبو داود فهذه الرواية تفيد إطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الدارقطني أن بلالا وابن أم مكتوم كانا يقصدان وقتاً واحداً فيحدثه بلال ويصبيه ابن أم مكتوم : وقد اختلف في أذان بلال ليل هل كان في رمضان فقول أم في جميع الأوقات فادعي ابن القطان الأول قال الحافظ وفيه غلط، والحق أنه في اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين الصلوات ما ورد من الترغيب في الصلاة لأول الوقت والصبح يأتي غالباً بغيره فيكون مناسب أن

(١) الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نادى ليلة الأذان في جميع الأوقات وبما أنه هو بيان للعمل المشروع الذي به يقال : والظاهر مجموع في العبادات إيماناً وتم التبريم وانقطع الوجه بموت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبت ما عاينه مديده وعلمه صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان عليه فهو مردود بنص الكتاب والسنة وإجماع من خلف من الصحابة والتابعين : والله اعلم

ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها لينأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت *
 ٣ وعن سمرة بن جندب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يغركم من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير
 هكذا يعني معترضا » رواه مسلم واحمد والترمذي : واعظهما « لا ينعكم من سحورك أذان
 بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق » ٤ وعن عائشة
 وابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » متفق عليه ولاحمد والبخاري « فانه
 لا يؤذن حتى يطالع الفجر » : ولمسلم « ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقي هذا » :
 قوله « المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » صفة هذه الإشارة مبينة في صحيح
 مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود باللفظ « وليس أن يقول هكذا وهكذا وصوب
 يده رفعها حتى يقول هكذا وفرج بين أصبعيه » وفي رواية « ليس الذي يقول
 هكذا وجمع أصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع أصابعه
 ووضع المسبحة على المسبحة ومديده » وفي رواية « ليس الذي يقول هكذا ولكن
 يقول هكذا » وفسرها جرير بان المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعترض هو
 الفجر الصادق ويقال له الثاني والمستطير بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي
 يكون كذب السرحان : وفي البخاري من حديث ابن مسعود « وليس ان يقول الفجر
 أو الصبح وقال بأصابعه ورفعها الى فوق وطأها الى اسفل حتى يقول هكذا » وقال
 زهير بسبأتيه احدهما فوق الاخرى ثم أمرهما عن عينه وشماله : قوله « حتى يؤذن
 ابن أم مكتوم » في رواية للبخاري « حتى ينادى » وتلك الزيادة اعني قوله فانه لا يؤذن
 حتى يطالع الفجر اوردها في الصيام : قوله « ولمسلم ولم يكن بينهما » هذه الزيادة ذكرها
 مسلم في الصيام من حديث ابن عمر وذكرها البخاري في الصيام من كلام القاسم
 قال الحافظ في ابواب الاذان من الفتح ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي فلم يدرك
 القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث وعند الطحاوي من
 رواية يحيى بن القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة باللفظ ولم يكن
 بينهما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا : قال النووي في شرح مسلم قل العلماء معناه أن بلالا
 كان يؤذن قبل الفجر ويتر بص بعد أذانه للدعاء ونحوه ثم يرقب الفجر فإذا قارب
 طلوعه نزل فآخبر ابن أم مكتوم فينأهب ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى

ويشرع في الاذان مع اول طلوع الفجر *

والحديث يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فلم يفس في الحديث تعرض لها ونقل عن بعض اصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على اربعة لان عثمان اتخذ اربعة ولم تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين وجوزه بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازت الزيادة لعثمان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره : قال ابو عمر بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز اكثر من هذا العدد الا ان يمنع من ذلك ما يجب التسليم له اه : والمستحب ان يتعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في البداءة اقرع بينهم *

وفي الحديث دليل على جواز اذان الاعمي قال ابن عبد البر وذلك عند اهل العلم اذا كان معه مؤذن آخر يهديه للاوقات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعمي : وعن ابن عباس كراهة إقامة ولله حديثين المذكورين ههنا فوائد واحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود *


باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان

١ عن أبي سعيد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » رواه الجماعة *

وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي : وعن أبي هريرة عند النسائي أيضاً : وعن أم حبيبة عند الطحاوي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي : وعن عائشة عند أبي داود وعن معاذ عند أبي الشيخ : وعن معاوية عند النسائي : قوله « اذا سمعتم » ظاهره اختصاص الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن علي المنارة مثلاً في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع أدانه بعد اوصم لا تشرع له المتابعة قاله النووي في شرح المذهب : قوله « فقولوا مثل ما يقول المؤذن » ادعي ان وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتعمق بأن الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب العمدة في حذفها قاله الحافظ : قوله « مثل ما يقول » قال السكرماني

قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يحية بهد كل كلمة مثل كلمتها : قال الحافظ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى بسكت : وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الأتي بعدهذا* والحديث يدل على أنه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الأذان الحيعتين وغيرها وقد ذهب الجمهور الى تخصيص الحيعتين بحديث عمر الأتي فقالوا يقول مثل ما يقول فيأعدا الحيعتين وأما في الحيعتين فيقول لا حول ولا قوة الا بالله : وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا وحكي بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوالة وهو وجه عند الحنابلة : والظاهر من قوله في الحديث نقولوا التعبد بالمول وعدم كفاية امرار الجوابة على القلب : والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه : قال اليعمرى لاتفاقهم على أنه لا يلزم الجيب أن يرفع صوته ولا غير ذلك : قال الحافظ وفيه بحث لان المماثلة وقعت في القول لافي صفته ولاحتياج المؤذن الى الاعلام شرع له رفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده الا الذكر والسر والجمهور مستويان في ذلك : وظاهر الحديث لاجابة المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين المصلى وغيره : وقيل يؤخر المصلى الاجابة حتى يفرغ : وقيل يحيب الا في الحيعتين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة الاجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماع والحلاء قيل والقول بكراهة الاجابة في الصلاة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث ان في الصلاة لشغلا دليل على الكراهة وبؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة السلام فيها وهو أهم من الاجابة للمؤذن : وظاهر الحديث انه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الترجيع وغيره : وفيه متمسك لمن قل بوجوب الاجابة لان الامر يقتضيه بحقيقته وقد حكى ذلك الطحاوي عن قوم من السلف وبه قالت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب : وذهب الجمهور الى عدم الوجوب . قال الحافظ واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا فلما كبر قال على الفطرة فلما تشهد قال خرج من النار » قالوا فلما قال صلى الله عليه وسلم غير ما قال المؤذن شغلنا ان الامر بذلك

للاستعجاب ورد بأنه ليس في الرواية انه لم يقل مثل ما قال وباحتمال إياه وقع ذلك قبل الامر بالاجابة واحتمال ان الرجل الذي سمعه النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن لم يقصد الاذان وأجيب عن هذا الاخير بأنه وقع في بعض طرق هذا الحديث إنه حضرته الصلاة وقد عرفت غير مرة ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بنا وهذا منه : والظاهر من الحديث التبعد بالقول مثل ما يقول المؤذن وسواء كان المؤذن واحدا أو جماعة : قال القاضي عياض وفيه خلاف بين السلف فمن رأى الافة صار على الاجابة للاول احتج بأن الامر لا يقتضى التكرار ويلزمه على ذلك أن يكفى باجابة المؤذن مرة واحدة في العمر *

٢ وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة » رواه مسلم وأبو داود  *

الحديث أخرجه البخاري نحوه من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم يقول : قال الحافظ في الفتح وقد وقع لنا هذا الحديث يعني حديث معاوية وذكر اسناداً متصلاً بهيوسى بن طلحة قال « دخلنا على معاوية فنأدى منادياً بالصلاة فقال الله أكبر الله أكبر فقال معاوية الله أكبر فقال أشهد أن لا إله إلا الله فقال معاوية وأنا أشهد أن لا إله إلا الله فقال أشهد أن محمداً رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد أن محمداً رسول الله ولما قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم : « قوله « لا حول ولا قوة الا بالله » قال النووي في شرح مسلم قال أبو الهيثم الحول الحركة أى لا حركة ولا استطاعة الا بمشيئة الله تعالى وكذا قال ثعلب وآخرون : وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا بمعصيته ولا قوة على طاعته الا بمعونته وحكي هذا عن ابن مسعود وحكي الجوهرى لغة غريبة ضعيفة انه يقال لا حيل ولا قوة الا بالله قال الحول والحيل بمعنى . ويقال في

التعبير عن قولهم لاحول ولا قوة الا بالله الحوقلة هكذا قال الأزهري والأكثر .
وقال الجوهري الحوقلة فعلى الاول وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من
القوة واللام من اسم الله وعلي الثاني الحاء واللام من الحول والقاف من القوة والاول
أولى لئلا يفصل بين الحروف ومثل الحوقلة الحيلة في حي على الصلاة وعلى الفلاح :
والبسملة في بسم الله والحمدلة في الحمد لله : والهيللة في لا اله الا الله والسبحة في سبحان
الله انتهى كلامه : قوله « دخل الجنة » قال انفاضى عياض إنما كان كذلك لان ذلك توحيد
وتناء على الله تعالى وانقياد لطاعته وتوويض اليه بقوله لاحول ولا قوة الا بالله فمن
حصل هذا فقد حاز حقيقة الايمان وكال الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وإيمانا
أفرد صلى الله عليه وسلم الشهادتين والحياتين في هذا الحديث مع أن كل نوع منهما مثنى
كما هو المشروع لقصد الاختصار : قال النووي فاختصر صلى الله عليه وآله وسلم من
كل نوع شطرا تنبيها على باقيه والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله *
٣ وعن شهر بن حوشب عن أبي امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم « ان بلالا أخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلاة قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الاقامة بنحو حديث عمر
في سائر الاذان رواه أبو داود ص ١٠٠ *

الحديث في اسناده رحل مجهول وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد ووثقه
يحيى بن معين واحمد بن حنبل وفيه دلالة على استحباب تجاربة المقيم لقوله وقال في
سائر الاقامة بنحو حديث عمر : وفيه أيضا أنه يستحب لسامع الاقامة ان يقول عند
قول المقيم قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها * قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل
على أن السنة أن يدبر الامام بعد الفراغ من الاقامة انتهى . وفي ذلك خلاف لعله يأتي
ان شاء الله تعالى *

٤ وعن حار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع
النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت تحمدا الوسيلة والفضيلة وأبته
مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة « رواه الجماعة الا مسلما ص ١٠٠ »
وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الطحاوي : وعن أنس بن حبان
في فوائد الاصبهانين له . وعن ابن عباس عند ابن حبان أيضا في كتاب الاذان . وعن

أبي امامة عند الضياء المقدسي ورواه الحاكم في المستدرک وفيه عفير بن معدان وقد تكلم فيه غير واحد. وعن عبد الله بن عمرو وسياتي : قوله « رب هذه الدعوة التامة » بفتح الدال والمراد بها دعوة التوحيد لقوله تعالى (له دعوة الحق) وقيل لدعوة التوسيد تامة لانه لا يدخلها تغير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم القيامة : وقال ابن النين وصفت بالتامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله : قوله « الوسيلة » هي ما يتقرب به يقال توسلت أى تقربت وتطلق على المنزلة العلية وسياتي تفسيرها في الحديث الذي بعد هذا : قوله « والفضيلة » أى المراتبة الزائدة على سائر الحلائق ويحتمل أن تكون تفسيرا للوسيلة : قوله « مقاما محمودا » أى يحمد القائم فيه وهو يطلق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على ظرفية أى ابته يوم القيامة فاقه مقاما محمودا أو ضمن ابته معنى أقمه أو على انه مفعول به ومعنى أبته اعطه ويجوز ان يكون حالا أى ابته ذا مقام محمود والتكثير للتنظيم والتعظيم كما قال الطيبي كأنه قال مقاما أى مقام محمودا بكل لسان. وقد روي بالعرف عند النسائي وابن حبان والطحاوي والطبراني والبيهقي وهذا يرد على ما أذكر ثبوته معروفا كالنووى : قوله « الذى وعدته » أراد بذلك قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) وذلك لان عسى في كلام الله لا توقع : قال الحافظ والموصول اما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة لانكرة وسياتي تفسير حلت له الشفاعة في الحديث الذى بعد هذا *

٥ حديث وعن عبدالله بن عمرو « أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله بها عليه عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وأرجو ان أكون أنا هو فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة » رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه ص ١٢٢ *

قوله « مثل ما يقول » قد تقدم الكلام على ذلك : قوله « ثم صلوا على » هذه زيادة ثابتة في الصحيح قبولها متعين . قوله « ثم سلوا الله » الخ قد تقدم ذكر بعض الاقوال في تفسير الوسيلة والمتعين المصير الى ما في هذا الحديث من تفسيرها . قوله « حلت عليه الشفاعة » وفي الحديث الاول حلت له الشفاعة قال الحافظ واللام يعني عالى ومعنى حلت أى استحققت ووجبت أو نزلت عليه ولا يجوز ان تكون من الحل

لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة : قوله « شفاعتي » استشكل بعضهم جعل ذلك ثواباً لقائل ذلك مع ما ثبت أن الشفاعة للمذنبين واجيب بأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر كادخال الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه ونقل عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخاضاً مستحضراً اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لا من قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك. قال الحافظ وهو تحكم غير مرضي ولو كان لاخراج الغافل اللاهي لكان أشبه قال المطلب في الحديث المحض علي الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الاجابة *

٦ وعن أنس بن مالك قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي *
 الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيياء في المختارة وحسنه الترمذي

ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا نودي بالاذان ففتح ابواب السماء واستجيب الدعاء » وروى يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة » وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رواه مالك عن ابن ابي حازم عن سهل بن سعد قال ساعتان تفتح لهما ابواب السماء وقل داع ترده عليه دعوته عند حضور النداء للصلاة والصف في سبيل الله. قال ابن عبد البر هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من قبل الراي ثم ساقه مرفوعاً من طريق أبي بشر الدولابي قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن سويد البلوي حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم *
 الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه اثم أو قطعة رحم كما في الاحاديث الصحيحة وقد ورد تعيين أدعية يقال حال الاذان وبعده وهو بين الاذان والاقامة منها ما سلف في هذا الباب ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه البهري من حديث سهل بن أبي وقاص مرفوعاً بالفضل « من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله رخصت بالله رباً ومحمد رسولاً وبالاسلام ديناً غفر له ذنبه » ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم واليلة من

حديث عمرو بن العاص « أن رجلاً قال يا رسول الله أن المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فإذا انتهت فسل تعطه » ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقول عند أذان المغرب اللهم ان هذا اقبال ليملك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي » وقد عين ما يدعى به صلى الله عليه وسلم لما قال « الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد قالوا فما نقول رسول الله قال سلوا الله العفو والمافية في الدنيا والآخرة » قال ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام أدعية غير هذه *

باب من أذن فهو يقيم

عن زياد بن الحرث الصدائي « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أخا صداء أذن قال فاذنت وذلك حين أضاء الفجر قال فلما توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة فاراد بال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخو صداء فان من أذن فهو يقيم » رواه الحسنة إلا النسائي ولفظه لا أحمد رحمهم الله * الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي قال الترمذي أما نعرفه من حديث الأفرقي وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال أحمد لا أكتب حديث الأفرقي قال ورأيت محمد بن اسماعيل بقوي أمره وبقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم اه : قال في البدر المنير ضعفه لكثرة روايته للمكرات مع علمه وزهده ورواية المنكرات كثير ما تروى الصالحين لقلة تفقدهم للرواة لذلك قيل لم نر الصالحين في شيء أ كذب منهم في الحديث اه : وكان سفيان الثوري بعظمه . وقال ابن أبي داود أما تكلم الناس فيه لانه روى عن مسلم بن يسار فقليل أين رأيته فقال بأفريقية فقالوا ما دخل مسلم بن يسار أفريقية قط بمنون البصري ولم يلبسوا ان مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الغلبندي وعنه روى : وفي الباب عن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما يهيم من أذن » أخرجه الطبراني والعميلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الاذان وفي إسناده سعيد بن راشد

وهو ضعيف : قال ابن أبي حاتم سألت أبا عن سعيد بن راشد هذا فقال ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة مثروك قال الحازمي في كتابه النسخ والنسوخ واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز واختلفوا في الأولوية فقال أبو بكرهم لا فرق والامر متسع ومن رأى ذلك مالاك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور. وقال بعض العلماء من أذن فهو يقيم قال الشافعي وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة وإلي أولوية المؤذن بالإقامة ذهب الهاديون وحنجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي سياتي وسيأتي الكلام عليه والأخذ بحديث الصديقي أولى لأن حديث عبد الله بن زيد الآتي كان أول ما شرع الأذان في السنة الأولى وحديث الصديقي بعده بلا شك قاله الحافظ اليعمرى . فإذا أذن واحد فقط فهو الذي يقيم وإذا أذن جماعة دفعة واتفقوا علي من يقيم منهم فهو الذي يقيم وإن تشاحوا أفرع بينهم : قال ابن سيد الناس اليعمرى ويستحب أن لا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم يحصل به الكفاية اهـ *

٣ وعن عبد الله بن زيد « أنه أرى الأذان قال فجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال ألقه علي بلال فآلقته فاذن فاراد أن يقيم فقلت يا رسول الله أنا رأيت أريد أن أقيم قال فاقم أنت فأقام هو وأذن بلال » رواه أحمد وأبو داود الترمذي * الحديث في إسناده محمد بن عمر الواقفي الأنصاري البصري وهو ضعيف ضعفه القطان وابن عير ويحيى بن معين واختلف عليه فيه فقليل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر إسناده أحسن من حديث الأقربى وقول البيهقي أن صحاح لم يتخالفوا لأن قصة الصديقي بعد : وذكره ابن شاهين في النسخ وله طريق أخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال كان أول من أذن في الإسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد : قال الحافظ وإسناده منقطع لانه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الأحاديث التي لم يسمعها الحكم من مقسم وأخرجه الحاكم وفيه أن الذي أقام عمر قال والمعروف أنه عبد الله بن زيد *

والحديث استدل به من قول بعدم أولوية المؤذن بالإقامة وقد تقدم ذكرهم في الحديث الذي قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث الصديقي وأرجحية الأخذ به علي أنه لو لم يتأخر لسكان هذا الحديث . خاصا بعبد الله بن زيد والأولوية باعتبار غيره من

الامة والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لا يشاركه فيها غيره اعني الرؤيا فالحاق
غيره به لا يجوز لوجهين الاول انه يؤدي الي ابطال فائدة النص اعني حديث من اذن
فهو يقيم ويكون فاسد الاعتبار. الثاني وجود الفارق وهو بمجرد ممانع من اللاحاق *

باب الفصل بين النداء بين مجلس

١ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا « أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال لقد اعجبني أن تكون صلاة المسلمين أو المؤمنین واحدة »
وذكر الحديث وفيه « جاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت لما
رأيت من اهتمامك رأيت رجلا كان عليه ثوبين أخضرين فقام علي المسجد فأذن ثم قعد
قعدة ثم قام وقسال مثلها الا أنه يقول قد قامت الصلاة » وذكر الحديث رواه
أبو داود *

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من حديث الاعشى عن عمرو بن مرة عن ابن
أبي ليلى عن معاذ بن جبل به : ورواه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد
ابن ابي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد : قال الحافظ وهذا
الحديث ظاهر الانقطاع. قال المنذرى الا ان قوله في رواية أبي داود حدثنا أصحابنا
ان أراد الصحابة فيكون مسندا والا فهو مرسل. وفي رواية ابن أبي شيبة وابن خزيمة
والبخاري والبيهقي حدثنا أصحاب محمد فتمين الاحمال الاول ولهذا صححه ابن حزم
وابن دقيق العيد : وقد قدمنا في شرح حديث ألس أنه أمر بلال أن يشفع الاذان
ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوي الانقطاع واعلال الحديث بها فارجح اليه *
والحديث استدل به علي استحباب الفصل بين الاذان والاقامة لقوله « فأذن
ثم قعد قعدة » وقد تقدم الكلام علي ذلك في باب جواز الركعتين قبل المغرب من
أبواب الأوقات والكلام علي بقية فوائد الحديث قد مر في أول الاذان *

باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان

١ عن عثمان بن أبي العاص قال « آخر ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه

وسلم ان اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجراً» رواه الحمسة *
 الحديث صحيحه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجراً : وأخرج ابن حبان
 عن يحيى البكاء قال سمعت رجلاً قال لابن عمر اني لا حبك في الله فقال له ابن عمر اني
 لا بغضك في الله فقال سبحانه الله أحبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل
 على أذائك أجراً : وروي عن ابن مسعود « انه قال أربع لا يؤخذ عليهم أجر
 الاذان وقراءة القرآن والمقاسم والقضاء » ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي
 وروي ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جعلاً ويقول
 ان أعطي بغير مسئلة فلا بأس : وروي أيضاً عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال
 لا يؤذن لك الا محتسب. وقد ذهب الي تحريم الاجر شرطاً (١) على الاذان والاقامة
 الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم : وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر علي
 ذلك : وقال الاوزاعي يجاعل عليه ولا يؤاجر : وقال الشافعي في الام أحب أن
 يكون المؤذنون متطوعين قال وليس للامام أن يرزقهم وهو يجدهم من يؤذن متطوعاً
 ممن له أمانة الا أن يرزقهم من ماله قال ولا أحسب أحداً يبذل كبير الاهل بعوزة
 ان يجده مؤذناً أميناً يؤذن متطوعاً فان لم يجده فلا بأس ان يرزق مؤذناً ولا يرزقه
 الا من خمس الخمس الفضل : وقال ابن العربي الصحيح حواز أخذ الاجرة على الاذان
 والصلاة والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان الخليفة يأخذ اجرة علي هذا كله وفي
 كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما يأخذ المستنيب والاصل في ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم « ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي فهو صدقة » اه فقام المؤذن على
 العامل وهو قياس في مصادمة النص وفتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة
 كما صرح بذلك اليمري وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج
 عن أبي مخذورة أنه قال « فاقم على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان فاذا كنت
 ثم اعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة » وأخرجه أيضا النسائي

(١) هو حال من الأجر اي وقد ذهب الي يحريم الأجر اذا كان شرطاً فاذا لم يكن شرطاً فلا
 تحريم وسيأتي للشارح النص علي ذلك آخر الشرح

قال اليعمرى ولا دليل فيه لوجهين الاول ان قصة أبي مخذرة أول ما أسلم لانه اعطاه حين علمه الاذان وذلك قبل اسلام عمان بن ابى العاص فحدث عثمان متأخر : الثانى انها واقعة يتطرق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها ان يكون من باب التأليف لخدمة عهده بالاسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبقى فيها من الاجمال انتهى : وأنت خير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الأجرة إنما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيتها بغير مسألة والجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن *

باب فيمن عليه فوائت أن يؤذن ويقيم للأولى ويقم لكل صلاة بعدها

١ عن أبي هريرة قال « عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لياخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة » رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ولم يذكر فيه سجدة الفجر وقال فيه « فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى » *
الامر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « وأمر بلالا فأقام الصلاة » الحديث بطوله في نومهم في الوادى وفيه من حديث أبي قتادة « ان بلالا أذن » : قوله « عرسنا » قد تقدم تفسيره في باب قضاء الفوائت *
قوله « فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان » قال النووي فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان وهو أطهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام . قوله « ثم صلى سجدتين » يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء النافلة الراتبة . قوله « فأذن وأقام » استدلل به على مشروعية الاذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب الى استحبابهما في القضاء الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والاوزاعي ورواه المهدي في البحر قولاً للشافعي انه لا يستحب الاذان واحتج لهم بأنه لم ينقل في فضائه الا ربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال سلمنا فتركه خوفاً اللبس وسيأتي

حديث قضاء الاربع بعد هذا الحديث مصرحا فيه بالاذان والاقامة وانما ترك الاذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومه في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم ولفظه وأما ترك ذكر الاذان في حديث أبي هريرة وغيره فجوابه من وجهين أحدهما لا يازم من ترك ذكره انه لم يؤذن فلم يله أذن وأمله الراوي ولم يعلم به. والثاني أنه ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة الى انه ليس بواجب متحتم لا سيما في السفر. وقال أيضا وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا لإثبات الاذان لحديث أبي قتادة وغيره من الاحاديث الصحيحة : وفي الحديث استعجاب الجماعة في الفاتحة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله « ان عيني تنام ولا ينام قلبي » قال النووي وجوابه من وجهين أحدهما وأشهرهما انه لا منافاة بينهما لان القلب انما يدرك الحيات المتعلقة به كالحديث والالم ونحوهما ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والدين نائمة وان كان القلب يقظان والثاني انه كان له حالان. أحدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع. والثاني لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح المعتمد هو الاول اه *

٢ وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بالافاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء « رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بإسناده بأس الا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » *

الحديث رجاله رجال الصحيح ولا علة له الا عدم سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي جزم به الحافظ أعني عدم سماعه منه. وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند أحمد والنسائي وقد تقدم. قال اليعمرى وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المازني عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل انتهى : وفي الباب أيضا عن جابر عند البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الاذان والاقامة والحديث استدلل به على مشروعية الاذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك. وللحديث أحكام

وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوائت ، وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طرفا من الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطرفا في باب الترتيب في قضاء الفوائت *

«ابواب ستر العورة»

«باب وجوب سترها»

١ - عن حماد بن حكيم عن أبيه عن جده « قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأمن منها وما نذر قال احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يربها قلت فإذا كان أحدا خاليا قال فإله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه » رواه الحجة الا لذي النسيء » *

الحديث أخرجه أيضا النسائي في عشرة النساء . عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن حماد بن حكيم عن أبيه عن جده لا كما قال المصنف وقد علقه البخاري وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حماد بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان القوم الى قوله قلت فإذا كان أحدا وزاد بعد قوله فإله أحق أن يستحيا منه لفظ من الناس وقد عرف من السياق انه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله البوني ان المراد بقوله أحق ان يستحيا منه أى فلا يعصى : ومفهوم قوله الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك يدل على أنه يجوز لها النظر الى ذلك منه وقياسه انه يجوز له النظر : ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة وكما دل مفهوم الاستثناء على ذلك فقد دل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض ويدل على أن التعري في الحلاء غير جائز مطلقا : وقد استدلل البخاري على جوازه في الفسل بقصة موسى وأيوب . ومما يدل على عدم الجواز مطلقا حديث ابن عمر عند الترمذي بلفظ « قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عند الغائط وحين يفضي الرجل الى أهله فاستحيوهم وأكرمهم » ويدل علي ما أشر به الحديث مفهومًا ومنطوقًا من عدم جواز نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الي عورة المرأة حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأبي داود والترمذي بلفظ « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفضي الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تنضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد » *

والحديث يدل علي وجوب الستر للعورة كما ذكر المصنف لقوله « احفظ عورتك » وقوله « فلا يريها » وقد ذهب قوم الى عدم وجوب ستر العورة وتمسكوا بان تعليق الامر بالاستطاعة قرينة تصرف الامر الى معناه المجازي الذي هو التدب ورد بان ستر العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التهييج والالهاب كما علم في علم النيان وتمسكوا ايضا بما سياتي من كشفه صلى الله عليه وسلم لفضله وسيأتي الجواب عليه والحق وجوب ستر العورة في جميع الأوقات الا وقت قضاء الحاجة وإفضاء الرجل الي أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعند الفسلي علي الخلاف الذي مر في الفسلي ومن جميع الأشخاص الا في الزوجة والامة كما في حديث الباب والطيب والشاهد والحاكم علي نزاع في ذلك *

باب بيان العورة وحدها

عن علي رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز نفسك ولا تنظر الي نفسك ولا ميت » رواه أبو داود وابن ماجه *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبراز من حديث علي وفيه ابن جرير عن حبيب: وفي رواية أبي داود من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريح قال أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العمل أن الواسطة بينهما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم قال الحافظ فهذه علة أخرى وكذا قال ابن معين ان حبيباً لم يسمعه من عاصم وان بينهما رجلاً ليس بثقة وبين البراز أن الواسطة

بينهما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زيادات المسند وفي الدار قطني ومسنده الهيثم ابن كليب تصريح ابن جريج باخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ * والحديث يدل على ان الفخذ عورة وقد ذهب الى ذلك العترة والشافعي وأبو حنيفة : قال النووي ذهب أكثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال الحافظ في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر فقد ذكر المسئلة في تهذيبه ورد علي من زعم ان الفخذ ليست بعورة واحتجوا بما سيأتي في الباب الذي بعد هذا والحق ان الفخذ من العورة وحديث علي هذا وان كان غير متتمض على الاستقلال ففي الباب من الاحاديث ما يصلح للاحتجاج به على المطلوب كما ستعرف ذلك . وأما حديث عائشة وأنس الآتيان في الباب الذي بعد هذا فهما واردان في قضايا معينة مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الاباحة ما لا يتطرق الى الاحاديث المذكورة في هذا الباب لانها تتضمن اعطاء حكم كلي واطهار شرع عام فكان العمل به الأولى كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد يتسامح في كشفه لاسيما في مواطن الحرب ومواقف الخصام وقد تقرر في الأصول ان القول أرجح من الفعل *

٢ - وعن محمد بن جعش قال «مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على معمر ونخذه مكشوفتان فقال يا معمر غط نخذك فان الفخذين عورة » رواه أحمد والبخاري في تاريخه *

الحديث أخرجه البخاري أيضا في صحيحه تعليقا والحاكم في المستدرک كلهم من طريق اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جعش عنه فذكره . قال الحافظ في الفتح رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روي عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحا بتعديل وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا قال وقد وقع لي حديث محمد بن جعش هذا مسلسلا بالحمديين من ابتدائه إلى انتهائه وقد أبلغته في الاربعين المتباعدة * والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه وبيان ما هو الحق : ومحمد بن جعش هذا هو محمد بن عبد الله بن جعش نسب الى جده له ولابيه صحبة وزينب بنت جعش هي عمته ومعمر المشار اليه هو معمر ابن عبد الله بن فضالة القرشي المدوني *

٣ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الفخذ عورة »
رواه الترمذى وأحمد وألفظه « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل ونخذه
خارجة فقال غط نخذك فان نخذ الرجل من عورته »

الحديث في إسناده أبو يحيى القتات بقات ومثنان وهو ضعيف مشهور بكذبه :
واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار : وقد أخرج هذا الحديث
البخارى في صحيحه تعليقا وهو يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم الكلام في ذلك *
٤ وعن جرهد الاسلمي قال « مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وعلى بردة وقد انكشفت نخذي فقال غط نخذك فان الفخذ عورة » رواه مالك في
الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذى وقال حسن


الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وعلمه البخارى في صحيحه وضعفه
في تاريخه للاضطراب في إسناده : قال الحافظ في الفتح وقد ذكرت كثيرا من طرقه في
تفليق التعليق : وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء : والحديث من
أدلة القائلين بأن الفخذ عورة وهم الجمهور كما تقدم *

﴿ باب من لم ير الفخذ من العورة وقال هي السواثنان فقط ﴾

١ عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا كاشفا
عن فخذه فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذن له وهو على
حالته ثم استأذن عثمان فارخى عليه ثيابه فلما قاموا قلت يا رسول الله استأذن أبو بكر
وعمر فاذنت لهما وأنت علي حالك فلما استأذن عثمان أرخيت عليك ثيابك فقال
يا عائشة ألا استحيى من رحل والله ان الملائكة تستحيى منه » رواه أحمد، وروى
أحمد هذه القصة من حديث حفصة بنحو ذلك وألفظه « دخل على رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ذات يوم فوضع ثوبه بين فخذه وفيه فلما استأذن عثمان تجمل
بثوبه »

الحديث أخرجه نحوه البخارى تعليقا فقال في صحيحه في بعض ما يذكر في الفخذ
وقال أبو موسى غطي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركبيه حين دخل عثمان : وأخرجه

مسلم من حديث عائشة بلفظ قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا عن نكذيه أو ساقيه » الحديث وفيه ولما استأذن عثمان جالس: وحديث حفصة أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين نكذيه فدخل أبو بكر » الحديث » والحديث استدلل به من قال إن الفخذ ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول وهو لا ينتهض لمعارضة الأحاديث المتقدمة لوجوه: الأول ما قدمنا من أنها حكاية فعل: الثاني أنها لا تقوى على معارضة تلك الأقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال: الثالث التردد الواقع في رواية مسلم التي ذكرناها ما بين الفخذ والساق والساق ليس بعورة إجماعا: الرابع غاية ما في هذه الواقعة أن يكون ذلك خاصا (١) بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يظهر فيها دليل يدل على التماسي به في مثل ذلك فالواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على أن الفخذ عورة *

٢ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حسر الازار عن نكذيه حتى اني لا انظر الى يماض نكذيه » رواه أحمد والبخاري وقال حديث أنس أسند وحديث جرهد أحوط  *

قوله « حسر الازار » مهملات مفتوحات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فاحسر: قال الحافظ وليس ذلك بمستقيم إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس بلفظ « وان ركبتى ليس نكذني الله » وهو من جملة صحيح القائلين بأن الفخذ ليست بعورة لان ظاهره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز ورد بما في صحيح مسلم ومن تابعه من ان الازار لم تكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يقال ان الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان

(١) اقول اما دعوى الخصوصية في هذا غير معقولة اذ كيف يأمر بالحياء غيره وهو في المكان الاعلى من ذلك: فيجعل ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم صرف الاثر عن طاهره الذي هو الوحوب الي الكراهة فتدبر: والله اعلم *

عصمته صلى الله عليه وسلم وظاهر سياق أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لأنه بلفظ « فاحري رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وان ركبتني لتمس نخذي نبي الله وأني لاري بياض نخذي » وقد عرفت الجواب عن هذا الاحتجاج مما سلف *

باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة

١ عن أبي موسى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء فكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثان غطاها » رواه البخاري * الحديث في البخاري في كتاب الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث ههنا وهو بهذا اللفظ المذكور هنا في المناقب من صحيح البخاري: واستدل المصنف به وبما بعده لمذهب من قال إن الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة فقال الشافعي أنها ليست عورة وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول الشافعي أنها عورة وأما السرة فالقائلون بأن الركبة عورة قائلون بأنها غير عورة وخالفهم في ذلك الشافعي فقال أنها عورة على عكس ما مر له في الركبة والاحتجاج بحديث الباب أن الركبة ليست بعورة لا يتم لأن الكشف كان لعذر الدخول في الماء وقد تقدم في الفصل أدلة جوازه والخلاف فيه وأيضا تغلطها من عثان مشعر بأنها عورة وإن أمكن تعليل التغلطية بغير ذلك فغاية الأمر الاحتمال واستدل القائلون بأن الركبة من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلفظ « عورة الرجل ما بين سرتيه إلى ركبته » وحديث أبي سعيد مرفوعا عند الطرث ابن أبي أسامة في مسنده بلفظ « عورة الرجل ما بين سرتيه وركبته » وحديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم بتجوده أو الحد يدخل في المحدود كالرفق وتعليل الجانب المحصر ورد أولا بأن حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الطرث ابن أبي أسامة داود بن الحبر رواه عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو مسلسل بالضعفاء إلى عطاء. وحديث عبد الله بن جعفر فيه أصرم بن حوشب وهو متروك وبالمنع من دخول الحد في المحدود والقياس على الرضوء باطل لأنه دخل

بدليل آخر ولأن غسله من مقدمة الواجب وأيضا يلزمهم القول بأن السرة عورة وهم لا يقولون بذلك والجواب الجواب: وقد استدلل المهدي في البحر للفائدين بأن الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم «اسفل من سرتي الى ركبتي» وبتقريب أبي هريرة سريرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي ويمكن الاستدلال بأن قال ان السرة والركبة ليستا من العمرة بما في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث «واذا زوج احدكم خادمه عبده أو أجنبي فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة» ورواه البيهقي ايضا ولكنه أخذ من الدعوى والدليل علي مدعى انهما عورة والواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حتى ينتهض مائة من به الانتقال فان لم يوجد فالرجوع الى مسمى العمرة لغة هو الواجب ويضم اليه الفخذان بالنصوص السابقة*

٣ وعن عمير بن اسحق قال «كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال ارنى أقبل منك حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقبضه فقبل سرتي» رواه احمد رحمته الله *

الحديث في إسناده عمير بن اسحق الهاشمي مولاهم وفيه مقال: وقد أخرجه الحاكم وصححه باسناد آخر من غير طريق عمير المذكور وقد استدلل به من قال ان السرة ليست بعورة وهو لا يفيد المطلوب لأن فعل أبي هريرة لا حجة فيه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع والحسن طفل وعرف بين عورة الصغير والكبير والالزام ان ذكر الرجل ليس بعورة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قبل زينة الحسن أو الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي ليلى الانصاري قال البيهقي وإسناده ليس بالقوى وروى ايضا من حديث ابن عباس بلفظ «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زينته» أخرجه الطبراني وفي إسناده قابوس ابن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي: قال ابن الصلاح ليس في حديث أبي ليلى تردد بين الحسن والحسين إنما هو الحسن وود وقع الاجماع على ان القبل والدبر عورة فاللازم باطل فلا يكون الحديث متمسكاً بأن قال ان السرة ليست بعورة وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على ان سريرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي دعوى الاجماع نظر وقد عرفنا ان القائل بذلك غير محجاج الى الاستدلال عليه: قوله «فقال بقبضه» هذا من التعبير بالقول

عن الفعل وهو كثير *

٣ رحمهم الله وعن عبد الله بن عمر « قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسرعا قد حفزه النفس قد حسر عن ركبتيه فقال ابشروا هـ هذا ربكم قد فتح بابا من أبواب السماء يباهي بكم يقول انظروا الى عبادي قد صالوا فريضة وهم ينتظرون أخرى »
رواه ابن ماجه رحمهم الله *

الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح فانه قال حدثنا احمد بن سديد الدارمي حدثنا النضر بن شميل حدثنا حماد عن ثابت عن ابي ايوب عن عبد الله بن عمرو فذكره . قوله « وعقب من عقب » يقال عقبه تعقبيا اذا جاء بعقبه وقال في النهاية ان معنى قوله عقب أي أقام في مصلاه بعد ما يفرغ من الصلاة يقال صلى القوم وعقب فلان : قوله « حفزه النفس » في القاموس حفزه يدفعه من خلفه وبالمرج طعنه وعن الامر أعجله وأزعجه اهـ : والحديث من أدلة من قال ان الركبة ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان انتظار الصلاة بعد فعل الصلاة من موجبات الاجر وأسباب مباهاة رب العزة للملائكة عنه فعل ذلك *

٤ رحمهم الله وعن أبي الدرداء قال « كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبتيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر فسلم » وذكر الحديث رواه أحمد والبخاري رحمهم الله *
قوله « غامر » الغامر في الأصل الملقى بنفسه في الغمرة وغمرة الشيء شدته ومزجه الجمع غمرات . والمراد بالمغامرة هنا المحاصرة أخذنا من الغمر الذي هو الحق والقبض :
والحديث يدل على أن الركبة ليست عورة * قال المصنف رحمه الله والخبرة منه انه أقره علي كشف الركبة ولم ينكره عليه اهـ *

رحمهم الله باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها رحمهم الله

١ رحمهم الله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بضمير * رواه الخمسة الا النسائي رحمهم الله * الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم

وأعله الدار قطني بالوقف وقال ان وقعه أشبه وأعله الحاكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغير والوسط من حديث أبي قتادة بلفظ « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا من جارية بلغت الحيض حتى تختمر » قوله « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » قد تقدم الكلام على لفظ القبول وما يدل عليه. والحائض من بلغت سن الحيض لا من هي ملابسة للحيض فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ « لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت الا بخمار » وقوله « الا بخمار » هو بكسر الخاء ما يغطي به رأس المرأة قال صاحب المحكم الخمار النصف وجهه أخمة وخمر * والحديث استدل به على وجوب ستر المرأة لرأسها حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعموم ذكر الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول أهل الظاهر: وفرت العورة والشافعي وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل. والحجة لهم ما رواه أبو داود والدار قطني وغيرها وقد ذكرنا لفظ الحديث في شرح حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا وبما رواه أبو داود أيضا بلفظ « اذا زوج أحدكم عبده أمته فلا ينظر الي عورتها » قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح ببيانه في الحديث الاول: وقال مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها فلم يس بعورة وكأنه رأي العمل في الحجاز علي كشف الاماء رؤسهن هكذا حكاه عنه ابن عبد البر في الاستذكار: قال العراقي في شرح الترمذي والمشهور عنه ان عورة الامة كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فقل جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين والي ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليهِ والشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه ومالك: وقيل والقدمين وموضع الخلخال والي ذلك ذهب القاسم في قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها الا الوجه واليه ذهب أحمد بن حنبل وداود: وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي وروى عن أحمد: وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف في تفسير قوله تعالى (الا ما ظهر منها) وقد استدل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط في صحة الصلاة لان قوله لا يقبل صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل. وقد اختلف في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور الي أن ستر العورة

من شروط الصلاة قال وعن إمام المالكية التفرقة بين الذكور والناسي ومنهم من أطاق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة اهـ (احتج الجمهور) بقوله تعالى (خذوا زينتهم عند كل مسجد) وبما أخرجه البخاري تعليقا ووصله في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سلمة بن الأكوع قال «قلت يا رسول الله اني رجل أتصيد أفأصلي في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة» وسيأتي الكلام علي هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزرر: وبحديث ابن حكيم المتقدم في أول هذه الأبواب* ويجب عن هذه الأدلة بأن غايتها إفادة الوجوب، وأما الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشرط فلا تصلح للاستدلال بها عليها لان الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد الأوامر نعم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث الباب والحديث الآتي بعده وبحديث أبي قتادة عند الطبراني بلفظ «لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت الحيض حتى تحتمر» لكن لا يصفو الاستدلال بذلك عن شوب كدر لانه أولا يقال نحن نمنع أن نفى القبول يدل على الشرطية لانه قد نفى القبول عن صلاة الآبق ومن في جوفه الخمر ومن يأتي عرافا مع ثبوت الصحة بالاجماع. وثانيا بأن غاية ذلك أن الستر شرط لصحة صلاة المرأة وهو أخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معنى لا يوجد في عورة الرجل. وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي بلفظ «كان الرجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدين أزورهم علي أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا» زاد أبو داود «من ضيق الأزر» وهذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية ورا بما بحديث عمرو بن سلمة وفيه «فكنت أتهم وعلي بردة متوقفة فكنت إذا سجدت تقلعت عني» وفي رواية «خرجت ألقى امرأة من الحبي ألا تعذوا عنا استقارئك» الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب فقط كسائر الحالات لشرط يقتضي تركه عدم الصحة (وقد استبح القائلون) لعدم الشرطية على مطالوبهم بحجج فقهية وأهلية. منها قولهم لو كان الستر شرطا في الصلاة لاختص بها ولا فتنه إلى النية ولكان العاحز العريان ينتقل إلى بدل كالماجز عن القيام ينتقل إلى القعود والاول منقوض بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها

والثاني باستقبال القبلة فإنه غير مفتقر إلى النية. والثالث بالعاجز عن القراءة والتسبيح فإنه يصلي ساكناً *

٢ صحيح وعن أم سلمة « أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصلي المرأة في درع وحمار وليس عليها إزار وقال إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » رواه أبو داود * ٣ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرتوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة فقالت أم سلمة فكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخين شبراً قالت اذن ينكشف اقدامهن قال فيرخينه دراعاً لا يزدن عليه » رواه النسائي والترمذي وصححه : ورواه أحمد وألفظه « أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم سأله عن الذيل فقال اجعلنه شبراً فقلن إن شبراً لا يستر من عورة فقال اجعلنه ذراعاً » صحيح *

حديث أم سلمة أخرجه أيضاً الحاكم وأعله عبد الحق بأن مالكاً وغيره رووه موقوفاً : قال الحافظ وهو الصواب ولكنه قد قال الحاكم إن رفعه صحيح على شرط البخاري اه وفي إسناده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال في التقريب صدوق يخطيء من السابعة . قال أبو داود روى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضر وحفص ابن غياث واسماعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن اسحق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة لم يذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم قصر روابه عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا ينبغي التأوفاً كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر هو للعجاجة ككلهم بدون قول أم سلمة وحوار النبي صلى الله عليه وسلم عليها وسيأتي الكلام عليه في باب الرخصة في اللباس الجميل من كتاب اللباس * وقد استدلل بحديث أم سلمة فإن في بعض الفاظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس إذا كان الدرع سابغاً الخ كما في التلخيص على أن ستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة لأن تقييد نفي البأس بتهلية القدمين مشعر أن البأس فيما عداه ليس بالافساد الصلاة وأنت خير بان هذا الاشعار لو سلم لم يستلزم -حصر البأس في الافساد لان نقصان الاجر الموجب لنقص الصلاة وعدم كمالها مع صحتها بأس ولو سلم ذلك الاستلزام ففائته أن يفيد الشرطية في النساء كما عرفت مما سلف * وفي هذا الحديث دليل لمن لم يستثن القدمين من عورة المرأة لان قوله « يغطي ظهور قدميها » يدل على عدم الغفو وهكذا

استدل من قال بالشرطية بما في حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم «يرخين شبرا» وقوله «يرخين ذراعا» وهو كما عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه أن يدل على وجوب ذلك، وفيه أيضا حجة لمن قال إن قدمى المرأة عورة: قوله «في درع» هو قميص المرأة الذى يغطى بدنها ورجلها ويقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل: قوله «يرخين شبرا» قال ابن رسلان الظاهر أن المراد بالشبر والذراع أن يكون هذا القدر زائداً على قميص الرجل لانه زائد على الأرض*

﴿باب النهى عن تجريد المنكبين في الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها﴾

١ - عن ابي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء» رواه البخارى ومسلم ولكن «قال علي عاتقه» ولا حمد اللفظان*
 الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة: قوله «لا يصلين» في لفظ «لا يصل» قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين باثبات الياء ووجهه أن لا نافية وهو خبر بمعنى النهى، قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب مالك بلفظ «لا يصل» ومن طريق عبيد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ «لا يصلين» بزيادة نون التأكيذ ورواه الاسماعيلى من طريق الثورى عن أبي الزناد بلفظ «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»: قوله «ليس على عاتقه منه شيء» العاتق ما بين المنكبين الى أصل العنق والمراد انه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه فيحصل الست من أعلى البدن وان كان ليس بعورة أو لكون ذلك امكناً فى ستر العورة. قال الثوى قال العلماء حكيمته انه اذا أترده ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن ان تنكشف عورته بخلاف ماذا جعل بعضه على عاتقه ولانه قد يحتاج الى امساكه بيده فيستغل بذلك وتفوته سنة وضع اليمنى على اليسرى تحت صدره ورفعهما* والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد: قال الثوى ولا خلاف في هذا الا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم صحته واجمعوا أن الصلاة في ثوبين افضل: ويدل أيضا على المنع من الصلاة في

الثوب الواحد اذا لم يكن على عاتق المصلي منه شيء وقد حمل الجمهور هذا النهي على التنزيه وعن احمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه وعنه ايضا تصيح ويأثم وغفل الكرماني عن مذهب احمد فادعى الاجماع على جواز ترك جمل طرف الثوب على العاتق وجعله صارفا للنهي عن التحريم الي الكراهة. وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف ايضا وعقد الطحاوي له باباً في شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوي بين الاحاديث بان الأصل ان يصلي مشتملاً فان ضاق انزله. ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره. قال الحافظ لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه : واستدل الخطابي على عدم الوجوب بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال ومعلوم ان الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لان ينز به ويفضل منه ما كان اعاقه وفيما قاله نظر لا يخفى قاله الحافظ. إذا تقرر ذلك عدم صحة الاجماع الذي جعله الكرماني صارفا للنهي فالواجب الجزم بمناه الحقيقي وهو تحريم ترك جمل طرف الثوب الواحد حال الصلاة على العاتق والجزم بوجوبه مع المخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي حتى ينتهض دليل يصلح الصرف ولكن هذا في الثوب اذا كان واسعا جمعا بين الاحاديث كما سيأتي التصريح بذلك في حديث جابر. وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال ونرض على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه فان لم يفعل بطلت صلاته فان كان ضيقا انزله وأجزأه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ثم ذكر ذلك عن نافع مولي ابن عمر والنخعي وطاوس *

٢ وعن أبي هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليخالف بطرفيه » رواه البخاري و احمد وأبو داود وزاد « على عاتقيه »

أخرج هذه الزيادة احمد وكذا الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين عن شيبان. وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب وخالفهم في ذلك احمد. والخلاف في الأمر ههنا كالخلاف في النهي في الحديث الذي قبل هذا : وفي الباب عن عمر بن ابي سلمة عند الجماعة كاهم . وعن سلمة بن الاكوع عند ابي داود والقسائي : وعن ابي

عند البزار والموصلي في مسندهما: وعن عمرو بن أبي أسد عند البغوي في معجم الصحابة والحسن بن سفيان في مسنده . وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه . وعن كيسان عند ابن ماجه . وعن ابن عباس عند احمد بإسناد صحيح : وعن عائشة عند أبي داود : وعن أم هانئ عند الشيخين : وعن عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبراني : وعن طلق بن علي عند أبي داود : وعن عبادة بن الصامت عند الطبراني . وعن أبي بن كعب عند عبد الله ابن احمد في زباده علي المسند : وعن حذيفة عند احمد : وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أمية عند الطبراني : وعن عبد الله ابن أنيس عند الطبراني أيضا : وعن عبد الله بن سرجس عند الطبراني أيضا : وعن عبد الله بن المغيرة عند احمد . وعن عبد الله بن عمر عند أبي داود : وعن علي ابن أبي طالب عند الطبراني وعن معاذ عند الطبراني أيضا : وعن معاوية عند الطبراني أيضا وعن أبي أمامة عند الطبراني أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى الموصلي : وعن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبراني : وعن أم حبيبة عند احمد . وعن أم الفضل عند احمد وعن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم عند احمد بإسناد صحيح *

٣ حديث وعن جابر عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليت في ثوب واحد فالكل واسما فالتحف به وإن كان خفيفا وانزله « متفق عليه : ولفظه لا احمد : وفي لفظ له آخر » قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ما اتسع الثوب فلتماطف به على منكبيك ثم صل وإذا خناق عن ذلك فسد به حقوقك ثم صل من غير رداء حديث *

قوله « فالتحف به » الاتعاف بالثوب التعليل به كما أفاده في القاموس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه فيصلى مكشوف المكبين بل يتزر به ويرفع طرفه فيلتحف بهما فيكون بمنزلة الأزار والرداء هذا إذا كان الثوب واسما وأما إذا كان خفيفا جاز الاتزار به من دون كراهة وهذا يجمع بين الأحاديث كما ذكره اللطحاوي وغيره : واختاره ابن المنذر وابن حزم وهو الحق الذي يتعين المصير اليه فالقول بجوب دلرج الثوب على العاتق والخالفه من غير فرق بين الثوب الواسع والضيق ترك للعمل بهذا الحديث وتفسير مناف لشرعية السمعة وإن أمكن الاستئناس له بحديث « أن رجلا كانوا

يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عافدي أزرهم علي أعناقهم كهية الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوي الرجال جلوسا» عند الشيخين وأبي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله «فشد به حقويك» الحق بفتح الحاء المهملة موضع شد الازار وهو الحاصرة ثم توسعوا فيه حتى سمو الازار الذي يشد علي العورة حقوا *

﴿ باب من صلى في قميص غير مزرر تبدو منه عورته في الركوع أو غيره ﴾

١ حديث عن سلمة بن الأكوع قال « قلت يا رسول الله اني أكون في الصيد وأصلي وليس عليّ الا قميص واحد قال فزره وان لم تجد الا شوكة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي * »

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمته البخاري في صحيحه ووصله في تاريخه وقال في إسناده نظر قال الحافظ وقد بينت طريقه في تعليق التعليق وله شاهد مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد روى البخاري أيضا عن اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الاسناد رجلا ورواه أيضا عن مالك بن اسماعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزبد في متصل الاسناد أو يكون النصريح في رواية عطاء وهذا وجه البطلان في إسناده الذي ذكره البخاري. وأما من صححه فاعتمد علي رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لانصالها وطريق عطاء أخرجه أيضا أحمد والنسائي : وأما قول ابن القطان ان موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا الي جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوميا وهو غير التيمي فلا تردد نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محفوظا فيحتمل علي بعد أن يكونا جميعاً رواية الحديث وحملهما الدراوردي والافذكر محمد فيه شاذ كما قال الحافظ. فوله « في الصيد » جاء في رواية بلانظ « انا نكون في الصف » وفي اخرى بالهزب وقد جمع ابن الاثير بين الروايات في شرحه للمسنود بما حاصله ان ذكر الصيد لان الصائد يحتاج ان يكون خفيما ليس عليه ما يشغله عن الاسراع في طلب الصيد وذكر الصف معناه أن يصلي في جماعة في

وليس عليه الاقيص واحد فرجما بدت عورته وذكر الصف لانه مظنة للحر لا سيما في الحجاز لا يمكن معه الاكثار من اللباس . قوله « فزره » هكذا وقع هنا . وفي رواية البخاري قال يزره . وفي رواية أبي داود فازرره : وفي رواية ابن حبان والنسائي زره والمراد شد القميص والجمع بين طرفيه لثلاثا تبدو عورته ولو لم يمكنه ذلك الابان يفرز طرفه شوكة يستمسك بها * والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد وفي القميص منفردا عن غيره مقيدا بعقد الزرار وقد تقدم الخلاف في ذلك *

٢ - وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلي الرجل حتى يحتزم » رواه أحمد وأبو داود * -

هذا الحديث وقع البحث عنه في سنن أبي داود ومسند أحمد والجامع الكبير ومجمع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ فينظر في لسبة المصنف له الى أحمد وأبي داود ولكنه يشهد له الأمر بشد الازار على الحقو وقد تقدم لان الاحتزام شد الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث « وان كان ضيقا فاتزره » عند الشيخين كما تقدم لان الاتزار شد الازار على الحقو فيكون هذا النهي مقيدا بالثوب الضيق كما في غيره من الاحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك *

٣ - وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن قرة عن أبيه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من مزينة فبايعناه وان فيصه لمطلق قال فبايعته فادخلت يدي من قميصه فمسست الحاتم قال عروة فما رأيت معاوية ولا اياه في شتاء ولا حرا لمطلقا ازاراهما لا يزرران أبدا » رواه أحمد وأبو داود * -

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني أن هذا الحديث تفرد به (١) وذكر ابن عبد البر أن قرة بن اياس والد معاوية المذكور ولم يرو عنه غير ابنه معاوية وفي اسناده ابو مهمل بجم ثم هاء مفتوحتين ولا م مخففة الجهمي الكوفي وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكره ابن حبان : قوله وعن عروة بن عبد الله هو ابن نفيل الفيل وقيل ابن قشير وهو ابو مهمل المذكور الراوي عن معاوية بن قرة : قوله « ولم يمس قميصه » بكسر الهمزة لانها بعد واو الحال : قوله « لمطلق » أي غير مشدود وكان

(١) لم يذكر اسم من تفرد به ولمله زهير عن عروة لان الحافظ ذكر في الاصابة عن البغوي في ترجمة قرة المذكور هذا الحديث ثم قال قال البغوي غريب لا اعلم رواه غير زهير عن عروة : ولمله سقط من النسخة : تنبه : والله اعلم

عادة العرب أن تكون جيوبهم واسعة فربما بشدونها وربما يتركونها مفتوحة مطلقاً : قوله « ففسست » بكسر السين الأولى : قوله « الخاتم » يعني خاتم النبوة تبركاً به وليخبر به من لم يره : قوله « الا مطلقى » بكسر اللام وفتح القاف * والحديث يدل على ان اطلاق الزرار من السنة. والمصنف أورد ههنا توها منه أنه معارض بحديث سلمة بن الأكوع الذي مر وليس الاً مر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر الصلاة ويمكن ان يكون مراد المصنف بإيراده ههنا الاستدلال به على جواز اطلاق الزرار في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول على ان الفميص لم يكن وحده اه *

﴿ باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد ﴾

١- عن أبي هريرة « ان سائلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال أولئككم ثوبان » رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في رواية « ثم سأل رجل عمر فقال اذا وسع الله فأوسعوا جمع رجل عليه ثيابه صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقبى في سراويل ورداء في سراويل وقبى في سراويل وقبى في ثوبان وقبى في ثوبان وقبى في ثوبان ورداء » * قوله « أن سائلاً » ذكر شمس الأئمة السرخسى الحنفى في كتابه المبسوط أن السائل ثوبان : قوله « أولئككم ثوبان » قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الاخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى كأنه يقول اذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تلبسوا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة وقال الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد الاثوباً واحداً اه : قال الحافظ وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال انما كان عن الجواز وعدمه لاعن الكراهة : قوله « ثم سأل رجل عمر » يحتمل ان يكون ابن مسعود لانه اختلف هو وابي بن كعب فقال ابى الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب قلة فقام عمر على المنبر فقال القول ما قال أبى ولم يأل ابن مسعود أي لم يقهر أخرجه عبد الرزاق : قوله « جمع رجل » هذا

من قول عمر وأورده بصيغة الخبر ومراده الأمر: قال ابن بطال يعني ليجمع وليصل وقال ابن المنير الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن ثم فصل الجمع بصور. قال ابن مالك تضمن هذا فائدتين - الأولى ورود الماضي بمعنى الأمر في قوله صلى والمعنى ليصل والثانية حذف حرف العطف ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم «تصدق امرؤ من ديناره من درهمه من شاع ثمره». قوله «في سراويل» قال ابن سيده السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه. قوله «وقبا» بالقمر وبالمد. قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء إذا ضمنت أصابعك سمي بذلك لانضمها ماطرأه: قوله «في ثياب» الثياب بضم المثناة وتشديد الموحدة وهو علي هيئة السراويل إلا أنه ليس له رجلان وهو يتخذ من جلد قوله «واحسبه» القائل أبو هريرة والضمير في أحسبه راجع إلى عمر ومجموعه ما ذكر عمر من الملابس سنة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة وقدم أسترها وأكثرها استعمالاً لهم وضم إلى كل واحد واحد انخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه * والحديث يدل على أن الصلاة في الثوب الواحد صحيحة ولم يخالف في ذلك إلا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لا أعلم صحته وتقدم الإجماع على أن الصلاة في ثوبين أفضل صرح بذلك العاضد عياض وابن عبد البر والقرطبي والنووي وفي قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين إشاراً بالخلاف *

٢ حديث وعن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً به» متفق عليه صحيح *

الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية عمرو بن الحارث عن أبي الزبير ورواه أبو داود. من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال «أما جابر» الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف بل أخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سيأتي قوله «متوشحاً به» قال ابن عبد البر حاكباً عن الأحنف بن أحنف أن التوشح هو أن يأخذ طرف الثوب الأيسر من تحت يده اليسرى فيلقه على منكبيه الأيمن ويلقي طرف الثوب الأيمن من تحت يده اليمنى على منكبيه الأيسر قال وهذا التوشح الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم انه صلى في ثوب واحد متوشحاً به * والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشح به المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك *

٣ وعن عمر بن أبي سلمة قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحاً به في بيت أم سلمة قد ألقى طرفه على عاتقيه » رواه الجماعة * قوله « متوشحاً به » في البخاري والترمذي مشتملاً: وفي بعض روايات مسلم « ملتصقاً به » وقد جعلها النووي بمعنى واحد فقال المشتمل والمتوشح والخالف بين طرفيه معناه واحد هنا وقد سبقه الى ذلك الزهري وفرق الاخفش بين الاشتغال هو أن يلتصق الرجل بردائه أو بكسائه من رأسه الى قدمه ويرد طرف الثوب الايمن على منكبيه الايسر قال والتوشح وذكر ما قدمنا عنه في شرح الحديث الذي قبل هذا. وفائدة التوشح والاشتغال والالتفاف المذكورة في هذه الأحاديث أن لا ينظر المصلي الى عورة نفسه اذا ركع ولثلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود قاله ابن بطال: قوله « قد ألقى طرفه على عاتقيه » قد تقدم الكلام في ذلك * والحديث يدل على أن الصلاة في الثوب الواحد صحيحة اذا توشح به المصلي أو وضع طرفه على عاتقه أو خالف بين طرفيه وقد تقدم الكلام في ذلك *

﴿ باب كراهية اشتغال الصماء ﴾

١ عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحتجب الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وأن يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه منه يعني شيء » متفق عليه: وفي لفظ لا حمد « نهى عن ابستين أن يحتجبي أحدهم في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وأن يشتمل في أزاره اذا ماصلى الا أن يخالف بطرفيه على عاتقيه » * قوله « أن يحتجبي » الاحتباء أن يعمد على أليتيه ويصب ساقيه ويلتصق به ثوبا ويقال له الجبوة وكانت من شأن العرب . قوله « ليس على فرجه منه شيء » فيه دليل على أن الواجب ستر السواثنين فقط (١) لانه قيد النهي بما اذا لم يكن على الفرج (١) نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث الهيئة لا يدل على جواز غيرها حتى يستدل منه على أن الواجب ستر السواثنين فقط: والله اعلم

(باب النهي عن السدل والتلم في الصلاة)

١. عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغفل الرجل فاه » رواه أبو داود . ولاحمد والترمذي عنه النهي عن

الحديث قال الترمذى لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عسل بن سفيان (١) وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطریق التي رواها أبو داود بالزيادة التي ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه في تفضية الرجل فاه في الصلاة اه وكلامه هذا يفهم انهما اخرجوا أصل الحديث مع أنهما لم يخرجاه؛ وفي الباب عن أبي جحيفة عند الطبرانی في معجمه الثلاثة والبراز في مسنده وفي إسناده حفص ابن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك النخعي وقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم : قال البيهقي وقد كتبه من حديث ابراهيم ابن طهمان عن الهيثم فان كان محفوظاً فهو أحسن من رواية حفص : وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تفرد به بسر بن رافع وليس بالقوى : وعن ابن عباس عند ابن عدى في الكامل وفي إسناده عيسى بن قرتاس وليس بثقة وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه *

وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب فمنهم من لم يحتج به لتفرد عمل ابن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الحلال سئل أحمد عن حديث السدل في الصلاة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الإسناد وقال عسل بن سفيان غير محكم الحديث وقد ضعفه الجمهور يحیی بن معين وأبو حاتم والبخاری وآخرون وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويخالف على قلة روايته اه : وقد أخرج له الترمذی هذا الحديث فقط وأبو داود أخرج له هذا وحديثاً آخر وقد تقدم تصحيح الحاكم الحديث أبي هريرة. وعسل بن سفيان لم يتفرد به فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وترك يحيى له لم يكن إلا لقوله انه كان قد رآه وقد قال ابن عدى أرجوانه لا بأس به : قوله « نهى عن السدل » قال أبو عبيدة في غريبه السدل أسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبیه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال صاحب النهاية هو أن يلتصق بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويمجد وهو كذلك قال وهذا معطوف في القمص وغيره من الثياب قال وقيل هو أن يضع وسط الأزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه. وقال الجوهري سدل ثوبه يسدله بالضم سداً أي ارضاه : وقال الخطابي السدل إرسال الثوب حتى يصب الأرض اه

(١) قال الحافظ في التقریب عمل بكسر اوله وسكون المهملة : وقيل بفتح الهمزة المعجمة ابو قرة البصري ضعيف من السادسة : وانما أعلم

فعلى هذا السدل والاسبال واحد : قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسدل سدل الشعر ومنه حديث ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدل ناصيته » وفي حديث عائشة انها سدت قناعها وهى محرمة أي أسبلته اه : ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني ان كان السدل مشتركاً بينهما وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي . وقد روي ان السدل من فعل اليهود وأخرج الحلال في العلل وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن علي عليه السلام أنه خرج قرأى قوماً يصلون قد سدلو اياهم فقال كأنهم اليهود ذر جوامن قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه . قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه وذكره فى القاموس والنهاية فى القاف لا فى القاف (والحديث يدل على تحريم السدل فى الصلاة لانه معنى النهي الحقيقى وكرهه ابن عمر ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري والشافعي فى الصلاة وغيرها . وقال احمد بكره فى الصلاة : وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى لا بأس به وروي ذلك عن مالك وأنت خير بأنه لا موجب للمدول عن التحريم ان صح الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك قوله « وان ينطى الرجل فاه » قال ابن حبان لانه من زى المجوس قال وأما زجر عن تغطية الفم فى الصلاة على الدوام لانه عند التائب بمقدار ما يكظمه الحديث « اذا تناوب احدهم فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل » وهذا لا يتم الا بعد تسليم عدم اعتبار قيد فى الصلاة المصرح به فى المعطوف عليه فى جانب المعطوف وفيه خلاف ونزاع : وقد استدلل به على كراهة أن يصلى الرجل ملثماً كما فعل المصنف *

باب الصلاة فى ثوب الحرير والغصب

١ عن ابن عمر قال « من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعيه فى أذنيه وقال صمنا ان لم يكن النبى صلى الله عليه وسلم سمعته يقوله » رواه أحمد *

الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقى فى الشعب وضعفه وتام والخطيب وابن عساكر والديلمى وفى إسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير فى إرشاده وهو لا يعرف : وقد استدلل

به من قال ان الصلاة في الثوب المغصوب أو المنغصوب عنه لا تصح وهم العترة جميعا: وقال أبو حنيفة والشافعي تصح لان العصيان ليس بنفس الطاعة لتغاير اللباس والصلاة ورد بان الحديث مصرح بنفي قبول الصلاة في الثوب المغصوب عنه والمنغصوب عنه بالاولى وأنت خير بأن الحديث لا ينفذ للحجية ولو سلم فمعني نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة لا يرد علي وجهين الاول يراد به الملازم لنفي الصحة والاجزاء نحو قوله « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » والثاني يراد به نفي السكالم والفضيلة كما في حديث نفي قبول صلاة الآبق والمغاضبة لزوجها ومن في جوفه خمر وغيرهم ممن هو مجتمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الاشارة الي هذا في موضعين من هذا الشرح ومن ههنا تلم أن نفي القبول مشترك بين الأمرين فلا يحتمل على أحدهما الا لدليل فلا يتم الاحتجاج به في مواطن النزاع . وقال أبو هاشم ان استتر بحلال لم يفسدها المغصوب فوجه اذ هو فضلة : قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه يعني الحديث دليل على أن العقود تميم في العقود اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية أنها تميم في اثني عشر موضعا ومحل الكلام على ذلك تلم الفروع *

٢ وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » متفق عليه: ولاحمد « من صنع أمرأ على غير أمرنا فهو مردود » * قوله « ليس عليه أمرنا » المراد بالأمر هنا واحد الامور وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه : قوله « فهو رد » المصدر بمعني اسم المفعول كما بيته الرواية الاخرى قال في الفتح يحتج به في ابطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها وان النهي يقتضي الفساد لان المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردّها ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله « ليس عليه أمرنا » والمراد به أمر الدين وفيه ان الصالح الفاسد منتقض والمأخوذ عليه مستحق الرد اه : وهذا الحديث من قواعد الدين لانه يندرج تحته من الاحكام ما لا يأتي عليه الحصر . وما أصرحه وأدله على ابطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع الى أقسام (١) وتخصيص الرد

(١) نقل الامام الشافعي في الاعتصام ان المز بن عبد السلام نقل الاجماع على ان كل بدعة حلاله ثم قسمها الى خمسة اقسام وتبعه في ذلك تلميذه العلامة القرافي ومن جاء بعدها من العلماء بطرق تقسيمها واجاب بما حاصله ان البدعة اما ان تكون حسنة او سيئة فاذا كانت سيئة فامرها طاهر وان كانت حسنة من الحسن لها ان كان الشرع فليست بدعة وان كان العقل فليس بهذه اهل السنة والجماعة وعواصجابه الحديث انما هو قول المتهزلة واطال الى ذلك واطاب فليكن به فانه انفس كتاب القسبي السمة والبدعة *

ببعضها بلا مخصص من عقل ولا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسندا لهذه السلفية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل بدعة ضلالة » طالبا لدلائل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على انها بدعة فان جاءك به قبلته وان كاع كنت قد ألقته حجرا واسترحت من المجادلة. ومن مواطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أو ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على أنه ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك في اقتضائه البطلان أو الفساد متمسكا بما تقرر في الاصول من أنه لا يقتضي ذلك الا عدم أمر يؤثر عدمه في العدم كالشرط أو وجود أمر يؤثر وجوده في العدم كالمانع فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه الا بمجرد الاصطلاح مسندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الأمور التي ليست من ذلك القبول قائلا هذا أمر ليس من أمره وكل أمر ليس من أمره رد فهذا رد وكل رد باطل فهذا باطل فالصلاة مثلا التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها ما كان يتركه ليست من أمره فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر المفعول أو المتروك مانعا باصطلاح أهل الاصول أو شرطا أو غيرها فليكن منك هذا على ذكر . قال في الفتح وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعده فان معناه من اخترع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت اليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في ابطال المنكرات واشاعة الاستدلال به كذلك وقال الطوخي هذا الحديث يصح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحسنة أو نفيه « وهذا الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لأن منطوقه مقدمة كلية مثل أن يقال في الوضوء بما » نجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل وانما يقع النزاع في الأولى ومفهومة أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بجمع أدلة الشرع . لكن هذا الثاني لا يوجد فاذا في حديث الباب نصف أدلة الشرع انتهى »

٣ وعن عقبة بن عامر « قال اهدى إلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزوج حريرا فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعا عنيفا شديدا كالسكاره له ثم

قال لا ينبغي هذا للمتقين « متفق عليه » *

قوله « فروح » فتحة الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم هو القبا المفرج من خلف . وحكي أنوز كريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهدها هو كيدر دومة كما صرح بذلك البخاري في اللباس * والحديث استدله من قال بتجريم الصلاة في الحرير وهو الهادي في أحد قوليهِ والناصر والمنصور بالله والشافعي . وقال الهادي في أحد قوليهِ وأبو العباس والمؤيد بالله والامام محيي وأكثر الفقهاء أنها مكروهة فقط مستدلين بأن علة التحريم الحيلاء ولا خيلاء في الصلاة وهذا تخصيص للنص بخيال علة الحيلاء وهو مما لا ينبغي الالتفات إليه . وقد استدلو الجواز الصلاة في ثياب الحرير بعدم أعادته صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الصلاة وهو مردود لأن ترك أعادتها لكونها وقعت قبل التحريم وبدل علي ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ « صلى في قبا ديباج ثم نزعها وقال نهاني جبريل » وسيأتي وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه * قال المصنف وهذا يعني حديث الباب محمول علي أنه لبسه قبل تحريمه اذ لا يجوز أن يظن به أنه لبسه بعد التحريم في صلاة ولا غيرها وبدل علي إباحته في أول الأمر ما روي أنس بن مالك « أن أ كيدر دومة أهدي إلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبة سندس أو ديباج قبل أن ينهي عن الحرير فلبسها فتمعجب الناس منها فقال والذي نفسي بيده لمناديل سعد ابن معاذ في الجنة أحسن منها » رواه احمد انتهى : قال في البحر فإن لم يوجد غيره صححت فيه وفاقا بينهم فإن صلى عاريا بطلت صلاته . وقال احمد بن حنبل يصلي عاريا كالنجس : وقد اختلفوا هل تجزئ الصلاة في الحرير بعد تحريمه أم لا فقال الحافظ في الفتح أنها تجزئ عند الجمهور مع التحريم وعن مالك يعيد في الوقت انتهى . وسيأتي البحث عن لبس الحرير وحكمه قريبا *

عن جابر بن عبد الله قال « لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبا من ديباج أهدي إليه ثم أوشك أن نزعها وأرسل به إلي عمر بن الخطاب فقبل قد أوشكت ما نزعته يارسول الله قال نهاني عنه جبريل عليه السلام فجاءه عمر يبكي فقال يارسول الله كرهت أمرا وأعطينيه فقال ما أعطيتك لتلبسه إنما أعطيتك تباعه فباعه بألفي درهم » رواه احمد *

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحو ما هنا . قوله « من ديباج » الديباج هو

نوع من الحرير قبل هو ما غلظ منه : قوله « ثم أوشك » أى اسرع كما فى القاموس وغيره* والحديث يدل على تحريم لبس الحرير ولبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون دليلا على الحل لانه محمول على انه لبسه قبل التحريم بدليل قوله « ثم انى عنه جبريل » ولهذا حصر الغرض من الاعطاء فى البيع وسببأتى بتحقيق ماهو الحق فى ذلك * قال المصنف رحمه الله فيه يعنى الحديث دليل أن امته عليه السلام اسوته فى الاحكام اه وقد تقرر فى الأصول ماهو الحق فى ذلك والأدلة العامة فاضية بمثل ما ذكره المصنف من نحو قوله تعالى (لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة) (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) *

كتاب اللباس

(باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء)


١ - عن عمر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة » * ٢ وعن انس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير فى الدنيا فلن يلبسه فى الآخرة » متفق عليهما* الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير لما فى الأول من النهي الذى يقتضى بحقيقته التحريم وتعميل ذلك بان من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة والظاهر انه كناية عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى فى أهل الجنة (ولباسهم فيها حرير) فمن لبسه فى الدنيا لم يدخل الجنة روى ذلك النسائي عن ابن الزبير واخرج النسائي عن ابن عمر انه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية واخرج النسائي والحاكم عن ابي سعيد انه قال وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه . ويدل على ذلك ايضا حديث ابن عمر عند الشيخين بلفظ « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يلبس الحرير فى الدنيا من لاخلق له فى الآخرة » والخلق كما فى كتب اللغة وشروح الحديث النصيب أى من لا نصيب له فى الآخرة وهكذا إذا فسر بمن لاحرمة له أو من لادين له كما قيل . وهكذا حديث ابن عمر عند الستة الا الترمذى بلفظ « انه رأى عمر حلة من استبرق تباع

فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم فقال يا رسول الله اتبع هذه فتجعل بها
 للعبد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما هذه لباس من لا خلاق له ثم
 لبث عمر ما شاء الله أن يلبث فأرسل إليه صلى الله عليه وسلم بحجة ديباج فأتى عمر النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قلت إنما هذه لباس من لا خلاق له ثم أرسلت إلي بهذه
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم إنني لم أرسلها إليك لتلبسها ولكن لتبيعها وتصيب بها حاجتك
 ومن أدلة التحريم حديث عقبة بن عامر السابق في الباب الذي قبل هذا الكتاب فإن
 قوله لا ينبغي هذا للمعتقين إرشاد إلى أن لبس الحرير ليس من زمرة المتقين : وقد علم
 وجوب السكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ « الذهب والفضة والحرير
 والديباج لهم في الدنيا ولهم في الآخرة » ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى وحذيفة
 وعمر وأبي عامر وسأني وإذا لم تفد هذه الأدلة التحريم في الدنيا محرم. وأما معارضتها
 بما سيأتي فتسترف ما عليه . وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدي في البحر
 وقد نسب فيه الخلاف في التحريم إلى ابن عليه وقال إنه انعقد الإجماع بعده على
 التحريم : وقال القاضي عياض حكى عن قوم أباحتهم وقال أبو داود أنه لبس الحرير
 عشرون نفساً من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الإجماع على أن
 التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدلاً بعموم الأحاديث
 ولعله لم يبلغه المختص الذي سيأتي . وقد استدلل من جوز لبس الحرير بأدلة منها حديث
 عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب عن ذلك فيما سلف.
 ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر في الحجة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وسيأتي في باب إباحة البسير من الحرير وسند ذكر الجواب عنه هنالك. ومنها حديث
 المسور بن مخرمة عند الشيخين أنها قدمت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أقيّة فذهب
 هو وأبوه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء منها فخرجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وعليه قباء من ديباج مزور فقال يا مخرمة خبأنا لك هذا وجعل يريه بحاسنه وقال أروني
 مخزومة « والجواب أن هذا فعل لا ظاهر له والأقوال صريحة في التحريم على أنه لا نزاع
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الأمرين كما يشعر
 بذلك حديث جابر المتقدم : ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه وسيأتي في باب
 ما جاء في لبس الحرير وسند ذكر الجواب عنه هنالك . ومنها ما تقدم من لبس جماعة
 (١٠٤ ج ٢)

من الصحابة له وسياقي الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الخنز . ومنها انه صلى الله عليه وسلم لبس مستقة من سندس أهداها له ملك الروم ثم بعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال اني لم أعطكنها لتلبسها قال فما أصنع قال أرسل بها الى أخيك النجاشي أخرجه أبو داود والجواب عن الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وآله وسلم مثل ما تقدم في الجواب عن حديث مخزومة . وأما عن الاحتجاج بأمره صلى الله عليه وسلم لجعفر أن يبعث بها للنجاشي فالجواب عنه كالجواب الذي سيأتي في شرح حديث ابنه صلى الله عليه وسلم للخزعلي أن الحديث غير صالح للاحتجاج لان في إسناده على بن زيد بن جعدان ولا يحتج بحديثه ويمكن أن يقال ان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم لبقاء الدينار وتقسيمه للأقبية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على انه متقدم على أحاديث النهي كما انه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ويكون ذلك جعلاً بين الأدلة ومن مقويات هذا ما تقدم انه لبسه عشرون صحابياً وبعده كل البعد ان يقدموا على ما هو محرم في الشريعة وبعده أيضاً ان يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه فقد كانوا ينكرون على بعضهم بعضاً ما هو أخف من هذا (١) وقد اختلفوا في الصغار أيضاً هل يحرم لباسهم الحرير أم لا فذهب الاكثر الى التحريم قالوا لان قوله «علي ذكروا أمي» كما في الحديث الآتي يعمهم . ولحديث ثوبان عند أبي داود «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم من غزاة وكان لا يقدم الا بدأ حين يقدم بيئت فاطمة فوجدتها قد علفت سترها علي بابها وحلت الحسينين بقلبين من فضة فتقدم فلم يدخل عليها فظنت أنها ناعما منعها أن يدخل ما رأي فتسكت الستر وفكت القلبين عن الصبيين فانطلقا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبيكان فاخذهم منها وقال يا ثوبان اذهب بهذا الى آل فلان» الحديث وهذا وان كان وارداً في الحلية ولكنه مشعر بان حكمهم حكم المكافئين فيها فيكون حكمهم

(١) يخالف هذا ما تقدم من قوله سابقاً بالتحريم : وايضا سيأتي في باب لبس الخنز قول الشارح ان فعل بعض الصحابة لبس بحجة ولو كانوا كثيراً او اهما الحجة في إجماعهم : وحجة فعل الصحابة وعدمها مسألة خلافية : والقول الفصل في ذلك ما حققه العلامة ابن القيم في اعلام المؤمنين ان الصحابي اذا قال قولاً فاما ان يخالفه صحابي آخر اولا بخالفه فان خالفه مثله لم يكن قول احدهما حجة على الآخر : وان خالفه من هو اعلم منه كما اذا خالف الراشدين او بعضهم غيرهم من الصحابة فالصحيح ان الحجة في قول الجانب الذي فيه الخلفاء او بعضهم والجانب الذي فيه ابو بكر وعمر فالصواب مع أبي بكر رضي الله عنه : والله اعلم *

في لبس الحرير كذلك، ويمكن أن يجاب عن هذا بأن في آخر الحديث ما يشعر بعدم التحريم فانه قال نحن أهل بيت لا نستغرق طيباتنا في حياتنا الدنيا أوكما قال. وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال «عليكم بالفضة فاعبوا بها كيف شئتم» والصغار غير مكلفين. وانما التكليف على الكبار: وقد روى أن اسماعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فشق القميص وفك السوارين وقال اذهب إلى أمك. وقال محمد بن الحسن انه يجوز لباسهم الحرير. وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم وفي جواز لباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أصحها جوازه والثاني تحريمه والثالث يحرم بعد سن التمين واختلفوا في المقدار الذي يستثني من الحرير للرجال وسياقي السلام عليه *

٣ وعن أبي موسى «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير للأنثى من أمي وبحرم علي ذكورها» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه  *


الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والطبراني وفي إسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم إنه لم يلقه وقال الدارقطني في العلل لم يسمع سعيد بن أبي هند عن أبي موسى: وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح والحديث قد صححه الترمذي كما ذكر المصنف وصححه أيضا ابن حزم كما ذكر الحافظ. وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ذكر ذلك الدارقطني في العلل قال والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى: وقد اختلف فيه علي نافع فرواه أيوب وعبيد الله ابن عمر عن نافع عن سعيد مثله ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي موسى: وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظه «أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في يمينه وأخذ ذهابا فجعله في شماله ثم قال ان هذين حرام علي ذكور أمي» زاد ابن ماجه «حل لأنثاهم» وبين النسائي الاختلاف فيه على يزيد بن حبيب. قال الحافظ وهو اختلاف لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن المديني انه قال حديث حسن ورجاله معروفون. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن أبي أنس الصنعيني عن رجل من همدان قال

له أفلاج عن عبد الله بن زريق عن علي عليه السلام قال الحافظ الصواب أبو أفلاج :
وقد أعله ابن القطان بجهالة حال رواه ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلي فاما عبد الله
بن زريق فقد وثقه العجلي وابن سعد وأما أبو أفلاج فقال الحافظ ينظر فيه وأما ابن
أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز : وفي الباب أيضا عن
عقبة بن عامر عند البيهقي بإسناد حسن . وعن عمر عند البزار والطبراني وفيه عمرو بن
جرير البجلي قال البزارين الحديث . وعن عبد الله بن عمرو ونحو حديث أبي موسى
عند ابن ماجه والبزار وأبي يعلى والطبراني وفي إسناده الأقرئ وهو ضعيف . وعن
زيد بن أرقم عند الطبراني والعقيلي وابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال
أحمد له مناكير وعن واثلة بن الأسقع عند الدارقطني وإسناده مقارب . وعن ابن
عباس عند الدارقطني والبزار بإسنادوا وهذه الطرق متعاضدة بكثيرها ينجز الضعف
الذي لم نخل منه واحدة منها* والحديث دليل للجماهير الفاضلين بتحريم الحرير والذهب
على الرجال وتحليلها للنساء وقد تقدم الخلاف في ذلك *


عن علي عليه السلام قال « أهديت الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة
سيرة فبعث بها الي فابستها فعرفت الغضب في وجهه فقال اني لم أبعث بها اليك لتلبسها
أنا بعثت بها اليك لتشقها خيرا بين النساء » متفق عليه عليه السلام *

قوله « أهديت له » أهداها له ملك ابنة وهو مشترك : قوله « حلة » الحلة على ما في
القاموس وغيره من كتب اللغة إزار ورداء ولا تكون حلة الا من ثوبين أو ثوب له
بطانة وهي بضم الحاء : قوله « سيرة » بكسر السين المهملة بعدها مثناة تحتية ثمراء مهملة
ثم ألف ممدودة قال في القاموس كعشاء نوع من البرود فيه خطوط صفر أو بخالطة
حرير والذهب الخالص اه . قال الخطابي هي برود مضمة بالقز وكذا قال الخليل
والأصمعي وأبو داود وقال آخر ونها شبهت خطوطها بالسيور : وقيل هي مختلفة
الألوان قاله الأزهرى : وقيل هي وشي من حرير قاله مالك وقيل هي حرير محض .
وقال ابن سيده أنها ضرب من البرود . وقال الجوهري أنها ما كان فيه خطوط صفر
وقيل ما يعمل من الفز . وقيل ما يعمل من ثياب اليمن وقد روى ثوبين الحلة واضافتها
والحقهون على الاضافة . قال القرطبي كذا قيد عن يوثق بعلمه فهو على هذا من باب اضافة
الشيء الى صفته على أن سيويوه قال لم يأت فعلاء صفة : قوله « خرا » جمع خمار :

وقوله « بين النساء » زاد في رواية « فشققته بين نسائي » وفي رواية « بين الفواطم » وهن ثلاث . فاطمة بنت رسول الله . وفاطمة بنت أسد أم علي . وفاطمة بنت حمزة وذكر عبد الغني وابن عبد البر أن الفواطم أربع والرابعة فاطمة بنت شيبه بن ربيعة كذا قاله عياض وابن رسلان * والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المشوب بالحرير ان كانت السيرة تطلق على الخلوط بالحرير وان لم يكن خالصا كما هو المشهور عند أئمة اللغة وان كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا اشكال . وقد رجح بعضهم انه الخالص لحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهى عن الثوب المصمت » وسيأتي . وستعرف ما هو الحق في المقدار الذي يحل من المشوب ويدل الحديث ايضا على حل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك *

٥ وعن انس بن مالك « انه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم برد حلة سراء » رواه البخاري والنسائي وأبو داود  * قوله أم كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد رقية: قوله « برد حلة » بالاضافة في رواية البخاري . وفي رواية ابى داود بردا سبراء بالنون: والحديث من ادلة جواز الحرير للنساء ان فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك *

﴿ باب في أن افتراش الحرير كلبسه ﴾

١ عن حذيفة قال « نهاني النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم أن أشرب في آنية الذهب والفضة وأن تأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن مجلس عليه » رواه البخاري  *

الحديث قد تقدم الكلام عليه في باب الاواني: وقوله « وأن مجلس عليه » يدل على تحريم الجلوس على الحرير واليه ذهب الجمهور كذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور وبه قال عمر وابوعبيدة وسعد بن أبي وقاص واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى: قال الفاسم وأبو طالب والمنصور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروي عن ابن عباس وأنس انه يجوز افتراش الحرير وبه قال ابن الماجشون وبعض الشافعية: واحتج لهم في البحر بأن

انفراش موضع افهانة وبالقياص على الوسائد المحشوة بالقز قال اذلاخلاف فيها. وهذا دليل باطل لا ينبغي التويل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي بعده وقد تقرر عند أئمة الأصول وغيرهم بطلان القياس المنسوب في مقابلة النص وأنه فاسد الاعتبار وعدم حججية أقوال الصحابة لاسيما اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم *

٢ حديث وعن علي عليه السلام قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على الميائير والميائير قسي كانت تصنع النساء لبعواتهن على الرجل كالفطائف من الأرجوان » رواه مسلم والنسائي رحمهما الله *

قد اتفق الشيخان على النهى عن الميائير من حديث البراء : وأخرج الجماعة كلهم إلا البخاري حديث علي عليه السلام بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن لبس القسي وعن الميثة » وفي رواية « ميائير الأرجوان » ولم يذكر الجلوس إلا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله : قوله « على الميائير » جمع ميثة بكسر الميم وبالثاء المثلثة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعمة وباء ميثة وأولسكنها قلبت لسكسر ما قبلها كيزان وميعاد وقد فسر ها على بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواه المصنف عنه وكذلك فسر ها البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير الميائير على أربعة أقوال. منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولي : قوله « والميائير قسي » القسي بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح : قال أهل اللغة وغريب الحديث هي ثياب مضاعة بالحريز تعمل بالقس بفتح القاف موضع من بلاد مصر على ساحل البحر قريب من تنيس. وقيل أنها منسوبة إلى القز وهو رديء الحرير فابدلت الزاي سينا : قوله من الأرجوان هو بضم الهززة والحيم وهو الصوف الأحمر كذا في شرح السنن لابن رسلان. وقيل الأرجوان الحمرة وقيل الشديد الحمرة وقيل الصباغ الأحمر الفاني * والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حرير وقد خصص بعضهم بالذهب فقال ان كان حرير الميثة أكثر أو كانت جميعها من الحرير فانه لا تحريم والا فانهي للترية. والاستدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الأمة مبني على أن خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد خطاب لبقية الأمة والحكم عليه حكم عليهم وفي ذلك خلاف في الأصول مشهور وقد ثبت في غير هذه الرواية بلفظ نهى كما عرفت وهو دليل على عدم اختصاص ذلك بعلمه صلى الله عليه وسلم *

باب إباحة البشير يسير ذلك كالعالم والرقعة

١ عن عمران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير
 الا هكذا ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعيه الوسطى والسبابة
 وضمهما « متفق عليه . وفي لفظ « نهى عن لبس الحرير الا موضع أصبعين أو ثلاثة
 أو أربعة » رواه الجماعة الا البخاري وزاد فيه احمد وأبو داود وأشار بكفه *
 الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار أربع أصابع كالطرأ والسجاف
 من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالابرة والترقيع كالنطريز
 ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب بالاولى وهذا مذهب الجمهور
 وقد أغرب بعض المالكية فقال يجوز العلم وان زاد على الأربع وروي عن مالك
 القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا اظن ذلك يصح عنه وذهبت الهاوية
 الى تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الأربع ترد عليهم وهي زيادة صحيحة
 بالاجماع فتعين الاخذ بها *

٢ وعن أسماء « انها أخرجت حبة طيالة عليها لبنه شبر من ديباج
 كسرواني وفرجها مكفوفين (١) به فقالت هذه حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها
 كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضتها الى فتحن نفسها للمريض يستشفى بها »
 رواه احمد ومسلم ولم يذكر لفظ الشبر *
 قوله « حبة طيالة » هو باضافة حبة الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح
 السنن والطيالة جمع طيلسان وهو كساء غليظ والمراد ان الحبة غليظة كما بها من طيلسان
 قوله « كسرواني » بفتح الكاف وسكون السين وفتح الواو نسبة (٢) الى كسرى ملك
 الفرس . قوله « وفرجها مكفوفين » الفرع في الثوب الشق الذي يكون أمام الثوب
 وخلفه في أسفلها وهما المراد بقوله فرجها (٣) والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من
 الحرير هذا المقدار . وقد قيل ان ذلك يحتمل على انه أربع أصابع أو دونها أو فوقها
 اذا لم يكن مصمتا جمعا بين الأدلة ولكنه بأي السجل على الأربع فادون قوله في حديث

(١) - نصف فرجها مكفوفين بفعل محذوف أى ورأيت فرجها مكفوفين : ومعنى المكفوف
 انه جعل لها كفة بضم الكاف وهو ما يكف به جوابها ويمطف عليها ويكون ذلك في الدليل
 وانفرجين والسكمين قاله الدودي ببعض تصرف : (٢) بكسر السكاف أيضا

الباب « شبر من ديباج » وعلى غير المصمت قوله « من ديباج » فان الظاهر انها من ديباج فقط لانه ومن غيره الا ان يصار الى الجواز للجمع كما ذكر نعم يمكن ان يكون التقدير بالشبر لطول تلك البنية لالعرضها فيزول الاشكال (وفي الحديث) ايضا دليل على استحباب التجميل بالثياب والاستشفاء بآثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الأدب المفرد للبخاري انه كان يلبسها للوفد والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج ابن أبي عمرو عن اسماء انها قالت « كان يلبسها اذا لقي العدو وجمع » واخرج الطبراني من حديث علي النهي عن المكفف بالديباج وفي اسناده محمد بن جعدة عن ابي صالح عن عبيد بن عمير وابو صالح هو مولى أم هاني وهو ضعيف وروى البراز من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عليه جبة مزررة أو مكففة بحريز فقال له طوق من نار واسناده ضعيف : وقد اسلفنا انه استدل بعض من جاوز لبس الحرير بهذا وهو استدلال غير صحيح لان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للجبة المكفوفة بالحرير لا يدل على جواز لبس الثوب الخاص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الحجة جميعها حريز خالص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قدمنا من الجواب على الاستدلال بحديث مخرمة *

٣ وعن معاوية قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ركوب النمار وعن لبس الذهب الامقطعا » رواه احمد وابو داود والنسائي * الحديث أخرجه أبو داود في الخاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الا ميمون القناد وهو مقبول وقد وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي عن غير طريقه وقد اقتصر أبو داود في اللباس منه على النهي عن ركوب النمار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدم بن معدى يكرب ومعاوية وفيه النهي عن لبس الذهب والحرير وجاود السباع وفي اسناده بقية بن الوليد وفيه مقال معروف: قوله « عن ركوب النمار » في رواية النور فكلاهما جمع ثم بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبث وأجراً من الأسد وهو منقطع الجلد فقط سود وفيه شبه من الاسد الا أنه أصغر منه وانما نهى عن استعمال جلوده لما فيها من الزينة والخيلاء ولانه زى العجم وعموم النهي شامل للمذكي وغيره: قوله « وعن لبس الذهب الامقطعا » لا بد فيه من تقييد القطع بالقدر المنفوعة لا بما فوقه جمعا بين الاحاديث: قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود والمراد بالنهي الذهب الكثير لا المقطع قطعا يسيرة منه

تجمل حلقة أو قرطا أو خاتماً للنساء أو في سيف الرجل وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخيلاء والتكبر. وقد يضبط الكثير منه بما كان أصاباً تجب فيه الزكاة واليسيراً لا تجب فيه انتهى: وقد ذكر مثل هذا الكلام الخطابي في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء قال لأن جنس الذهب ليس بمحرم عليهن كما حرم على الرجال قليله وكثيره*

باب لبس الحرير للمرأة

١- عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بهما» روى الجماعة إلا أن لفظ الترمذى «أن عبد الرحمن ابن عوف والزبير شكوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القمل فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما»*

وهكذا في صحيح مسلم أن الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان في السفر. وزعم الحب الطبري انفراده به وعزاه إليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووي: قوله «في قص الحرير» بضم القاف والميم جمع قبص ويروى بالافراد: قوله «الحكمة» بكسر الحاء وتشديد الكاف. قال الجوهرى هي الجرب وقيل هي غيره وهكذا يجوز لبسه للقمل كما في رواية الترمذى وهي أيضاً في الصحيحين. والتقييد بالسفر بيان للحال الذي كانا عليه لالتقييد وقد جعل السفر بعض الشافعية قيداً في الترخيص وهو ضعيف ووجهه أنه شاغل عن التفقد والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجمهور على خلافه. (والحديث) يدل على حواز لبس الحرير لعدم الحكمة والقمل عند الجمهور وقد خالف في ذلك مالك والحديث حجة عليه ويقاس غيرها من الحاجات عليهما وإذا ثبت الجواز في حق هذين الصحابين ثبت في حق غيرها ما لم يعم دليل على اختصاصهما بذلك وهو مبني على الخلاف المشهور في الأصول فمن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما ترخيصاً لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس بعدم الفارق*

باب ما جاء في لبس الخبز وما نسج من حرير وغيره

١ عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال « رأيت رجلا يبخاري على بقلعة بيضاء عليه عمامة خز سوداء فقال كسانها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أبو داود والبخاري في تاريخه: وقد صح لبسه عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم *

الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورواه البخاري في التاريخ الكبير عن بخيل عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد وقال قال عبد الله بن خازم السلمي قال وابن خازم ما أدري أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا وهذا شيخ آخر. وقال النسائي قال بعضهم إن هذا الرجل عبد الله بن خازم أمير خراسان. قال المنذري عبد الله بن خازم هذا بالخاء المعجمة والزاي كنيته أبو صالح ذكر بعضهم أن له صحيفة وأنكرها بعضهم انتهى: وعبد الله بن سعد المذكور في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي الرازي روى عنه هذا الحديث ابنه عبد الرحمن وليس له في الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرني أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا. الحديث ولعل عبد الله بن خازم كما ذكر النسائي والبخاري هو الرجل المهم في الحديث وقد صرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل الراكب قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح: قوله « عمامة خز » قال ابن الأثير الخبز ثياب تنسج من صوف وابر يسم وهي مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون وقال غيره الخبز اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها: وقال المنذري أصله من وبر الأرنب ويسمى ذكره الخبز: وقيل إن الخبز ضرب من ثياب الابر يسم: وفي النهاية ما معناه إن الخبز الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير. وقال عياض في المشارق إن الخبز ما خلط من الحرير والوبر وذكر أنه من وبر الأرنب ثم قال فسمي ما خلط الحرير من سائر الأوبار خزا (والحديث) قد استدل به على جواز لبس الخبز وأنت خير بان غاية ما في الحديث أنه أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كساه عمامة الخبز

وذلك لا يستلزم جواز اللبس. وقد ثبت من حديث علي بن أبي حمزة عن أبي داود والنسائي أنه قال «كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة نخرجت بها فرأيت الغضب في وجهه فأطرمها خمرًا بين نسائي» هذا لفظ الحديث في التفسير فلم يلزم من قول علي عليه السلام كساني جواز اللبس وهكذا قال عمر لما بعث إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحلة سيرة يارسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطاءود ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إني لم أكسكها لتلبسها» هذا لفظ أبي داود وبهذا يتبين لك أنه لا يلزم من قوله كساني جواز اللبس علي أنه قد ثبت في تحريم الخبز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي طاهر الآتي وكذلك حديث معاوية **«وقد استدلل بهذا الحديث أيضاً علي جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك إلا على أحد التفاسير للخبز وقد تقدم ذكر بعضها وقد اختلف الناس في المشوب وسيأتي بيان ما هو الحق: قوله وقد صح لبسه عن غير واحد من الصحابة لا يخفك أنه لا حجة في فعل بعض الصحابة وإن كانوا عدداً كثيراً والحجة إنما هي في إجماعهم عند القائلين بحجية الإجماع ولو كان لبسهم الخبز يدل على أنه حلال لسكان الحرير الخاص حلالاً لما تقدم عن أبي داود أنه قال لبس الحرير عشرون صحابياً وقد أخبر الصادق المصدوق أنه سيكون من أمته أقوام يستحلون الخبز والحرير وذكر الوعيد الشديد في آخر هذا الحديث من المسخ إلى الفرقة والفتاير كما سيأتي ***

٣ **وعن ابن عباس قال «أما نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قر قال ابن عباس أما السدى والعلم فلا نرى به بأساً» رواه أحمد وأبو داود **«****

الحديث في إسناده خفيف بن عبد الرحمن وقد ضعفه غير واحد قال في التقریب هو صدوق سىء الحفظ خلط بأخرة ورمى بالارجاء وقد وثقه ابن ميين وأبو زرعة وبقية رجال إسناده ثقات. وأخرجه الحاكم بإسناد صحيح والطبراني بإسناد حسن كما قال الحافظ في الفتح: قوله «المصمت» بضم الميم الأولى وفتح الثانية الخفيفة وهو الذي يجميه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان: قوله أما السدى بفتح السين والدال بوزن الحصى ويقال سدى بمناء من فوق بدل الدال لفتان بمعنى واحد وهو خلاف اللحية وهو ما مد طولاً في النسج: قوله والعلم هو رسم الثوب ورقه قاله في القاموس وذلك كالطراز والسجاف.

(والحديث) يدل على حل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد اختلف الناس في ذلك. قال في البحر مسئله وبحل المغلوب بالقطن وغيره ويحرم الغالب اجماعا فيهما اهـ: وكلا الاجماعين ممنوع أما الاول فقد نقل الحافظ في الفتح عن العلامة ابن دقيق العيد انه انما يجوز من الخلوطة ما كان بمجموع الحرير فيه أربع اصابع لو كانت منفردة بالنسبة إلى جميع الثوب . وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن علية في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت . وقد ذهب الامامية إلى انه لا يحرم إلا ما كان حريرا خالصا لم يخالطه ما يخرج منه عن ذلك كما روى ذلك الرمي عنهم. وقال الهادي في الاحكام والمؤيد بالله وأبو طالب انه يحرم من الخلوطة ما كان الحرير غالبا فيه أو مساويا تغليا لجانب الخطر ولادليل على تحليل المشوب إلا حديث ابن عباس هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين . الاول الضعف في اسناده كما عرفت. الثاني أنه أخبر بما بلغه من نصر النبي على المصنعة وغيره أخبر بما هو أعم من ذلك كما تقدم في حلة السيرة من غضبه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى عليا لا بساها. والقول بأن حلة السيرة هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والسند ما أسلفناه عن أئمة اللغة بل أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي والبيهقي حديث علي السابق في السيرة باللفظ « قال علي أهدى إلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة لماسداها حريرا ولما لحنها فأرسل بها إلى فأتيته فعات ما صنع بها ألبسها قال لا أني لأرضى لك ما أكره لنفسى شققها خيرا للملانة وفلانة فشققتها أربعة أخرة » وسأتي الحديث وهذا صريح بان تلك السيرة مخلوطة لا حرير خالص . ومن ذلك حديث أبي ربحانة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وفيه النهي عن عشر . منها أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الاعاجم وان يجعل علي مكبه حريرا مثل الاعاجم وقد عرفت مما سلف الاحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد فالظاهر منها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة بغيرها ولا يخرج عن التحريم الا ما استثناه الشارع من مقدار الاربع الاصابع من الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعاً كما في القطعة الخالصة أو مفرقاً كما في الثوب المشوب . وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العمومات ولا لتقييد تلك الاطلاقات لما عرفت ولا متمسك بالجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغلوبا الا قول ابن عباس فيما أعلم فانظر أيها المتصف هل

يصلح جعله جسراً تزداد عنه الاحاديث الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيدته وهل ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الاصل العظيم مع ما في اسناده من الضعف الذي يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده عن الممارضات فرحم الله ابن دقيق العيد فلقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة نبيه عن الاجماع على الخطأ ويمكن ان يقال ان خصيفاً المذكور في إسناد الحديث قد وثقه من تقدم واعتضد الحديث بوروده من وجهين آخرين احدهما صحيح والآخر حسن كما سلف فانهض الحديث للاحتجاج به ﴿فأرقلت﴾ قد صرح الحافظ ابن حجر أن عمدة الجمهور في جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير أغلب ما وقع في تفسير الحلة السيرة قلت ليس في أحاديث الحلة السيرة ما يدل على أنها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها كما في حديث عمر وعلى وغيرهما مما سلف فإن فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وان فسرت بأنها الحرير الخالص فاي دليل فيها على جواز لبس المخلوط وهكذا ان فسرت بسائر التفاسير المتقدمة ﴿والحاصل﴾ انه لم يأت المدعون للحل بشيء تركز النفس اليه وغاية ما جادلوا به انه قول الجمهور وهذا أمر هين والحق لا يعرف بالرجال. واما دعوى الاجماع التي ذكرها صاحب البحر فما هي بأول دعاويه على أن الراجح عند من أطلق نفسه عن وثائق المصيبة الوبية عدم حجية الاجماع ان سلم امكانه ووقوعه ونقله والمعلم به وان كان الحق منع السك. وأحسن ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن سعد المتقدم في لبس عمامة الخبز لما في النهاية من أن الخبز الذي كان علي عهد صلى الله عليه وسلم لم يخلط من الحرير والصوف وحرير. وقال في المشارق ان الخبز ما خلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحيته للاحتجاج به على المطلوب ما أسلفناه في شرحه على ان النزاع في معنى الخبز بمجرد ما منع مستقل* ٣ ﴿وعن علي عليه السلام﴾ قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكشوفة بحرير اما سداها واما لحننها فأرسل بها الى فأتيته فقلت يا رسول الله ما أصنع بها ألبسها قال لا ولكن اجعلها خفرا بين الفواطم « رواه ابن ماجه » الحديث في اسناده يزيد بن أبي زياد وفيه مقال معروف وأما هيرة بن يريم الراوي له عن علي فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدورقي: قوله « بين الفواطم » قد تقدم ذكر اسمائهن في شرح حديث علي

المتقدم. والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير وقد قدمنا الكلام على ذلك وذكرنا القدر المعفو عنه *

٤ وعن معاوية قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتركوا الخبز ولا النمار » رواه ابو داود رحمه الله *

الحديث رجال اسناده ثقات. وقد اخرج به أيضا النسائي وابن ماجه والكلام على الخبز تفسيراً وحكماً قد تقدم. وكذلك الكلام على النمار وقد ذكرناه في حديث معاوية السابق *

٥ وعن عبد الرحمن بن غنم قال « حدثني ابو عامر أو ابومالك الاشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليكون من أمق أقوام يستحلون الخبز والحرير وذكر كلاماً قال يمسح منهم آخرين قردة وخنزير إلى يوم القيامة » رواه أبو داود والبخاري تعليقا: وقال فيه « يستحلون الخبز والحرير والحمر والمعازف » رحمه الله *

الحديث رجال اسناده في سنن أبي داود ثقات وقد وهم المصنف رحمه الله فقال ابومالك الاشجعي وليس كذلك بل هو الاشعري: قوله « ليكون من أمق » استدلل بهذا على أن استحلال المحرمات لا يوجب لفاعله الكفر والخروج عن الامة: قوله « الخبز » بالحاء المعجمة والزاي وهو الذي نص عليه الحميدي وابن الاثير وذكره أبو موسى في باب العباء والراء المهملتين وهو الفرج وكذلك ابن رسلان في شرح السنن ضبطه بالمهملتين قال وأصله حرج وحذف أحد الحاءين وجمعه اخراج كفرخ وأفراخ. ومنهم من شدد الراء وليس بجيد يريد أنه يكثر فيهم الزنا. قال في النهاية والمشهور الاول وقد تقدم تفسير الخبز وعطف الحرير على الخبز يشعر بأنهما متغايران. قوله « آخرين » وفي رواية « آخرون ». قوله « قردة » بكسر القاف وفتح الراء جمع قرده. وفي ذلك دليل على أن المسخ واقع في هذه الامة. وروي ابن أبي الدنيا في كتاب الملاحية عن أبي هريرة مرفوعا باللفظ « يمسح قوم من هذه الامة في آخر الزمان قردة وخنزير فقالوا يا رسول الله ألبس يشهدون أن لا اله الا الله وأن تتدا رسول الله قال بلى وبصومون ويصلون ويحجون قالوا فما بالهم قال اتخذوا المعازف والدفوف والقيينات فباتوا على شرهم وطموهم فاصبحوا وقد مسخوا قردة وخنزير وليرن الرجل على الرجل في حانوته يبيع فيرجع اليه وقد مسخ قردا أو خنزيرا. قال أبو هريرة لا تقوم الساعة

حتى يعيش الرجلان في الأمر فيمسخ أحدهما قرداً أو خنزيراً ولا يمنع الذي نجا منهما ما رأى بصاحبه أن يعصى إلى شأنه حتى يقضي شهوته : قوله « والمعازف » بعين مهملة فزاي معجمة وهي أصوات الملاحى قاله ابن رسلان وفي القاموس المعازف الملاحى كالعود والطبور انتهى . والكلام الذي أشار إليه المصنف تعالى في داود بقوله وذكر كلاماً هو ما ذكره البخاري بلفظ « ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم يأْتهم يعني الفقير لحاجته فيقولون ارجع إلينا غداً فيبينتهم الله ويضع العلم عليهم » انتهى . والعلم بفتح العين المهملة واللام هو الحبل ومعنى يضع العلم عليهم أي يدكده عليهم فيقع **(والحديث)** يدل على تحريم الأمور المذكورة في الحديث للتوعد عليها بالخسف والمسح وإنما لم يسند البخاري الحديث بل علقه في كتاب الأشربة من صحيحه لاجل الشك الواقع من الحديث حيث قال أبو عمار وأبو مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هانيء الأشعري صحابي نزل الشام وقيل هو عبيد بن وهب وأبو مالك هو الحرث وقيل كعب بن عاصم صحابي يعد في الشاميين *

باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الأحمر

١ **عن** عبد الله بن عمرو قال « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين فقال إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها » رواه أحمد ومسلم والنسائي * قوله « معصفرين » المعصفر هو المصبوغ بالمعصفر كما في كتب اللغة وشروح الحديث . وقد استدل بهذا الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بمعصفر وهم المعتزلة واستدلوا أيضاً على ذلك بحديث ابن عمرو وحديث علي المذكورين بعد هذا وغيرها وسيأتى بعض ذلك . وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الإباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال وقال جماعة من العلماء بالكرهية للتنزيه وحملوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة » زاد في رواية أبي داود والنسائي « وقد كان يصبغ بها ثيابه كلها » وقال الخطابي النهي منه صرف إلى ما صبغ من الثياب وكأنه نظر إلى ما في الصحيحين من ذكر مطاق الصبغ بالصفرة فقصره على صبغ الاحبة دون الثياب وجعل النهي متوجهاً إلى الثياب ولم يلتفت إلى تلك الزيادة المصرحة بأنه كان

يصبغ ثيابه بالصفرة ويمكن الجمع بأن الصفرة التي كان يصبغ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير صفرة المصفر المنهي عنه . ويؤيد ذلك ما سيأتي في باب لبس الأبيض والأسود من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالزعفران » وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر والمذكور في الباب وحديثه الذي بعده بأنه لا يلزم من نهيه له نهى سائر الأمة وكذلك أجاب عن حديث علي الآتي بأن ظاهر قوله نهائي أن ذلك يخص به ولهذا ثبت في رواية عنه أنه قال ولا أقول نهائيكم وهذا الجواب ينبغي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد من الأمة هل يكون حكماً على بقيتهم أولاً والحق الأول فيكون نهيه لملي وعبد الله نهياً لجميع الأمة ولا يمارضه صبغه بالصفرة على تسليم أنها من المصفر لما تقرر في الأصول من أن فعله الخالي عن دليل النأسي العاخص لا يمارض قوله العاخص بأمره فالراجح تحريم الثياب المصفرة والمصفر وإن كان يصبغ صبغاً أحمر كما قال ابن القيم فلا معارضه بينه وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة حمراء كما يأتي لأن النهي في هذه الأحاديث يتوجه إلى نوع خاص من الحمرة وهي الحمرة الحاصلة عن صبغ العصفرو سيأتي ما يحكاه الترمذي عن أهل الحديث بمعنى هذا : وقد قال البيهقي رداً لقول الشافعي أنه لم يحك أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن الصفرة إلا ما قال علي نهائي ولا أقول نهائيكم إن الأحاديث تدل على أن النهي على العموم ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بها ثم ذكر بإسناده ما صح عن الشافعي أنه قال إذا صح الحديث خلافاً قولي فاعملوا بالحديث *

٢ حديث وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ثنية فالتفت إلى وعلى رباطه مضرجة بالصفرة فقال ما هذه فمرت ما كره فأتيت أهلي وهم يستجرون تنورهم فذفتها فيه ثم أتيتها من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الرباطة فأخبرته فقال لا كسوتها بمضى أهلك » رواه أحمد وكذلك أبو داود وابن ماجه وزاد « فإنه لا بأس بذلك للنساء » حديث *

الحديث في إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور ومن دونه ثقات : قوله « من ثنية » هي الطريقة في الحيل وفي لفظ ابن ماجه « من ثنية إذا خسر »

واذا خرب بفتح الهزرة و لذل المعجزة المخنفة وبعدها ألف ثم خاء معجمة على وزن افاعل ندية
 بين مكة والمدينة. قوله « ربطة » بفتح الراء المهملة وسكون المثناة تحت ثم طاء مهملة ويقال
 راطلة: قال المنذرى جاءت الرواية بهما وهى كل ملاءة منسوجة بنسج واحد وقبل كل
 ثوب رقيق لين والجمع ربط ورباط . قوله « مضرجة » بفتح الراء المشددة أى مطبوخة:
 قوله « يسجرون » أى يوقدون : قوله « بعض أهلك » يعنى زوجته أو بعض نساء
 محارمه واقاربه (وفيه دليل) على جواز لبس المصفر للنساء وفيه الابتكار على إحراق
 الثوب المنتفع به لبعض الناس دون بعض لأنه من إضاعة المال المنهي عنها ولكنه
 يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر : وأيضاً قال « رأى علي النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين مصفرين فقال أمك امرتك بهذا قال قلت
 أنسلهما يارسول الله قال بل أحرقهما » وقد جمع بعضهم بين الروایتين بأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم أمر أولاً بإحراقهما ندباً ثم لما أحرقهما قال له النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم « لو كسوتهما بعض أهلك » الامالة بأن هذا كان كافياً لو فعله وإن الأمر للندب
 ولا يخفى ما في هذا من التكاف الذي عنه مندوحة لان العضية لم تكن واحدة حتى
 يجمع بين الروایتين بمثل هذا بل هما قضيتان مختلفتان وغايتة انه صلى الله عليه وآله وسلم
 في احدي القضيتين غلب عليه وعاقبه فأمره بإحراقهما ولعل هذه المرة التي أمره فيها
 بالاحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وإن كان بعيداً
 من جهة أن صاحب القصة يبعد أن يقع منه اللبس للمصفر مرة أخرى بعد أن سمع فيه
 ما سمع المرة الاولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الاول لان احتمال النسيان كائن
 وكذا احتمال عروض شبهة توجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه
 صلى الله عليه وآله وسلم المعانبة على الاحراق. قال الهاضى عياض أمره صلى الله عليه وآله
 وسلم بإحراقهما من باب التخليط والعقوبة انتهى . وفيه حاجة علي حواز المعاقبة بالمال:
 والحديث يدل على المنع من لبس اثياب المصبوعة بالمصفر وقد تقدم الكلام في ذلك*
 ٣ حديث وعنه علي عليه السلام قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن التختيم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس
 المصفر » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجة رحمهما الله *

قوله «نهائي» هذا لفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلى عليه السلام وتعقبه : قوله «القسى» قد تقدم ضبطه وتفسيره في شرح حديث علي في باب ان افتراش الحرير كالبسه : قوله «وعن القراءة في الركوع والسجود» فيه دليل على تحريم القراءة في هذين المحلين لان وظيفةها انما هي التسييح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم «نهيت أن اقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فاما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء» قوله «وعن لبس المعصر» فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك *

عن البراء بن عازب قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مربوعاً بعيداً بين المتكبين له شعر يبالغ شحمة أذنيه رأيت في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه» متفق عليه *
الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود. وفي الباب عن أبي جحيفة عند البخاري وغيره «أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة حمراء مشعراً صلى إلى العنزة بالناس ركعتين» وعن عامر المزني عند أبي داود بأسناد فيه اختلاف قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عني وهو يخطب على بغلة وعليه برد أحمر وعليه عليه السلام أمامه يعبر عنه» قال في البدر المنير وأسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة. وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأحمر (والحديث) احتج به من قال يجوز لبس الأحمر وهم الشافعية والمالكية وغيرهم. وذهبت العترة والحنفية إلى كراهة ذلك واحتجوا بحديث عبد الله ابن عمرو الذي سيأتي بعد هذا وسيأتي في شرحه ان شاء الله تعالى ما يبين به عدم انتهاضه للاحتجاج. واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوع بالمصفر قالوا لان المصفر يسبغ صبغاً أحمر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا ان الحق ان ذلك النوع من الأحمر لا يحل لبسه (ومن أدلتهم) حديث رافع بن خديج عند أبي داود قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى علي رواحلتنا وعلي أبلتنا أكسية فيها خيوط عن أحمر فقال ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم فقمنا سراعا لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا الأكسية فنزعناها عنها» وهذا الحديث لا تقوم به حجة لان

في إسناده رجال مجهولون * (ومن أدلتهم) * حديث أن امرأة من بنى أسد قالت «كنت يوما عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابنا بمغرة والمغرة صباغ أحمر قالت فبينما نحن كذلك اذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى المغرة رجع فلما رأته زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كره ما فعلت واخذت ففسلت ثيابها ووارت كل حمرة ثم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما لم ير شيئا دخل» الحديث أخرجه أبو داود وفي إسناده اسماعيل بن عياش وابنه وفيها مقال مشهور: وهذه الأدلة غاية ما فيها لو سلمت صحتها وعدم وجدان معارض لها الكراهة لا التحريم فكيف وهي غير صالحة للاحتجاج بها لما في إسناده من المقال الذي ذكرنا ومعارضة بتلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي عن المياثر الحمراء وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث علي قال «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القمى والميثة الحمراء» ولكنه لا يخفى عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثة الحمراء فما الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مرات ومن أصرح أدلتهم حديث رافع بن برد أو رافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعا بلفظ «أن الشيطان يحب الحمرة فأياكم والحمرة وكل ثوب ذي شهرة» أخرجه الحاكم في المستدرج وأبو نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن حصين مرفوعا بلفظ «أياكم والحمرة فإنها أحب الزينة إلى الشيطان وأخرج نحوه عبد الرزاق من حديث الحسن بن مسروق وهذا انصح كان انص أدلتهم على المنع وأمكنك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للحلة الحمراء في غير مرة ويعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه معللا ذلك بأن الشيطان يحب الحمرة: ولا يصح أن يقال ههنا فعلة لا يعارض القول الخاص بنا كما صرح بذلك أئمة الأصول لأن تلك العلة مشعرة بعدم اختصاص الخطأ بنا اذ تجوز ما يلبسه الشيطان هو صلى الله عليه وآله وسلم وسلم أحق الناس به ﴿فان قلت﴾ فما الراجح أن صح ذلك الحديث قلت قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص يدل على التأمي به فيه كان تخصصا له عن عموم القول الشامل له بطريق الظهور فيكون على هذا لبس الأحمر تخصصا به ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك

الحافظ وحزم يضعفه لأنه من رواية أبي بكر البدلي، وقد بالغ الجوزقاني فقال باطل قالوا يجب البقاء على البراءة الأصلية الممتدة بأفعاله الثابتة في الصحيح لاسيما مع ثبوت إنبه لذلك بعد حجة الوداع ولم يلبث بعدها إلا أياما يسيرة، وقد زعم ابن القيم أن الحلة الحمراء بردان عاينان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود وغلط من قال أنها كانت حمراء بحثا قال وهي معروفة بهذا الاسم ولا يخفى أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل اللسان والواجب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الحمراء البحت والمصير إلى الجواز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا ماوجب فإن أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها فالحنافى الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب لأنها لسانه ولسان قومه فإن قال إنما فسرهما بذلك التفسير لا يجمع بين الأدلة فتح كون كلامه إيا عن ذلك لتصريحه بتعليق من قال أنها الحمراء البحت لا ما جئ به إليه لا يمكن الجمع بدونه كما ذكرنا مع أن حملة الحلة الحمراء على ما ذكر ينافي ما احتج به في أثناء كلامه من إنكاره صلى الله عليه وسلم على القوم الذين رأوا علي رواحهم أكسية فيها خطوط حمراء (وفيه دليل) «على كراهية ما فيه الخطوط وتلك الحلة كذلك بناء عليه: قوله في الحديث يبلغ شحمة أذنيه هي اثنين في الأذن في أسفلها وهو معنى القرط منها وقد اختلفت الروايات الصحيحة في شعره فهنا إلى شحمة أذنيه وفي رواية كان يبلغ شعره منكبيه وفي رواية إلى أنصاف أذنيه وعاتقه قال القاضي الجبلج بن هذه الروايات أن ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه وهو الذي بين أذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه. وقيل كان ذلك لا اختلاف إلا في أن فات فاذا غفل عن تقصيرها بلغت المنكب وإذا قصرها كانت إلى أنصاف أذنيه وكان يقصر ويحاول بحسب ذلك. وقد تقدم نحوه هذا في باب اتحاد الثمر. وفي فتح الباري أن في لبس الثوب الأحمر سبعة مذاهب. الأول الجواز مطلقا جاء عن علي عليه السلام ودلالة عبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن المسيب والشمسي والشمسي وأبي قلابة وطائفة من التابعين. والثاني المنع مطلقا ولم ينسبه الحافظ إلى قابل معين إنما ذكر أخبارا وآثارا يعرف بها من قال بذلك. الثالث يكره لبس الثوب المشبع بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفا جاء ذلك عن عطاء وطاوس ونجاشد. الرابع يكره لبس الأحمر

مطلقا لقصد الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة جاء ذلك عن ابن عباس .
الخامس يجوز لبس ما كان صنف غزله ثم نسج ويمنع ما صنع بعد النسج جنح الى ذلك
الخطابي . السادس اختصاص النهي بما يصنع المصفر ولم ينسبه إلى أحد . السابع تخصيص
المنع بالثوب الذي يصنع كله وأما ما فيه لون آخر غير أحمر فلا حكي عن ابن القيم أنه
قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقيق في هذا المقام ان النهي عن لبس الاحمر
ان كان من أجل أنه لبس الكفار فالقول فيه كالقول في نايثرة الحمراء وإن كان من
أجل أنه زي النساء فهو راجع الى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النهي عنه لانداته
وان كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك ولا فلا فيقوي ما ذهب
اليه مالك من التفرقة بين لبسه في المحافل وفي البيوت *

٥- وعن عبد الله بن عمرو قال « مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل
عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذي وأبو داود :
وقال معناه عند أهل الحديث أنه كره المصفر وقال ورأوا أن ما صنع بالحرمة من مدر
أو غيره فلا بأس به ادا لم يكن مصفراً *
الحديث قال الترمذي إنه حسن غريب من هذا الوجه اهـ . وفي استاده أبو يحيى

الفتنات وقد اختلف في اسمه فقبل عبد الرحمن ابن دينار وقيل زازان وقيل عمران
وقيل مسلم وقيل زياد وقيل يزيد : قال المنذرى وهو كوفي لا يحتج بحديثه . قال أبو بكر
البنار وهذا الحديث لا يلمه يروى بهذا اللفظ الا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم له
طريقا لهذه الطريق ولا نعلم رواه اسرائيل الا عن اسحق بن منصور . قال الحافظ
في الفتح هو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في نسخ الترمذي أنه حسن * (والحديث) *
احتج به القائلون بكراهية لبس الأحمر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المبيحون عنه بأنه
لا ينهض للاستدلال به في مقابلة الاحاديث الماضية بالاباحة لما فيه من القال وبأنه
واقعة عين فيحمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحمله البيهقي على ما صنع بعد
النسج لا ما صنع غزلا ثم نسج فلا كراهة فيه . قال ابن التين زعم بعضهم أن لبس النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أطله كان لأجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقيب حجة الوداع
ولم يكن له اذ ذاك غزو وقد قدمنا الكلام على حجج الفريقين مستوفي . قوله « فلم
يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه » فيه جواز ترك الرد علي من سلم وهو من تركه

باب ماجاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزغفر والملونات

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم واختلاف في وصله وارساله قال الحافظ في الفتح واسناده صحيح وصححه الحاكم . وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي بلفظ «البسوا من ثيابكم البياض فلها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم» وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي بمعناه . وفي لفظ للحاكم «خير ثيابكم البياض فالبسوها أحياءكم وكفوا بها موتاكم» وصحح حديث ابن عباس ابن القطايب والترمذي وابن حبان . وفي الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند الطبراني : وعن أنس عند أبي حاتم في المجلد . وعند البزار في مسنده . وعن ابن عمر عند ابن عدى في الكامل . وعن أبي الدرداء يرفعه عند ابن ماجه بلفظ «أحسن ما زرتهم الله به في قبوركم ومساجدكم البياض» (والحديث) بدل على مشروعية لبس البياض وتكفين الموتى به له - كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيّب فظاهر وأما كونه أطهر فلأن أدنى شيء يقع عليه يظهر فيغسل إذا كان من جنس النجاسة فيكون نقيا كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في دعائه «ونقي من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس» والأمر المذكور في الحديث ليس للوجوب أما في اللباس فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتقريره لجماعة منهم على غير لبس البياض وأما في السكفن فلما ثبت عند أبي داود : قال الحافظ

باسناد حسن من حديث جابر مرفوعاً « اذا توفي أحدكم فوجد شيئاً فليسكنه في ثوب حبرة » *

٢ - وعن أنس قال « كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبسها الحبرة » رواه الجماعة الا ابن ماجه صحيحه *

قوله « الحبرة » بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بمدها قال. الجوهري الحبرة كعنبه بردعان يكون من كتان أو قطن سميت حبرة لانها حبرة أى مزينة والتجوير التزيين والتحسين والتخاطيط ومنه حديث أبي ذر « الحمد لله الذي أطعمنا الخبز والبسنا الخبز » وانما كانت الحبرة أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لبس فيها كثير زينة ولانها أكثر احتمالاً للوسخ من غيرها *

٣ - وعن أبي رزمة قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران » رواه الخمسة الا ابن ماجه صحيحه *

الحديث حسنه الترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث عبيد الله بن اياد انتهى. وعبيد الله وأبو رزمة ثقتان وأبو رزمة بكسر الراء وسكون الميم بعدها ثاء مثله مفتوحة واسمه رفاعه بن يربى كذا قال صاحب التقریب وقال الترمذي اسمه حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الأخضر لانه لباس أهل الجنة وهو أيضاً من اقبح الالوان للابصار ومن اجملها في أعين الناظرين *

٤ - وعن عائشة رضى الله عنها « قالت خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود » رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه صحيحه * قوله « مرط » بكسر الميم وسكون الراء المهملة كساء من صوف أو خز الجمع مروط كذا في القاموس : وقيل كساء من خزاً وكتان. قوله « مرحل » بيم مضمومة وراء مهملة مفتوحة وحاء مهملة مشددة ولام كمعظم وهو برد فيه تصاویر . قال في القاموس وتفسير الجوهري اياه بازارخز فيه علم غير جيد انما ذلك تفسير المرحل بالجمع انتهى . وتلك التصاویر هي صور الرجال والرجال تطلق على المنازل وعلى الرواحل وعلى ما يوضع على الرواحل يستوى عليه الركاب والترحيل مصدر رحل البرد أي وشاء . قال النووي والمراد تصاویر رجال الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى . وسيأتي الكلام على حكم ما فيه صورة في الباب الذي بعد هذا والحديث يدل على أنه

لا كراهة في لبس السواد. وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت . « صبغت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بردة سوداء فلبسها فلما عرق فيها وجد ريح الصوف فغذفها قال واحسبه قال وكان يهيج به الريح الطيبة » *

٥- وعن أم خالد « قالت أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثياب فيها خميصة سوداء فقال من ترون نكسو هذه الخميصة فأسكت القوم فقال اتوني بأمر خالد فأتني إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالبستها بيده وقال ابلئي واخلفي مرتين وجعل ينظر إلى علم الخميصة ويشير بيده إلى ويقول يأمر خالد هذا سنا يأمر خالد هذا سنا » السنا بلسان الحبشة الحسن رواه البخاري رحمه الله *

قوله « خميصة » بفتح المعجمة وكسر الميم وبالاصاد المهملة كساء مربع له ثلثان : قوله « نكسو هذه » بالنون النكلم : قوله « فأسكت القوم » بضم الهمزة على البناء للمجهول : قوله « أبلئي وأخلفي » هذا من باب التفاؤل والدعاء للاباس بأن يعمر ويلبس ذلك الثوب حتى يبل ويصير خلقا وفيه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوبا جديدا كذلك وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأي علي عمر قريضا أبيض فقال لبس حديدا وعش حديدا ومث شهيدا » وأخرج أبو داود وسعيد بن منصور من حديث أبي نضرة قال « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له تبلى ويخلف الله تعالى » وسنده صحيح : قوله « هذا سنا » بفتح السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز النكلم باللغة العجمية ومعناه حسن (والحديث) يدل على أنه يجوز للنساء لباس الثياب السود ولا أعلم في ذلك خلافا *

٦- وعن ابن عمر « أنه كان يصنع ثيابه ويدهن بالزعفران ف قيل له لم تصنع ثيابك وتدهن بالزعفران فقال أتى رأيته أحب الاصماغ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهن به ويصنع به ثيابه » رواه أحمد. وكذلك أبو داود والنسائي بنحوه وفي لفظهما « ولقد كان يصنع ثيابه كلها حتى عمامته » *

الحديث في اسناده اختلاف كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي الزعفران وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبد بن جريج عن ابن عمر أنه قال « وأما الصفرة فأتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع بها فأتى أحب أن اصنع بها » قال

المنذري واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضاب للحية بالصفرة: وقال آخرون أراد يصفر ثيابه ويلبس ثيابا صفرا انتهى . ويؤيد القول الثاني تلك الزيادة التي أخرجها أبو داود والنسائي : قوله « حتى عمامته » بالنصب (والحديث) يدل على مشروعية صبح الثياب بالصفرة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نهى الرجال عن المصفر . وفيه أيضاً مشروعية الادهان بالزعفران . ومشروعية صباغ الحية بالصفرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره « ان اليهود والنصارى لا يصبغون » وأصنفوا « قال ابن الجوزي قد اختلفت جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة . ورأى أحمد بن حنبل رجلاً قد خضب لحيته فقال اني لا أرى الرجل يحبى ميتاً من السنة . وقد تقدم الكلام على الخضاب في باب تغيير الشيب بالحناء والكتم * »

﴿ باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهي عن التصوير ﴾

١ حديث عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب الا نقضه » رواه البخاري وأبو داود وأحمد . ولفظه « لم يكن يدع في بيته ثوباً فيه تصليب الا نقضه » * »

الحديث أخرجه أيضاً النسائي : قوله « لم يكن يترك في بيته شيئاً بشمل الملبوس والستور والبسط والآلات وغير ذلك : قوله « فيه تصاليب » أي صورة صليب من نقش ثوب أو غيره والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبد النصارى : قوله « نقضه » بفتح النون والقاف والضاد المعجمة أي كسره وأبطله وغير صورة الصليب . وفي رواية أبي داود « فضبه » بالفتح المفتوحة والضاد المعجمة والباء الموحدة أي قطع موضع الصليب منه دون غيره والنقض القطع كذا قال ابن رسلان (والحديث) يدل على عدم حواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير وعلى حواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان مالك زوجة كانت أو غيرها لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان يهوي بالمفضيب الذي في يده إلى كل صنم فيختر لوجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى مر على ثلاثمائة وستين صنماً . وأخرج البخاري من حديث ابن عباس قال « لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور التي في

البيت لم يدخل حتى أمر بها فمحيت ورأى صورة إبراهيم وإسماعيل بأيديهما الأزلام فقال قائلهم الله والله ان استقسما بالأزلام قط » قال النوري قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الأحاديث وسواء صنعه لما يمتن أو لغيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار وفلس ولإناه وحائط وغيرها . وأما تصوير صورة الشجر وجبال الأرض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس يحرام هذا حكم نقض التصوير . وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان ملصقا على حائط أو ثوبا أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعدم ثبوتها فهو حرام وان كان في بساط يداس وخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس يحرام ولكن هل يمنع دخول الملائكة الرحمة ذلك البيت وسيأتي قال ولا فرق في ذلك كله بين ماله ظل وما لا ظل له قال هذا تلخيص مذهبنا في المسئلة وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب النوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم . وقال بعض السلف إنما ينهي عما كان له ظل ولا بأس بالصورة التي ليس لها ظل وهذا مذهب باطل فان الستر الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لصورنه ظل مع باقي الأحاديث المتعلقة في كل صورة . وقال الزهري انتهى في الصورة على العموم وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقفا في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن عملا بظاهر الأحاديث لاسيما حديث التمرقة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي . وقال آخرون يجوز منها ما كان رقفا في ثوب سواء امتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغييره : قال القاضي عياض الإماورد في اللعب بالبنات لصغار البنات والرخصة في ذلك لكن كره مالك شراء الرجل ذلك لابنته وادعى بعضهم ان أبا حنيفة اللعب بالبنات منسوخ بهذه الأحاديث انتهى *

٢ حديثه وعن عائشة « أنها نصبت سترا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعه قالت فقطعته وسادتني فكان يرتفق عليهما » متفق عليه . وفي لفظ أحمد « فقطعته مرتين فلقد رأيته متكئا على أحدهما وفيها صورة » *

قوله «فزع» فيه الارشاد الى ازالة النساوير المنقوشة على الستور: قوله «فقطعه» وسادتين» فيه أن الصورة والتمثال اذا غيرا لم يكن بهما بأس بعد ذلك وجازا فتراشهما والارتفاق عليهما: قوله «فكان يرتفق» في القاموس ارتفق اتسكا على مرفق يده أو على الخد: قوله «فقطعه مرفقتين» تثنية مرفقة ككيسة وهي الخد (والحديث) يدل على جواز افتراش الثياب التي كانت فيها تصاوير وعلى استحباب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره على ذلك وكثيرا ما يتجنبه الرؤساء تكبرا *

٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فقال اني كنت أبتك الليلة فلم يمنعني ان أدخل البيت الذي انت فيه الا انه كان فيه تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في باب البيت يقطع يصير كهيئة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين توطآن وأمر بالكلب يخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا بالكلب جرو وكان للحسن والحسين تحت نضدهم» رواه احمد وأبو داود والترمذي وصححه صحيحه *

الحديث أخرجه أيضا النسائي: قوله «الليلة» وفي رواية أبي داود البارحة. قوله «قرام ستر» بكسر القاف وتخفيف الراء والنون وروي بحذف النون والاصافة وهو الستر الرقيق من صوف ذي ألوان: قوله «فيه تماثيل» وفي رواية لمسلم «وقد سترت سهوة لى بقرام» والسهوة الخزانة الصغيرة وفي رواية للنسائي «قال جبريل كعب أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير» واختلاف الروايات يبين بعضها بعضا. قوله «فر» بضم الميم أي فقال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مر: قوله «يصير كهيئة الشجرة» لان الشجر ونحوه مما لا روح فيه لا يحرم صنعه ولا التكسب به من غير فرق بين الشجرة المثمرة وغيرها: قال ابن رسلان وهذا مذهب العلماء كافة الا مجاهداه جعل الشجرة المثمرة من المنكروه لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال حاكيا عن الله تعالى «ومن أظلم ممن ذهب يخاف خلقا كخلقى» قوله «وأمر بالستر» رواية أبي داود ومر وكذلك قوله وأمر بالكلب. قوله «متبذتين» أي مطروستين على الأرض ولفظ أبي داود متبذتين. قوله «وكان للحسن والحسين» فيه جواز تربية جرو الكلب للولد الصغير وقد يستدل به على طهارة الكلب وقد

تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذ غير الاصطیاد . قوله « تحت ائضد » بفتح التون والضاد المعجمة فعل بمعنى مفعول أى تحت متاع البيت المنضود بعضها فوق بعض . وقيل هو السرير سمي بذلك لان التئضد يوضع عليه أى يجعل بعضها فوق بعض وفي حديث مسروق شجر الجنة تضد من أصلها الى فرعها أى ليس لها سوق بارزة ولا كنفها منضودة بالورق والثمار من أسفلها الى أعلاها (الحديث) يدل على انها لا تدخل الملائكة البيوت التى فيها تماثيل أو كلب كما ورد من حديث أبى طلحة الأنصاري عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذى والنسائي بلفظ قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل » زاد أبو داود والنسائي عن علي مرفوعا « ولا جنب » قيل أراد بالملائكة السياحين غير الحفظة وملائكة الموت . قال فى معالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة وأما الحفظة فلا يفارقون الجنب وغيره . قال النووي فى شرح مسلم سبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه كلب كثرة أكله النجاسات ولان بعضها يسمى شيطانا كما جاء فى الحديث والملائكة ضد الشياطين وخص الخطاى بذلك بما كان يحرم اقتناؤه من الكلاب وبما لا يجوز تصويره من الصور لا كلب الصيد والماشية ولا الصورة التى فى البساط والوسادة وغيرها فان ذلك لا يمنع دخول الملائكة والاظهر انه عام فى كل كلب وفى كل صورة وانهم يمتنعون من الجميع لا طلاق الاحاديث ولان الخبر والذي كان فى بيت النبی صلى الله عليه وآله وسلم تحت السرير كان له فيه عذر فانه لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل ذلك الجرو *

عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم » * وعن ابن عباس « وجاء رجل فقال اني أصور هذه التصاوير فأقنني فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مصور فى النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا تعذبه فى جهنم فان كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له » متفق عليهما *

الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المحرمات للتوعد عليه بالتعذيب فى النار وبأن كل مصور من أهل النار ولورود لعن المصورين فى أحاديث أخر وذلك لا يكون الا على محرم متبالغ فى القبح وانما كان التصوير من أشد المحرمات الموجبة لما ذكر لان فيه

مضاهاة افعال الخالق جل جلاله ولهذا سمى الشارع فعلهم خلقا وسماهم خالقين. وظاهر قوله كل مصور. وقوله بكل صورة صورها انه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ماله جرم مستقل. ويؤيد ذلك ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هنك درنو كالمائشة كان فيه صور الحيل ذوات الأجنحة حتى اتخذت منه وسادتين » والدروك ضرب من الثياب أو البسط. وما أخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسائي من حديث عائشة قالت « قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد سترت سهوة لى بقرام فيه تماثيل فلما رآه هنكته وتلون وجهه وقال يا عائشة أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله » وما أخرجه البخاري والترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صور صورة عذبه الله بها يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وما هو بنافخ » فهذه الأحاديث قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل لان اسم الصورة صادق على الكل اذ هي كافي كتب اللغة الشكل وهو يقال لما كان منها مطبوعا على الثياب شكلا نعم حديث أبي طاححة عند مسلم وأبي داود وغيرهما بالفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل » وفيه أنه قال « الا رقما في ثوب » فهذا ان صح رفعه كان مخصصا لما رقم في الاثواب من التماثيل : قوله « احيوا ما خلقتكم » هذا من باب التعليق بالحال والمراد أنهم يعذبون يوم القيامة ويقال لهم لا تزالون في عذاب حتى تحيوا ما خلقتكم وليسوا بفاعلين وهو كناية عن دوام العذاب واستمراره وهذا الذي قدرناه في تفسير الحديث مصرح بعنايه في حديث ابن عباس المتقدم والاحاديث يفسر بعضها بعضها : قوله « فاجعل الشجر وما لا نفس له » فيه الاذن بتصوير الشجر وكل ما ليس له نفس وهو يدل على اختصاص التحريم بتصوير الحيوانات قال في البحر ولا يكره تصوير الشجر ونحوها من الجماد إجماعا *

باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسر اويل

١ - عن أبي امامة قال « قلنا يا رسول الله ان أهل الكتاب يتسر ولون ولا

يأتزون فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسرواوا واتزروا وخالفوا أهل الكتاب « رواه أحمد * ٢ وعن مالك بن عمير قال « بست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل سراويل قبل الهجرة فوزن لي فأرجح لي » رواه أحمد وابن ماجه *
أما حديث أبي أمامة فلم أقف فيه على كلام لا أحد الا ما ذكره في مجمع الزوائد فانه قال رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر انتهى . وفيه الاذن بلبس السراويل وأن مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الانزاع في بعض الاوقات لا يترك لبس السراويل في جميع الحالات فانه غير لازم وان كان ادخل في المخالفة وأما حديث مالك بن عمير فاخرجه أيضا ابو داود والنسائي ورجال اسناده رجال الصحيح ويشهد لصحته حديث سويد بن قيس قال « جلبت أنا وخزيمة العبدي بزمان هجر فأقننا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي فساومنا سراويل فبعناه وم رجل يزن بالأجر فقال له زن وارجح » رواه الخمسة وصححه الترمذي وسيأتي في ابواب الاجارة ان شاء الله . وحديث مالك بن عمير المذكور هو عند أحمد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن سماك بن حرب عنه وقد صرح كثير من الأئمة بنبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل (قال في الهدى) فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه انما اشتراها ليلبسها وقد روي في غير حديث انه لبس السراويل وكانوا يلبسون السراويلات باذنه انتهى . وقال في الفصل الذي بعد هذا في الهدى ولبس البرود البمانية والبرد الاخضر ولبس الحية والقباء والقيص والسراويل انتهى . قال في المواهب اللدنية للقسطالاني وأما السراويل فاختلف هل لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا فجزم بعض العلماء بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما جزم به النووي في ترجمة عثمان رضي الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللغات انه لم يلبس السراويل في حاهدية ولا اسلام إلى يوم قتله فانهم كانوا أحرص شيء على اتباعه لكن قد ورد في حديث أبي يعلى الموصلي بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال « دخلت السوق يوم ابع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلس الى البراز فاشترى منه سراويل بأربعة دراهم وكان لاهل السوق وزان بزن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ازن راجحا فقال الوزان ان هذه كلمة ما سمعتها من أحد قال ابو هريرة فقلت له كفي بك من الجفاء في دينك ان لا تعرف

نبئك فطرح الميزان ووثب الي بدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريدان يقبلهما فاجذب يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال له يا هذا انما تفعل هذا الا عاجم بملوكها ولست بملك انما انا رجل منكم فأخذ فوزن وأرجح وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السراويل قال ابو هريرة فذهبت لاجلته عنه فقال صاحب الشيء احق بشيئه ان يحمله الا ان يكون ضعيفا يعجز عنه فيعينه اخوه المسلم قال قالت يا رسول الله وانك لتلبس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالستر فلم أجد شيئا استر منه » وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن ابي يعلى ورواه الطبراني في الأوسط والدارقطني في الافراد والعقيلي في الضعفاء ومداره على يوسف بن زياد الواسطي وهو ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن انعم الافريقي وهو ايضا ضعيف لكن قد صح شراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ولهذا قال ابو عبد الله الحجازي في حاشيته علي الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من انه صلى الله عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق قلم والله اعلم . وقد أورد أبو سعيد النيسابوري ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المحرم لكونه لم يرد فيه شيء علي شرطه *
 ٣٠ وعن أم سلمة قالت « كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القمص » رواه احمد وابو داود والترمذي *
 الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن غريب انما نعرفه من

حديث عبد المؤمن بن خالد تفرد به وهو مروى . وروى بعضهم هذا الحديث عن أبي نميلة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بريدة عن امه عن أم سلمة قال وسمعت محمد بن اسماعيل يقول حديث عبد الله بن بريدة عن امه عن أم سلمة أصح . هذا آخر كلامه . وعبد المؤمن هذا قاضي مرو : قال المنذري ولا بأس به وابو نميلة يحبي بن واضح أدخله البخاري في الضعفاء ووثقه يحيى بن معين (والحديث) بدل على استحباب لبس القميص وانما كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه أمكن في الستر من الرداء والازار اللذين يحتاجان كثيرا إلى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف القميص . ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب اليه القمص لأنه يستر عورته ويباشر جسمه فهو شعار الجسد بخلاف ما يلبس فوقه من الدثار ولا شك ان كل ما قرب من الانسان كان أحب اليه من غيره ولهذا شبه صلى الله عليه وآله وسلم الانصار بالشاه

الذي يلى البدن بخلاف غيرهم فانه شبههم بالدثار وانما سمي القميص قميصا لان الآدمي بقميص فيه أى يدخل فيه ليستتره. وفي حديث المرجوم انه بقميص في أنهار الجنة أى ينفس فيها *

٤ وعن أسماء بنت بريد قالت « كانت يد كم قميص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرسخ » رواه ابو داود والترمذى * هـ وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس قميصا قصيرا يدين والطول » رواه ابن ماجه * الحديث الاول اخبره النسائي أيضا وقال الترمذى حسن غريب وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال مشهور. والحديث الثانى رواه ابن ماجه فى سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا الحسن بن صالح ورواه ايضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعبان ابن وكيع اضعف منه ولكن شرطه الاول يشهد له حديث اسماء هذا وشرطه الثانى يشهد له حديث ابن عمر الآتى فى اسباب الازار والعمامة والقميص : قوله « الى الرسخ » بالسين المهملة هذا لفظ الترمذى ولفظ ابى داود الرصغ بالصاد المهملة الساكنة قبلها راء مكسورة وبعدها غين معجمة وهو مفصل ما بين الكف والساعد ويقال لمفصل الساق والقدم رسخ ايضا قاله ابن رسلان فى شرح السنن (والحديثان) يدلان على ان السنة فى الاكمام ان لا تجاوز الرسخ قال الحافظ ابن القيم فى الهدى واما الاكمام الواسعة الطوال التى هى كالخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من اصحابه البتة وهى مخالفة لسنة وفى حوازا نظر فانها من جنس الخيلاء انتهى . وقد صار أشهر الناس بمخالفة هذه السنة فى زماننا هذا العلماء فىرى أحدهم وقد جعل لقميصه كمين يصلح كل واحد منهما ان يكون جبة أو قميصا لصغير من أولاده أو بنين وليس فى ذلك شيء من الفائدة الدينية الا العبث وتثقيب المؤنة على النفس ومنع الانتفاع باليد فى كثير من المنافع وتعرضه لسرعة التمزق وتشويه الهيئة ولا الدينية الا مخالفة السنة والاسباب والخيلاء. قال ابن رسلان والظاهر ان اسماء صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعنى ان اكمامهن الى الرسخ اذ لو كانت اكمامهن تزيد على ذلك لتقل ولو نقل لوصل اليها كما نقل فى الذبول من رواية النسائي وغيره ان ام سامة لما سمعت من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه « قالت يا رسول الله فكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخينه شهرا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال يرخينه ذراعا

ولا يزدن عليه « ويفرق بين الكف اذا ظهر وبين القدم ان قدم المرأة عورة بخلاف كفه انتهى (وفي الحديث) الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كان تقصير القميص لان تطويله اسبال وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك *

٦ وعن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه قال نافع وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه » رواه الترمذي * الحديث أخرجه نحوه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه » (١) وأخرج ابن عدى من حديث جابر قال « كان للنبي صلى الله عليه وسلم عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه » قال ابن عدى لا أعلم برويه عن ابي الزبير غير العزمي وعنه حاتم بن اسماعيل. وأخرج الطبراني عن ابي موسى « أن جبريل نزل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى ذوائبته من ورائه » : قوله « سدل » السدل الاسبال والارسال وفسره في القاموس بالارضاء (والحديث) يدل على استحباب لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث ركانة بن عبد يزيد الهاشمي انه قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلائس » قال ابن القيم في الهدى وكان يلبس القلنسوة بغير عمامة ويلبس العمامة بغير قلنسوة انتهى * (والحديث) *

(١) والاحاديث بمجموعها تفيد مشروعية سدل العمامة بين الكتفين وتسمى ذؤبة وغدة كما جاء التصريح بذلك في غير حديث وما أحسن اللمعة واكملها وهي من عادات العرب قديما وسنن الانبياء وقد جاء التمرع بتقريبها وقد ورد الترغيب فيها كما سيأتي للشارح بعد نقل ما رواه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فأرسل من خلفه اربع اصابع او نحوها ثم قال هكذا فاعم فانه اعراب واحسن » وحسنه السيوطي وهو يفيد السنية ولقد طمس على بصائر اقوام من اضلم الله واعمي قلوبهم وتخططوا في ظلمات الجهل فعدلوا عن العمامة التي هي تيجان العرب وشعار المسلمين الي أرياء الكفار وعادات الاعداء وشعار الاقربح وما حلهم على ذلك الا قرههم منهم واكتساب عاداتهم القبيحة ولم يكتفهم ذلك بل ارغموا الناس على ذلك بالهديد والتقتيل خدعهم الله وقطع ديارهم وشنت جمعهم وكفي الله المؤمنين شرهم اللهم اصلح الامة المحمدية وثبتها على دينك وانصرها على اعدائك واجعلها من التمييز والتدليل ولجل عالت الامة بديها الحقيقي وما كان عليه نبيها المصطفى ورسولها المرصعي اصبح الكثير يسفر عن كل شيء في الدين ويسحسن ما في عليه اهل عمره من الاحقاد والندقة واستباح كل قديم واستعلاح كل حديثا لله وانا اليه راجعون اللهم اظف بهادك يا كريم يا حلیم يا الله *

أيضاً يدل على استعجاب ارخاء العمامة بين السكتفين وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال « قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسد لها من بين يدي ومن خلفي » والراوي عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة لم يذكر أبو داود اسمه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن ياسر قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب عليه السلام إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم أرسلها من ورائه أو قال على كتفه اليسرى » وحسنه السيوطي وأخرج ابن سعد عن مولى يقال له هرمز قال « رأيت علياً عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه » قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار الصالحين المتمسكين بالسنة يعني إرسال العمامة على الصدر . وقال وفي الحديث النهي عن العمامة المقعطة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد في الغريب المقعطة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قيل المقعطة عمامة إبليس وقيل عمامة أهل الدمة . وورد النهي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها فالحنكة من حنك الفرس إذا جعل له في حنكه الأسفل ما يقوده به هذا معني كلام ابن رسلان ، والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتلحي ونهي عن الاقتعاط أن المقعطة هي التي لم يجعل منها تحت الحنك . وقال ابن الأثير في النهاية في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحي أن الاقتعاط أن لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئاً والتلحي جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك والتلحي تطويف العمامة تحت الحنك وهكذا في المقاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الإمام أبو بكر الطرطوشي اقتعاط العمامة هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الإسلام . وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة أن ترك الالتحاء من بقايا عمامة قوم لوط . وقال مالك أدركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين بحنكة وإن أحدهم لو اتهم علي بيت المال لكان به أمينا : وقال القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة له ومن المكروه ما خائف زى العرب وأشباهه العجم كالنعم بغير حنك . وقال القرافي ما أفتى مالك حتى أجازه أربعون بحنكة وقد روى التحنك عن جماعة من السلف . وروى النهي عن الاقتعاط عن جماعة منهم وكان طاووس والحجاهد يقولان أن الاقتعاط عمامة الشيطان فينظر فيما يقوله ابن رسلان

عن أبي عبيد من أن المقعطة هي التي لا ذؤابة لها ﴿وقد استدل﴾ علي جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عند مسلم وإبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء» بدون ذكر الذؤابة قال فدل على أن الذؤابة لم يكن يرتخها دائما بين كتفيه وقديقال إنه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفر على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه اهـ . وروى ابو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال «عممي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسد لها بين يدي ومن خلفي» وروى الطبراني عن عائشة قالت «عمم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وارخي له أربع أصابع» وفي اسناده المقدم بن داود وهو ضعيف . وأخرج نحوه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمم عبد الرحمن بن عوف فارس من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعتم فإنه أعرب وأحسن» قال السيوطي واسناده حسن وأخرج الطبراني أيضا في الأوسط من حديث ثوبان «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتم أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه» وفي اسناده الحجاج بن رشد بن وهو ضعيف . وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي أمامة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلما يولي والياحتي بعلمه ويرخي لها من جانبها الإيمن نحو الأذن» وفي اسناده جميع بن ثوبان وهو متروك قيل ويحرم إطالة العذبة طولا فاحشا ولا مقتضي للجزم بالتحريم : قال النووي في شرح المذهب يجوز لبس العمامة بارسال طرفها وبغير إرساله ولا كراهة في واحد منهما ولم يصح في النهي عن ترك إرسالها إرسالافاحشا كارسال الثوب يحرم للخيلاء ويكره لغيره انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة أن عبد الله بن الزبير كان يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحو امان ذراع . وروى سعد بن سعد عن رشد بن قال «رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء ويرخيها شبرا أو أقل من شبر . قال السيوطي في الحاوي في الفتاوى وأما مقدار العمامة الشريفة فلم يثبت في حديث وقد روي البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال «سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان بدير العمامة على رأسه ويقورها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه» وهذا يدل على إنهاعدة أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها يسير انتهى . ولا أدري ما هذا الظاهر

الذي زعمه فإن كان الظهور من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الإدارة والتقوير وإرسال الذوابة فهذه الأوصاف تحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع وإن كان من غيره فهاهو بعد إقراره بعدم ثبوت مقدارها في حديث *

- باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فيه

وكرهه الشهرة والاسبال

١ - عن ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال ان الله جميل يحب الجمال الكبر بطار الحق وغمص الناس » رواه احمد ومسلم *

قوله « ان الله جميل » اختلوا في معناه ف قيل ان كل امره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الاسماء الحسنى وصفات الجمال والكمال . وقيل جميل بمعنى يحمل كسكريم وسميع بمعنى مكرم وسميع . وقال ابو القاسم القشيري معناه جليل . وقال الخطابي انه بمعنى ذى النور والبهجة أي ما لکمهما : وقيل معناه جميل الافعال بکم والنظر اليکم يكلفکم اليسير ويعين عليه ويثب عليه الخزيل ويشكر عليه ﴿ قال النووي ﴾ واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح واسكنه من اخبار الاحاد وقد ورد أيضاً في حديث الاسماء الحسنى وفي استناده مقال والختار جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلاقاً ومما منع الشرع من اطلاقه منعه وما لم يرد به إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم فان الاحكام الشرعية تملق من موارد الشرع ولو قضينا بتحليل او تحريم لكانا مثبتين حكماً بغير الشرع انتهى . وقد وقع الخلاف في تسمية الله ووصفه من اوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه فاجازه طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرع مقطوع به من اص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على إطلاقه فان ورد خبر واحد فاختلفوا فيه فاجازه طائفة وقالوا الدعاء به والتناء من باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون لكونه راجعاً إلى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي

عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ولقول الله تعالى (والله الاسماء الحسنى فادعوه بها) انتهى . والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا تطيل فيها المقال : قوله « بطر الحق » هو دفعه وانكاره ترفماً وتجييراً قاله النووي . وفي القاموس بطر الحق ان يتكبر عنده فلا يقبله . قوله « وغمص الناس » هو يغصن معجمة مفتوحة وحاد مهملة قبلها ميهم ساكنة وقال النووي في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم . قال القاضي عياض لم نرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري الا بالطاء ذكره أبو داود في مصنفه وذكره أبو سعيد الترمذي وغيره . والغمص والغمص قال النووي يعني واحد وهو احتقار الناس (والحديث) يدل على ان التكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى الغاية ولهذا ورد التجديد بمقال ذرة وقد اختلف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً اذ اقامت عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر حال دخول الجنة كما قال الله تعالى (وزعنا ما في صدورهم من غل) قال النووي وهذان التأويلان فيهما بعد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن التكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يحمل على هذين التأويلين المخرجين له عن المطلوب بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من الحققين انه لا يدخلها بدون مجازاة ان جازاه : وقيل هذا جزاؤه لوجازاه وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهلة ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الاحاديث التي وردت مصرحاً فيها بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة او عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة . وأحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة فلا حاجة على هذا الى التأويل * (والحديث) * أيضاً يدل على ان محبة لبس الثوب الحسن والنعل الحسن وتخير اللباس الجميل ليس من التكبر في شيء وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرحل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الرهاوي ذكر ذلك ابن عبد البر والقاضي عياض وقد جمع الحافظ ابن بشكوال في اسمه أقوالاً استوفاهما النووي في شرح مسلم *

٢ وعن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « من ترك أن يلبس صالح الثياب وهو يقدر عليه تواضعاً لله عز وجل دعاه الله

عز وجل علي رؤس الخلائق حتى يخيره في حلال الايمان أيتن شاء » رواه احمد
والترمذي *

الحديث حسنه الترمذي وقدر واه من طريق عباس بن محمد الدوري عن عبدالله بن يزيد
المقري عن سميد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن
أنس الجبني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبدالرحيم بن ميمون قال النساء
لبس به بأس وضعفه ابن معين. وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين وفيه
استحباب الزهد في الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفعها لقصد التواضع ولا شك
أن لبس ما فيه جمال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والخيلاء والكبر
وقد كان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما ييسر من
اللباس والصوف نارة والقطن أخرى والكتان نارة ولبس البرود الهمانية والبرد
الأخضر ولبس الجبة والقباء والقميص إلى أن قال فالثنين يمتنعون عما أباح الله من
الملابس والمطاعم والمناكح تزهدا وتعبدًا بأزائهم طائفة قابلوهم فلم يلبسوا الا شرف
الثياب ولم يأكلوا إلا لأطيب والين الطعام فلم يروا لبس الحشن ولا أكله تكبرا وتجبرا
وكلا الطائفتين مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف
كانوا يكرهون الشريطين من الثياب العالي والمنخفض: وفي السنن عن ابن عمر يرفعه «من
لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة» إلى آخر كلامه: وذكر الشيخ أبو اسحق الاصفهاني
باسناد صحيح عن حابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد علي محمد بن سيرين وعليه جبة
صوف وأزار صوف وعمامة صوف فاشمأز عنه محمد وقال اظن أن اقواما يلبسون
الصوف ويقولون قد لبس عيسى بن مريم وقد حدثني من لا أتهم أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قد لبس الكتان والصوف والقطن سنة بينا أحق أن تتبع. ومقصود
ابن سيرين من هذا أن قوما يرون أن لبس الصوف دائما افضل من غيره فيتجرونه
ويعتمون انفسهم من غيره وكذلك يتجرون زيا واحدا من الملابس ويتجرون رسوما
واوضاعا وهما يتجرون الخروج عنها منكرا وليس المنكر إلا التقييد بها والحد
اعطاة عليها وترك الخروج عنها (والخلاصة) أن الأعمال بالنيات فلبس المنخفض من الثياب
تواضعا وكسرا لسورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر ان لبست غالي الثياب
من المقاصد الصالحة الموجبة للمثوبة من الله ولبس الغالي من الثياب عند الأمان

على النفس من التسمامي المشوب بنوع من التكبر لقصد التوصل بذلك إلى عام المطالب الدينية من امر بمعروف أو نهى عن منكر عند من لا يلتفت إلا إلى ذوى الهيات كما هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لا شك أنه من الموجبات للأجر لكنه لا بد من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعا *

٣ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » رواه احمد و ابو داود و ابن ماجه * الحديث أخرجه أيضا النسائي و رجال اسناده ثقات رواه ابو داود عن شيخه محمد بن عيسى بن يحيى بن الطباع قال فيه ابو حاتم مبرز ثقة له عدة مصنفات عن أبي عوانة الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرعة الثقة وقد أخرج له البخاري في الأنبياء عن المهاجر بن عمر والبسامي وقد أخرج له ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا من طريق محمد بن عيسى عن القاضى شريك عن عثمان بذلك الاسناد : قوله « من لبس ثوب شهرة » قال ابن الأثير الشهرة ظهور الشيء والمراد ان ثوبه يشتهر بين الناس لخالفته لونه لالوان ثيابهم فيرفع الناس إليه أبصارهم ويحتال عليهم بالعجب والتكبر : قوله « ألبسه الله تعالى ثوب مذلة » لفظ أبي داود ثوبا مثله والمراد بقوله ثوب مذلة يوجب ذاته يوم القيامة كما لبس في الدنيا ثوبا يعززه على الناس ويرفع به عليهم والمراد بقوله مثله في تلك الرواية انه مثله في شهرته بين الناس : قال ابن رسلان لانه لبس الشهرة في الدنيا ليعز به ويفتخر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوبا يشتهر بمذله واحتقاره بينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى . ويدل على هذا التأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طريق أبي عوانة بلفظ « تلهب فيه النار » * والحديث * يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة وليس هذا الحديث مختصا بنفيس الثياب بل قد يحصل ذلك لمن يلبس ثوبا يخالف ملابس الناس من الفقراء ليراه الناس فيتعجبوا من لباسه ويمتقدوه قاله ابن رسلان وإذا كان اللبس لقصد الاشتهار في الناس فلا فرق بين رفيع الثياب ووضعها والموافق للباس الناس والخالف لان التحريم بدور مع الاشتهار والمعتبر القصد وان لم يطابق الواقع *

٤ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » قال أبو بكر ان أحد شقي أزارى يسترخي

الا أن أتعاهد ذلك منه فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء « رواه الجماعة الا أن مسلما وابن ماجه والترمذي لم يذكرها قصة ابي بكر رضي الله عنه » *

قوله « خيلاء » فعلاء بضم الحاء المعجمة ممدود. والخيلة والبخر والكبر والزهو والتبخر والخيلاء كلها بمعنى واحد يقال خال واختال اختيالا اذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر وصاحب خال أي صاحب كبر : قوله « لم ينظر الله اليه » النار حقيقة في ادراك العين للمرئي وهو هنا مجاز عن الرحمة أي لا يرحمه الله لا تمتنع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي السببية فان من نظر إلى غيره وهو في حالة متمننة رحمه. وقال في شرح الترمذي عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنار لان من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقتبه فالرحمة والمقت متسببان عن النظر (والحديث) يدل على تحريم جر الثوب خيلاء والمراد بجره هو جره على وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اسفل من السكبين من الازار في النار » كما سيأتي وظاهر الحديث أن الاسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في قوله « من جر » من العموم وقد فهمت أم سلامة ذلك لما سمعت الحديث فقالت « فكيف تصنع النساء بذبولهن قال يرخينه شبرا فقالت اذا تمكشفت أفدامهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه » أخرجه النسائي والترمذي ولكنه قد اجمع المسلمون على جواز الاسبال للنساء كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التقييد بقوله « خيلاء » يدل بفهمه أن جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون داخلا في هذا الوعيد قال ابن عبد البر مفهومه أن الجار لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد الا أنه مذموم قال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي قال البويطي في مختصره عن الشافعي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ولغيرها خفيف لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بئس ما أتتكم به الولاة من خيلاء يعني لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ويقول لأجره خيلاء لان النهي قد تناول له لفظا ولا يجوز لمن تناوله لفظا أن يخالفه اذ صار حكمه ان يقول لا أمثله لان تلك العلة ليست في قائمه ادعوى غير مسلمة بل اطالة ذيله دالة على تكبره انتهى رحمته الله وحاصله رحمته الله ان الاسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس ويدل على عدم اعتبار التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث جابر بن سليم من حديث طويل فيه « وارفعا أزارك إلى نصف الساق فان ابنت فإلى الكعبين وإياك واسبال الازار فانها من الخيلة وان الله لا يحب الخيلة » وما أخرج الطبراني من

حدث أبي أمامة قال « بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة أزار ورداء قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبدك وابن عبدك وأنتك حتى سمعها عمرو فقال يا رسول الله إني أحشم السابقين فقال يا عمرو ان الله تعالى قد أحسن كل شيء خلقه يا عمرو ان الله لا يحب المسبل » * والحديث رجاله ثقات وظاهره ان عمرا لم يقصد الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر « انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء » وهو تصريح بأن مناط التحريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله « فانها من الخيلاء » في حديث جابر بن سليم علي انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل ذلك إختيالا والقول بأن كل اسبال من الخيلاء أخذنا بظاهر حديث جابر ترده الضرورة فان كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل أزاره مع عدم خطور الخيلاء بهالة ويرده ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر لما عرفت وبهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وعدم اهدار قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طويلة جزم فيها بتحريم الاسبال مطلقا وأعظم ما تمسك به حديث جابر . وأما حديث أبي أمامة فغاية ما فيه التصريح بأن الله لا يحب المسبل وحديث الباب مقيد بالخيلاء وحمل المطلق على المقيد واجب وأما كون الظاهر من عمرو انه لم يقصد الخيلاء فما يمثل هذا الظاهر تعارض الاحاديث الصحيحة وسيأتي ذكر المقدار الذي يعد إسبالا وذكر عموم الاسبال لجميع اللباس . ومن الاحاديث الدالة على ان الاسبال من أشد الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قلت من هم يا رسول الله فقد خابوا وخسروا فاعادها ثلاثا قلت من هم خابوا وخسروا قال المسبل والمنان والمنفق سلعته بالخلف السكاذب أو الفاجر » وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال « بينما رجل يصلي مسبلا أزاره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء قال اذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال انه صلى وهو مسبل أزاره وان الله لا يقبل صلاة رجل

مسبل « وفي إسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه . وما أخرجه أبو داود من جملة حديث طويل وفيه « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم الرجل خزيم الاسدي لولا طول جعته واسبال إزاره » *

٥ حديث وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الاسبال في الازار والقميص والعمامة من جر شيئا خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه رحمهم الله *

الحديث في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وقد تكلم فيه غير واحد قال ابن ماجه قال أبو بكر بن أبي شيبة ما أعرفه انتهى . وهو مولى المهلب بن أبي صفرة وقد أخرج له البخاري وقال الثوري في شرح مسلم بعد ان ذكر هذا الحديث إن إسناده حسن (والحديث) يدل على عدم اختصاص الاسبال بالثوب والازار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث . قال ابن رسلان والطليسان والرداء والشملة . قال ابن بطلال واسبال العمامة المراد به ارسال العذبة زائدا على ما جرت به العادة انتهى . وأما المقدار الذي جرت به العادة فقد تقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه وتطويل أحكام القميص تطويلا زائدا على المعتاد من الاسبال وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على المعتاد في اللباس في الطول والسعة *

٦ حديث وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا ينظر الله الي من جر إزاره بطرا » متفق عليه : ولاحمد والبخاري « ما أسفل من الكعبين من الازار في النار » رحمهم الله *

قوله « بطرا » قد تقدم ان البطر معناه معني الخيلاء وفي القاموس البطر النشاط والاشروقة احتمال النعمة والدهش والحيرة والظلمان وكراهة الشيء من غير أن يستحق الكراهة انتهى : قوله « ما أسفل من الكعبين » الخ فال في الفتح ما موصلة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز الرفع أي ما هو أسفل وهو أفضل تفضيل ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا ويجوز أن تكون ما نكرة موصوفة بأسفل : قال الخطابي يريد أن الموضع الذي يناله الازار من أسفل الكعبين في النار فكفي بالثوب عن بدن لابسه ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يهذب عقوبة . وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه وتكون من بيانية ويحتمل أن تكون سببية

ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء بما يؤل إليه أمره في الآخرة كقوله (أنى أراني أعصر خرا) يعني عنبا فسماه بما يؤل إليه غالبا ؛ وقيل معناه فهو محرم عليه لأن الحرام يوجب النار في الآخرة. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أزرة المسلم إلى نصف الساق ولا حرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار » وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه ❦ وحديث ❦ الباب يدل على أن الاسبال المحرم إنما يكون إذا جاوز الكعبين وقد تقدم الكلام على اعتبار الخيلاء وعدمه *

❦ باب نهى المرأة أن تلبس ما يحكى بدننها أو تشبه بالرجال ❦

١. ❦ عن أسامة بن زيد قال « كسانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبضية كثيفة كانت مما أهدى له دحية الكلبي فكسوتها أمرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالك لا تلبس القبطية فقلت يا رسول الله كسوتها أمرأتى فقال مرها أن تجعل تحتها غلالة فاني أخاف أن تصف حجبهم عظامها » رواه أحمد ❦ *

الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شعبة والبخاري وابن سعد والرويانى والبارودي والطبراني والبيهقي والضياء فى المختارة وقد أخرج نحوه أبو داود عن دحية بن خليفة قال « أتى رسول الله بقباطي فاعطانى منها قبطية فقال اصدها صدعتين فاقطع أحدها قيصا واعط الآخر امرتك تختمر به فلما أدبر قال ومر إمرأتك تجعل تحتها ثوبا لا يصفها » وفي إسناده ابن لهيعة ولا يحتج بحديثه وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذه أبو العباس يحيى بن أبوب المصري وفيه مقال وقد احتج به مسلم واستشهد به البخارى . قوله « قبطية » قال فى القاموس بضم القاف على غير قياس وقد تكسر وفي الضياء بكسرها : وقال الفاضل عياض بالضم وهى نسبة إلى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر . قوله « غلالة » الغلالة بكسر الهمزة المعجمة شمار يلبس تحت الثوب كما فى القاموس وغيره ❦ (والحديث ❦) يدل على أنه يجب على المرأة أن تستر بدننها بثوب لا يصفه وهذا شرط ساتر العورة وإنما أمر بالثوب تحته لأن القباطى ثياب رفاق لا تستر البشرة عن رؤية الناظر بل تصفها *

٢ وعن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم سلمة وهي تخطم فقال لية لايتين » رواه أحمد وأبو داود رحمهما الله *

الحديث رواه عن أم سلمة وهب مولى أبي أحمد قال المنذرى وهذا يشبه المجهول وفي الخلاصة أنه وثقه ابن حبان: قوله « وهي تخطم » الواو للحال والتقدير دخل عليها حال كونها تصاح خمارها يقال اختمرت المرأة وتخطرت اذا لبست الخمار كما يقال اعتم وتعم اذا لبس العمامة: قوله « فقال لية » بفتح اللام وتشديد الياء والتصب على المصدر والناصب فعل مقدر والتقدير الويه لية: قوله « لايتين » أمرها أن تلوي خمارها على رأسها وتديره مرة واحدة لأمريتين لئلا يشبه اختمارها تدوير عمامات الرجال اذا اعتموا فيكون ذلك من التشبه المحرم وسيأتي انه محرم على العموم من دون تخصيص *

٣ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما بعد نساء كاسيات عاريات مائلات على رؤوسهن أمثال أسنمة البخت المائلة لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها. ورجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس » رواه أحمد ومسلم رحمهما الله *

قوله « صنفان من أهل النار » فيه ذم هذين الصنفين: قال النووي هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان: قوله « كاسيات عاريات » قيل كاسيات من نعمة الله عاريات من شكرها. وقيل معناه تستر بعض بدنهن وتكشف بعضه اظهارا لجلالها ونحوه وقيل تلبسن توبارقيقا يصف لون بدنهن: قوله « مائلات » أي عن طاعة الله وما يازمهن حفظه مائلات أي يعلمن غيرهن فعلن المذموم. وقيل مائلات بمشيهن متبخترات مائلات لا كفافهن: وقيل المائلات بمشطهن المشطه البقايا المميلات بمشطن غيرهن تلك المشطه: قوله « على رؤوسهن أمثال أسنمة البخت » أي يكرمن شعورهن ويعظمنها بلق عمامة أو عصا به أو نحوها. والبخت بضم الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة والتاء المثناة الابل الحراسانية (والحديث) ساقه المصنف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكي بدنهن وهو أحد التفاسير كما تقدم والاخبار بان من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجد ريح الجنة مع أن ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما اشتمل عليه الحديث من صفات هذين الصنفين *

عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل» رواه أحمد وأبو داود رحمهما الله *
 الحديث أخرجه أيضا النسائي ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المنذري ورجال اسناده رجال الصحيح. وأخرج أبو داود عن عائشة أمهات قالت «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء» وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث بن عباس قال «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء» وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي تمشي مشية الرجل فقال من هذه فقال هذه أم سعيد بنت أبي جهل فقال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لبس من تشبه بالرجال من النساء» قوله «لبس المرأة ولبس الرجل» رواية أبي داود لبسة في الموضعين (والحديث) يدل على تحريم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء لأن اللعن لا يكون إلا على فعل محرم واليه ذهب الجمهور. وقال الشافعي في الأم أنه لا يحرم زي النساء على الرجل وإنما يكره فكذا عكسه انتهى. وهذه الأحاديث ترد عليه ولهذا قال النووي في الروضة والصواب أن تشبه النساء بالرجال وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى. وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المترجلات «أخرجوهن من بيوتكم» وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال «أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخنت قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا فقالوا يتشبه بالنساء فأمر به فنفي إلى النقيع قيل يا رسول الله ألا تقتله قال اني نهيت ان اقتل المصلين» وروي البيهقي ان أبا بكر أخرج مخنئا وأخرج عمر واحدا *

باب التيامن في اللبس وما يقول من استجد ثوبا رحمهما الله

١ عن أبي هريرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا لبس قميصا بدأ بيامنه» وعن أبي سعيد قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استجد ثوبا سماه باسمه عمامة أو قميصا أو رداء ثم يقول اللهم لك الحمد انت كسوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له» رواه الترمذي رحمهما الله *

الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وذكره الحفاظ في التلخيص وسكت عنه :
ويشهد له حديث « اذا توضأت وأذابتهم فابدؤا بيمينكم » أخرجه ابن حبان والبيهقي
والطبراني قال ابن دقيق العيد هو حقيق بأن يصح ويشهد له أيضا حديث عائشة المنفق
عليه بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التيامن في فعله وترجله
وطهوره وفي شأنه كله » وهو يدل على مشروعية الابتداء في لبس القميص باليمين
وكذلك لبس غيره لعموم الأحاديث الدالة على مشروعية تقديم الميامن (والحديث)
الثاني أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي * قوله « سماء باسمه » قال
ابن رسلان في شرح السنن البداة باسم الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ في تذكر
النعمة وإظهارها فإن فيه ذكر الثوب مرتين مرة ذكره ظاهرا ومرة ذكره مضمرا :
قوله « أسألك خيره » هكذا لفظ الترمذي. ولفظ أبي داود « أسألك من خيره » بزيادة
من. ولفظ الترمذي أعم واجمع لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أشته « عليك
بالجوامع السكوا مل اللهم إني أسألك الخير كله » ولفظ أبي داود أنسب لما فيه من المطابقة
لقوله في آخر الحديث « وأعوذ بك من شره » قوله « وخير ما صنع له » هو استعماله في طاعة الله
تعالى وعبادته ليكون عوناً له عليها : قوله « وشر ما صنع له » هو استعماله في معصية الله ومخالفة
أمره (والحديث) يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب الجديد . وقد
أخرج الحاكم في المستدرک عن عائشة رضي الله عنها قالت « قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ما اشتري عبدا ثوبا بدينار أو بنصف دينار فحمد الله الا لم يبلغ ركبتيه
حتى يغفر الله له » وقال حديث لا أعلم في إسناده أحدا ذكر بحرج والله أعلم *

(أبواب اجتناب النجاسات، ومواضع الصلوات)

(باب اجتناب النجاسة في الصلاة والغفو عما لا يعلم بها)



١ - عن جابر بن سمرة قال « سمعت رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلي في الثوب الذي آتى فيه أهلي قال نعم الا أن ترى فيه شيئا فتغسله » رواه
أحمد وابن ماجه * ٢ - عن معاوية قال « قلت لأبي حنيفة هل كان يصلي النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه أذى « رواه
الترمذي إلا الترمذي * »

حديث جابر بن سمرة رجال إسناده عند ابن ماجه ثقات وحديث معاوية رجال
إسناده كلهم ثقات (والحديثان) يدلان على تجنب المصلي للثوب المتنجس وهل طهارة
ثوب المصلي شرط لصحة الصلاة أم لا فذهب الأكثر الى أنها شرط وروى عن
ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير وهو مروي عن مالك أنها ليست بواجبة ونقل
صاحب النهاية عن مالك قولين: أحدهما إزالة النجاسة سنة وليست بفرض: وثانيهما أنها
فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان . وقديم قولي الشافعي ان إزالة النجاسة غير شرط
(احتج الجمهور) بحجج . منها قول الله تعالى (وثيابك فطهر) قال في البحر والمراد
للصلاة للاجماع على أن لا وجوب في غيرها ولا يخفأك أن غاية ما يستفاد من الآية
الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية لان كون الشيء
شرطا حكم شرعي وضعي لا يثبت الا بتصریح الشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به
باداة الشرط أو بنفي الفعل بدونه نفيًا متوجها الى الصحة لالي الكمال أو بنفي الثمرة
ولا يثبت بمجرد الأمر به : وقد أجاب صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنها
مطلقة وقد حملها القائلون بالشرطية على الذنب في الجملة فأين دليل الوجوب في المقيد
وهو الصلاة . وفيه انهم لم يحملوها على الذنب بل صرحوا بأنها مقتضية للوجوب في
الجملة لكنه قام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صارقا عن اقتضاء
الوجوب فيما عدا المقيد . ومنها حديث خلع النعل الذي سيأتي وغاية ما فيه الأمر
بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يفيد الشرطية على أنه بني على ما كان قد صلى قبل الخلع
ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطا لوجب عليه الاستئذان لان الشرط يؤثر عدمه
في عدم المشروط كما تقرر في الأصول فهو عليهم لا لهم . ومنها الحديثان المذكوران
في الباب وبحجاب عنهما بأن الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية
والأول ليس فيه ما يدل على الوجوب سلمنا ان قوله فتعسله خبر في معنى الأمر
فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب . ومنها حديث عائشة قالت « كنت مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وفيه « فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله
ومسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الفداء ثم جلس فقال رجل يا رسول الله

هذه لمعة من دم في الكساء فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما
 يديها وأرسلها إلى مصرورة في يد الغلام فقال اغسلي هذه واجفئها ثم أرسلني بها إلى
 فدعوت بقصعق فغسلتها ثم أجفئتها ثم أخرجتها فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو عليه « أخرج به أبو داود ويحجب عنه أولا بأنه غريب كما قال المتذري. وثانياً بأن
 غاية ما فيه الأمر وهو لا يدل على الشرطية. وثالثاً بأنه عليهم لا لهم لأنه لم ينقل إلينا
 أنه أعاد الصلاة التي صلاحها في ذلك الثوب . ومنها حديث عمار بلفظ « إنما تغسل
 ثوبك من البول والغائط والقيء والدم والمني » رواه أبو يعلى والبرزقي مسنديهما وابن
 عدى في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والعقيلي في الضعفاء وأبو إمام في
 المعرفة والطبراني في الكبير والأوسط ويحجب عنه أولاً بأن هؤلاء كلهم ضعفوه وضعفه
 غيرهم من أهل الحديث لأن في إسناده ثابت بن حماد وهو متروك ومتهم بالوضع وعلي
 ابن زبد بن جدهان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لا أصل له.
 وثانياً بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه إلا أنه يغسل الثوب من هذه الأشياء لا من غيرها.
 ومنها حديث غسل المني وفركه في الصحيحين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على
 الوجوب فكيف يدل على الشرطية . ومنها حديث « خفيه ثم اقرصه » عند البخاري ومسلم
 وغيرهما من حديث أسماء. وفي لفظ « فلتقرصه ثم لتضعه بآء » من حديث عائشة وفي
 لفظ « حكبه بضم » من حديث أم قيس بنت محصن ويحجب عن ذلك أولاً بأن الدليل أحص
 من الدعوي وثانياً بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب . ومنها أحاديث الأمر بغسل
 النجاسة كحديث تذيب من لم يستنزه من البول وحديث الأمر بغسل المذي وغيرهما
 وقد تقدمت في أول هذا الكتاب ويحجب عنها بأنها أوامر وهي لا تدل على الشرطية
 التي هي محل النزاع كما تقدم نعم يمكن الاستدلال بالأمر المذكورة في هذا الباب على
 الشرطية إن قلنا إن الأمر بالشئ نهى عن ضده وإن النهي يدل على الفساد وفي كلا
 المسئلتين خلاف مشهور في الأصول لولا أن ههنا مانعاً من الاستدلال بها على
 الشرطية وهو عدم إعادته صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة التي خلخ فيها نعليه لأن
 بناءه على ما فعله من الصلاة قبل الخلخ مشعر بأن الظاهرة غير شرط وكذلك عدم نقل
 إعادته للصلاة التي صلاحها في الكساء الذي فيه لمعة من دم كما تقدم. ومن أدلتهم على
 الشرطية حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم »

أخرجه الدار قطني والعقيلي في الضعفاء وابن عدى في الكامل. وهذا الحديث لو صح لكان صالحا للاستدلال به على الشرطية المدعاة لكنه غير صحيح بل باطل لأن في إسناده روح بن غطيف وقال ابن عدى وغيره أنه تفرد به وهو ضعيف قال الذهبي أخاف أن يكون هذا موضوعا. وقال البخاري حديث باطل. وقال ابن حبان موضوع. وقال البزار أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث. قال الحافظ وقد أخرجه ابن عدى في الكامل من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أبو عصمة وقد أتتهم بالكذب انتهى. إذا تقرر ذلك ماسقناه من الأدلة وما فيها فاعلم أنها لا تقصر عن إفادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى وعلى ثوبه نجاسة كان تاركا لواجب وأما أن صلاته باطلة كما هو شأن فقدان شرط الصحة فلا لما عرفت. ومن فوائد حديثي الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الثوب الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلي أن الواجب العمل بالمتينة دون المظنة. ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن طهارة رطوبة فرج المرأة لأنه لم يذكر هنا أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلي ولو غسله لنقل: ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى *

٣ وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما أنصرف قال لهم لم خلعتم قالوا رأيناك خلعت فخلعنا فقال إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فإن رأي خبثا فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » رواه أحمد وأبو داود  * الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في الملل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله ابن الشخير وإسنادهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحفاظ في التلخيص: قوله « فأخبرني » فيه جواز تكليم المصلي وإعلامه بما يتعلق بمصالح الصلاة وأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة: قوله « خبثا » في رواية أبي داود « قدرا » وهو ما تكرهه الطبيعة من نجاسة وغائط ومني وغير ذلك  وقد عرفت مما سلف أنه استدل به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كما عرفناك عليهم لأهم لأن استمراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلع النعل وعدم استئنافه لها يدل على عدم

كون الطهارة شرعا : وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقدر هو الشيء المستقدر كالخاطو والباق ونحوهما ولا يلزم من القدر أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يسيرا معفو عنه وإخبار جبريل أنه بذلك لثلاث تلوّث يبابه بشيء مستقدر. ويرد هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله (أوجاه أحد منكم من الغائط) أنه كني بالغائط عن القدر وقول الأزهري النجس القدر الخارج من بدن الإنسان نجسه مستقدر غير نجس أو نجس معفو عنه تحسّم وإخبار جبريل في حال الصلاة بالقدر الظاهر أنه لما فيها من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا لحافة التلوّث لأنه لو كان لذلك لا خبره قبل الدخول في الصلاة لأن القعود حال لبسها مظنة للتلوّث بما فيها على أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية الحبث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة الأئمة وغيرهم أن الاختين هما البول والغائط * قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما قلناه وفيه أن ذلك النعال يحجزه وإن الأصل أن أمته أسوته في الأحكام وإن الصلاة في النعلين لا تنكره وإن العمل اليسير معفو عنه انتهى : وقد تقدم الكلام على أن ذلك النعال مطهر لها في أبواب تطهير النجاسة وأما أمته أسوته وهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فسيأتي وأما العفو عن العمل اليسير فسيأتي أيضا . ومن فوائد الحديث جواز المشي إلى المسجد بالنعل *

﴿باب حمل المحدث والمستحجر في الصلاة وثياب الصغار وما شك في نجاسته﴾

١ - عن أبي تادة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب فإذا ركع وضعها وإذا قام حملها » متفق عليه *
قوله « وهو حامل أمامة » قال الحافظ المشهور في الروايات التوبن ونصب أمامة وروى بالاضافة وزاد عبد الرزاق عن مالك بإسناد حديث الباب « على عاتقه » وكذا المسلم وغيره من طريق أخرى ولاحمد من طريق ابن جريج « على رقبته » وأمامة بنعم الهمة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها على بدموت فاطمة بوصية منها. قوله « فإذا ركع وضعها » هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك. ورواية البخاري عن مالك « فإذا سجد » ولا يابى داود

من طريق المقبري عن عمر و بن سليم «حقى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها» وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها وهو يرد تأويل الخطابي حيث قال يشبهه أن تكون الصبية قد الفته فإذا سجد تعلقت باطرافه والتزمته فينفض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلا أن يركع فيرسلها ويرد أيضا قول ابن دقيق العيد أن لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الماعل لا ما تقول فلان حمل كذا ولو كان غيره جملة بخلاف وضع فعلي هذا فالقول الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل انتهى. لأن قوله حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجع ابن دقيق العيد إلى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين حمل ووضع وأن الصادر منه الوضع لا الرفع حسناً إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فإذا قام أعادها انتهى. وهذه الرواية في صحيح مسلم ولاحمد «فإذا قام حملها فوضعها على رقبته» والحديث يدل على أن مثل هذا الفعل معفو عنه من غير فرق بين الفريضة والنافلة والمفرد والمؤتم والامام لما في صحيح مسلم من زيادة «وهو يؤم الناس في المسجد» وإذا جاز ذلك في حال الإمامة في صلاة الفريضة جاز في غيرها بالاولي. قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير فروى ابن العاسم عن مالك أنه كان في النافلة واستبعده المازري وعياض وابن القاسم قال المازري إمامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة. وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ «بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على هامته فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها» وروى أشهب وعبد الله ابن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض أصحابه لأنه لو تركها لبكت وشغلته أكثر من شغلته بحملها. وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة. وقال الباقي أن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة وإن لم يجد جاز فيهما. قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف النيسابوري عن مالك أن الحديث منسوخ. قال الحافظ روي ذلك عنه الإمام علي لكنه غير صريح: وقال ابن عبد البر لعل الحديث منسوخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال

وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ان في الصلاة لشغلا » لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة مدة مديدة فقاما قاله الحافظ . وقال القاضي عياض ان ذلك كان من خصائصه ورد بأن الاصل عدم الاختصاص . قال النووي بعد أن ذكر هذه التأويلات وكل ذلك دعاوي باطلة مردودة لادليل عليها لان آدمي طاهر وما في جوفه مفقود عنه وثياب الاطفال وأجسادهم مخولة على الطهارة حتى تبين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها اذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرع مظهرة على ذلك وإنما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى . قال الحافظ وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان الصلاة . ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسيأتي الكلام على ذلك وان مس الصغيرة لا ينفذ به الوضوء وان الظاهر - لظاهر ثياب من لا يحد من النجاسة كالأطفال . وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لان حكايات الأحوال لا عموم لها *

٢ حج وعن أبي هريرة قال « كنا يصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذها من خلفه أخذنا رفيقا وبضعهما على الأرض فاذا ساد عادا حتى قضى صلاته ثم أقعد أحدهما على فخذه قال فقامت اليه فقلت يا رسول الله أردتها فبرقت برقة فقال لها احملها بأمكنك فركت ضوؤها حتى دخلا » رواه أحمد ١٠٠٠٠ *

الحديث أخرجه أيضا ابن عساكر وفي اسناد أحمد كامل بن الملا وفيه مقال معروف وهو يدل على أن مثل هذا الفعل الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بأن ذلك كان في الفريضة وقد تمام الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا . وفيه جواز ادخال الصبيان المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم وخصوماتكم وحدودكم وشراءكم وبيعكم وتجروها يوم جمعكم واجعلوا على ابوابها مظاهرهم » ولكن الراوى له عن معاذ مكحول وهو لم يسمع منه . وأخرج ابن ماجه من حديث واثلثة الاسقع « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أذنكم وإقامة حدودكم

وسئل سيوفكم واتخذوا علي أبوابها المطاهر وجروها في الجمع » وفي استناده الحرث ابن شهاب وهو ضعيف. وقد عارض هذين الحديثين الضعيفين حديث أمارة المتقدم وهو متفق عليه. وحديث الباب وحديث أنس « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا سمع بكاء الصبي وأنا في الصلاة فأخفف مخافة أن تفتن أمه » وهو متفق عليه فيجمع بين الاحاديث بحمل الامر بالتجنب علي الندب كما قال العراقي في شرح الترمذي او بأنها نزه المساجد عن لا يؤمن حديثه فيها *

٣ حديث وعن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وأنا الى جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه بعضه » رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه . حديث *

الحديث أخرجه أيضا النسائي واتفق علي نحوه الشيخان من حديث ميمونة : قوله « مرط » بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خزأ وكتان. وقيل لا يسمى مرطا الا الأخضر. وفي الصحيح « في مرط من شعر اسود » والمرط يكون ازارا ويكون رداء قاله ابن رسلان (وفيه دليل) علي أن وقوف المرأة بحجب المصلي لا يبطل صلاته وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انها تبطل والحديث يرد عليه . وفيه أن ثياب الحائض طاهرة إلا موضعا يري فيه اثر الدم أو النجاسة. وفيه جواز الصلاة بحضرة الحائض وجواز الصلاة في ثوب بعضه علي المصلي وبعضه عليها *

٤ حديث وعن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي في شعرنا » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه . واقتضاه « لا يصلي في لحف نسائه » حديث *

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه كلهم من طريق محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قال ابو داود في سننه قال حماد يعني ابن زيد سمعت سعيد بن أبي صدقة قال سألت محمدا يعني ابن سيرين عنه فلم يحدثني وقال سمعته منذ زمان ولا أدري ممن سمعته من ثبت ام لا فاسألوا عنه : قال ابن عبد البر في هذا المعنى قول من حفظ عنه حجة علي من سأله في حال نسيانه أو في حال تغير فكره من أمر طرأ له من غضب أو غيره ففي مثل هذا العالم لا يسئل وقوله فاسألوا عنه غيري لا يقدح في الرواية المتقدمة فانه محمول علي انه أمر بسؤال غيره لتقوية الحجة : قوله « في شعرنا »

بضم الشين والعين المهملة جمع شعار علي وزن كتب وكتاب وهو الثوب الذي يلي الجسد وخصتها بالذكر لأنها أقرب إلى أن تنالها النجاسة من الدثار وهو الثوب الذي يكون فوق الشعار قال ابن الأثير المراد بالشعار هنا الأزار الذي كانوا يتغطون به عند النوم. وفي رواية أبي داود « في شعرنا أو لحفنا » شك من الراوي والاحاف اسم لما يلتحف به (والحديث) يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع النجاسة فيها وكذلك سائر الثياب التي تسكون كذلك. وفيه أيضاً ان الاحتياط والاخذ باليقين جائز غير مستنكر في الشرع وان ترك المشكوك فيه إلى المتيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم. وقد تقدم في الباب الأول انه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله ما لم يرفيه اذني وانه قال لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله نعم إلا ان يرى فيه شيئاً فيفسله وذكرنا هناك انه من باب الاخذ بالمثنية لعدم وجوب العمل بالمثنية وهكذا حديث صلاته في الكساء الذي لفسائه وقد تقدم. وحديث عائشة المذکور قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وأما هو مندوب فقط عملاً بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب وبهذا يجمع بين الأحاديث *

باب من صلى على مركوب نجس أو قد أصابته نجاسة ﴿١﴾

١ ﴿١﴾ عن ابن عمر قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر » رواه احمد ومسلم والنسائي وأبو داود * ٢ وعن أنس « انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر والقبيلة خلفه » رواه النسائي ﴿٢﴾ *

أما حديث ابن عمر فرواه عمرو بن يحيى المسازني عن أبي الجباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر بلفظ الكتاب . قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع علي قوله على حمار وربما قال علي راحلته . وقال الدار قطني وغيره غادر عمرو بن يحيى بذكر الحمار والمعروف علي راحلته وعلي البعير وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بلفظ « على حمار » قال النووي وفي الحديث تعليق عمرو بن يحيى نظر لأنه ثمة نقل شيئاً محتملاً فلعله كان الحمار مرة والبعير مرات ولكنه يقال انه شاذ فإنه يخالف رواية الجمهور في البعير والراحلة والشاذ مردود وهو الخالف للجماعة والله أعلم انتهى .

وأما حديث أنس فاستاده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا اسماعيل بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن عجلان عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لاء كلهم ثقات . قال النسائي الصواب موقوف انتهى : وقد خرجه مسلم والامام مالك في الموطأ من فعل أنس . ولفظ مسلم حدثنا أنس بن سيرين قال تلقينا أنس بن مالك حين قدم الشام فلقيناه بعين الثمر فرأيت به صلى علي حمار . قال القاضي عياض قيل انه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاء في صحيح البخاري لانهم خرجوا من البصرة للقائه حين قدم من الشام . قال النووي ورواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام وانما حذف في رجوعه للعلم به : واستدل المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب النجس والمركوب الذي اصابته نجاسة وهو لا يتم الا على القول بان الحمار نجس عين نعم يصح الاستدلال به علي جواز الصلاة علي ما فيه نجاسة لان الحمار لا ينفك عن التلوث (والحديثان) بدلان على جواز التطوع على الراحلة . قال النووي وهو جائز باجماع المسلمين ولا يجوز عند الجمهور الا في السفر من غير فرق بين قصيره وطويله وقيدته مالك بسفر القصر . وقال ابو يوسف وابو سعيد الاصطخري من اصحاب الشافعي انه يجوز التنفل علي الدابة في البلد وسيعقد المصنف لذلك بابا في آخر أبواب القبلة *

باب الصلاة على الفراء والبسط وغيرهما من المفارش

١ عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط » رواه احمد وابن ماجه *

الحديث في اسناده زمعة بن صالح الحيدى ضعفه احمد وابن معين وابو حاتم والنسائي وقد أخرج له مسلم فرد حديث مقرونا بآخر وهذا الحديث قد أخرجه ابن ابي شيبة في المصنف قال حدثنا وكيع عن زمعة عن عمرو بن دينار وسلمة قال احدهما عن عكرمة عن ابن عباس فذكره . وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وصححه وابن ماجه بلفظ « كان يقول لاخ لي صغير يا أبا عمير ما فعل النخيل قال وانضح بساط لنا فصلى عليه » : قوله « بساط » بكسر الباء جمع بسط بضمها وتسكين السين وضمها وهو ما يبسط أى يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الأرض الواسعة قال عدیل ابن الفرخ العجلي *

ودون بد الحجاج من أى تالفي * بساط لا يدى التاءجات عريض
 (والحديث) يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذى عن أكثر
 أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم وهو قول الاوزاعي والشافعى وأحمد واسحاق وجمهور
 الفقهاء وقد كره ذلك جماعة من التابعين ممن بعدهم فروى ابن أبى شيبة في المصنف
 عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين انهما قالوا الصلاة على الطنفسة وهي البساط
 الذي تحته فحل محدثة. وعن جابر بن زيد انه كان يكره الصلاة على كل شىء من
 الحيوان ويستحب الصلاة على كل شىء من نبات الارض. وعن عروة بن الزبير انه
 كان يكره ان يسجد على شىء دون الأرض. وإلى الكراهة ذهب الهادي ومالك.
 وبمقت الامامية صحة السجود على ما لم يكن أصله من الارض وكره مالك أيضاً الصلاة
 على ما كان من نبات الأرض فدخلته صناعة أخرى كالسكان والقطن. قال ابن العربى
 وانما كرهه من جهة الزخرفة: واستدل الهادى على كراهة ما ليس من الارض بحديث
 « جعلت لنا الارض مسجداً وطهوراً » بناء على أن لفظة الأرض لا تشمل ذلك، قال
 في ضوء النهار وهو وهم لان المراد بالأرض في حديث التراب بدليل وطهوراً والالزم
 مذهب أبى حنيفة في جواز التيمم بما أثبتت الأرض انتهى. وأقول بل المراد بالأرض
 في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ « وترتبطها طهوراً »
 والالزم صحة إضافة الشىء الى نفسه وهى باطلة بالاتفاق ولكن الاولى ان يقال في
 الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التنصيص على كون الأرض مسجداً لا ينفى كون غيرها
 مسجداً بعد تسليم عدم صدق مسمى الأرض على البسط على ان السجود على البسط
 ونحوها سجود على الأرض كما يقال لا راكب على السرج الموضوع على ظهر الفرس راكب
 على الفرس وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لا يفعل المكره:
 (فائدة) حديث انس الذي ذكر بلفظ البسط أخرجه الأئمة السنة بلفظ الحصير قال
 العراقى في شرح الترمذى فرق المصنف يعني الترمذى بين حديث أنس في الصلاة على
 البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصير وشق ذلك منهما بابا وقد روى
 ابن أبى شيبة في سننه ما يدل على أن المراد بالبساط الحصير بلفظ « فيصلى احيانا
 على بساط لنا وهو حصير تنضجه بالماء » قال العراقى فتبين ان مراد أنس
 بالبساط الحصير ولا شك أنه صادق على الحصير لكونه يبسط على الأرض أى يفرش انتهى *

وهذه الرواية ان صلحت لتقييد حديث أنس لم تصلح لتقييد حديث ابن عباس *
 ٣ وعن المغيرة بن شعبه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
 على الحصى والفروة المدبوغه » رواه احمد وأبو داود رحمهما الله *

الحديث في اسناده ابو عون محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة
 وابو عون ثقة احتج به الشيخان وأما أبوه فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون : قال ابو حاتم فيه
 مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في اتباع التابعين وقال يروي المقاطيع قال العراقي
 وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى : ولكن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم
 على الحصى ثابتة من حديث أنس عند الجماعة . ومن حديث أبي سعيد وسياتي ومن
 حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير . ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في المجلد
 قوله « والفروة المدبوغه » الفروة هي التي تلبس وجمعها فراء كبهمة وبهام وفي ذلك
 رد علي من كره الصلاة على غير الأرض وما خلق منها وقد تقدم الكلام على ذلك
رحمهما الله وبديل الحديث رحمهما الله وسائر الأحاديث التي ذكرناها على انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى
 على الحصى . وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراقي رجاله ثقات « انها
 سئلت أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصى قالت لم يكن يصلي
 عليه » وكيفية الجمع بين حديثها هذا وسائر الأحاديث أنها إنما نفت علمها ومن علم صلاته
 على الحصى مقدم علي الثاني وأيضاً فان حديثها وان كان رجاله ثقات فان فيه شذوذاً
 ونكارة كما قال العراقي . وقد ذهب الي استحباب الصلاة علي الحصى أكثر أهل العلم
 كما قال الترمذي قال الا أن قوماً من أهل العلم اختاروا الصلاة علي الأرض استحباباً
 انتهى . وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وسعيد
 ابن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحصى وصرح ابن المسيب
 بأنها سنة . ومن اختار مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله بن مسعود وفروي
 الطبراني عنه انه كان لا يصلي ولا يسجد الا علي الأرض وعن ابراهيم النخعي انه
 كان يصلي علي الحصى ويسجد علي الأرض *

٣ وعن أبي سعيد « انه دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 فرأيتته يصلي علي حصى يسجد عليه » رواه مسلم رحمهما الله *

حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمر والناقد واسحق بن ابراهيم كلاهما عن عيسى بن

يونس . ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش زاد مسلم « ورأيت بصلي في ثوب واحد متوشحا به » وهذه الزيادة أفرداها ابن ماجه فرواها عن أبي كريب عن عمر بن شبيب عن الأعمش والكلاب على فقه الحديث قد تقدم *

٤ وعن ميمونة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمرة » رواه الجماعة الا الترمذى لكنه له من رواية ابن عباس رضى الله عنه ~~في~~ * لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذى « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمرة » وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني . وعن أم سلمة عند الطبراني أيضا . وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذى والنسائي . وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والآنوسط واحد والبخاري . وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد عند ابن أبي شيبة : قال الترمذى ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أورد لها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمة أن جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها مخضبا من صفر . وعن أنس عند الطبراني في الصغير والآنوسط والبخاري بأسناد رجاله ثقات . وعن جابر عند البخاري . وعن أبي بكره عند الطبراني بأسناد رجاله ثقات . وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي . وعن أم أيمن عند الطبراني بأسناد جيد . وعن أم سليم عند أحمد والطبراني وأسناده جيد . قوله « على الخمرة » قال أبو عبيدهي بضم الخاء سجادة من سعف النخل على قدر ما يسجد عليه المصلح فان عظام بحيث يكفي لجسده كله في صلاة أو اضطرار فهو حصير وليس بخمرة . وقال الجوهري الخمرة سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل وترمل بالحيوط . وقال الخطابي الخمرة السجادة وكذا قال صاحب المصنف قال وهي على قدر ما يوضع عليه الوجه والأنف . وقال صاحب النهاية هي مقدار ما يوضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الثياب ولا يكون خمرة الا في هذا المقدار وقد تقدم تفسير الخمرة باختصار هنا في باب الرخصة في اجتياز الجنب من المسجد من أبواب الغسل : ومادة خمر تدل على التغطية والستر ومنه سميت الخمر لأنها تخمر العقل أى تغطيه وتستره ~~(والحديث)~~ يدل على أنه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالخمرة على القول بأنها لا تسمى خمرة

الا اذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالخصير والبساط لا تقدم من صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الخصير والبساط والفرقة: وقد اخرج احمد في مسنده من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تلح « يا أفلح ترب وجهك » أي في سجوده قال العراقي والجواب عنه انه لم يأمره أن يصلي على التراب وإنما اراد به تمكين الجبهة من الأرض وكأنه رآه يصلي ولا يمكن جبهته من الأرض فأمره بذلك لأنه رآه يصلي على شيء يستتره من الأرض فأمره بهزعه انتهى: وقد ذهب إلا أنه لا بأس بالصلاة على الحجرة الجمهور قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسب العراقي إلى الجمهور من غير فرق بين ثياب القطن والسكتان والجلود وغيرها من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الأرض *
 ٥ وعن أبي الدرداء قال « ما أبالي لو صليت على خمس طنافس » رواه البخاري في تاريخه *

الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ « ست طنافس بعضها فوق بعض » وروي ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه صلى على طنفسة: وعن أبي وائل انه صلى على طنفسة وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفسة: وعنه انه كان يصلي على طنفسة قدماه وركبته عليها وبداه وجهه على الأرض. وعن ابراهيم والحسن أيضا انهما صليا على بساط فيه تصاوير: وعن عطاء انه صلى على بساط أبيض: وعن سعيد بن جبير انه صلى على بساط أيضا وعن مرة الهمداني انه صلى على لبد وكذا عن قيس بن عباد (وإلى جواز الصلاة على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البساط وخالف في ذلك من خالف في الصلاة على البساط لان الطنافس البساط التي تحتها خمل كما تقدم: قوله « طنافس » جمع طنفسة وفي ضبطها لغات كسر الطاء والفاء معا وضمهما وفتحهما معا وكسر الطاء مع فتح الفاء *

باب الصلاة في النعلين والخفين

١ عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد قال « سألت أنساً كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه قال نعم » متفق عليه * وعن شداد بن أوس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا اليهود » أي لا يصلبون في نعالهم ولا خفافهم » رواه أبو داود *

الحديث الأول أخرجه البخاري عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن حماد ابن زيد وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن المغفل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وغسان بن مضر عن أبي مسعدة سعيد بن يزيد: والحديث الثاني أخرجه ابن حبان أيضاً في صحيحه ولا مطاع في إسناده وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أسد الأول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس بإسناده الثاني عند البزار بنحو حديث شداد بن أوس: والثالث عند ابن مردويه بلفظ «صلوا في نعالكم» وفي إسناده عباد بن جويرة كذبه أحمد والبخاري والرابع عند ابن مردويه وفي إسناده عيسى بن عبد الله المصقلاني وهو ضعيف يسرق الحديث. وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وله حديث آخر عند الطبراني في إسناده علي بن عاصم تكلم فيه وله حديث ثالث عند البزار والطبراني والبيهقي وفي إسناده أبو حمزة الأعمش وهو غير محتج به: وعن عبد الله بن أبي حبيب عند أحمد والبزار والطبراني. وعن عبد الله ابن عمرو عند أبي داود وابن ماجه: وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشمائل والنسائي: وعن أوس الثقفي عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البزار والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو لين الحديث: وقيل متروك وقيل لا يحتج بحديثه وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوماء وهو ضعيف. وعن عطاء الشيباني عند ابن منده في معرفة الصحابة والطبراني وابن قانع وعن البراء عند أبي الشيخ وفي إسناده سوار بن مصعب وهو ضعيف وعن عبد الله بن الشيخير عند مسلم وله حديث آخر عند الطبراني: وعن ابن عباس عند البزار والطبراني وابن عدي وفي إسناده النضر بن عمر وهو ضعيف جداً وله حديث آخر عند الطبراني: وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني: وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي في السكامل من رواية الحسين بن ضميرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جداً وله حديث آخر عند أبي يعلى وابن عدي وقال وهذا ليس له أصل وهو مما وضعه محمد بن الحجاج اللخمي وعن فيروز الديلمي عند الطبراني وإسناده جيد: وعن مجمر بن جارية عند أحمد وفي إسناده يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان في الثقات والطبراني في معجميه الكبير والأوسط. وعن أبي بكره عند البزار وأبي يعلى وابن عدي وفي إسناده بحر بن مرار اختلط وتغير وقد وثقه ابن معين. وعن أبي ذر عند أبي

الشيخ والبيهقي. وعن أبي سعيد عند أبي داود. وعن عائشة عند الطبراني بإسناد صحيح وعن أعرابي من الصحابة لم يسم عند ابن أبي شبة في مصنفه وأحمد في مسنده (و) والحديثان يدلان (ك) على مشروعية الصلاة في النعال وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح أو مكروه فروى عن عمر بإسناد ضعيف أنه كان يكره خلع النعال ويشد علي الناس في ذلك وكذا عن ابن مسعود. وكان أبو عمر والشيباني يضرب الناس إذا خلعوا نعالهم. وروي عن إبراهيم أنه كان يكره خلع النعال وهذا يشعر بأنه مستحب عند هؤلاء. قال العراقي في شرح الترمذي وعن كان يفعل ذلك يعني لبس النعل في الصلاة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعويمر بن ساعدة وأنس بن مالك وسادة بن الأكوخ وأوس الثقفي: ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو محاز وأبو عمر والشيباني والأسود بن يزيد وإبراهيم النخعي وإبراهيم التيمي وعلي بن الحسين وابنه أبو جعفر وعن كان لا يصلي فيهما عبد الله بن عمر وأبو موسى الأشعري: ومن ذهب إلى الاستحباب الهاذوية وإن أنكر ذلك عوامهم قال الإمام المهدي في البحر مسألة ويستحب في النعل الطاهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «صلوا في نعالكم» الخبر: وقال ابن دقيق العيد في شرح الحديث الأول من حديثي الباب أنه لا ينبغي أن يؤخذ منه الاستحباب لأن ذلك لا مدخل له في الصلاة ثم أظال البحث وأطاب إلا أن الحديث الثاني من حديثي الباب أقل أحواله الدلالة على الاستحباب وكذلك سائر الأحاديث التي ذكرنا. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما» ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذيهما أحداً ليجمعهما بين وحليه أو ليصل فيهما» وهو كما قال العراقي صحيح الإسناد. وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي حافيا ومثعلا» أخرجه أبو داود وابن ماجه. وروى ابن أبي شبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن أبي إيلي أنه قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نعليه فصلى الناس في نعالهم فخلع

عليه نفلوا فلما صلى قال من شاء ان يصلي في نعليه فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع» قال العراقي وهذا مرسل صحيح الاسناد . ويجمع بين أحاديث الباب بجعل حديث أبي هريرة وما بعده صار فاللاوامر المذكورة المعللة بالخالفه لاهل الكتاب من الوجوب الي الذنب لان التخيير والتفويض الى المشيئة بعد تلك الأوامر لا ينافي الاستحباب كما في حديث «ين كل أذنين صلاة لمن شاء» وهذا أعدل المذاهب وأقواها عندي *

﴿باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها للصلاة﴾

١ - **عن جابر** «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً فأباعد رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته» متفق عليه . وقال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «جعلت لي كل الأرض طيبة مسجداً وطهوراً» رواه الخطابي باسناده **إسناده صحيح** *

الحديث قد تقدم الكلام علي طريقه وفقهه في التيمم فلا نعيده وهو ثابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي باسناد صحيح وأخرجه أيضا أحمد والضياء في المختارة وأشار إلى حديث أنس أيضا الترمذي . قال العراقي في شرح الترمذي ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من رواية يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت حساً» فذكرها وفيه «وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً» الحديث انتهى : فعلي هذا يكون زيادة طيبة مخرجة في الصحيحين واسكنه ذكر البخاري الحديث من طريق يزيد الفقير عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فصرح بها في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالأرض المذكورة في الحديث ليس هي الأرض جميعاً كما تدل على ذلك زيادة لفظ «كأها» في حديث حذيفة عند مسلم وكما في حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد الأتيين بل المراد الأرض الطاهرة المباحة لأن المتنجسة ليست بطيبة لغة والمقصوبة ليست بطيبة شرعاً نعم من قال إن التأكيدي نفى المجاز قال المراد بالأرض المؤكدة بلفظ كل جميعها وجعل هذه الزيادة معارضة لأصل الحديث لأنها وقعت منافية له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ الى

التعارض وقد حكى بعضهم في التأكيد بكل خلافا هل يرفع الجواز أو يضعفه والظاهر عدم الرفع لما في الصحيحين من حديث عائشة « كان يصوم شعبان كله » « كان يصوم نصفه الا قليلا » والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد المؤكد كما صرح بذلك القائلون به . ولله مقام بحث ليس هذا موضعه . وما يدل على عدم الرفع الاحاديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرها وسيأتي ذكرها *

٢ حديث وعن أبي ذر قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حينما أدركت الصلاة فصل فكلها مسجد » متفق عليه حديث *

قوله « قال أربعون » يعني في الحدوث لا في المسافة : قوله « حينما أدركت » لفظ مسلم « وأينما أدركت الصلاة فصلها فانه مسجد » وفي لفظه « ثم حينما أدركتكم » وفي لفظه أيضا « فحينما أدركتكم الصلاة فصل » قال النووي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع إلا ما استثناه الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالزبلة والحزرة وكذا ما نهى عنه لمعني آخر فمن ذلك أعطان الإبل ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرها وسيأتي الكلام على ذلك مستوفي : قوله « فكلها » هو تأكيد لما فهم من قوله حينما أدركت وهو الأرض أو أمكنتها *

٣ حديث وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام » رواه الحنابلة إلا النسائي حديث *

الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا . ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى . وقال الدارقطني في العلل المرسل المحفوظ ورجح البيهقي المرسل . وقال النووي هو ضعيف . وقال صاحب الامام حاصل

ما علل به الارسال واذا كان الواصل له ثقة فهو مقبول. قال الحافظ وأخفش ابن دحية فقال في كتاب التثوير له هذا لا يصح من طريق من الطارق كذا قال فلم يصب انتهى. (والحديث) صحيحه الحاكم في المستدرک وابن حزم الظاهري وأشار ابن دقيق العيد في الامام الي صحته. وفي الباب عن علي عند ابن داود: وعن ابن عمر عند الترمذي وابن ماجه وسيأتي. وعن عمر عند ابن ماجه. وعن ابي مرثد الغنوي عند مسلم وابي داود والترمذي والنسائي وسيأتي. وعن جابر وعبد الله بن عمر بن العاص وعمران ابن الحصين ومقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في السكامل وفي اسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جدا ضعفه احمد وابن معين. قال ابن حزم أحاديث انتهى عن الصلاة الي القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يصح احداً تركها قال العراقي ان اراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من انه رواه عن كل واحد من رواة جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب في الطارقين والواسطة فليس كذلك فانها اخبار آحاد وان اراد بذلك وصفها بالشهرة فهو ور ببواهل الحديث غالباً ما يريدون بالتواتر المشهور انتهى. وفيه ان المعتبر في التواتر هو ان يروي الحديث المتواتر جمع عن جمع يستحيل تواطؤ كل جمع على الكذب لا انه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواة ما لم يعتبره أهل الاصول انهم الا أن يريد بكل واحد من رواة كل رتبة من رتب رواة: قوله «الا المقبرة» مثله الباء مفتوحة الميم وقد تكرر الميم وهي الحلة الذي يدفن فيه الموتى (والحديث) يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحمد الي تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المنوشة وغيرها ولا بين أن يفرش عليها شيئاً يقيه من النجاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت والي ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقام المسلمين والكفار. قال ابن حرم وبه يقول طوائف من السلف في كى عن خمسة من الصحابة النهي عن ذلك وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة وحكامهم جماعة من التابعين ابراهيم النخعي ونافع بن حدير بن مدام وللاوس وعمر بن دينار وخزيمة وغيرهم. وقوله لا نعلم لهم مخالفاً في السجادة انا عن علماء الامة حكى الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر انه رخص في الصلاة في المقبرة وحكى أيضاً عن الحسن انه صلى في المقبرة. وقد ذهب الي تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله

والهادوية وصرحوا بعدم صحتها ان وقعت فيها . وذهب الشافعي الى الفرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها فقال اذا كانت مختلطة بالحرم الموتي وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته . والي مثل ذلك ذهب أبو طالب وأبو العباس والامام محبي من اهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة مكروهة فيها بكل حال . وذهب الثوري والاوزاعي وابو حنيفة الي كراهة الصلاة في المقبرة ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المنبوشة وغيرها . وذهب مالك الى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة والا حادith ترد عليه (وقد احتج له بعض اصحابه بما يقضى منه العجب فاستدل له بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء واحادith النهي المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له وقد تقرر في الاصول ان النهي يدل على نساد النهي عنه فيكون الحق التحريم والبطالان لان الفساد الذي يقتضيه النهي هو المرادف للبطالان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة . وأما الحمام فذهب أحمد الى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعادأبداً : وقال ابو ثور لا يصلي في حمام ولا مقبرة علي ظاهر الحديث والي ذلك ذهبت الظاهرية وروى عن ابن عباس انه قال لا يصلين الى حش ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم وما نعلم لابن عباس في هذا خالفان الصحابه وروينا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وابراهيم النخعي وخيشة والعلاء بن زياد عن أبيه قال ابن حزم ولا تحل الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ به الى جميع حدوده ولا على سعاچه وسقف مستوقده وأعلى حيطانه خربا كان أو قائما فان سقط من بانه شيء يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حينئذ انتهى . وذهب الجمهور الى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكروهة وتمسكوا بعمومات نحو حديث « أينما أدركت الصلاة فصل » وحملوا النهي علي حمام متنجس والحق ما قاله الأصوليون لأن احادith المصرة والحمام مختصة لذلك العموم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قيل هو ما تحت المصلين من النجاسة وقيل لحرمه الموتي وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه النجاسات وقيل انه مأوى الشيطان *

عن سفيان وعن أبي مرثد الفهري قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه *

الحديث يدل على منع الصلاة إلى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس عليها وظاهر النهي التحريم، وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابها فتخلص إلى جده خير من أن يجلس على قبر أخيه» وروى عن مالك أنه لا يكره القعود عليها ونحو ذلك وإنما النهي عن القعود لقضاء الحاجة. وفي الموطأ عن علي أنه كان يتوسد القبور ويضطجع عليها. وفي البخارى أن يزيد بن ثابت أخذ يزيد بن ثابت كان يجلس على القبور وقال إنما كره ذلك لأن أحدث عليها وفيه عن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور وقد صحت الأحاديث الفاضية بالمنع ولا حاجة في قول أحد لاسيما إذا كان معارضا للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم. وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بلفظ «نهى أن يجصص القبر ويبني عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ» وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة. وقال الحاكم الكتابة على شرط مسلم والجلوس لا يكون غالبا إلا مع الوطء *

٥ وعن ابن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا» رواه الجماعة إلا ابن ماجه رحمه الله *

قوله «من صلاتكم» قال الفرطبي من التبعيض والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا «إذا قضي أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته» وقد حكى الفاضل عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فراشكم في بيوتكم ليقضى لكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن؛ قال الحافظ وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الأرجح وقد بالغ الشيعى فى الدين فقال لا يجوز حمله على الفريضة: قوله «ولا تتخذوها قبورا» لأن القبور ليست محل للمعبادة وقد استنبط البخارى من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ونازعه الاسماعيلي فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لأن المقابر وتعقب بأن الحديث قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «لا تجعلوا بيوتكم مقابر» وقال ابن التين تأوله البخارى على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه إنما فيه تندب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال أما حواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك. قال الحافظ إن أراد لا يؤخذ بطريق المنطوق فمسلم وإن أراد نفى ذلك مطلقا فلا. وقيل يحتمل أن المراد لا تجعلوا

البيوت ووطن النعم فقط لا تصلون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يصلي. وقيل يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر: ويؤيده ما رواه مسلم «مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحى والميت» قال الخطابي وأما من تأوله علي النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشئ فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته وتعبه الكرماني بأن قال لعل ذلك من خصائصه. وقد روى أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون كما روى ذلك ابن ماجه بإسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله: قال الخطابي فإذا حمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه لأن استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة. ولفظ أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله «لا تجعلوا بيوتكم مقابر» فان ظاهره يقتضى النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى. وكأن البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر إلى حديث أبي سعيد المتقدم لما لم يكن على شرطه * ٦ وعن جندب بن عبد الله البجلي قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت نحو خمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبورا أنبياءهم وصالحهم مساجدا لا يتخذوا القبور مساجدا انى أنها كم عن ذلك» رواه مسلم * الحديث أخرجه النسائي أيضا. وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي. وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي. وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي. وعن اسامة بن زيد عند أحمد والطبراني بإسناد جيد. وعن زيد بن ثابت عند الطبراني بإسناد جيد أيضا. وعن ابن مسعود عند الطبراني بإسناد جيد أيضا. وعن أبي عبيدة بن الجراح عند البزار. وعن علي بن عبد البزار أيضا. وعن أبي سعيد عند البزار أيضا. وفي إسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف. وعن جابر عند ابن عدى (والحديث) يدل على تحريم اتخاذ قبور الانبياء والصلحاء مساجد قال العلماء انما نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدا خوفا من المباغة في تعظيمه والاعتنان به وربما أدى ذلك إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الحالية ولما احتاجت الصحابة رضى الله عنهم والتابعون إلى التزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كثر المسلمون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات

المؤمنين فيه. وفيها حجرة طائفة مدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه
 أبي بكر وعمر بنوا علي القبر حيطانا مرتفعة مستديرة حوله لا يظهر في المسجد فيصلى
 اليه العوام ويؤدى الى المحذور ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين حرقوهما حتى
 النقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر. وقد روي ان النبي عن اتخاذ القبور مساجد
 كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام وقد حمل بعضهم الوعيد على
 من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان وهو تقييد بلا دليل لان التعظيم
 والافتتان لا يختصان بزمان دون زمان. وقد يؤخذ من قوله « كانوا يتخذون قبور
 أنبيائهم مساجد » في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود
 والترمذي بلفظ « والمتخذين عليها المساجد » ان محل الذم على ذلك أن تتخذ المساجد
 على القبور بعد الدفن لا لو بني المسجد أولا وجعل القبر في جانبها ليدفن فيه واقف المسجد
 أو غيره فليس بداخل في ذلك . قال المراقبي والظاهر أنه لا فرق وإنه إذا بني المسجد
 لقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخل في اللعنة بل يحرم الدفن في المسجد وأن
 شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفته لمقتضى وقفه مسجد والله أعلم انتهى . واستنبط
 البيضاوي من علة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلحاء لقصد التبرك دون التعظيم
 ورد بأن قصد التبرك تعظيم *

٧ وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا في
 مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل » رواه احمد والترمذي وصححه صحيحه *
 الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عند مسلم. وعن
 البراء عند أبي داود . وعن سبرة بن عبد الله بن ماجه . وعن عبد الله بن مغفل
 عند ابن ماجه أيضا والنسائي . وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا . وعن أنس عند الشيخين
 وعن أسيد بن حضير عند الطبراني . وعن سالمك الطافاني عند البراني أيضا وفي اسناده
 جابر الجعفي ضعفه الجمهور ووقفه شعبة وسفيان : وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى
 في مسنده . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند احمد وفي اسناده ابن لهيعة وله حديث آخر
 عند الطبراني . وعن عقبة ابن عامر عند الطبراني ورجال اسناده ثقات وعن يعبد الجعفي
 المعروف بذي الفرة عند احمد والطبراني ورجال اسناده ثقات : قوله « في مراض الغنم » جمع
 مراض بفتح الميم وكسر الباء الواحدة وآخره ضاد معجمة قال الجوهر في المراض للغنم

كما عاين الأبل واحدها مريض مثالي مجالس قال وريوض الغنم والبقر والفرس مثل
 بروك الأبل وخنوم الطير : قوله « في اعطان الأبل » هي جمع عطن بفتح العين والطاء
 المهملين وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية الععان
 مبرك الأبل حول الماء (والحديث) يدل على جواز الصلاة في مرايض الغنم وعلى تحريمها
 في معاطن الأبل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن أبل
 أباد أبداً وسئل مالك عن لا يجزئ إلا عطن أبل قال لا يصلي فيه قيل فإن بسط عليه
 ثوباً قال لا وقال ابن حزم لا تحل في عطن أبل وذهب الجمهور إلى حمل النهي على الكراهة
 مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا إنما يتم على القول بأن علة النهي هي النجاسة
 وذلك متوقف على نجاسة أبوال الأبل وأزبالها وقد عرفت ما قدمنا فيه ولو سلمنا النجاسة
 فيه لم يصح جعلها علة لأن العلة لو كانت النجاسة لما اختلف الحال بين اعطانها وبين
 مرايض الغنم إذ لا قائل بالفرق بين أرواث كل من الجنسين وأبوالها كما قال العراقي وأيضاً
 قد قيل إن حكمة النهي ما فيها من النفور فربما نفرت وهو في الصلاة فتؤدي إلى قطعها
 أو أدنى يحصل له منها أو تشوش الحاضر الملهي عن الخشوع في الصلاة وهذا على
 النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلي هذا فيفرق بين كون الأبل في معاطن
 وبين غيبتها عنها إذ يؤمن نفورها حينئذ ويرشد إلى صحة هذا حديث ابن مغفل عند
 أحمد بإسناد صحيح بلفظ « لا تصلوا في اعطان الأبل فإنها خلقت من الجن ألأرون إلى
 عيونها وهيئتها إذا نفرت » وقد يحتمل أن علة النهي أن يجاه بها إلى معاطنهم بعد شروعه
 في الصلاة فيقطعها أو يستمر فيها مع شغل خاطره . وقيل لأن الراعي يقول بينها وقيل
 الحكمة في النهي كونها خلقت من الشياطين . ويدل على هذا أيضاً حديث ابن مغفل
 السابق . وكذا عند النسائي من حديثه . وعند أبي داود من حديث البراء . وعند ابن
 ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة إذا عرفت هذا الاختلاف في العلة تبين
 لك أن الحق الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كما ذهب إليه أحمد والظاهرية
 وأما الأمر بالصلاة في مرايض الغنم فأمر إباحة ليس لأوجوب قال العراقي اتفاقاً
 وإنما به صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لئلا يظن أن حكمها حكم الأبل أو أنه أخرج علي
 جواب السائل حين سألته عن الأمرين فأجاب في الأبل بالمتنع وفي الغنم بالآذن . وأما
 الترغيب المذكور في الأحاديث بلفظ « فإنها بركة » فهو إنما ذكره لقصد تبيدها عن حكم

الابل كما وصف أصحاب الابل بالغلظ والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالسكينة *
 ﴿فائدة﴾ ذكر ابن حزم ان احاديث النهي عن الصلاة في اعطان الابل متواتر يوجب العلم *

٨ وعن زيد بن جبيرة عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى في سبعة مواطن في المزابلة والجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي اعطان الابل وفوق ظهر بيت الله » رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه والترمذى وقال اسناده ليس بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه؛ وفدروى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله قال وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشبه وأصح من حديث الليث بن سعد. والعمري ضعفه بعض اهل الحديث من قبل حفظه *

الحديث في اسناد الترمذى زيد بن جبيرة وهو ضعيف كما قال الترمذى قال البخارى وابن معين زيد بن جبيرة متروك وقال ابو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الحافظ في التلخيص انه ضعيف جدا. وفي اسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن ابي حاتم في الملل هما جميعا يعني الحديثين واهيان وصحح الحديث ابن السكيت وامام الحرمين وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الابل وما فيها من الاحاديث الصحيحة: قوله « المزابلة » فيها اثنان فتح الموحدة وضمها حكاها الجوهري وهو المكان الذى باقى فيه الزبل: قوله « والجزرة » بفتح الزاي المكان الذى ينحرف فيه الابل وتذبح فيه البقر والغنم. قوله « وقارعة الطريق » قيل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه (والحديث) يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في العلة في النهى أما في المقبرة والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك. وأما في المزابلة والجزرة فلا يكونها محلا للنجاسة فتحرم الصلاة فيهما من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيه خلاف. وقيل ان العلة في الجزرة كونها مأوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطاعوا على ذلك وأما في قارعة الطريق فلما فيها من شغل الحامل المؤدى الى ذهاب الخشوع الذى هو سر الصلاة. وقيل لانها مظنة للنجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لحق المسار ولهذا قال أبو

طالب أنها لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لا قضاء النهي الفساد. وقال المؤيد بالله والمنصور بالله لا تكره في الواسعة إذ لا ضرر لأن العلة عندهما الاضرار بالمسار. وأما في ظهر الكعبة فلأنه إذا لم يكن بين يديه سترة ثابتة تستر لم تصح صلاته لأنه متصل على البيت لا إلى البيت : وذهب الشافعي إلى الصحة بشرط أن يستقبل من بنائها قدر ثلثي زراع وعند أبي حنيفة لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لأنه كمستقبل العرب لو هدم البيت والعباد بالله *

﴿فائدة﴾ قال القاضي أبو بكر بن العربي والمواضع التي لا يصلي فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة إلى المقبرة وإلى جدار مرحاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة وإلى التماثيل وفي دار العذاب وزاد العراقي الصلاة في الدار المنصوبة والصلاة إلى النائم والمتحدث والصلاة في بطن الوادي والصلاة في الأرض المنصوبة والصلاة في مسجد الضرار والصلاة إلى التنور فصارت تسعة عشر موضعا ودليل المنع من الصلاة في هذه المواطن إما السبعة الأولى ولما تقدم وإما الصلاة إلى المقبرة فلحديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد وقد تقدم وأما الصلاة إلى جدار مرحاض فلحديث ابن عباس في سبعة من الصحابة بلفظ نهى عن الصلاة في المسجد تجاهه حتى أخرجه ابن عدي قال العراقي ولم يصح إسناده وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد الله بن عمر أنه قال لا يصلي إلى الحش وعن علي قال لا يصلي تجاه حش وعن إبراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر منها الحش وفي كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء . وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابن عباس أنه كره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها تصاوير وقد رويت الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاء ابن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة بأسا ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري وعمر بن عبد العزيز في كنيسة . واهل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم قبور آبائهم وصلواتهم مساجد لأنهم يصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك : وأما الصلاة إلى التماثيل فلحديث عائشة الصحيح أنه قال لها صلى الله عليه وآله وسلم «أزيلي عن قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي» وكان لها ستر فيه تماثيل : وأما الصلاة في دار العذاب فلما عند أبي داود من حديث علي قال «نهاني حي أن أصلي في أرض بابل لأنها مأمونة» وفي إسناده ضعف وأما إلى النائم والمتحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي داود

وابن ماجه وفي اسناده من لم يسم. وأما في بطن الوادى فورد في بعض طرق حديث الباب بدل المقبرة : قال الحافظ وهى زيادة باطلة لا تعرف. وأما الصلاة في الأرض المفصوبة فلما فيها من استعمال مال الغير بغير اذنه . وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم انه لا يجوز أحد الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله « لا تقم فيه أبدا » فصيح انه ليس موضع صلاة. وأما الصلاة إلى النور فكبرها محمد بن سبرين وقال بت ناره رواه ابن أبي شيبة في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تجوز الصلاة في مسجد يستمرأ فيه بالله أو برسوله أو شىء من الدين أو فى مكان يكفر بشىء من ذلك فيه وزادت الهادوية كراهة الصلاة إلى المحدث والفاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع سنة وعشرين موضعا واستدل علي كراهة الصلاة إلى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى فى الانتصار بلفظ « لا صلاة إلى محدث لا صلاة إلى جنب لا صلاة إلى حائض » وقيل فى الاستدلال على كراهة الصلاة اليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة وأما الفاسق فاهانة له كالنجاسة. وأما السراج فللفرار من التشبيه بعبدة النار والأولى عدم التخصيص بالسراج ولا بالنور بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون استقبال التنور والسراج وغيرهما من انواع النار قسما واحدا. وأما الجنب والحائض فلا حديث الذي في الانتصار ولما في الحائض من قطعها للصلاة *

واعلم أن القائلين بصحة الصلاة فى هذه المواطن أو فى أكثرها تمسكوا فى المواطن التى صحت أحاديثها بأحاديث « أينما أدركتكم الصلاة فصل » ونحوها وجعلوها قرينة قاضية بصحة تأويل الاحاديث القاضية بعدم الصحة وقد عرفناك أن أحاديث النهى عن المقبرة والجمام ونحوها خاصة فتبني العامة عليها وتمسكوا فى المواطن التى لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التبعدها لم يصح وكفاية البراءة الاصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها لا سيما بعد ورود عمومات قاضية بأن كل موطن من مواطن الارض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا متمسك صحيح لا بد منه : قوله أشبه واسع من حديث الليث بن سعد قيل ان قوله من حديث الليث صفة لحديث ابن عمر بأنه من حديث الليث الذى هو أصح من حديث ابن جبره *

باب صلاة التطوع في الكعبة

١ عن ابن عمر قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت هو وأسماء بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم الباب فلما افتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالا فسأله هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين اليمانيين » متفق عليه *
 ٢ وعن ابن عمر أنه قال لبلال « هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم بركتين بين السارين عن يسارك إذا دخلت ثم خرج فصلى في وجهة الكعبة ركعتين » رواه أحمد والبخاري *

قوله « دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت » قال الحافظ كان ذلك في عام الفتح كما وقع مينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد: قوله هو وأسماء وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخري ولم يدخلها معهم أحد. ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسماء وبلال وعثمان فزاد الفضل. ولاحمد من حديث ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها: قوله « فأغلقوا عليهم الباب » زاد مسلم « فكث فيها مليا » وفي رواية له « فاجأوا عليهم الباب طويلا » وفي رواية لابي عوانة « من داخل » وزاد يونس « فكث نهارا طويلا » وفي رواية فليح زمانا. قوله « فلما فتحوا في رواية ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم » وفي رواية « وكنت شابا قويا فبادرت الناس فبدرتهم » وأفاد الأزرقي في كتاب مكة أن خالد بن الوليد كان علي الباب يذب الناس عنه: قوله « بين العمودين اليمانيين » وفي رواية « بين العمودين المقدمين » قوله « فصلى في وجهة الكعبة ركعتين » وفي رواية للبخاري في الصلاة أن ابن عمر قال فذهب علي أن أسأله كم صلى وروى عنه أنه قال نسبت أن أسأله كم صلى. وقد جمع الحافظ بين الروایتين في الفتح (والحديثان) يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم فيها وقد ادعى ابن بطال أن الحكمة في تغليق الباب لئلا يظن الناس أن ذلك سنة فليتمونه قال الحافظ وهو مع ضعفه متقضى بأنه لو أراد احفاء ذلك ما طام عليه بلال ومن كان معه وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه نقل الواحد انتهى. فالظاهر أن التغليق ليس لما ذكره بل لخافة أن يزدهوا عليه لتوفر دواعيهم علي مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لحشوه. وإنما أدخله عنه عثمان لئلا يظن أنه عزل من ولاية البيت وبلالا وأسماء لما لزمتهما خدمته. وقيل فائدة ذلك (٢٩٢ — ج ٢)

لأنهم من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح
وقد عارض أحاديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة حديث ابن عباس عند
البخارى وغيره «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه» قال الحافظ
ولا معارضة في ذلك بالنسبة الى التكبير لان ابن عباس أثبتة ولم يتعرض له بلال وأما
الصلاة فأثبت بلال أرجح لان بلالا كان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وإنما استند
في نفيه تارة الى أسامة وتارة الى أخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في
رواية شاذة وقد روى احمد من طريق ابن عباس عن اخيه الفضل نفي الصلاة فيها
فيحتمل ان يكون تلقاه عن أسامة فانه كان معه وقد روي عنه نفي الصلاة في الكعبة
أيضا مسلم من طريق ابن عباس ووقع اثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر
عنه فتعارضت الروايات في ذلك فتترجح رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ناف ومن
جهة انه لم يخالف عنه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجمع بين
اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يدعو فاشتغل بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية
ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم قرآه بلال لقربه منه ولم يره أسامة بعده واشتغاله
ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أنه يحجب عنه بعض الاعمدة فنفاها عملا
بظنه . وقال المحب الطبري يحتمل ان يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله الحاجة فلم يشهد
صلاته ويشهد له ما رواه ابو داود الطيالسي في مسنده عن أسامة «قال دخلت على
رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتيت به فضرب
به الصور» قال الحافظ هذا اسناده جيد قال القرطبي فاعلمه استصحب النبي لسرعة عوده
انتهى . وقد روي عمر بن شبة في كتاب مكة عن علي بن بذيمة قال «دخل النبي صلى الله عليه
وسلم الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة على الباب فلما خرج وجد أسامة
قد احتجب فآخذ حبوته فخلها» الحديث فاعلمه احتجب فاستراح فمضى فلم يشاهد صلاته
فلما سئل عنها نفاه مستصحباً للنبي لقصر زمن استبائه وفي كل نفي رؤيته لا ما في نفس
الأمم . ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه . الأول أن الصلاة المنيئة
هي اللغوية والمنفية الشرعية . والثاني يحتمل أن يكون دخوله البيت وقع مرتين قاله
المهلب شارح البخارى . وقال ابن حبان الا شبه عندي في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين

فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها علي مارواه ابن عمر عن بلال ويجعل نفى ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نفاها واسنده إلى أسامة وابن عمر اثبتا وأسند اثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضا فإذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض. قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لافي حجة الوداع ويشهد له ما روى الأزرقي في كتاب مكة عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح وأما يوم حج فلم يدخلها وإذا كان الأمر كذلك فلا يمنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة وحدة السفر لا الدخول *

باب الصلاة في السفينة

١ عن ابن عمر قال « سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما إلا أن تخاف الفرق » رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک علي شرط الصحيحين *

الحديث رواه الحاكم من طريق جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر وقال علي شرطه مسلم قال وهو شاذ بمرّة (الحديث) يدل على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز القعود إلا لخطر مخافة غرق أو غيره لأن مخافة الفرق تنفي عنه الاستطاعة وقد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وثبت من حديث ابن عباس «إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وهي أيضا عذر أشد من المرض؛ وقد أخرج الدارقطني من حديث علي «أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعدا فإن لم يستطع أن يسجد أو مأ وجعل سجوده أخفض من ركوعه فإن لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة» وفي أسنده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العرنى وهو متروك. وقال النووي هذا حديث ضعيف وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر مرفوعا بلفظ «صل على الأرض إن استطعت والا فأوم إماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك» قال أبو حاتم الصواب أنه موقوف ورفع خطأ *

باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر

١ عن يعلى بن مرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى إلى مضيق هو وأصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم والبلدة من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ إيماء يجعل السجود أخفض من الركوع » رواه أحمد والترمذي *
الحديث أخرجه أيضا النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمرو بن الرياح وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبدالحق وحسنه النووي وضمه البيهقي وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالاجماع ويعارض هذا حديث عامر بن ربيعة الآتي وستعرف الكلام على ذلك هنالك. وقد صحح الشافعي الصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي ستأتي وحكي النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الاجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة. قال الحافظ. لكن رخص في شدة الخوف وحكي النووي أيضا الاجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة وافقة عليها هودج أو نحوه جازت الفريضة على الصحيحين من مذهبنا فإن كانت سائرة لم تصح على الصحيحين المنصوص للشافعي. وقيل تصح كالسفينة فإنها تصح فيها الفريضة بالاجماع ولو كان في ركب وخاف لو نزل للفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر قال أصحابنا يصلى الفريضة على الدابة بحسب الامكان ويلزمه اعادتها لأنه عذر نادر انتهى * والحديث يدل على جواز صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الاعمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها وليس في الحديث إلا ذكر عذر المطر وندوة الأرض فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر لمن حصل له مثل هذا العذر وان لم يكن في هودج إلا أن يمنع من ذلك اجماع ولا اجماع فمدروى الترمذي في جامعه عن أحمد وإسحاق أنها يقولان بجواز الفريضة على الراحلة إذا لم يجد موضعا يؤدي فيه الفريضة نازلا: ورواه العراقي في شرح

الترمذى عن الشافعي: قوله « والسما من فوقهم » المراد بالسما هنا المطر قال الشاعر
 اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غضابا
 قال الجوهري يقال ما زلنا نطأ في السماء حتى أتيناكم: قوله « والبله » بكسر الباء الموحدة
 وتشديد اللام قال الجوهري البله بالكسر الندوة: قال المصنف رحمه الله وإنما ثبتت
 الرخصة اذا كان الضرر بذلك ينشأ فأما اليسير فلا روى أبو سعيد الخدري قال « رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته »
 متفق عليه انتهى . وسيأتي حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الأواخر
 من كتاب الاعتكاف . واستدلال المصنف على تقييده لجواز صلاة الفريضة على الرحلة
 بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متجه لأن سجوده على الماء والطين كان في الحضر
 وكان متكفا على أنه لا نزاع ان السجود على الأرض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحا
 لتقييد هذه الرخصة *

٢ وعن عامر بن ربيعة قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو على راحلته يسبح يومئذ برأسه قبل أيّ وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة
 المكتوبة » متفق عليه *

وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذى وصححه . وعن أنس
 عند الشيخين وأبي داود والنسائي . وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وأخرجه
 البخاري من فعل ابن عمر . وأخرجه مسلم عنه مرفوعا بنحو ما عند أبي داود والنسائي
 وعن أبي سعيد عند أحمد: وعن سعيد ابن أبي وقاص عند البزار وفي اسناده ضرار بن
 صرد وهو ضعيف . وعن شقران عند أحمد وفي اسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن
 حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط: وعن الهرماس عند
 أحمد أيضا وفي اسناده عبد الله بن واقد الحراني مختلف فيه . ورواه الطبراني أيضا . وعن
 أبي موسى عند أحمد أيضا وفي اسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن
 حبان وابن عدى وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الأوسط (والحديث) يدل
 على جواز التطوع على الرحلة للمسافر قبل جهة مقصده وهو اجماع كما قال النووي
 والعراقي والحافظ وغيرهم وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر فيجوز أبو يوسف
 وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر: قال ابن حزم وقدرونا عن

وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم حينما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم عموما في الحضر والسفر. قال النووي وهو محكي عن انس بن مالك انتهى. قال العراقي استدلل من ذهب الي ذلك بمعوم الاحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ماش علي قاعدتهم في انه لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما فاما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة علي المقيدة بالسفر انتهى ، وظاهر الاحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والتقصير واليه ذهب الشافعي وجمهور العلماء وذهب مالك الا انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكي عن الشافعي ولكنها حكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما قالوه مافي رواية رزين من حديث جابر بزيادة في سفر القصر فان صحت هذه الزيادة وجب حمل ما أطلقته الاحاديث عليها. وظاهر الاحاديث ان الجواز يختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الأوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي في البحر وهو قياس المذهب واستدلوا بالقياس على الراكب ، وظاهر الاحاديث اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ونفي فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتا في الصحيحين وغيرها لكن غاية ما فيه انه أخبرنا الثاني بما علم وعدم علمه لا يستلزم عدم فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع لم يعلمه غيره لان من علم حجة على من لا يعلم وكثيرا ما يرجع أهل الحديث مافي الصحيحين علي ما في غيرها في مثل هذه الصورة وهو غلط أوقع في مثله الجلود فليكن منك هذا على ذكر : قوله « يسبح » أي يتنفل والسبحة بضم السين واسكان الباء النافلة قاله النووي واطلاق التسبيح على النافلة مجاز والعلاقة الجزئية والكلية أو الازوم لان الصلاة المختلصة يلزمها التنزيه *


باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع القبور اذا نبشت مساجد



١ عن عثمان بن أبي العاص « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يحمل مساجد الطوائف حيث كان طواغيتهم » رواه ابوداود وابن ماجه قال البخاري . وقال



عمرانا لا ندخل كنائسهم من أجل التماثيل التي فيها الصور. قال وكان ابن عباس يصلي في البيعة الا بيعة فيها التماثيل ﴿﴾ *

الحديث رجال اسناده ثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي المذكور في اسناد هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك ابوهام ثقة واسمه محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان ابن ابي العاص المذكور هو النخعي أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله علي الطائفي. قوله طواغيتهم جمع طاغوت وهو بيت الصنم الذي كانوا يتعبدون فيه لله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام عاي زعمهم. ﴿والحديث﴾ يدل علي جواز حمل الكنائس والبيع وأمكنة الأصنام مساجد وكذلك فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبداتهم متعبدات للمسلمين وغيروا محاريبها: قوله وقال عمر هكذا ذكره البخاري تعليقا ووصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال «لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظمائهم وقال أحب أن تحييوني وتكرمني فقال له عمرانا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها» يعني التماثيل : قوله من أجل التماثيل هو جمع تمثال بمشاة ثم مثناة بينهما ميم. قال الحافظ وبنيه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم : قوله التي فيها الصور الضمير يعود علي الكنيسة والصور بالجبر بدل من التماثيل أو بيان لها أو بالنصب علي الاختصاص أو بالرفع أي ان التماثيل مصورة والضمير علي هذا للتماثيل. وفي رواية الأصيلي بزيادة الواو العاطفة : قوله وكان ابن عباس هكذا ذكره البخاري تعليقا ووصله البغوي في الجمعيات وزاد فيه فان كان فيها تماثيل خرج فصل في المطر ﴿﴾ والآخر ان يدلان ﴿﴾ علي جواز دخول البيع والصلاة فيها الا إذا كان فيها تماثيل وقد تقدم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في المحكم وقيل كنيسة النصارى. قال الحافظ والثاني هو المعتمد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك. قال ابن رسلان وفي الحديث انه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب *

٢ وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه « قال خرجنا وفدا الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبايعناه وصلينا معه وأخبرناه ان بأرضنا بيعة لنا واستوهبناه من فضل ظهوره فدعا بماء فتوضأ وتغمض ثم صبه في إداوة وأمرنا فقال اخرجوا

فاذا أتيتهم أرضكم فأكسروا بيعتكم والضحوا مكانها بهذا الماء واتخذوها مسجداً »
رواه النسائي * 

الحديث أخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط وقيس بن طلق بن لا يحنج بحديثه قال يحيى بن معين لقد أكثر الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحنج بحديثه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم إن أباه وأبازرعة قالوا قيس بن طلق ليس من تقوم به حجة ووهناه ولم يثبتاه وضعفه أحمد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان ابن سعيد عنه أنه وثقه ووثقه العجلي قال في الميزان كما كنع ابن القطان أنه قال يقتضى أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فإن النسائي قال أخبرنا هناد بن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق وملازم هو ابن عمر ووثقه ابن معين والنسائي. وعبد الله بن بدر ثقة وأما هناد فهو الإمام الكبير المشهور. والطور والاداة قد تقدم ضبطهما  والحديث  يدل على جواز اتخاذ البيع مساجد وغيرها من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم *

٣  وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى في مرابض الغنم وأنه أمر ببناء المسجد فأرسل إلى ملا من بني النجار فقال يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا قالوا لا والله ما نطلب ثمنه إلا إلى الله فقال أنس وكان فيه ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب وفيه نخل فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبتت ثم بالحرب فسويت ثم بالنخل فقطع فصفوا النخل قبلة المسجد وجعلوا أعضاديه الحجارة وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير إلاخير إلاخرة * فافقر للأنصار والمهاجرة * » مختصر من حديث متفق عليه  *

قوله « ثامنوني » أي اذكروا لي ثمنه لاذكر لكم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساوموني في الثمن : قوله « لا نطلب ثمنه إلا إلى الله » تقديره لا نطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله أو إلى بمعنى من وكذا عند اسماء علي « لا نطلب ثمنه إلا من الله » وزاد ابن ماجه « أبداً » وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً وخالف ذلك أهل السير قاله الحفاظ . قوله « فكان فيه » أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد . قوله « وفيه خرب » قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الحاء وكسر الراء بعدها موحدة

جمع خربة ككلم وكلة . وحكى الخطابي كسر أوامه ونجح ثانيه جمع خربة كعنب وعنبه
وللكشميهني بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها ثلثة . وقد بين أبو داودان رواية
عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح بالمهملة والمثلثة
قال الحافظ فعلي هذا فرواية الكشميهني وهم لان البخاري إنما أخرجه من رواية
عبد الوارث . قوله « فاعفر إلا أنصار » وفي رواية في البخاري للمستملحي والحموي « فاعفر
الإ أنصار » بحذف اللام قال الحافظ ويوجه له بأن ضمن اغفر معني استر . وقد رواه أبو داود
عن مسدد بلفظ « فانصر إلا أنصار » ﴿ وفي الحديث ﴾ ﴿ جواز التصرف في المقبرة المملوكة
بالهبة والبيع وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محتمة وجواز الصلاة في مقابر
المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها وجواز قطع النخل
المتمرة للحاجة . قال الحافظ وفيه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يشر إماماً بأن يكون
ذكوراً وإما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع أمره وفيه ان احتمال كونها مالا تثمر خلاف
الظاهر فلا يناقش بمثله والاولى المناقشة باحتمال ان تكون غير مثمرة حال القطع ان
اراد المستدل بالثمرة ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع ﴿ وللحديث ﴾ فوائد
ليس هذا محل بسطها وصفة بنيان المسجد ما ثبت عند البخاري وغيره من حديث ابن
عمرانه قل « ان المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنيا باللبن
وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبناء علي بنيا نه في
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشبا ثم غيره عثمان فزاد فيه
زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة
وسقفه بالساج *

﴿ باب فضل من بني مسجد ﴾

١ ﴿ عن عثمان بن عفان قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بني
لله مسجدا بني الله له مثله في الجنة » متفق عليه ﴾ *
وفي الباب عن أبي بكره عند الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي اسناد
الطبراني وهب بن حفص وهو ضعيف وفي اسناد ابن عدي الحسن بن يحيى بن عطاء وهو
(م ٢٠ - ج ٢)

منكر الحديث . وعن عمر عند ابن ماجه . وعن علي عند ابن ماجه أيضاً وفيه ابن لهيعة . وعن عبد الله بن عمرو عند احمد وفي اسناده الحجاج بن ارطاة . وعن أنس عند الترمذي . وفي اسناده زياد النميري وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس منها عند الطبراني ومنها عند ابن عدى وفيهما مقال . وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري في مسندهما وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف . وعن عائشة عند البخاري والطبراني في الأوسط وفيه كثير ابن عبد الرحمن ضعفه العقيلي وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط وفيه المثنى ابن الصباح ضعفه الجمهور ورواه أبو عبيد في غريبه باسناد جيد وعن أم حبيبة عند ابن عدي في الكامل وفيه أبو ظلال ضعيف جداً . وعن أبي ذر عند ابن حبان في صحيحه والبخاري والطبراني والبيهقي وزاد «قدر مفتح قطاة» قال العراقي واسناده صحيح . وعن عمرو بن عبسة عند النسائي . وعن وائلة ابن الأسقع عند أحمد والطبراني وابن عدى . وعن أبي هريرة عند البخاري وابن عدى والطبراني وفي اسناده سليمان بن داود اليمامي وليس بشيء . ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها المثنى بن الصباح . وعن جابر عند ابن ماجه واسناده جيد . وعن معاذ عند الحافظ الديلمي في جزء المساجد له . وعن عبد الله بن أبي أوفى عنده أيضاً . وعن ابن عمر عند البخاري والطبراني وفي اسناده الحكم ابن ظهير وهو متروك بزيادة «ولو كفحص قطاة» . وعن أبي موسى عند الديلمي في حزنه المذكور . وعن أبي أمامة عند الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف . وعن أبي قرصافة واسمه حيدرة عند الطبراني وفي اسناده جهالة : وعن نبيط بن شريط عند الطبراني . وعن عمر بن مالك عند الديلمي في الجزء المذكور . وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد والطبراني وابن عدي قال مجيب بن معين هذا ليس بشيء وذكر أبو القاسم بن منده في كتابه المستخرج من كتب الناس للفائدة انه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم رافع ابن خديج وعبد الله بن عمر وعمران بن حصين وفضالة بن عبيد وقدامة بن عبد الله العامري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقداد بن معديكرب وأبو سعيد الخدري . قوله «من بني الله مسجداً» يدل على ان الاجر المذكور يحصل ببناء المسجد لا بجعل الأرض مسجداً من غير بناء وان لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول مسمى البناء والتكبير في مسجد للشيوخ فيدخل فيه الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي مرفوعاً بزيادة لفظ «كبيراً أو صغيراً» ويدل لذلك رواية «كفحص قطاة» وهي مرفوعة ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان

وابن حبان والبراز عن أبي ذر وأبي مسلم السكجى من حديث ابن عباس والطبرانى في الأوسط من حديث أنس وابن عمر وعن أبي نعيم في الحلية عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على المبالغة لان المكان الذي تفرغ منه القطة لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا يكفى مقداره للصلاة وقيل هى على ظاهرها والمعنى انه يزيد في مسجد قدرا يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وفي رواية للبخارى قال بكير حسبت انه قال يعنى شيخه عاصم بن عمر بن قتادة « يفتنى به وجه الله » قال الحافظ وهذه الجملة لم يحرم بها بكير في الحديث ولم ارها الا من طريقه هكذا وكأنها ليست في الحديث بلغظا فان كل من روى الحديث من جميع الطرق اليه لفظهم « من بني لله مسجداً » فكأن بكيرا نسبها فذكرها بالمتنى مترددا في اللفظ الذي ظنها انتهى ولكنه يؤدى معنى هذه الزيادة . قوله « من بني لله » فان البانى للرباء والسعة والمباهاة ليس بانبا لله وأخرج الطبرانى من حديث عائشة بزيادة لا يريد به رياء ولا سعة : قوله « بني الله له مثله » وقد اختلف في معنى المماثلة فقال ابن العربي مثله في القدر والمساواة ويرده زيادة بيتا أوسع منه عند أحمد والطبرانى من حديث ابن عمر : وروى أحمد أيضاً من طريق وائلة بن الأسقع بالفظ « أفضل منه » وقيل مثله في الجودة والحصانة وطول البقاء ويرده ان بناء الجنة لا يخرب بخلاف بناء المسجد فلا مماثلة . وقال صاحب المفهم هذه المثلية ليست على ظاهرها وإنما يعنى انه يعنى له بشوابه بيتاً أشرف وأعظم وأرفع . وقال النووي يحتمل ان يكون مثله معناه بني الله له مثله في مسمى البيت وأما صفته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها فانها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل ان يكون معناه ان فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى . قال الحافظ لفظ المثل له استعمالان أحدهما الافراد مطلقا كقوله تعالى (فقالوا أنؤمن لبشر ين مثلاً) والآخر المطابقة كقوله تعالى (أمم أمثالكم) فعلى الأول لا يمتنع ان يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل تقييده بقوله مثله مع ان الحسنه بعشر أمثالها لا احتمال ان يكون المراد بني الله له عشرة أبنية مثله . وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) ففيه بعد : وكذا من أجاب بان التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة قال ومن الأجوبة المرضية ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكم من يدت خبر من

عشرة بل من مائة وهذا الذي ارتضاء هو الاحتمال الاول الذي ذكره النووي . وقيل ان المتالية هي ان جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لامن غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع ان التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة : قال في المفهم هذا البيت والله أعلم مثل بيت خديجة الذي قال فيه انه من قصب يريد انه من قصب الزمرد والياقوت انتهى *

٢ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من بني لله مسجداً ولو كمحص قطاة ليضعها بنى الله له بيتاً في الجنة» رواه أحمد رحمته الله * الكلام على الحديث تخريجاً وتفسيراً قد قدمناه في شرح الذي قبله *

باب الاقتصاد في بناء المساجد

٩ عن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشديد المساجد» قال ابن عباس أنزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى . أخرجه أبو داود رحمته الله * الحديث صحيحه ابن حبان ورجاله رجال الصحيح لأن أبا داود رواه عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة وهو راشد بن كيسان الكوفي وقد أخرج له مسلم عن يزيد بن الأصم هو العامري التميمي أخرج له مسلم أيضاً عن ابن عباس وقد أخرج البخاري في صحيحه قول ابن عباس المذكور تعليقاً وإعلاء لم يذكر البخاري المرفوع للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصله وإرساله قاله الحافظ : قوله « ما أمرت » بضم الهمزة وكسر الميم مبنى للمفعول : قوله « بتشديد المساجد » قال البغوي في شرح السنة التشديد رفع البناء وتطويله ومنه قوله تعالى (بروج مشيدة) وهي التي طول بناؤها يقال شدت الشيء أشيده مثل بعته أي عمه إذا بنّيته بالشيد وهو الجص وشيدته تشييداً طوله ورفعته . وقيل المراد بالبروج المشيدة المخصصة قال ابن رسلان والمشهور في الحديث ان المراد بتشديد المساجد هنا رفع البناء وتطويله كما قال البغوي وفيه رد على من حمل قوله تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع) على رفع بنائها وهو الحقيقة بل المراد ان تعظم فلا يذكر فيها الحفي من الأقوال وتطويبها من الأنداس والانجاس ولا ترفع فيها الاصوات انتهى : قوله « قال ابن عباس » هكذا رواه ابن حبان موقوفاً وقبله حديث ابن عباس أيضاً مرفوعاً وظن

الطبي في شرح المشكاة انهما حديث واحد فشرحه علي أن اللام في لزخرفتها
 مكسورة قال وهي لام التعديل للمنفى قبله والمعني ما أمرت بالتشيد ليجعل ذريعة
 إلي الزخرفة قال والنون فيه مجرد التأكيّد وفيه نوع تأنيب وتوبيخ ثم قال
 ويجوز فتح اللام علي انها جواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المعتمد
 والأول لم تثبت به الرواية أصلاً فلا يفتقر به. وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرها انتهى. والزخرفة الزينة قال محي
 السنة أنهم زخرفوا المساجد عندما بدلوا دينهم وحرّفوا كتبهم وأنهم يصيرون إلي مثل
 حالهم وسيصير أمركم إلي المراءاة بالمساجد والمباهاة بتشديد هاء وتزيينها قال أبو الدرداء
 اذا حلّيت مصاحفكم وزوّقتم مساجدكم فالدمار عليكم . قال ابن رسلان وهذا الحديث
 فيه معجزة ظاهرة لآخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما يقع بعده فان تزويق المساجد
 والمباهاة بزخرفتها أكثر من الملوك والأمرأه في هذا الزمان بالقاهرة والشام ويدت المقدس
 بأخذهم أموال الناس ظالماً وعمارهم بها المدارس على شكل بديع نساء الله السلامة
 والعافية انتهى (والحديث) يدل علي أن تشييد المساجد بدعة وقد روي عن أبي حنيفة
 الترخيص في ذلك. وروي عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب. وقال المنصور
 بالله انه يجوز في جميع المسجد . وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
 فاسب ان يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة وتعقب بأن المانع ان كان للحث علي
 اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان لحشية شغل نال المصلي بالزخرفة ولا
 لبقاء العلة . ومن جملة ما عول عليه المجوزون للزّين بأن السلف لم يحصل منهم الانكار
 علي من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغّب إلي المسجد وهذه حجج لا يعول عليها
 من له حظ من التوفيق لاسيما مع ما قلناه الاّ حديث الدالة علي أن التزيين ليس من أمر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه نوع من المباهاة الحرمه وانه من علامات الساعة
 كما روي عن علي عليه السلام . وانه من صنع اليهود والنصارى وقد كان صلى الله عليه
 وآله وسلم يحب مخالفتهم ويرشد اليها عموماً وخصوصاً . ودعوي ترك انكار السلف
 ممنوعة لأن التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير مؤاذنة لأهل العلم والفضل
 وأحدثوا من البدع ما لا يأتي عليه الحصر ولا ينكره أحد وسكت العلماء عنهم تقيّة لارضا
 بل قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الاخرة وصرخوا بين أظهرهم يعني ذلك عليهم

ودعوي انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفناك وجه بطلانها في شرح حديث « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » في باب الصلاة في ثوب الحرير والنصب ودعوي انه مرغوب إلي المسجد فاسدة لأن كونه داعيا إلى المسجد ومرغبا إليه لا يكون إلا ان كان غرضه وعاية قصده النظر إلى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد لعبادة الله التي لا تكون عبادة على الحقيقة إلا مع خشوع والا كانت كجسم بلا روح فليست إلا شاغلة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الانبيائية التي بعث بها إلي أبي جهل. وكما تقدم من هتكه للستور التي فيها نقوش. وكما سيأتي في باب تنزيه قبلة المصلي عما يليه وتقويم البدع المعوجة التي يحدها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة فيتكافون لذلك من الحجج الواهية ما لا ينفي إلا على بهيمة *

٣ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهي الناس في المساجد » رواه الحسنة إلا الترمذي وقال البخاري قال أبو سعيد كان سقف المسجد من جريدة النخل وأمر عمر ببناء المسجد وقال اكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس *
الحديث صحيحه ابن خزيمة وأورده البخاري عن أنس تعليقا بلفظ « يتباهون بها ثم لا

يعمرونها إلا قليلا » ووصله أبو يعلى الموصلي في مسنده. وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي سدا ابن خزيمة بلفظ « يتباهون بكثرة المساجد » بقوله « حتى يتباهي الناس في المساجد » أي يتفاخرون في بناء المساجد والمباهاة كما في رواية البخاري أن يتفاخروا بها بالنفخ والكثرة. وروى في شرح السنة بسنده عن أبي فلاحة قال غدو نافع أنس بن مالك إلى الزاوية فحضرت صلاة الصبح فررنا بمسجد فقال أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد أحدث الآن فقال أنس « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيأتي على الناس زمان يتباهون في المساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلا ». قوله « وقال اكن الناس » قال الحافظ وقع في روايته أن اكن الناس بضم الهززة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ المضارع من اكن الرباعي يقال اكننت الشيء اكننا أي صنته وسترته وحكي أبو زيد كننته من الثلاثي بمعنى اكننته ورفق السكسائي بينهم فقال كننته أي سترته وأكننته في نفسي أي أسرته. ووقع في رواية الأصيلي اكن بفتح الهززة والنون فعل أمر من الاكنان أيضا ويرجيحه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأولي بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلي الصانع فقال له

ولإياك. أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصيلي كن الناس بحذف الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكثون انتهى. قال الحافظ وهو متجه لكن الرواية لا تساعد. قوله «فتفتن الناس» بفتح المثناة من فتن وضبطه الأصيلي بالضم من افتن وذكر أن الاصمعي أنكره وإن أبا عبيدة أجازاه فقال فتن وأفتن بمعنى: قال ابن بطال كأن عمر فهم من ذلك رد الشارح الخليفة إلى أبي جهم من أجل الأعلام التي فيها وقال إنها ألغيت عن صلاتي. قال الحافظ ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً «ما ساء عمل قوم قط الا زخرفوا مساجدهم» ورجاله ثقات الا شيخ جبارة بن المغلس ففيه مقال *

باب كنس المساجد وتطيينها وصيانتها من الروائح الكريهة

١ عن أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت علي ذنوب أمي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو آية أو تيها رجل ثم نسيها» رواه أبو داود *
 الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه قال وذاكرت به محمد بن اسمعيل يعني البخاري فلم يعرفه واستقر به قال محمد ولا أعرف المطلب بن عبد الله يعني الراوي له عن أنس سمعا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم. وأنكر علي ابن المديني ان يكون المطلب سمع من أنس وفي اسناده عبد المجيد بن عبد العزيز ابن ابي رواد الأزدي وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد. قال الحافظ. في باوغ المرام وصححه ابن خزيمة» قوله «القذاة» بنعظف بن الدال المعجمة والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك. قال أهل اللغة القذ في العين والشراب هما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسيراً. قال ابن رسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيها من القمامات القذيلة انها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم واذا كتب هذا القليل وعرض في كتب الكبير وعرض من باب الأولى

ففيه تنبيه بالآذني على الأعلی وبالطاهر عن التجسس والحسنات علي قدر الأعمال: قال وسمعت من بعض المشايخ انه ينبغي لمن أخرج قنطرة من المسجد أو أذى من طريق المسلمين ان يقول عند أخذها لا إله إلا الله ليجمع بين أدني شعب الايمان وأعلاها وهي كلمة التوحيد وبين الأفعال والأقوال وان اجتمع القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى . إلا انه لا يخفى ان الأحكام الشرعية تحتاج الى دليل وقوله ينبغي حكم شرعي: قوله « فلم أر ذنباً أعظم » قال شارح المصابيح أي من سائر الذنوب الصفائح لان نسيان القرآن من الحفظ ليس بذنب كبير ان لم يكن . من استخفافه وقلة تعظيمه للقرآن وإنما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم بحريضته على مراعاة حفظ القرآن انتهى . والتقيد بالصغائر يحتاج إلى دليل وقيل المراد بقوله نسيها ترك العمل بها . ومنه قوله تعالى (نسوا الله فنسيهم) وهو مجاز لا بصار اليه إلا لموجب *

٢ وعن عائشة قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتطبخ » رواه الحنفية إلا النسائي * ٣ وعن سمرة بن جندب قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نتخذ المساجد في ديارنا وأمرنا أن نطبخها » رواه أحمد والترمذي وصححه ورواه أبو داود ولفظه « كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا ونصلح صنعها ونطهرها » * ٤

الحديث الأول أخرجه الترمذي مسنداً ومروسلًا: وقال المرسل أصح ولكنه رواه غير مسنداً بأسناد رجاله ثقات فرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود العجلي قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة أو ابن بسيط وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً والحديث الثاني رواه أحمد بأسناد صحيح . وكذا رواه غيره بأسانيد جيدة : قوله « في الدور » قال البغوي في شرح السنة يريد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى (سأربكم دار الفاسقين) لانهم كانوا يسمون الحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ومنه الحديث « ما بقيت دار إلا بني فيها مسجد » قال سفيان بناء المساجد في الدور يعني القبائل أي من العرب يتصل بعضها ببعض وهم بنو اب واحد يعني لكل قبيلة مسجد هذا ظاهر معنى تفسير سفيان الدور . قال أهل اللغة الأصل في إطلاق الدور على المواضع وقد تطلق على القبائل مجازاً . قال بعض الحديثين والبساتين في معنى الدور وعلى هذا فيستحب بناء المسجد من حجر أو لبن أو مدر أو خشب وغير ذلك في كل محلة يحلها المقيمون

بها وكل بساتين مجتمعة . وقال في شرح المشكاة الدور والمذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعرصة والحلة والمراد الحلات فانهم كانوا يسمون الحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا أو محمول على اتخاذ بيت للصلاة كالمسجد يصلي فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك . والآول هو المعمول عليه انتهى . وقال شارح المصابيح يحتمل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن أن يبني الرجل في داره مسجداً يصلي فيه أهل بيته اهـ . فعلى تفسير الدار بالحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلي تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن سيديويه ما يؤدي هذا المعنى : قوله « وان تنظف » بالطاء المشالة لا بالضاد فانه تصحيف ومعناه تطهر كما في رواية ابن ماجه والمراد تنظيفها من الوسخ والدنس . قوله « وتطيب » قال ابن رسلان بطيب الرجال وهو ماخفي لونه وظهر ريحه فان اللون ربما شغل بصر المصلي والأولى في تطيب المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أولى ويجوز أن يحمل التطيب على التججير في المسجد والظاهر أن الأمر ببناء المسجد لا بد لحديث « جعلت لنا الأرض مسجداً » وحديث « أينما أدركت الصلاة فصل » *

عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل الثوم والبصل والسكرات فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » متفق عليه * قال النووي بعد أن ذكر حديث مسلم بلفظ « فلا يقرب من المساجد » هذا تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أن النهي خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله في رواية « مسجدنا » وحجة الجمهور فلا يقرب من المساجد . قال ابن دقيق العيد ويكون مسجدنا للجنس أو لضرب المئال فانه معلل أما بتأذي الآدميين أو بتأذي الملائكة الحاضرين وذلك قد يوجد في المساجد كلها ثم إن النهي إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما فهذه الأقوال حلال باجماع من بعدهم . وحكي القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لأنها تمنع عن حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين « وحجة الجمهور » قوله صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث الباب « كل فاني أنا جبي من لا تناجي » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أيها الناس ليس لي تحريم ما أحل الله ولا كنهاشجرة أكره ريحها » أخرجه مسلم وغيره . قال العلماء ويلحق بالثوم والبصل



والكرات كل ماله رائحة كريهة من الماء كولات وغيرها . قال القاضي عياض ويلحق به من أكل فجلاً وكان يتجشأ . قال ابن المراتب ويلحق به من به بخرف فيه أوبه جرح له رائحة قال القاضي وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد كصلى العيد والجناز ونحوهما من مجامع العبادات وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا يلحق بها الأسواق ونحوها انتهى . وفيه ان العلة ان كانت هي التأذى فلا وجه لخراج الأسواق وان كانت مركبة من التأذى وكونه حاصلًا للمشتغلين بطاعة صح ذلك ولكن العلة المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاختصار على الحاق المواطن التي تحضرها الملائكة . وقد ورد في حديث عند مسلم بلفظ « لا يؤذينا بريح الثوم » وهي تقتضي التعليل بتأذى بني آدم . قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهما علة مستقلة انتهى . وعلي هذا الأسواق كغيرها من مجامع العبادات ﴿ وقد استدلل ﴾ بالحديث على عدم وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد وتقريره ان يقال كل هذه الامور جائزة بما ذكرنا ومن لوازم ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجائز جائز فترك الجماعة في حق آكلها جائز وذلك ينافي الوجوب . وأهل الظاهر القائلون بتحريم أكل ماله رائحة كريهة يقولون ان صلاة الجماعة واجبة على الأعميان ولا تتم الا بترك أكل الثوم لهذا الحديث قوما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فترك أكل ذلك واجب . قوله « فان الملائكة تأذى » يال النووي وهو بتشديد الذال ووقع في أكثر الاصول بالانخفيف وهي لغة يقال أذى تأذى . مثل عمى وعمى . قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل الثوم من دخول المسجد وان كان خالياً لانه محل الملائكة ولعموم الأحاديث *

باب ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه

١ عن أبي حميد وأبي أسيد قالا « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك » رواه أحمد والنسائي وكذا مسلم وأبو داود . وقال عن أبي حميد وأبي أسيد بالشك *

وأخرجه أيضا ابن ماجه عن أبي حميد وحده وهو عبد الرحمن بن سعد الساعدي

وأبو أسيد بضم الهمزة، صغرا هو مالك بن ربيعة الساعدي الأنصاري، قوله «فليقل» في رواية أبي داود «فليسلم علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليقل» وروى ابن السني عن أنس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد وإذا خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد» قال النووي وروينا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضا وسيأتي حديث فاطمة عليها السلام. قوله «افتح لنا» رواية أبي داود «افتح لي» ويجمع بينهما بأن المنفرد يقول اللهم افتح لي وإذا دخل ومعه غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان: قوله «اللهم اني أسألك من فضلك» في رواية الطبراني في الأوسط عن ابن عمر «وإذا خرج قال اللهم افتح لنا أبواب فضلك» وفي إسناده سالم بن عبد الله على قال ابن رسلان وسؤال الفضل عند الخروج موافق لقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) يعني الرزق الحلال. وقيل وابتغوا من فضل الله هو طلب العلم والوجوهان متقاربان فإن العلم هو من رزق الله تعالى لأن الرزق لا يخص بقوت الأبدان بل يدخل فيه قوت الأرواح والأسماع وغيرها وقيل فضل الله عبادة مريض وزيارة أخ صالح*
 ٢ وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك» رواه أحمد وابن ماجه  *

الحديث لإسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا اسماعيل بن ابراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره وفيه انقطاع لأن فاطمة بنت الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تدرك فاطمة الزهراء رضي الله عنها وليث المذكور في الاسناد ان كان ابن أبي سليم فقيه مقال معروف  وهذا الحديث  فيه زيادة التسمية والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بالمعقورة في الدخول والخروج وزيادة التسليم ثابتة عند أبي داود في الحديث الأول وابن مردويه وزيادة التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت زيادة الصلاة فينبغي لدخول المسجد والخارج منه أن يحجم بين التسمية والصلاة

والسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لأبواب الرحمة داخلًا ولا بواب الفضل خارجًا ويريد في الخروج سؤال الفضل وينبغي أيضًا أن يضم إلى ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه كان إذا دخل المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم قال فإذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم» وما أخرج الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى (فإذا دخلتم بيوت فاصلحوا على أنفسكم) قال هو المسجد إذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين *

باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيح فيها

١ عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلاً ينشد في المسجد ضالة فليقل لأداه الله إليك فان المساجد لم تبين لهذا» * ٢ وعن بريدة «أن رجلاً نشد في المسجد فقال من دعا إلي الجمل الأحمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له» رواها أحمد ومسلم وابن ماجه * قوله «ينشد» بفتح الياء وضم الشين يقال نشدت الضالة بمعنى طلبتها وأنشدتها عرفتها. والضالة تطلق على الذكور والأشياء والجمع ضوال كدابة ودواب وهي مختصة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع ولقيط. قال ابن رسلان قوله «لا أداه الله إليك» فيه دليل على جواز الدعاء على الناشد في المسجد بعدم الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقيض قصده. قال ابن رسلان ويلحق بذلك من رفع صوته فيه بما يقتضى مصلحة ترجع إلى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت بنشد الضالة وما في معناه من البيع والشراء والجارة والعقود: قال مالك وجماعة من العلماء يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره وأجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس لأنه يجمعهم ولا بد لهم منه: قوله «وإنما بنيت المساجد لما بنيت له» قال النووي معناه لذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوها: قال القاضي عياض فيه دليل على منع الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا إنما يمنع من الصنائع الخاصة فاما العامة للمسلمين في دينهم فلا بأس بها وكره بعض

المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغير اجرة كان مكروها لعدم تحرزهم من الوسخ الذي يصاب عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الأحاديث في دخولهم المساجد في باب حمل الحدث *

٣ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل مسجدا هذا ليتعلم خيراً أو ليعلمه كان كالجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان كالناظر إلى ما ليس له » رواه احمد وابن ماجه وقال « هو بمنزلة الرجل ينظر إلى متاع غيره » * الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حاتم بن اسماعيل عن حميد بن صخر عن المقرئ عن أبي هريرة فذكره وحاتم بن اسماعيل قد وثقه ابن سعد وهو صدوق كان يهتم وبقية الاسناد ثقات وحميد بن صخر هو حميد الطويل الامام الكبير: قوله « مسجدا هذا » فيه تصريح بأن الاجر المترتب على الدخول إنما يحصل بان كان في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصح الحاق غيره به من المساجد التي هي دونه في الفضيلة لانه قياس مع الفارق . قوله « ليتعلم خيراً أو ليعلمه » فيه أن الثواب المذكور إنما يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة . وفيه ايضاً التنويه بشرف تعلم العلم وتعليمه لانه هو الخير الذي لا يقادرقدره وهذا ان جعل تنكير الخير للتعظيم ويمكن ادراج كل تعلم وتعليم لخير أى خير كان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قرينة يتعلمها الداخل أو يعلمها غيره . وفيه ايضاً التسوية بين العالم والمتعلم والارشاد الى أن التعلم والتعليم في المسجد أفضل من سائر الأماكن: قوله « ومن دخل لغير ذلك » الخ ظاهره ان كل ما ليس فيه تعليم ولا تعلم من أنواع الخير لا يجوز فعله في المسجد ولا بد من تقييده بماعد الصلاة والذكر والاعتكاف ونحوها مما ورد فعله في المسجد أو الارشاد الى فعله فيه * والحديث يدل على أن المسجد لم يوضع لكل طاعة بل الطاعات مخصوصة لتقريب الخير في الحديث بالتعليم والتعلم *

٤ وعن حكيم بن حزام قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها » رواه احمد وأبو داود والدارقطني * الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحافظ في التلخيص ولا بأس باسناده وقال في بلوغ المرام ان اسناده ضعيف . وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند ابن ابي

وفيه الواقدي. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة **﴿الحديث﴾** يدل على تحريم إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستقادة فيها لأن النهي كما تقرر في الأصول حقيقة في التحريم ولا صارف له ههنا عن معناه الحقيقي *

٥ **﴿وعن أبي هريرة﴾** « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أربح الله تجارتك وإذا رأيتم من يتشدد فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليك » رواه الترمذي * ٦ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال **﴿نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشراء والبيع في المسجد وأن تشدد فيه الاشعار وأن تشدد فيه الضالة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة﴾** رواه الحمسة وليس للنسائي فيه انشاد الضالة **﴿﴾** *

الحديث الأول أخرجه النسائي في اليوم واليلة وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة : قال الحافظ في الفتح واسناده صحيح الى عمرو بن شعيب فمن يصحح نسخته يصححه قال وفي الماني أحاديث لكن في أسانيدها مقال انتهى. وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فيه مقال مشهور. قال الترمذي قال محمد بن اسمعيل رأيت أحمد واسحق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعه لأنه يحدث من صحيفة جده كانتهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده. قال علي بن عبد الله المديني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن شعيب عندنا واه * **﴿وفي الباب﴾** عن ريدة عند مسلم وابن ماجه والنسائي. وعن جابر عند النسائي. وعن أنس عند الطبراني قال العراقي ورجاله ثقات. وعن أبي هريرة من طريق أخرى غير التي في الباب عند مسلم. وعن سعد ابن أبي وقاص عند البزار وفي أسناده الحجاج بن أرطاة. وعن ابن مسعود عند البزار أيضا والطبراني. وعن ثوبان عند الطبراني أيضا وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده ابن حبان في الصحابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده. وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا. وعن ابن عمر عند ابن ماجه. وعن واثلة بن الأسقع عند ابن ماجه أيضا. وعن عصمة عند الطبراني وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العمل **﴿الحديثان﴾** يدلان على تحريم البيع والشراء وانشاد الضالة وانشاد الاشعار والتحاق يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في

إنشاء الضالة * أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء الى أن النهي محمول على الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء علي أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه وهكذا قال الماوردي . وأنت خير بأن حمل النهي علي الكراهة يحتاج الى قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بأن النهي حقيقة في التحريم وهو الحق واجتماعهم على عدم جواز النقض وصحة العقد لامنافاة بينهما وبين التحريم فلا يصح جعله قرينة لحمل النهي علي الكراهة . وذهب بعض أصحاب الشافعي الى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد والأحاديث ترد عليه . وفرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يغلب ذلك ويكثر فيكره أو يقل فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه * . وأما إنشاء الأشعار في المسجد فحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه ويعارضه ما سيأتي من قصة عمر وحسان وتصريح حسان بأنه كان ينشد الشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك حديث جابر بن سمرة الآتي وقد جمع بين الأحاديث بوجهين . الأول حمل النهي علي التنزيه والرخصة علي بيان الجواز . والثاني حمل أحاديث الرخصة علي الشعر الحسن المأذون فيه كجهاد حسان للمشركين ومدحه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك ويحمل النهي على التفاخر والهجاء ونحو ذلك ذكر هذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي وقد بوب النسائي علي قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال باب الرخصة في إنشاء الشعر الحسن . وقال الشافعي الشعر كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح . وقد ورد هذا مرفوعاً في غير حديث فروي أبو يعلى عن عائشة قالت «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشعر فقال هو كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح» قال العراقي واسناده حسن ورواه أيضاً البيهقي في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال وصلة جماعة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . وروي الطبراني في الأوسط من رواية إسماعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن رافع وحبان بن جبلة وبكر بن سودة عن عبد الله بن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبح الكلام» وقد جمع الحفاظ بين الأحاديث بحمل النهي علي تناسد أشعار الجاهلية والمبطلين وحمل المأذون فيه علي ما سلم من ذلك ولكن حديث جابر بن سمرة الآتي فيه التصريح بأنهم كانوا يتداكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية قال وقيل المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالباً علي المسجد حتى يتشاغل به من فيه . وأبعد أبو عبد الله البوني

فاعمل احاديث النهي وادعي النسخ في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين عنه انتهى . وقد تقرر ان الجمع بين الاحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بلا تعسف كما عرفت . قال ابن العربي لا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا كان في مدح الدين واقامة الشرع وان كان فيه الخمر ممدوحة بصفاتها الحبيثة من طيب رائحة وحسن لون الى غير ذلك مما يذكره من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال * بانت سعاد فقلبي اليوم متبول * الى قوله في صفة ريقها * كانه منهل بالراح معلول * قال العراقي وهذه القصيدة قد رويناها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند منقطع وعلي تقدير ثبوت هذه القصيدة عن كعب وانشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد أو غيره فليس فيها مدح الخمر وانما فيها مدح ريقها وتشبيهه بالراح قال ولا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصل أو قارئ أو ممتظر للصلاة فان ادي الى ذلك كره ولو قيل بتحريمه لم يكن بعيدا . وقد قدمنا ما يدل على النهي عن رفع الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل الحديث . وأما التحلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة فحمل النهي عنه الجمهور على الكراهة وذلك لانه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين بالتبكير يوم الجمعة والترص في الصفوف الاول فالاول . وقال الطحاوي التحلق المنهي عنه قبل الصلاة اذا عم المسجد وغلبه فهو مكروه وغير ذلك لا بأس به . والتقييد بقبل الصلاة يدل على جوازه بعدها اللهم والذكر . والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازه في غيرها كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال « بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد فاقبل ثلاثة نفر فاقبل اثنان الى رسول الله وذهب واحد فاما احدهما فرأى فرجة في الحلقة فيجاس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم » الحديث . وأما التحلق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز . وفي حديث ابن مسعود « سيبكون في آخر الزمان قوم يجلسون في المساجد حلقة حلقة أو انهم الدنيا فلا تجالسوهم فانه ليس لله فيهم حاجة » ذكره العراقي في شرح الترمذي قال واسناده ضعيف فيه . بزئج ابو الخليل وهو ضعيف جدا : قوله « وعن الحلقي » بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة علي كل حال جمع حلقة باسكان اللام علي غير قياس وحكي فتحها أيضا كذا في الفتح *

٧ وعن سهل بن سعد « أن رجلا قال يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أبقته » الحديث « فتلا عنافي المسجد وأنا شاهد » متفق عليه *
الحديث سيأتي بطوله في كتاب اللعان ويأتي شرحه أن شاء الله هناك. وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز اللعان في المسجد . وقد جمعت الهادوية إبقاعه في غير المسجد مندوبا ولا وجه له والتعليل بأنه ربما كان مفضيا إلى الحد إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأن تبيب الحد عنه نادر لا يستلزم وقوع الحد فيه *

٨ وعن جابر بن سمرة قال « شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد وأصحابه يتنشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية فربما تبسم بهم » رواه أحمد *
الحديث أخرجه أيضا الترمذي بلفظ « جالست النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة مرة فكان أصحابه يتنشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت فربما تبسم بهم » وقال هذا حديث صحيح * والحديث * يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك *

٩ وعن سعيد بن المسيب قال « مر عمر في المسجد وحسان فيه ينشد فلحظ إليه فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة فقال أنشدك الله اسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أعجب عني اللهم أيده بروح القدس قال نعم » متفق عليه *

قوله « قال مر عمر » رواية سعيد لهذه القصة مرسله عندهم لأنه لم يدرك زمن المرور لكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أن من حسان أو وقع لحسان استشهاده بأبي هريرة مرة أخرى فخصر ذلك سعيد : قوله « وفيه من هو خير منك » يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « أنشدك الله » بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة أي سألتك الله والنشد بفتح النون وسكون الهمزة التذكير : قوله « أيده بروح القدس » أي قوه . وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراء عند البخاري بلفظ « وجبريل معك » والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي الترمذي عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار » وأخرجه الحاكم في (٢٢٢ — ٢٢٣ ج)

المستدرك وقال هذا حديث صحيح الإسناد (والحديث) يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين حديث الباب وبين ما يعارضه *

١٠ وعن عباد بن تميم عن عمه « انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجله على الأخرى » متفق عليه *

قوله « واضعاً إحدى رجله على الأخرى » قال الخطابي فيه ان النبي الوارد عن ذلك منسوخ أو يحمل النبي حيث يخشى أن تبدو عورته والجواز حيث يؤمن من ذلك : قال الحافظ الثاني أولي من ادعاء النسخ لانه لا يثبت بالاحتمال . ومن حزم به البيهقي والنفوي وغيرهما من الحديثين وحزم ابن بطال ومن تبعه بانه منسوخ ويمكن أن يقال ان النبي عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك مقصور عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره صرح بذلك المازري قال لكن لما صح ان عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على انه ليس خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم بل هو جائز مطلقاً : فاذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما ثم ذكر نحو ما ذكر الخطابي . قال الحافظ وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله كان ليبيان الجواز والظاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المازري من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وآله وسلم الا ان قوله لكان لما صح ان عمر وعثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقاً كما قال لاحتمال انها فعلاً ذلك لعدم بلوغ النبي اليهما (والحديث) يدل على جواز الاستلقاء في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرها لعدم الفارق *

١١ وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري والنسائي وأبو داود وأحمد . ولفظه « كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ننام في المسجد ونقيل فيه ونحن شباب » قال البخاري وقال أبو قلابة عن أنس « قدم رهط من عكل لعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمكثوا في الصفة وقال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفة الفقراء » * قوله « عزب » قال الحافظ المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الزاي . وفي رواية للبخاري اعزب وهي لغة قليلة مع ان القزاز انكرها . والمراد به الذي لازوجة له : وقوله « لأهل له » تفسير لقوله عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد الحاصل فيدخل فيه

الأقارب ونحوهم . وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله بنام ورواية أحمد ادل على الجواز لتصريح فيها بأن ذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد أخرج البخاري حديث « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاء وعلى مضطجع في المسجد قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه ويقول قم أباترأب » وقد ذهب الجمهور إلى جواز النوم في المسجد . وروى عن ابن عباس كراهته إلا لمن يريد الصلاة . وعن ابن مسعود مطلقا . وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيسكره وبين من لا مسكن له فيباح . قوله وقال أبو قلابة عن أنس هذا طرف من قصة الرنين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من صحيحه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا في الحاربيين من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة . قوله قال عبد الرحمن هو أيضا طرف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة . والصفة موضع مغلل في المسجد النبوي كانت تأوى إليه المساكين . وعكس بضم العين المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في بول ما يؤكل كل لحمه *

١٢ وعن عائشة قالت « أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق رماه رجل من قريش يقال له حبان بن العرقة في الأكل كحل فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب » متفق عليه .

قوله « حبان بن العرقة » يعني مهملة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم قاف بعدها ها التانيث . قوله في الأكل كحل هو عرق في اليد وتمام الحديث في البخاري « قالت فلم يرعهم وفي المسجد خيمة من بني غفار لا الدم يسيل عليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتيكم فقلنا من قبلكم فإذا سعد بن جرحه دما فأتى فيها » يعني الخيمة أوفى تلك المرضى (والحديث) يدل على جواز ترك المريض في المسجد وإن كان في ذلك مظنة لخروج شيء منه يقتضيه به المسجد *

١٣ وعن عبد الرحمن بن أبي بكر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل منكم أحد أطعم اليوم مسكينا فقال أبو بكر دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز بين يدي عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه » رواه أبو داود . قال أبو بكر البزار هذا الحديث لانه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر الأبهزي

الاسناد وذكّر انه روى مرسلًا: قال المنذرى وقد أخرجه مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي حازم سلمان الأشجعي بنحوه أتم منه ﴿والحديث﴾ يدل على جواز التصديق في المسجد وعلي جواز المسئلة عند الحاجة وقد بوب أبو داود في سننه لهذا الحديث فقال باب المسئلة في المساجد *

١٤ وعن عبد الله بن الحرث قال «كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد الحزب والاحم» رواه ابن ماجه رحمهم الله *

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب وحرمة بن يحيى قالا حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحرث قال حدثني سليمان بن زياد الحضرمي انه سمع عبد الله بن الحرث فذكره وهو لا يكلمهم من رجال الصحيح الا يعقوب بن حميد وقد رواه معه حرمة بن يحيى ﴿والحديث﴾ يدل على المطلوب منه وهو جواز الاكل في المسجد وفيه أحاديث كثيرة منها سكنى أهل الصفة في المسجد الثابت في البخارى وغيره فان كون لامسكن لهم سواء يستأزم أكلهم للطعام فيه. ومنها حديث ربط الرجل الأسير بسارية من سواري المسجد المتفق عليه وفي بعض طرقه انه استمر مربوطا ثلاثة أيام. ومنها ضرب الحيام في المسجد لسعد بن معاذ كما تقدم او للسوداء التي كانت تقم المسجد كما في الصحيحين. ومنها انزال وفد ثقيف المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جواز أكل الطعام في المسجد متكاثرة ﴿قال المصنف﴾ رحمه الله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسر ثمانية بن أنال. فربط بسارية في المسجد قبل اسلامه وثبت عنه انه نثر مالا جاء من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى. قلت ربط ثمانية ثابت في الصحيحين بلفظ «بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمانية بن أنال فربطوه بسارية من سواري المسجد فاغتسل ثم دخل فقال أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله» ونثر المال في المسجد وقسمته ثابت في البخارى وغيره بلفظ «أني النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمال من البحرين فقال أنثروه في المسجد وكان أكثر مال أني به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ثم ساق القصة بطولها ﴿والحديثان﴾ يدلان على جواز ربط الأسير المشرك في المسجد والمسلم بالأولي وعلي جواز قسمة الأموال في المساجد ونثرها فيها *

باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهي المصلي

١ عن أنس قال « كان قرام لما نشأ قد سترت به جانب يمينها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أميطي عني قرامك هذا فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » رواه أحمد والبخاري *

قوله « قرام » بكسر القاف وتخفيف الراء ستر رقيق من صوف ذو ألوان كما تقدم: قوله « أميطي » أى أزيلى وزنا ومعنى: قوله « لا تزال تصاويره » في رواية للبخاري « لا تزال تصاوير » بحذف الضمير قال الحافظ كذا في روايتنا وللباقين باثبات الضمير قال والهاء علي روايتنا في فانه ضمير الشأن وعلي الأخرى يحتمل أن يعود على الثوب : قوله « تعرض » بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض « والحديث » يدل على كراهة الصلاة في الامكنة التي فيها تصاوير وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد والتصاوير نوع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الثياب التي فيها تصاوير « ودل الحديث » أيضا على ان الصلاة لا تفسد بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم يعبدها *

٢ وعن عثمان بن طلحة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بعد دخوله الكعبة فقال انى كنت رأيت قرني الكعبش حين دخلت البيت فنسيت أن أمرك أن تحمرهما فحمرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شيء يلهي المصلي » رواه أحمد وأبو داود *

الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور الحنظلي قال حدثني خالي عن أمي قالت سمعت الأسمعية تقول قلت لعثمان ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعاك قال « انى نسيت أن أمرك أن تحمر القرنين فانه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يشغل المصلي ». وخال صفوان المذکور في الاسناد قال ابن السراج هو مسافع بن شيبه وأم منصور المذكورة هي صفية بنت شيبه القرشية العبديّة وقد جاءت مسماة في بعض طرق هذا الحديث واختلف في صاحبتهما وقد جاءت أحاديث ظاهرة في صاحبتهما. وعثمان بن طلحة المذکور هو القرشي العبدي الحنظلي بفتح الحاء المهملة وبمدها جيم مفتوحة وباء

موحدة منسوب الى حجابة بيت الله الحرام شرفه الله تعالى وهم جماعة من بني عبدالدار واليهم حجابة الكعبة . وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بني سليم عن عثمان وروي عنه عن خاله عن امرأة من بني سليم ولم يذكر أمه . والأصلية المذكورة لم أقف على اسمها (والحديث) يدل على كراهة تزين الحاروب وغيرها مما يستقبله المصلي بنقش أو تصوير أو غيرهما مما يلهمي وعلى أن تخمير التصاوير مزيل لكراهة الصلاة في المسكن الذي هي فيه لارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر اليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهية زخرفة المساجد . قوله « قرني الكعبش » أي كبش ابراهيم الذي فدى به اسماعيل *

باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان حتى يصلي الالعذر

١ عن أبي هريرة قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فزودى بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي » رواه أحمد * ٢ وعن أبي الشعثاء قال « خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الجماعة إلا البخاري * الحديث الأول روي من طريق ابن أبي الشعثاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي بعد أن روي الحديث بإسناده ولم يتكلم فيه : وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يختلفون فيه انتهى . وفي إسناده ابراهيم بن المهاجر وقد وثق وضعف واخرج له الجماعة إلا البخاري . وفي الرواية من يسمى ابراهيم بن مهاجر ثلاثة . هذا أحدهم وهو البجلي الكوفي . والثاني المدني مولى سعد بن أبي وقاص ، والثالث الأزدي الكوفي . وفي الباب عن عثمان بلفظ قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الأذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق » رواه ابن سنجر والزيدي في أحكامه وابن سيد الناس في شرح الترمذي وأشار إليه الترمذي في جامعه (والحديثان) يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الأذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وما تدعو الضرورة إليه

حتى يصلى فيه تلك الصلاة لأن ذلك المسجد قد تعين لتلك الصلاة قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم أن لا يخرج أحد من المسجد إلا من عذر أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه ويروي عن إبراهيم النخعي أنه قال يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة وهذا عند ثمان له عذر في الخروج منه انتهى. قال ابن رسلان في شرح السنن إن الخروج مكروه عند عامة أهل العلم إذا كان غير عذر من طهارة أو نحوها والا جاز بلا كراهة. قال القرطبي هذا محمول على أنه حديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدليل نسبته إليه وكأنه سمع ما يقتضي تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان فاطلاق لفظ المعصية عليه *

أبواب استقبال القبلة

باب وجوبه للصلاة

١ ﴿عن أبي هريرة في حديث يأتي ذكره قال «قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر»﴾ *

هذا الحديث الذي أشار إليه المصنف هو حديث المسي. وسيأتي في باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة يأتي إن شاء الله شرحه هناك وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو إجماع المسلمين إلا في حالة العجز أو في الخوف عند التعام القتال أو في صلاة التطوع كما سيأتي. وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المنواترة. وفي الصحيح من حديث انس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقةا وحسابهم على الله عز وجل» وقالت الهادوية إن استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة وقد عرفناك قياساً على أن الأمر بمجرد هذا لا يصلح للاستدلال بها على الشرطية إلا على القول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ولكن ههنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذي أخرجه الترمذي وأحمد والطبراني من حديث عامر بن ربيعة بلفظ «كنا مع

النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة وصلى كل رجل منا على حiale فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل فأيما تولوا فثم وجه الله» فان الاستقبال لو كان شرطاً لوجب الاعادة في الوقت وبمده لان الشرط يؤثر عدمه في عدم مع أن الهادوية يوافقون في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو يناقض قولهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند الحديثين ولكن له شواهد تقويه منها حديث جابر عند البيهقي بلفظ «صلينا ليلة في غيم وخفيت علينا القبلة فلما انصرفنا نظرنا فاذا نحن قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أحسنتم ولم يأمرنا ان نعبد» وله طريق آخرى عنه بنحو هذه وفيها انه قال صلى الله عليه وآله وسلم «قد اجزأت صلاتكم» والكنه تفرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد الله العرزمي عن عطاء وهما ضعيفان. وكذا قال الدارقطني قال البيهقي وكذلك روى عن عبد الملك العرزمي عن عطاء ثم رواه من طريق آخرى بنحو ما هنا وقال لانعلم لهذا الحديث اسناداً صحيحاً قوياً والصحيح ان الآية انزلت في التطوع خاصة كما في صحيح مسلم وسياق ذلك في باب تطوع المسافرين ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط بلفظ «صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى الصلاة وسلم تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت صلاتكم بحقها الى الله عز وجل» وفي اسناده ابو عتبة واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضها فتصلح للاحتجاج بها وفي حديث معاذ النصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت وهو اصرح في الدلالة على عدم الشرطية وفيها أيضاً رد للمذهب من فرق في وجوب الاعادة بين بقاء الوقت وعدمه *

٢ وعن ابن عمر قال «بينما الناس بقيا في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة» متفق عليه * ٣ وعن أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فبرأت قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل

من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادي ألا إن القبلة قد حوت
فأولوا كما هم نحو القبلة» رواه أحمد ومسلم وأبو داود رحمهم الله *

وفي الباب عن البراء عند الجماعة إلا أبا داود . وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري
والطبراني قال العراقي وإسناده صحيح . وعن عمارة بن أوس عند أبي يعلى في مسنده
والطبراني في الكبير . وعن عمرو بن عوف المزني عند البخاري والطبراني أيضا . وعن
سعد بن أبي وقاص عند البيهقي وإسناده صحيح . وعن سهل بن سعد عند الطبراني
والدارقطني . وعن عثمان بن حنيف عند الطبراني أيضا . وعن عمارة بن ربيعة عند
الطبراني أيضا . وعن أبي سعيد بن المعلى عند البخاري والطبراني أيضا . وعن توبة بنت أسلم
عند الطبراني أيضا . قوله « في صلاة الصبح » هكذا في صحيح مسلم من حديث انس
بلفظ « وهم ركوع في صلاة الفجر » وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلفظ
« فوجدهم يصلون صلاة الغداة » وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ « فصلى رجل معه
العصر » وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس
عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء . وفي حديث عمارة بن أوس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى الله عليه وآله وسلم إلى الكعبة إحدى صلاتي العشي وهكذا في حديث عمارة
ابن ربيعة وحديث توبة وفي حديث أبي سعيد بن المعلى أنها الظهر . والجمع بين هذه
الروايات أن من قال إحدى صلاتي العشي شك هل هي الظهر أو العصر وليس من
شك حجة علي من جزم فنظرنا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال الظهر وبعضهم قال العصر
ووجدنا رواية المصر أصح ثقة رجالها وأخرج البخاري لها في صحيحه . وأما حديث
كونها الظهر ففي إسناده امرؤ القيس بن عثمان وهو مختلف فيه . وأما رواية « أن أهل قبا
كانوا في صلاة الصبح » فيمكن أنه أبطأ الخبر عنهم إلى صلاة الصبح . قال ابن سعد في
الطبقات حاكيا عن بعضهم أن ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يوجه إلى المسجد
الحرام فاستدار إليه وكان معه المسلمون ويكون المعنى برواية البخاري أنها العصر أي أن
أول صلاة صلاها إلى الكعبة كاملة صلاة العصر . قوله « إذ جاءهم آت » قيل هو عباد
ابن بشر وقيل عباد بن هبيل وقيل غيرها . قوله « فاستقبلوها » بفتح الواو واحدة لا كثر
أي فتحولوا إلى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل

أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه. وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الأمر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلفظ « ألا فاستقبلوها » قوله « وكانت وجوههم » هو تفسير من الراوي للتحول المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحول في خبر تويلة قالت فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء . قال الحافظ. وتصويره ان الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدير بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة او وقعت الخطوات غير متوالية عند التحول بل وقعت مفارقة ﴿ وللحديث الاول فوائد ﴾ منها ان حكم النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبا لم يؤمروا بالاعادة . ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمر القبلة لان الانصار تحولوا الى جهة الكعبة بالاجتهاد ونظره الحافظ قال يحتمل ان يكون عندهم بذلك نص سابق . ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها . ومنها جواز نسخ الثابت بطريق العلم والقطع بخبر الواحد وتقريره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر علي أهل قبا عملهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بأن الخبر المذكور اختلف بالقرآن والمقدمات التي أفادت القطع لكونه في زمن قلب وجهه في السماء ليحول الى جهة الكعبة وقد عرفت منه الانصار ذلك بما لزمهم له فكافوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما خافهم الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه. وأجاب العراقي باحوبة آخر. منها ان النسخ بخبر الواحد كان جائزا علي عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما امتنع بعده. قال الحافظ. ويحتاج الى دليل . ومنها أنه تلا عليهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم أعلم الناس باطلاته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إعجازه . ومنها ان العمل بخبر الواحد مقطوع به ثم قال الصحيح ان النسخ للمقطوع بالظنون كنسخ نص الكتاب أو السنة المتواترة بخبر الواحد جائز عقلا وواقع سمعا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزموا به وان أجمعت الأمة علي منعه بعد الرسول فلا مخالاف فيه وانما الخلاف في تجوزة في عهد الرسول صلى الله

عليه وآله وسلم انتهى ﴿ ومن فوائد الحديث ﴾ ما ذكره المصنف قال وهو حجة في قول أخبار الآحاد انتهى وذلك لانه أجمع عليه الذين بلغ اليهم ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم بل روى الطبراني في آخر حديث تويلا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فيهم « أولئك رجال آمنوا بالغيب » *

باب حجة من رأى فرض البعيد أصابة الجهة لا العين

١ عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه ابن ماجه والترمذي وصححه . وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب « ولكن شرقوا أو غربوا » يعضد ذلك *

الحديث الأول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق أبي معشر وقد تابعه أبو معشر عليه علي بن ظبيان قاضي حلب كما رواه ابن عدي في الكامل قال ولا أعلم برويه عن محمد بن عمرو غير علي بن ظبيان وأبي معشر وهو بأبي معشر أشهر منه بعلي بن ظبيان قال ولعل علي بن ظبيان سرقه منه وذكر قول ابن معين فيه أنا ليس بشيء وقول النسائي متروك الحديث وقد تابعه عليه أيضا أبو جعفر الرازي رواه البيهقي في الخلافيات . وأبو جعفر وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال أحمد والنسائي ليس بقوي وقال العباسي صيغ الحفظ . وأبو معشر المذكور ضعيف (والحديث) رواه أيضا الحاكم والدارقطني وقد أخرج الحديث الترمذي من طريق غير طريق أبي معشر وقال حديث حسن صحيح وقد خالفه البيهقي فقال بعد إخراج من هذه الطريق هذا إسناد ضعيف فنظرنا في الاسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأحنس بن شريق قد تفرد به عن المقرئ وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني انه روي أحاديث مناكير وثقه ابن معين وابن حبان فكان الصواب ما قاله الترمذي . وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب النخلى . وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي . وفي الباب أيضا من قول عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي . ومن قول علي عند ابن أبي شيبة . ومن قول عثمان عند ابن عبيد البر في التمهيد . ومن قول ابن عباس أشار إلي ذلك الترمذي ﴿ والحديث ﴾ يدل على ان الفرض على من بعد عن الكعبة الجهة

لا العين واليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا ان شطر البيت وتلقاء وجهته واحد في كلام العرب واستدل لذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي عن ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم والحرم قبلة لاهل الأرض مشارقها ومغاربها من أمتي » قال البيهقي تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى بإسناد آخر ضعيف لا يحتج بمثله . وإلى هذا المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه الى ان فرض من بعد العين وأنه يلزمه ذلك بالنظر لحديث اسامة ابن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم « لما دخل البيت دعا في نواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبلة وقال هذه القبلة » ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة التطوع في الكعبة من ترجيح انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة . وقد اختلف في معنى حديث الباب الأول فقال العراقي ليس عاما في سائر البلاد وإنما هو بالنسبة إلى المدينة المشرفة وما وافق قبلتها وهكذا قال البيهقي في الخلافات وهكذا قال أحمد بن خالويه الوهي قال وسائر البلدان من السعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ونحو ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه : وقال الأثرم سألت أحمد بن حنبل عن معنى الحديث فقال هذا في كل البلدان إلا بمكة عند البيت فانه ان زال عنه شيئا وان قل فقد ترك القبلة ثم قال هذا المشرق وأشار بيده وهذا المغرب وأشار بيده وما بينهما قبلة قلت له فصلاة من صلى بينهما جائزة قال نعم وينبغي أن يتحري الوسط : قال ابن عبد البر تفسير قول أحمد هذا في كل البلدان يريد أن البلدان كلها لاهلها في قبلتهم مثل ما لمن كانت قبلتهم بالمدينة الجنوب التي يقع لهم فيها الكعبة فيستقبلون جهتها ويتسمون يمينا وشمالا فيها ما بين المشرق والمغرب يجعلون المغرب عن أيانهم والمشرق عن يسارهم وكذلك لاهل اليمن من السعة في قبلتهم مثل ما لاهل المدينة ما بين المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضا قبل القبلة الا أنهم يجعلون المشرق عن أيانهم والمغرب عن يسارهم وكذلك أهل العراق وخراسان لهم من السعة في استقبال القبلة ما بين الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة فيما بين المشرق والمغرب وكذلك ضد العراق علي ضد ذلك أيضا وإنما تضيق القبلة كل الضيق على أهل المسجد الحرام

وهي لاهل مكة أوسع قليلا ثم هي لاهل الحرم أوسع قليلا ثم لاهل الآفاق من السعة على حسب ما ذكرنا هـ : قال الترمذي قال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة اذا استقبلت القبلة : وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا لاهل المشرق واختار ابن المبارك التياسر لاهل مرو هـ : وقد يستشكل قول ابن المبارك من حيث ان من كان بالمشرق أما يكون قبلته المغرب فان مكة بينه وبين المغرب والجواب عنه انه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا فان قبلتهم أيضا بين المشرق والمغرب قبلة لاهل العراق قال وقد ورد مقيدا بذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة « ما بين المشرق والمغرب قبلة لاهل العراق » رواه البيهقي في الخلافيات وروى ابن أبي شعبة عن ابن عمر انه قال اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة لاهل المشرق . ويدل على ذلك أيضا تبويب البخاري على حديث أبي أيوب بلفظ باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبلة . قال ابن بطال في تفسير هذه الترجمة يعني وقلة مشرق الارض كلها الا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق الى المغرب فعلم مشرق الارض كلها كحكم مشرق أهل المدينة والشام في الأمر بالانحراف عند الغائط لانهم اذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال وأما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من شرقها الى مغربها فلا يجوز لهم استعمال هذا الحديث ولا يصح لهم ان يشرقوا ولا ان يغربوا لانهم اذا شرقوا استدبروا القبلة واذا غربوا استقبلوها وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة اذ العلة فيه مشتركة مع المشرق فاكتمني بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق أكثر الأرض الممودة وبلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قليل قال وتقدير الترجمة بأن قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في التشريق ولا في التغريب يعني انهم عند الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا بمواجهين للقبلة ولا مستدبرين لها والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب والتشريق وأنشد ثعلب في المجالس * أبعد مغربهم نجدا وساحتها *

قال ثعلب معناه أبعد تغريبهم انتهى . وقد اطلنا الكلام في تفسير معنى الحديث لانه كثيرا ما يسأل عنه الناس ويستشكلونه لاسيما مع زيادة لفظ لاهل المشرق *

باب ترك القبلة لعذر الخوف

١ **عن** نافع عن ابن عمر « انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف وصفها ثم قال فان كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالا قياما على أقدامهم وركبا نامستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع ولا أرى ابن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه البخاري * -


الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة وأخرجه مالك في الموطأ وقال في آخره قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ورواه ابن خزيمة وأخرجه مسلم وصرح بأن الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر . وقال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير للآية . وقد أخرجه البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا » **والحديث** يدل على ان صلاة الخوف لاسيما اذا اكثر السدو ويجوز حسب الامكان فيلتقل عن القيام الى الركوب وعن الركوع والسجود الى الايماء ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان: وهذا قال الجمهور لكن قالت المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشي فوات الوقت وسيأتي للمصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا وبآتي شرحه هنالك ان شاء الله *



باب تطوع المسافر على ركوبه حيث توجه به


١ **عن** ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على راحلته قبل أي وجهة توجه ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة » متفق عليه : وفي رواية « كان يصلي على راحلته وهو مقبل من مكة الى المدينة حينما توجهت به وفيه نزلت فأينما تولوا فثم وجه الله » رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه * -



الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة الفرض على الراحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هنالك بنحو ما هنا من حديث عامر بن ربيعة : ولفظ الرواية

الأخيرة في الترمذي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الي بعيره أو راحلته وكان يصلي علي راحلته حينما توجهت به» ولم يذكر نزول الآية. قوله «حينما توجهت به» قيدت الشافعية الحديث بالمذهب فقالت اذا توجهت به نحو مقصده وأما اذا توجهت به الي غير مقصده فان كان الي جهة القبلة لم يضره وان كان الي غيرها بطلت صلاته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل علي ان الآية نزلت في صلاة الفريضة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم *

٢ وعن جابر قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو علي راحلته التوافل في كل جهة ولكن ينخفض السجود من الركوع ويومي ايماء » رواه أحمد وفي لفظ « بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فجئت وهو يصلي علي راحلته نحو المشرق والسجود اخفض من الركوع » رواه أبو داود والترمذي وصححه  *

الحديث أخرجه البخاري عن جابر ولكن بلفظ « كان يصلي التطوع وهو راكب » وفي لفظ « كان يصلي علي راحلته نحو المشرق فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة » وأخرجه أيضا مسلم بنحو ذلك : وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا في باب صلاة الفرض علي الراحلة انه يجوز التطوع عليه للمسافر بالاجماع وقد منّا الخلاف في جواز ذلك في الحضر وفي جواز صلاة الفريضة  والحديث  يدل علي ان سجود من يصلي علي الراحلة يكون اخفض من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة علي السرج ولا بذل غاية الوسع في الانحناء بل ينخفض سجوده بمقدار يفتقر به السجود عن الركوع *

٣ وعن أنس بن مالك قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان يصلي علي راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر للصلاة ثم خلي عن راحلته فصلى حينما توجهت به » رواه أحمد وأبو داود  *

الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا . وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف وأما أبو داود فأخرجه من رواية الجارود بن أبي سبرة عن انس  والحديث  يدل علي حواز التنفل علي الراحلة وقد تقدم الكلام علي ذلك وعلي انه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الاحرام ثم لا يضر الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما اسلفنا *



﴿ باب أبواب صفة الصلاة ﴾

﴿ باب اقتراض افتتاحها بالتكبير ﴾

١ ﴿عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» رواه الخمسة إلا النسائي وقال الترمذي هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن ﴿﴾ *

الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والحاكم وصححه وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي قال البخاري لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه . وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في إسناده لين ، وقال هو أصح من حديث جابر الآتي وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح شيء في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بمعرفة الفن : وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لأن له طريقين . أحدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف . والثانية عن أبي نضرة عن أبي سعيد تفرد به أبو سفيان عنه ﴿ وفي الباب ﴾ عن جابر عند أحمد والبخاري والترمذي والطبراني وفي إسناده أبو يحيى القتات وهو ضعيف ، وقال ابن عدي أحاديثه عندي حسان . وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي إسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو معاول قاله الحافظ ﴿ وفي الباب ﴾ أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني وفي إسناده الواقدي : وعن ابن عباس عند الطبراني أيضا وفي إسناده نافع بن هرمز وهو متروك . وعن أنس عند ابن عدي وفي إسناده أيضا نافع بن هرمز . وعن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ وإسناده صحيح وهو موقوف ، وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ « كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » الحديث وآخره « وكان يختم الصلاة بالتسليم » وروى الحديث الدارقطني من حديث أبي اسحق والبيهقي من حديث شعبة وهذه العارق يقوى بمضما بعضها فيصلح الحديث للاحتجاج به : قوله « مفتاح » بكسر الميم والمراد أنه أول شيء يفتتح به من أعمال الصلاة لأنه شرط من شروطها : قوله « الطهور » بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أول الكتاب . وفي رواية « الوضوء مفتاح الصلاة » قوله « وتحريمها التكبير » فيه دليل على

ان افتتاح الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الأذكار واليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة تنعقد الصلاة بكل لفظ قصد به التعظيم والحديث يرد عليه لان الاضافة في قوله تحريمها تقتضى الحصر فكأنه قال جميع تحريمها التكبير أى انحصرت صحة تحريمها في التكبير لا تحريم لها غيره كقولهم مال فلان الابل وعلم فلان النحر وفي الباب (١) أحاديث كثيرة تدل على تعيين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله : وعلى هذا فالحديث يدل على وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه : فقال الحافظ انه ركن عند الجمهور وشرط عند الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري. قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم منهم تسميته بأحد غيره وروى عن الإمام راكعاً يجزيه تكبيرة الركوع. قال الحافظ نعم نقله الكرخي من الحنفية عن ابن عليه وأبي بكر الأصم ومخالفتهم بالجمهور كثيرة . وذهب الى الوجوب جماعة من السلف قال في البحر انه فرض الا عن نفاة الأذكار والزهري وبديل على وجوبه ما في حديث المسيء عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بلفظ « فاذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » وعند الجماعة من حديثه بلفظ « اذا قمت الى الصلاة فكبر » وقد تقرر ان حديث المسيء هو المرجح في معرفة واجبات الصلاة وان كل ما هو مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه ففيه خلاف سنذكره ان شاء الله في شرحه في الموضع الذي سيذكره فيه المصنف. ويدل للشرطية حديث رفاعه في قصة المسيء صلاته عند أبي داود « بلفظ لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر » ورواه الطبراني بلفظ « ثم يقول الله أكبر » والاستدلال بهذا على الشرطية صحيح ان كان نفي التمام يستلزم نفي الصحة وهو الظاهر لانا متعبدون بصلاة لا نقصان فيها فالتام قصة غير صحيحة ومن ادعى صحتها فعليه البيان وقد جعل صاحب ضوء النهار نفي التمام هنا هو نفي الكمال بعينه واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسيء « فان انتقصت من ذلك شيئاً فقد انتقصت من صلاتك » وأنت خير بان هذا من محل النزاع أيضا لانا نقول الانتقاص يستلزم عدم الصحة لذلك الدليل الذي اسلفناه ولا نسلم ان ترك مندوبات الصلاة ومسنوناتها انتقاص منها لانها امور خارجة عن ماهية الصلاة فلا يرد الالتزام بها وكونها تزيد في الثواب

لا يستلزم أنها منها كما أن الثياب الحسنة تزيد في جمال الذات وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث بلفظ أنه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم فأنك لم تصل كبر على الناس أنه من أخف صلاته لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم فإن انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلاتك فكان أهون عليهم. فكون هذه المقالة كانت أهون عليهم يدل على أن نفي التمام المذكور بمعنى نفي الكمال إذ لو كان بمعنى نفي الصحة لم يكن فرق بين المقالتين ولما كانت هذه أهون عليهم ولا يخفك أن الحجة في الذي جاءنا عن الشارع من قوله وفعله وتقريره لا في فهم بعض الصحابة سألنا أن فهمهم حجة لكونهم اعرف بمقاصد الشارع فتحن نقول بموجب ما فهموه ونسلم أن بين الحالتين تفاوتاً ولكن ذلك التفاوت من جهة أن من أتى ببعض واجبات الصلاة فقد فعل خيراً من قيام وذكر وتلاوة وأما يؤمر بالاعادة لدفع عفوبة ما ترك وترك الواجب سبب للعقاب فإذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه أن يفعله أن أمكن فعله وحده والا فعله مع غيره والصلاة لا يمكن فعل المتروك منها إلا بفعل جميعها وقد أحاب بمعنى هذا الجواب الحافظ ابن تيمية حفيد المصنف وهو حسن ثم أنا نقول غايمة ما ينتهض إليه دعوي من قال أن نفي التمام بمعنى نفي الكمال هو عدم الشرطية لا عدم الوجوب لأن الجيء بالصلاة تامة كاملاً واجب * وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام ولنفظه ومن قال من الفقهاء أن هذا لنفي الكمال قيل إن أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما أن هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع أنه ينفي عملاً فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم ينفية لترك المستحبات بل الشارع لا ينفي عملاً إلا إذا لم يفعله العبد كما وجب عليه. والثاني لو نفي ترك مستحب لكان عامة الناس لا صلاة لهم ولا صيام فإن الكمال المستحب متفاوت إذ كل من لم يكملها كتمكيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لا صلاة له اه: قوله «وتحليلها التسليم» سيأتي أن شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً *

٢ حجته وعن مالك بن الحويرث «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه أحمد والبخاري وقد صح عنه أنه كان يفتتح بالتسليم بالتسليم * الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة من الأقوال والأفعال ويؤكد الوجوب كونها بآنا لجمل قوله (أقيموا الصلاة) وهو أمر

قرأني بفيد الوجوب ويان الجمل الواجب واجب كما تقرر في الأصول الا انه ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر في تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض ما كان يفعله ويدأوم عليه فعلنا بذلك انه لا وجوب لما خرج عنه من الاقوال والافعال لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الأصول بالاجماع ووقع الخلاف اذا جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قال يكون قرينة تصرف الصيغة الى الذنب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي دل عليه ويؤخذ بالزائد فالزائد وسياقي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث ان شاء الله تعالى *

باب ان تكبير الامام بعد تسوية الصفوف والفرع من الاقامة

١ عن النعمان بن بشير قال «كان صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا اذا قمنا الى الصلاة فاذا استويونا كبر» رواه أبو داود

الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبلغ آخر من طريق سمك بن حرب عن النعمان قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوينا في الصفوف كما يقوم القدح حتى اذا ظن ان قد اخذنا عنه ذلك وفقهنا أقبل ذات يوم بوجهه اذا رجل متمبذ بصدرة فقال لتسبون صفوفكم أو ليخافن الله بين وجوهكم» قال المنذرى والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه (وفي الباب) عن جابر بن سمرة عن مسلم وعن البراء عن مسلم أيضا . وعن انس عن البخاري ومسلم : وله حديث أخرجه البخاري وعن جابر عن عبد الرزاق . وعن أبي هريرة عن مسلم . وعن عائشة عن احمد وابن ماجه : وعن ابن عمر عن احمد وأبي داود وروى عن عمر «انه كان يوكل رجلا باقامة الصفوف فلا يكبر حتى يخبر ان الصفوف قد استوت» أخرجه عنه الترمذي قال وروى عن علي وعثمان انهما كان يتماهدان ذلك ويقولان استوا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخرا يا فلان اه قال ابن سيد الناس عن سويد بن غفلة قال كان بلال يضرب اقدامنا في الصلاة ويسوي منا كبتنا قال والا تمار في هذا الباب كثيرة عن ذكرنا وعن غيرهم قال القاضي عياض ولا يختلف فيه انه من سنن الجماعات وفي البخاري «بزيادة فان تسوية الصف من اقامة الصلاة»

وقد ذهب ابن حزم الظاهري الى فرضية ذلك محتجاً بهذه الزيادة قال واذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض لان اقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن هذا اليعمرى فقال ان الحديث ثبت بلفظ الإقامة وبلفظ التمام ولا يتم له الاستدلال الا برد لفظ التمام الى لفظ الإقامة وليس ذلك باولي من العكس قال وأما قوله واقامة الصلاة فرض فاقامة الصلاة تطلق ويراد بها فعل الصلاة وتطلق ويراد بها الاقامة بالصلاة التي تلي التأذين وليس ارادة الأول كما زعم باولي من ارادة الثاني اذ الأمر بتسوية الصفوف تعقب الاقامة وهو من فعل الامام او من بوكله الامام وهو مقيم الصلاة غالباً قال فما ذهب اليه الجمهور من الاستحباب اولى ويحمل لفظ الاقامة على الاقامة التي تلي التأذين أو يقدر له محذوف تقديره من تمام اقامة الصلاة وتنظم به اعمال الألفاظ الواردة في ذلك كلها لان تمام الشيء زائد على وجود حقيقته فلفظ من تمام الصلاة يدل على عدم الوجوب : وقد ورد من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعاً بلفظ «فان اقامة الصلاة من حسن الصلاة» *

٣ وعن أبي موسى قال «عالمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قمتم إلى الصلاة فليؤمكم أحدكم واذا قرأ الامام فأنصتوا» رواه احمد ص ١٠٠ *

الفصل الأول من الحديث ثابت عند مسلم والنسائي وغيرهما من طرق والفصل الثاني ثابت عند أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم وقال مسلم هو صحيح كما سيأتي وسيأتي الكلام على الحديث في باب ماجاء في قراءة المأموم وانصاته وفي ابواب الاقامة وقد ساقه المصنف هنا لانه جعل اقامة الصلاة مقدمة على الأمر بالامامة وهذا لما يتم اذا جعلت الاقامة بمعنى تسوية الصفوف لا اذا كان المراد بها الاقامة التي تلي التأذين كما تقدم *

باب رفع اليدين وبيان صفته وهو واضع ص ١٠١

١ عن أبي هريرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه مدأ» رواه الخمسة الا ابن ماجه ص ١٠٢ *

الحديث لا مطعن في اسناده لانه رواه أبو داود عن مسدد والنسائي عن عمرو ابن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لاء من أكبر الأئمة عن سعيد

ابن سميان وهو معدود في الثقات وقد ضعفه الأزدى وعن أبي هريرة وقد أخرجه الداريمى عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة، وأخرجه الترمذى أيضاً بهذا اللفظ المذكور في الكتاب ولفظ «كان إذا كبر للصلاة فشرأصابعه» وقد تفرد بأخراج هذا اللفظ الاخر من طريق يحيى بن اليمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سميان عن أبي هريرة وقال قد روي هذا الحديث غير واحد عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سميان عن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً» وهذا أصح من رواية يحيى بن اليمان وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث ثم قال وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن عبد الجبيل الحنفي حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سميان قال «سمعت أبا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه مداً» قال قال عبد الله وهذا أصح من حديث يحيى بن اليمان وحديث يحيى بن اليمان خطأ انتهى كلام الترمذى: وقال ابن أبي حاتم قال أبو وهم يحيى انما أراد كان إذا قام الى الصلاة رفع يديه مداً كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب: قوله «مداً» يجوز أن يكون منتصباً على المصدرية بفعل مقدر وهو مدهما مداً ويجوز أن يكون منتصباً على الحالية أى رفع يديه في حال كونه ماداهما إلى رأسه ويجوز أن يكون مصدراً منتصباً بقوله رفع لان الرفع بمعنى الممد وأصل الممد في اللغة الجر قاله الراغب: والارتفاع قال الجوهري ومد النهار ارتفاعه وله معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره . وقد فسر ابن عبد البر المد المذكور في الحديث بمد اليدين فوق الأذنين مع الرأس انتهى . والمراد به ما يقابل النشر المذكور في الرواية الأخرى لأن النشر تفريق الأصابع ﴿والحديث﴾ يدل على مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وقد قال النووي في شرح مسلم انها اجمعت الامة على ذلك عند تكبيرة الاحرام وإنما اختلفوا فيما عدا ذلك وحكي النووي أيضاً عن داود ايجابه عند تكبيرة الاحرام قال وهذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابوري من أصحابنا أصحاب الوجوه وقد اعتذر له عن حكاية الاجماع أو لاو حكاية الخلاف في الوجوب ثانياً بأن الاستحباب لا ينافي الوجوب أو بأنه أراد اجماع من قبل المذكورين أو بأنه لم يثبت ذلك عندهم ولم ينفرد النووي بحكاية الاجماع فقد روى الاجماع على الرفع عند تكبيرة الاحرام ابن حزم وابن المنذر وابن السبكي وكذا حكى الحافظ في الفتح عن ابن عبد البر

أنه قال اجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة. قال الحافظ ومن قال بالوجوب أيضاً إلا وزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم في ترجمة محمد بن علي الملوحي وحكاه القاضي حسين عن الامام أحمد وقال ابن عبد البر كل من نقل عنه الإيجاب لا يبطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي والحميدي قال الحافظ ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة أنه يأثم تاركه ونقل القفال عن أحمد بن سيار أنه يجب ولا تصح صلاة من لم يرفع ولا دليل يدل على الوجوب ولا على بطلان الصلاة بالترك نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أن المداومة على الفعل تفيد الوجوب قال به هنا. ونقل ابن المنذر والعبدي عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ولا عند غيرها انتهى. وهو غلط علي الزيدية فإن امامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر في كتابه المشهور بالمجموع حديث الرفع وقال باستحبابه وكذا أكابر أئمتهم المتقدمين والمتأخرين صرحوا باستحبابه ولم يقل بتركه منهم إلا الهادي يحيى بن الحسين وروي مثل قوله عن جده القاسم بن ابراهيم وروي عنه أيضاً القول باستحبابه وروي صاحب التبصرة من المالكية عن مالك أنه لا يستحب وحكاه الباجي عن كثير من متقدميهم والمشهور عن مالك القول باستحباب الرفع عند تكبيرة الاحرام وإنما حكى عنه أنه لا يستحب عند الركوع والاعتدال منه قال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم **(احتج القائلون)** بالاستحباب بالأحاديث الكثيرة عن العدهم الكثير من الصحابة حتى قال الشافعي روي الرفع جمع من الصحابة لعنه لم يرو حديث قط يعدد أكثر منهم. وقال البخاري في جزه رفع اليدين روي الرفع تسعة عشر نفساً من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافات أسماء من روى الرفع نحو من ثلاثين صحابياً وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذه السنة العشرة المشهورة ولهم بالجنة فمن بعدهم من أكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال: قال الحاكم والبيهقي أيضاً ولا يعلم سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في الأقطار الشاسعة غير هذه السنة. وروي ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سالمه الأعرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع قال البخاري في الجزه المذكور قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحدا منهم. قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه

وسلم انه لم يرفع يديه وجمع العراقي عدد من روى رفع اليدين في ابتداء الصلاة فبلغوا خمسين صحابيا منهم العشرة المشهود لهم بالحجة : قال الحافظ في الفتح وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل انه تتبع من رواه من الصحابة رضي الله عنهم فبلغوا خمسين رجلا ﴿﴾ واحتج من قال ﴿﴾ بعدم الاستحباب بحديث جابر بن سمرة عنده مسلم وأبي داود قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس اسكنوا في الصلاة » وأجيب عن ذلك بأنه ورد على سبب خاص فان مساهما رواه أيضا من حديث جابر ابن سمرة قال « كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه الى الجانبين فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم علام ترفعون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم علي أخيه من عن يمينه ومن عن شماله » ورد هذا الجواب بأنه قصر للعام على السبب وهو مذهب مرجوح كما تقرر في الاصول وهذا الرد متجه لولا أن الرفع قد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فهو ثابت متواتر كما تقدم وأقل أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلح لجمعها قرينة لقصر ذلك العام على السبب أو لتخصيص ذلك العموم علي تسليم عدم القصر وربما نازع في هذا بعضهم فقال قد تقرر عند بعض أهل الاصول انه إذا جهل تاريخ العام والخاص اطرحا وهو لا يدري ان الصحابة قد أجمعت علي هذه السنة بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم وهم لا يجمعون الا علي أمر فاروقا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على انه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقي انه قال بعد ان ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال فإزالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى : وايضا المتقرر في الاصول بان العام والخاص إذا جهل قاربخما وجب البناء وقد جعله بعض أئمة الاصول مجمعا عليه كما في شرح الغاية وغيره : وربما احتج بعضهم بما رواه الحاكم في المستدرج من حديث انس بلفظ « من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له » وما رواه ابن الجوزي عن أبي هريرة بنحو حديث انس وهو لا يشعر ان الحاكم قال بعد اخراج حديث انس انه موضوع . وقد قال في البدر المنير ان في اسناده محمد بن عكاشة الكرماني قال الدار قطني يضع الحديث وابن الجوزي جعل حديث أبي هريرة المذكور من جملة الموضوعات ﴿﴾ وقد اختلفت الاحاديث ﴿﴾ في محل الرفع عند تكبيرة الاحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارناتها ففي بعضها قبلها كحديث ابن عمر الآتي

بلفظ «رفع يديه حتى يكونا بحذو منكبيه ثم يكبر» وفي بعضها بعدها كما في حديث مالك ابن الحويرث عند مسلم بلفظ «كبر ثم رفع يديه» وفي بعضها ما يدل على المقارنة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب بلفظ «كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه» وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرجح عند الشافعية المنارنة . قال الحافظ . ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجح المقارنة حديث وائل بن حجر الآتي عند أبي داود بلفظ «رفع يديه مع التكبير» وقضية المعية انه ينتهي بانتهائه وهو المرجح ايضا عند المالكية : وقال فريق من العلماء الحكمة في افتراءهما انه يراه الأصم وبسمه الأعمى وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر سيأتي ذكرها . ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من زينة الصلاة : وعن عقبة ابن عامر انه قال لكل رفع عشر حسنات لكل اصبع عشرة انتهى : وهذا حكم الرفع لانه مما لا مجال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وسيأتي الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الأوسط *

٢ وعن وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبيرة «رواه احمد وابوداود» *

الحديث أخرجه البيهقي ايضا من طريق عبد الرحمن بن عامر اليحصبي عن وائل ورواه احمد وابوداود من طريق عبد الحيار بن وائل قال حدثني اهل بيتي عن أبي قال المنذرى وعبد الحيار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته مجهولون وقد تقدم الكلام على فقه الحديث *

٣ وعن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا بحذو منكبيه ثم يكبر فاذا اراد ان يركع رفعهما مثل ذلك وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد» متفق عليه . «وللبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود» ولمسلم «ولا يفعل حين يرفع رأسه من السجود» . وله أيضا «ولا يرفعهما بين السجدين» * الحديث أخرجه البيهقي بزيادة «فازالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى» قال ابن المديني هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه ان يعمل به لانه ليس في اسناده شيء : وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزءاً مفرداً وحكى فيه عن الحسن وحيد ابن هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواقف ولم يستثن الحسن أحداً

قال ابن عبد البر كل من روي عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روي عنه
 عنه الا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار علي
 مشروعية ذلك الا أهل الكوفة . وقال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك
 ترك الرفع فيهما الا ابن القاسم والذي تأخذ به الرفع على حديث ابن عمر وهو
 الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره . ونقل
 الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك . والى الرفع في الثلاثة المواطن
 ذهب الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك والشافعي
 قول أنه يستحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الاوسط . قال النووي
 وهذا القول هو الصواب فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 «أنه كان يفعل» رواه البخاري: وصح أيضا من حديث أبي حميد الساعدي رواه أبو داود
 والترمذي بأسانيد صحيحة وسيأتي ذلك . وقال أبو حنيفة وأصحابه وجاعة من أهل
 الكوفة لا يستحب في غير تكبيرة الاحرم قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك
 واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني باللفظ
 « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب
 من أذنيه ثم لم يعد » وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي
 ليلى عنه . وقد اتفق الحفاظ ان قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي
 زياد . وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من
 الحفاظ . وقال الحميدي انما روي هذه الزيادة يزيد ويزيد بن يزيد . وقال أحمد بن حنبل
 لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارمي والحميدي وغير واحد . قال
 يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا الحديث حديث رواه .
 وكان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقوه يعني أهل
 الكوفة تلقن وكان يذكرها وهكذا قال علي بن عاصم . وقال البيهقي اختلف فيه
 على عبد الرحمن بن أبي ليلى . وقال البزار قوله في الحديث « ثم لم يعد » لا يصح .
 وقال ابن حزم ان صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان
 الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره واحتجوا أيضا بما روي
 عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن ابن الأسود
 (٢٥٠-٢٥٢)


عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال « لا صلين لسم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا مرة واحدة » ورواه ابن عدي والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عنه بلفظ « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند الاستفتاح » وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندي. وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وتضعيف أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح. وقول الدارقطني انه لم يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روي أهل الكوفة في نقي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضف شيء يعول عليه لان له عللاً تبطله : قال الحافظ وهؤلاء الائمة انما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب أما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الا من هو شرمه **(واحتجوا)** أيضاً روي عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافات بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » قال الحافظ وهو مغلوب موضوع **(واستجوا)** أيضاً روى عن ابن عباس أنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكما رفع ثم صار الى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك » حكاه ابن الجوزي وقال لا أصل له ولا أعرف من رواه. والتصحيح عن ابن عباس خلافه ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لا أصل له ولا أعرف من رواه والتصحيح عن ابن الزبير خلافه. قال ابن الجوزي وما أبعد من يحتج بهذه الأحاديث لتعارضها الأحاديث الثابتة انتهى. ولا يخفى على المنصف ان هذه الحجج التي اوردوها منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا ومنها ما هو مخالف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له ولكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح اولئك الائمة الا كإرفيه غاية الامر ونهايته ان يكون ذلك الاختلاف موجباً لسقوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدح اولئك الائمة فيه فليس بينه وبين الاحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض

لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد وهي مقبولة بالاجماع لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق علي اخراجها الجماعة فمن جملة من رواها ابن عمر كما في حديث الباب : وعمر كما اخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلى وسياتي . ورواه ابن حجير عند احمد وابي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وسياتي . وأنس بن مالك عند ابن ماجه . وأبو هريرة عند ابن ماجه ايضا وابي داود . وابو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه . وابو موسى الاشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه . وعمر الليثي عند ابن ماجه ايضا وابي عباس عند ابن ماجه ايضا وله طريق أخرى عند أبي داود فهو لاه أربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة كما سيأتي فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين وعشرين ان كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشار اليهم في رواية أبي حميد كما في بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتمدين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم : قوله في حديث الباب «حتى يكونا جذومنكبيه» وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسياتي ذكرهما والي هذا ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الآتي حتى يحاذي بهما أذنيه وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر انه جمع بينهما فقال حتى يحاذي ظهر كفيه المنكبين وباطراف أنامله الأذنين . ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ «حتى كانتا حيال منكبيه وحاذي بهاميه أذنيه» وأخرج الحاكم في المستدرك والدارقطني من طريق عاصم الاحول عن أنس قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر فخاذي بهاميه أذنيه» ومن طريق حميد عن أنس «كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بهاميه أذنيه» وأخرج أبو داود عن ابن عمر «انه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك» وأخرج أبو داود ايضا عن البراء «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه» وفي حديث وائل عند أبي داود أنه رأى الصحابة يرفعون أيديهم الى صدورهم والأتاحاديت الصحيحة وردت بانه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه الى حذو منكبيه وغيرها لا يخلو عن مقال الاحديث مالك بن الحويرث : قوله «ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه


من السجود» في الرواية الأخرى «ولا يرفعهما بين السجدين» وسيأتي في حديث علي بلفظ «ولا يرفع يديه في شيء من صلاته» وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبو داود عن ميمون المكي «أنه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام قال فانطلقت إلى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا يصليها فوصفت له هذه الإشارة فقال ان أحببت ان تنظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتدب صلاة عبد الله بن الزبير» وفي أسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج أبو داود والنسائي عن النضر بن كثير السعدي قال «صلى إلى جنب عبد الله بن طاوس في مسجد الحيف فكان إذا سجد السجدة الأولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقاء وجهه فانكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال له وهيب تصنع شيئا لم أر أحدا يصنعه فقال ابن طاوس رأيت أبي يصنعه وقال أبي رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم إلا أنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنعه» وفي أسناده النضر بن كثير وهو ضعيف الحديث. قال الحافظ أبو أحمد النيسابوري هذا حديث منكر من حديث ابن طاوس وأخرج الدارقطني في الملل من حديث أبي هريرة «انه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». وهذه الأحاديث لا تنتهض للاحتجاج بها على الرفع في غير تلك المواطن فالواجب البقاء على النفي الثابت في الصحيحين حتي يقوم دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند القيام من التشهد الأوسط وقد تقدم الكلام عليه. وقد ذهب إلى استحبابه في السجود أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطائري من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث *

وعن نافع ابن عمر «كان إذا دخل في الصلاة كرورفع يديه وإذا ركع رفع يديه وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه وإذا قام من الركعتين رفع يديه» ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري والنسائي وأبو داود رحمهم الله * قوله «ورفع ذلك ابن عمر» قال أبو داود رواه الثقفى يعني عبد الوهاب عن عبيد الله يعني ابن عمر بن حفص لم يرفعه وهو الصحيح. وكذا رواه الليث بن سعد وابن حريج ومالك يعني موقوفا. وحكي الدارقطني في الملل الاختلاف في رفعه ووقفه. قال الحافظ وقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال يعني الدارقطني لكن رفعه عن سالم عن ابن عمر أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين وفيه الزيادة وقد تنوع نافع

على ذلك عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه » وله شواهد كما تقدم وسيأتي ﴿والحديث﴾ يدل على مشروعية الرفع في الأربعة المواطن وقد تقدم الكلام على ذلك *

٥ وعن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته وإذا أراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه  *

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وصححه أيضا أحمد بن حنبل فيما حكاه الحلال . قوله « وإذا قام من السجدين » وقع في هذا الحديث وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدين مكان الركعتين والمراد بالسجدين الركعتان بلا شك كما جاء في رواية الباقرين كذا قال العلماء من الحديثين والفقهاء إلا الخطابي فإنه ظن أن المراد بالسجدين المعروفتان ثم استشكل الحديث الذي وقع فيه ذكر السجدين وهو حديث ابن عمر وهذا الحديث مثله وقال لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به . قال ابن رسلان وأعله لم يقف على طرق الحديث ولو وقف عليها لحمله على الركعتين كما حمله الأئمة ﴿والحديث﴾ يدل على استحباب الرفع في هذه الأربعة المواطن وقد عرفت الكلام على ذلك * قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صح التكبير في المواضع الأربعة في حديث أبي حميد الساعدي وسنذكره إن شاء الله انتهى *

٦ وعن أبي قلابة « انه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع هكذا » متفق عليه . وفي رواية « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده فعل مثل ذلك » رواه أحمد ومسلم . وفي لفظ لهما « حتى يحاذي بهما فروع أذنيه »  *

قوله « إذا صلى كبر » في رواية مسلم « ثم كبر » وقد تقدم الكلام على إختلاف الأحدث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أو مقارنا له . والحديث قد تقدم

البحث عن جميع أطرافه . وقد اختلف في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي هو إعظام لله تعالى واتباع لرسوله . وقيل استكانة واستسلام واثقياد وكان الأسير إذا غلب مد يديه علامة لاستسلامه . وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه . وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والاقبال بكلية على صلاته ومناجاة ربه كما تضمن ذلك قوله الله أكبر فيطابق فعله قوله . وقيل إشارة إلى تمام القيام . وقيل إلى رفع الحجاب بينه وبين المعبود . وقيل ليستقبل بجميع بدنه : وقيل ليراه الأعمى ويسمعه الأعمى : وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة وهذا يختص بالرفع لتكبيره الاحرام : وقيل لأن الرفع نفى صفة الكبرياء عن غير الله والتكبير إثبات ذلك له عز وجل والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة وقيل غير ذلك . قال النووي وفي أكثرها نظر . وأعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع . وروى عن الحنفية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لانه أسترها ولا دليل على ذلك كما عرفت *

٧ وعن أبي حميد الساعدي « انه قال وهو في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت أقدم مناه صعبة ولا أكثر ناله أتينا قال بلى قالوا فاعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يفتح ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله من حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا ثم هوى إلى الأرض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم نفي رجله وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه ثم نهض ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى إذا قام من السجدة نفي كبري ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى إذا كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته أخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الحنفية إلا النسائي وصححه الترمذي ورواه البخاري مختصرا *

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوي بأن محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أبا قتادة قال وزيد ذلك يانا أن عطاء بن خالد رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء

حدثني رجل انه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلوسا . وقال ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه والطريقان محفوظان . قال الحافظ السياق يأبى على ذلك كل الابهاء والتحقيق عندي ان محمد بن عمرو الذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمر بن علقمة بن وقاص الليثي وهو لم يلق أبا قتادة ولا قارب ذلك انما يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين . وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه انتهى . وقد اختلف في موت أبي قتادة . فقيل مات في سنة اربع وخمسين وعلى هذا فلما عمده له يمكن لان محمدا مات بعد سنة عشرين ومائة وله نفث وثمانون سنة . وقيل مات أبو قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن علي هذا أن محمدا أدركه لان عليا قتل في سنة أربعين . وقد أجيب عن هذا انه إذا صح موته في خلافة علي فلعل من ذكر مقدار عمر محمد أو وقت وفاته وهم : قوله « انا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » فيه مدح الانسان نفسه لمن يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما أنه يجوز مدح الانسان نفسه واقتضاه في الجهاد ليقوع الرهبة في قلوب الكفار : قوله « فاعرض » بوصل الهمزة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان يكون من قولهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أى أظهرته : قوله « فلم يصوب » بضم الياء المثناة من تحت وفتح الصاد وتشديد الواو وبعده باء موحدة أى يبالغ في خفضه وتنكيسه . قوله « ولم يفتح » بضم الياء واسكان القاف وكسر النون أى لا يرفعه حتى يكون أعلى من ظهره : قوله « حتى يرجع كل عظم » وفي رواية ابن ماجه « حتى يقر كل عظم في موضعه » وفي رواية البخاري « حتى يعود كل فقار » : قوله « ثم هوى » الهوى السقوط من علو الي أسفل : قوله « ثم ثني رجله وقعد عليها » وهذه تسمى قعدة الاستراحة وسياى الكلام فيها : قوله « حتى يرجع كل عظم في موضعه » فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلسة : قوله « متوركا » التورك في الصلاة القعود على الورك اليسري والوركان فوق الفخذين كالسكبين فوق المضدين (والحديث) قد اشتمل على جملة كثيرة من صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب وسياى الكلام على بقية فوائده في المواضع التي يذكرها المصنف فيها أن شاء الله تعالى . وقد رويت حكاية أبي حميد لصلاته

صلى الله عليه وسلم بالقول كما في حديث الباب وبالفعل كما في غيره . قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروایتين بان يكون وصفها مرة بالفعل ومرة بالقول *

باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال

١ عن وائل بن حجر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمين على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرجه يديه ثم رفعهما وكبر فركع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجدتين كفيه » رواه أحمد ومسلم . وفي رواية لأحمد وإبى داود « ثم وضع يده اليمينى على كفه اليسرى والرسن والساعد » *

الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة . وفي الباب عن هلب عند أحمد والترمذى وابن ماجه والدارقطنى وفي اسناده قبيصة بن هلب لم يرو عنه غير سلك وثقه المعلى . وقال ابن المديني والنسائي مجهول وحديث هلب حسنه الترمذى . وعن غطيف ابن الحرث عند أحمد . وعن ابن عباس عند الدارقطنى والبيهقى وابن حبان والطبرانى وقد تفرد به حرمله . وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه . وعن حذيفة عند الدارقطنى وعن أبى الدرداء عند الدارقطنى مرفوعا وابن أبى شيبه موقوفا . وعن جابر عند أحمد والدارقطنى . وعن ابن الزبير عند أبى داود . وعن عائشة عند البيهقى وقال صحيح . وعن شداد بن شمر حبيب عند البزار وفيه عباس بن يونس . وعن يعلى بن مرة عند الطبرانى وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف . وعن عقبة بن أبى عائشة عند الهيثمي موقوفا باسناد حسن . وعن معاذ عند الطبرانى وفيه الحصبب بن جحدر . وعن أبى هريرة عند الدارقطنى والبيهقى . وعن الحسن مرسلا عند أبى داود . وعن طاوس مرسلا عنده ايضا . وعن سهل بن سعد وابن مسعود وعلى وسيأتى في هذا الباب : قوله « والرسن » بضم الراء وسكون المهملة بعدها مصحمة هو المفصل بين الساعد والكف : قوله « والساعد » بالجر عطاف على الرسن والرسن مجرور عطافه على قوله كفه اليسرى . والمراد أنه وضع يده اليميني على كفه اليسرى ورسنهما وساعدها . ولفظ الطبرانى « وضع يده اليميني على ظهر اليسرى في الصلاة قريبا من الرسن » قال أصحاب الشافعي يقبض بكفه اليميني كوع اليسرى

وبعض رسغها وساعدها ﴿والحديث﴾ يدل على مشروعية وضع الكف على الكف واليه ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصري والنخعي أنه يرسلهما ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن الأيث بن سعد. ونقله المهدي في البحر عن القاسمية والناصرية والباقر. ونقله ابن القاسم عن مالك وخالفه ابن الحكم فنقل عن مالك الوضع والرواية الأولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم. ونقل ابن سيد الناس عن الأوزاعي التخيير بين الوضع والارسال ﴿واحتج الجمهور﴾ على مشروعية الوضع بأحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وهي عشرون عن ثمانية عشر صحابيا وثانيين. وحكى الحافظ عن ابن عبد البر أنه قال لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف ﴿واحتج القائلون﴾ بالارسال بحديث جابر بن سمرة المتقدم بلفظ «مالي أراكم رافعي أيديكم» وقد عرفنا أن حديث جابر وارد على سبب خاص ﴿فان قلت﴾ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا إن صدق على الوضع مسمى الرفع فلا أقل من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك العموم وإن لم يصدق عليه مسمى الرفع لم يصح الاحتجاج على مشروعيته بحديث جابر المذكور ﴿واحتجوا﴾ أيضا بأنه منافع للخشوع وهو مأمور به في الصلاة وهذه المنفعة ممنوعة. قال الحافظ قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة أنها صفة السائل الذليل وهو أمنع من العبث وأقرب إلى الخشوع. ومن اللطائف قول بعضهم القلب موضع التوبة والعادة أن من احترز على حفظ شيء جعل يديه عليه انتهى: قال المهدي في البحر ولا مني لقول أصحابنا ينافي الخشوع والسكون ﴿واحتجوا﴾ أيضا بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم المسمى صلاته الصلاة ولم يذكر وضع اليدين على الشمال كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب فإن النزاع في استحباب الوضع لا وجوبه وترك ذكره في حديث المسمى أما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر على ذكر الفرائض في حديث المسمى. وأعجب من هذا الدليل قول المهدي في البحر بحجبا عن أدلة الجمهور بلفظ. قلنا أما فعله فلعله لم يدر لا حتماله وأما الخبر فإن صح فقوى ويحتمل الاختصاص بالأنبيا انتهى. وقد اختلف في محل وضع اليدين وسياقي الكلام عليه*

٣ وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حازم ولا أعلمه إلا يعني (٢٦٠—٢٦١).

ذلك الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم « رواه احمد والبخارى *
 قوله « كان الناس يؤمرون » قال الحافظ هذا حكمه الرفع لانه محمول علي ان
 الامر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال البيهقي لا خلاف في ذلك
 بين اهل النقل : قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث صحيح مرفوع : قوله « علي
 ذراعه اليسرى » اجماع هنا موضعه من الذراع وقد بينته رواية أحمد وأبي داود في
 الحديث الذي قبل هذا . قوله « ولا أعلمه الا ينمي » هو بفتح أوله وسكون النون
 وكسر الميم . قال اهل اللغة نمت الحديث رفعته وأسندته . وفي رواية يرفع مكان ينمي
 والمراد بقوله ينمي يرفعه في اصطلاح اهل الحديث قاله الحافظ . وقد أعل بعضهم
 الحديث بانه ظن من أبي حازم ورد بان أباحازم لو لم يقل لأعلمه الي آخره لكان في حكم
 المرفوع لان قول الصحابي كذا تؤمر بكذا يصرف بظاهره الي من له الامر وهو النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم . واجيب عن هذا بانه لو كان مرفوعاً لما احتاج أبوحازم الي قوله لا أعلمه
 الي آخره ورد بانه قال ذلك للانتقال الي التصريح فالاول لا يقال له مرفوع وانما يقال
 له حكم الرفع : والثاني يقال له مرفوع ﴿ والحديث ﴾ يصلح للاستدلال به على وجوب وضع
 اليد علي اليد للتصريح من سهل بن سعد بان الناس كانوا يؤمرون ولا يصلح لصرفه عن
 الوجوب ما في حديث علي الآتي بلفظ « أن من السنة في الصلاة » وكذا ما في حديث ابن
 عباس بلفظ « ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطور وتأخير السجود ووضع اليمين علي
 الشمال » لما تقرر من أن السنة في لسان اهل الشرع أعمنها في لسان اهل الأصول علي
 أن الحديثين ضعيفان . ويؤيد الوجوب ما روى أن علياً فسر قوله تعالى (فصل اربك
 وانحر) بوضع اليمين علي الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن ما روي
 في تأويل الآية . وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسير علي وروى البيهقي
 أيضاً أن جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي اسناده
 اسرا ئيل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ومع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم
 لهذه السنة معلوم لسكل ناقل وهو بمجرد كافي اثبات الوجوب عند بعض اهل
 الأصول فالقول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه اجماع علي انالاندين بحجية الاجماع
 بل يمنع امكانه ونحوزم بتمذره وقوعه الا ان من جعل حديث المسمى قرينة صارفة لجميع

الأوامر الواردة بأمور خارجة عنه لم يجمع هذه الأدلة صالحة للاستدلال بها على الوجوب وسيأتي الكلام على ذلك *

٣ وعن ابن مسعود « أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه *

الحديث قال ابن سيد الناس رجاله رجال الصحيح: وقال الحافظ في الفتح اسناده حسن: وفي الباب عن جابر عند أحمد والدارقطني قال « مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانزعها ووضع اليمنى على اليسرى » (والحديث) يدل على أن الم شروع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية الوضع *

٤ وعن علي رضي الله عنه قال « ان من السنة في الصلاة وضع الأ' كف على الأ' كف تحت السرة » رواه أحمد وأبو داود *

الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الأعرابي ولم يوجد في غيرها وفي اسناده عبد الرحمن ابن اسحق الكوفي . قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضعفه وقال البخاري فيه نظر . وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضا عن أبي جبر الضبي عن أبيه قال « رأيت عليا يمسك شماله يمينه على الرسغ فوق السرة » وفي اسناده أبو طالت عبد السلام بن أبي حماز قال أبو داود يكتب حديثه : وأخرج أبو داود عن أبي هريرة بلفظ « أخذ الأ' كف على الأ' كف تحت السرة » وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق المتقدم . وأخرج أبو داود أيضا عن طاوس أنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد يدها على صدره وهو في الصلاة » وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة عن أبي داود كلها البست الأ' في نسخة ابن الأعرابي كما تقدم (والحديث) استدلل به من قال ان الوضع يكون تحت السرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن راهويه وأبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي . وذهبت الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور الى ان الوضع يكون تحت صدره فوق سرتنه . وعن أحمد روايتان كالْمذهبين ورواية ثالثة أنه يخبر بينهما ولا ترجيح وبالتخيير قال الاوزاعي وابن المنذر . قال ابن المنذر في بعض تصانيفه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيء فهو خير: وعن

مالك روايتان احدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع احدهما على الأخرى « واحتجبت الشافعية » لما ذهب اليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصحيحه من حديث وائل بن حجر « قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليميني على يده اليسرى على صدره » وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا اليه لأنهم قالوا ان الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم والحديث مصريح بان الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم ولائىء في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما أسلفنا من تفسير على وابن عباس لقوله تعالى ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ بان النهى وضع اليمين على الشمال في محل الانحر والصدر *

﴿ باب نظر المصلي الى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة ﴾

١ عن ابن سيرين « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقلب بصره في السماء فنزلت هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه » رواه أحمد في كتاب التاسخ والمنسوخ وسعيد بن منصور في سننه بنحوه وزاد فيه « وكانوا يستحبون الرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه » وهو حديث مرسل * ٢ وعن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليتهن أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لتخطفن أبصارهم » رواه أحمد ومسلم والنسائي * ٣ وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتهن أو لتخطفن أبصارهم » رواه الجماعة الا مساماً والترمذي * ٤ وعن عبد الله بن الزبير قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في التشهد وضع يده اليميني على فخذه اليميني ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره لمشارته » رواه أحمد والنسائي وأبو داود * ٥

حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لانه تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله ثقات: وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو الحفوظ. وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى رفع بصره الى السماء فنزلت قد أفليح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه » وقال انه

علي شرط الشيخين . وحديث ابن الزبير أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأصله في مسلم دون قوله « ولم يجاوز بصره اشارته » قوله « كان يقلب بصره » الخ لعل ذلك كان عند ارادته صلى الله عليه وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها) : قوله « ان لا يجاوز بصره مصلا » فيه دليل على استحباب النظر الى المصلي وترك مجاوزة البصر له : قوله « لينتهين أقوام » بتشديد النون وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحد بمكرهه بل ان رأي أو سمع ما يكرهه هم كما قال . ما بال أقوام يشترطون شروطا لينتهين أقوام عن كذا قوله « يرفعون أبصارهم » قال ابن المنير نظر المأموم الى الامام من مقاصد الانتماء فاذا تمكن من مراقبته بغير النفات أو رفع بصر الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته . وقال ابن بطال فيه حجة لما لا في أن نظر المصلي يكون الى جهة القبلة . وقال الشافعي والكوفيون يستحب له ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى الخشوع . ويدل عليه ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت « كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام المصلي يصلي لم يعد بصر أحدهم موضع قدميه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد بصر أحدهم موضع القبلة فكان عثمان وكانت الفتنة فالتفت الناس عينا وشمالا » لكن في إسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية لم يخرج له من اهل الكتب الستة غير ابن ماجه : قوله « أولتخطفن » بضم الفوقية وفتح الفاء على البناء للمفعول يعني لا يخلوا الحال من أحد الا من مر بنا اما الانتهاء عنه واما العمى وهو وعيد عظيم وتهديد شديد وإطلاقه يقضى بأنه لا فرق بين أن يكون عند الدعاء أو عند غيره إذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد : والعلة في ذلك انه إذا رفع بصره الى السماء خرج عن سمت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة . والظاهر ان رفع البصر الى السماء حال الصلاة حرام لان العقوبة بالعمى لا تكون إلا عن محرم والمشهور عند الشافعية انه مكروه وبالنسبة الى ابن حزم فقال تبطل الصلاة به . وقيل المعنى في ذلك انه يخشى على الأبدان من الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلي كما في حديث اسيد بن حضير في فضائل القرآن . وأشار الى ذلك الداودي ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي مجاز أحد التابعين . قوله « فاشتد

قوله في ذلك « اما بتكرير هذا القول او غيره مما يفيد المبالغة في الزجر : قوله « لينهن » في رواية ابي داود لينهن وهو جواب قسم محذوف : وفيه روايتان للبخاري قالوا كثرون بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون على البناء للمفاعل والثانية بضم الياء وسكون النون وفتح الفوقية والهاء والياء التحتية وتشديد النون للتأكيد على البناء للمفعول . قوله « وضع يده اليمني علي فخذه اليمني » الخ سياقي الكلام علي هذه الهيئة : قوله « ولم يجاوز بصره لإشارته » فيه أنه يستحب للمصلي حال التشهد ان لا يرفع بصره الى ما يجاوز به الاصبع الا يشير بها *

﴿ باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة ﴾

١ - عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كبر في الصلاة سكنت هنيئة قبل القراءة فقلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي ارايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال اقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والماء والبرد » رواه الجماعة الا الترمذي *

قوله « هنيئة » في رواية « هنية » قال النووي واصله هنية فلما صغرت صارت هنيوة فاجتمعت ياء وواو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت وقد تقلب هاء كما في رواية الكتاب : قال النووي ايضا والهمز خطأ : وقال القرطبي ان أكثر الرواة قالوه بالهمز : قوله « بأبي أنت وأمي » هو متعلق بمحذوف اما اسم او فعل والتقدير انت مفدى او افديك . قوله « ارايت » الظاهر انه بفتح التاء بمعنى اخبرني . قوله « ما تقول » فيه اشعار بأنه قد فهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولاً . قال ابن دقيق العيد ولعله استدل على اصل القول بحركة الهم كما استدل غيره على القراءة باضطراب الاحية : قوله « باعد » قال الحافظ المراد بالمباعدة نحو ما حصل منها يعني الخطايا والعصمة عما سيأتي منها انتهى . وفي هذا اللفظ مجازان . الأول استعمال المباعدة التي هي في الأصل للاجسام في مباعدة الممانى . الثاني استعمال المباعدة في الازالة بالكلية مع ان اصلها لا يقتضي الزوال وموضع التشبيه ان التقاء المشرق والمغرب مستحيل وكانه

أراد أن لا يقع له منها اقتراب بالكيفية وكرر لفظين لأن العطف على الضمير المحرور يعاد فيه الحافض: قوله «نقنى» بتشديد القاف وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكيفية، قال الحافظ ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به والدنس الوسخ الذي بدس الثوب: قوله «بالثلج والماء والبر دمج بين الثلاثة تأكيداً ومبالغة كما قال الخطابي لأن الثلج والبرد نوعان من الماء. قال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية المحو فان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية تكون في غاية النقاء قال ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو (والحديث) يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة: وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه والأحاديث ترد عليه: وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما لبس من القرآن خلافاً للحنفية والهادوية. وفيه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الإحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو العباس وأبو طالب من أهل البيت وسبأني.

بيان ماهو الحق في ذلك *

٢ وعن علي بن أبي طالب قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت وتعاليت استغفرك وأتوب إليك وإذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ونفسي وعظمي وعصبي وإذا رفع رأسه قال اللهم ربنا بك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد وإذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت» رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه  *

الحديث اخرجه ايضا ابو داود والنسائي مطولا وابن ماجه مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواه احمد ومسلم الخ رواه الجماعة الا البخاري وهو الصواب. واخرجه ايضا ابن حبان وزاد اذا قام الى الصلاة المكتوبة وكذلك رواه الشافعي وقدمه ايضا بالمكتوبة وكذا غيرها واما مسلم فقيدته بصلاة الليل وزاد لفظ من جوف الليل : قوله « كان اذا قام الى الصلاة » زاد ابو داود « كبر » ثم قال وهذا تصريح بان هذا التوجه بعد التكبيرة لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث السابق من انه قبل التكبيرة محتجين على ذلك بقوله تعالى (وكبره تكبيرا) بعد قوله (الحمد لله الذي لم يتخذولدا) الى آخره وهو عندهم التوجه الصغير وقوله « وجهت وجهي » التوجه الكبير وهذا انما يتم بعد تسليم ان المراد بقوله (وكبره تكبيرا) الاحرام وبعد تسليم ان الواو تقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى (الحمد لله الذي لم يتخذولدا) الى آخره من التوجيهات الواردة . وهذه الامور جميعا بمنوعة ودون تصحيحها مغاير وعقاب والاحسن الاحتجاج لهم باطلاق بعض الاحاديث الواردة كحديث جابر بلفظ « كان إذا استفتح الصلاة » وحديث الباب بلفظ « كان إذا قام إلى الصلاة » ولا يخفى عليك انه قد ورد التقييد في حديث ابي هريرة المتقدم وفي حديث الباب ايضا في رواية ابي داود كما ذكرنا . وفي حديث ابي سعيد « كان اذا قام الى الصلاة كبر » وسيأتي . وقد ورد التقييد في غير حديث وحمل المطلق على المقيد واجب على ما هو الحق في الأصول (ومن غرائبهم) قولهم انه لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الالفاظ القرآنية الا قوله تعالى (الحمد لله الذي لم يتخذولدا) الخ وقد وردت الاحاديث الصحيحة بتوجيهات متعددة : قوله « وجهت وجهي » قيل معناه قصدت بعبادتي . وقيل اقبلت بوجهي وجمع السموات وافراد الارض مع كونها سبعة لشرفها . وقال القاضي ابو الطيب لانا لا ننتفع من الارض الا بالطبقة الاولى بخلاف السماء فان الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها : وقبل لان الارض السبع لها سكن اخرج البيهقي عن ابي الضحى عن ابن عباس انه قال قوله (ومن الارض مثلهن) قال سبع ارضين في كل ارض نبي كنبينكم وآدم كادمكم ونوح كنوحكم وابراهيم كابراهيمكم وعيسى كهيساكم . قال وإسناده صحيح عن ابن عباس غير اني لا اعلم لابي الضحى متابعا : قوله « حنيفا » الحنيف المائل الى الدين بالحق وهو الاسلام قاله الاكثر وبطلق علي المائل والمستقيم وهو عند العرب

اسم لمن كان على ملة ابراهيم وانتصابه على الحال : قوله « وانسكي » النسك العبادة لله وهو من ذكر العام بعد الخاص قوله « وحياي ومانى » أى حيائي وموتي. والجمهور على فتح الياء الآخرة في حيائي وقرئ بأسكانها : قوله « وانا من المسلمين » في رواية لمسلم « وأنا اول المسلمين » قال الشافعي لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة. وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا : قال في الانتصار أن غير النبي إنما يقول وأنا من المسلمين وهو وهم منشؤه توهم أن معنى وأنا أول المسلمين أني أول شخص انتصف بذلك بعد أن كان الناس بمعزل عنه وليس كذلك بل معناه بيان المسارعة في الامتثال لما أمر به ونظيره (قل ان كان لارحمى ولد فانا أول العابدين) وقال موسى (وأنا أول المؤمنين) وظاهر الاطلاق أنه لا مرق في قوله وأنا من المسلمين وقوله وما أنا من المشركين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على لإرادة الشخص : وفي المستدرک للحاكم من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة « قومي فاشهدى اضحيتك وقولي ان صلاتي وانسكى الي قوله وأنا من المسلمين » فدل على ما ذكرناه. قوله « ظلمت نفسي » اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة المعاصي تأديبا واراد بالنفس هنا الذات المشتملة على الروح : قوله « لاحسن الاخلاق » اي لا اكلمها وأفضلها. قوله « سيئها » أي قبيحها. قوله « لييك » هو من ألْب بالمكان اذا أقام به وثني هذا المصدر مضافا الي الكاف وأصل لييك لين خذف التون للاضافة. وقال الزوري قال العلماء ومعناه أنا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة. قوله « وسعديك » قال الازهري وغيره معناه مساعدة لامرك بعد مساعدة ومتابعة لديك بعد متابعة. قوله « والخيركاه في يدك » زاد الشافعي عن مسلم بن خالد عن موسى بن عقبة والمهدي من هديت قال الخطابي وغيره فيه الارشاد الي الادب في الثناء على الله ومدحه بان يضاف اليه محاسن الأمور دون مساوئها علي جهة الادب. قوله « والشر ليس اليك » قال الخليل بن احمد والنضر بن شميل واسحق بن راهويه ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والازهري وغيرهم معناه لا يتقرب به اليك روي ذلك النووي عنهم وهذا القول الاول والقول الثاني حكاه الشيخ أبو حامد عن المازني أن معناه لا يضاف اليك على انفراد لا يقال يا خالق القردة والخنزير ويارب الشر ونحو هذا وان كان خالق كل شيء ورب كل شيء وحينئذ يدخل الشر في العموم. والثالث معناه والشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلام الطيب (٢٧٠ - ٢٧١)

والعمل الصالح. والرابع معناه والشر ليس شرا بالنسبة اليك فالك خلقته بحكمة بائنة وانما هو شر بالنسبة الي الخلقين : والخامس حكاه الخطابي انه كقولك فلان الى يعني فلان اذا كان عداده فيهم حكى هذه الاقوال النووي في شرح مسلم وقال له مما يجب تأويله لان مذهب أهل الحق ان كل الحداث فعل الله تعالى وخلقه سواء خيرها وشرها هو في المقام كلام طويل ليس هذا موضعه. قوله «انا بك واليك» أي التجائي وانتمائي اليك وتوحيقي بك قاله النووي: قوله «تباركت» قال ابن الابرار تبارك العباد وتوحيدك وقيل ثبت الخبر عندك وقال النووي استحققت الثناء: قوله «خشع لك» أي خضع وأقل عليك من قولهم خشعت الأرض إذا سكنت وأطمأنت: قوله «وخفي» قال ابن رسلان المراد به هنا الدماغ وأصله الودك الذي في العظم وخاص كل شيء مخفي: قوله «وعصبي» العصب طنب المفاصل وهو اللطف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري وبشرى والجمهور علي تضعيف هذه الزيادة وزاد النسائي من رواية جابر «ودمي ولحمي» وزاد ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمي لله رب العالمين: قوله «ملء السموات» هو وما بعده بكسر الميم ونصب الهزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي ورجحه ابن خالويه وأخطب في الاستدلال وحوز الرفع علي أنه مرحوح وحكي عن لزجاج انه يمين الرفع ولا يجوز غيره وبالغ في انكار النصب ولذي تمضيته القواعد النحوية هو ما قاله ابن خالويه. قال النووي قل العلماء معنادا لو كان اجساما مالا السموات والأرض وما بينهما لعظمه وهكذا قل القاضي عياض وصرح انه من قبيل الاستمارة: قوله «وملء ما شئت من شيء بعد» وذلك كالكرسي والعرش وغيرهما مما لم يملأه الا الله والمراد الاعتناء في تكثير الحمد: قوله «وصوره» زاد مسلم وأبو داود فاحسن صورته وهو الواقف لقوله تعالى (فاحسن صوركم) قوله «وشق سمعه وبصره» رواية ابى داود وشق قل القاضي عياض قال الامام يحتج به من يقول الاذان من الوجه وقد مر الكلام على ذلك. قوله «فتبارك» هكذا رواية ابن حبان وهو في مسلم بدون الفاء وفي سنن ابى داود بالواو. قوله «أحسن الخالقين» أي المصورين والمقدرين. والخلق في اللغة العمل الذي يوجد فاعله مقدر له لا عن سمع وغفلة والعبد قد يوجد منه ذلك: قال الكشي لكن لا يطابق الخالق على العبد الا مقيدا كالرب قوله «ما قدمت وما أخرت» المراد بقوله ما أخرت انما هو بالنسبة الى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لان الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال ابو الوليد النيسابوري. قال السنوي ولغائل

أن يقول المحال إنما هو طلب مغفرته قبل وقوعه وأما الطلب قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع فلا استحالة فيه: قوله «وما أسررت وما أعلنت» أي جميع الذنوب لأنها إما سر أو علن قوله «وما أسرفت» المراد الكبائر لأن الأسراف الإفراط في الشيء، ومجاوزة الحد فيه: قوله «وما أنت أعلم به مني» أي من ذنوبي وإسرافي في أموري وغير ذلك. قوله «أنت المقدم وأنت المؤخر» قال البيهقي قدم من شاء بالتوفيق إلى مقامات السائقين وآخر من شاء عن مراتبهم. وقيل قدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبيده وآخر من أبعد عن غيره فلا يقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله «لا إله إلا أنت» أي ليس لنا معبود تدل له وتتضرع إليه في غفران ذنوبنا إلا أنت ﴿الحديث﴾ بدل على مشروعية الاستفتاح بما في هذا الحديث. قال النووي إلا أن يكون أماما لقوم لا يرون التطويل، وفيه استحباب الذكر في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام، وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرد على المانين من ذلك وهم الحنفية والهادوية *

٣ وعن عائشة قالت «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» رواه أبو داود والدارقطني مثله من رواية أنس. وللخمس مثله من حديث أبي سعيد. وأخرج مسلم في صحيحه أن عمر كان يحجر بهؤلاء الكلمات يقول «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك». وروي سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق أنه كان «يستفتح بذلك» وكذلك رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود. وقال الأسود «كان عمر إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك بسمعا ذلك ويعلمنا» رواه الدارقطني ﴿﴾ *

أما حديث عائشة فأخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحارثة يعني ابن أبي الرجال المذكور في أسناد هذا الحديث قد تكلم فيه من قبل حفظه انتهى. وقال أبو داود بهذا إخراج له ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الاطلاق بن غنام. وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالقوي وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيهم يعني رجال أسناد أبي داود مجروحاً انتهى. وطابق بن غنام أخرجه عنه البخاري في الصحيح: وعبد السلام بن حرب

اخرج له الشيخان ووثقه أبو حاتم وقد صحيح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاهداً وقال الحافظ رجال إسناده ثقات لكن فيه انقطاع قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وأنس والحكم بن عمرو وأبي أمامة وعمر بن العاص وسجابر وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرج الحديث الترمذي من طريقه فضمه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدى وابن حبان ، وأما حديث أبي سعيد فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا . وأما أن عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبدة بن أبي لبابة عنه وهو موقوف علي عمر وعبدة لا يعرف له سماع من عمر وأما سمع من عبد الله بن عمر ويقال رأى عمر رؤية وقد روى هذا الكلام عن عمر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الدارقطني المحفوظ عن عمر موقوف . قال الحاكم وقد صح ذلك عن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة عنه . قال الحافظ وفي إسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفاً ورواه أيضاً عن ابن مسعود : قوله « سبحانك » التوسيع تنزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المر السريع في عبادة الله وأصله مصدر مثل غفران : قوله « وبحمدك » قال الخطابي أخبرني ابن جلاب قال سألت الزجاج عن قوله سبحانك اللهم وبحمدك فقال معناه سبحانك وبحمدك سبحتك : قوله « تبارك اسمك » البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء وفيه إشارة إلى اختصاص أسمائه تعالى بالبركات . قوله « وتعالى جددك » الجدد العظمة وتعالى تفاعل من العلو أي علت عظمته على عظمة كل أحد غيرك . قال ابن الأثير معنى تعالى جددك علا جلالك وعظمتك ﴿ والحديثان ﴾ وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات * قال المصنف رحمه الله واختيار هؤلاء يعني الصحابة الذين ذكروهم بهذا الاستفتاح وجهر به عمر أحياناً بمحض من الصحابة ليتعلمه الناس مع أن السنة اخفاؤه يدل على أنه الأفضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يداوم عليه غالباً وإن استفتح بما رواه علي أو أبو هريرة فحسن الصيغة الرواية انتهى *

﴿ ولا يخفى ﴾ أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولي بالاثبات والاختيار وأصح ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي . وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المقال وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف المقال الذي فيه . قال الامام أحمد . أما أنا فاذهب إلى ما روي عن عمر ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روي كان حسناً . وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسبحانك اللهم خبراً ثابتاً وأحسن أسانيد حديث أبي

سعيد ثم قال لا نعلم أحدا ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه *

(باب التعوذ بالقراءة)

قال الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

١ - وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه « كان اذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه » رواه أحمد والترمذي . وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل القراءة « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وقال الأسود « رأيت عمر حين يفتتح الصلاة يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يعوذ » رواه الدارقطني *

حديث أبي سعيد أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي ولفظ الترمذي « كان اذا قام إلى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول الله أكبر الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله » إلى آخر ما ذكره المصنف . ولفظ أبي داود كلفظ الترمذي الا انه قال « ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبيرا ثلاثا أعوذ بالله » إلى آخره . قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرفاعي عن الحسن الوهم من جعفر . وقال الترمذي حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث . وأما أكثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » هكذا روي عن عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم . وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحمد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي . وعلى بن علي هو ابن نجاد بن رفاعة الرفاعي البصري روى عنه وكيع ووثقه وأبو نعيم وزيد ابن الحباب وشيبان بن فروخ . وقال الفضل بن دكين وعفان كان علي بن علي الرفاعي يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال أحمد ابن حنبل هو صالح . وقال محمد بن عبد الله بن عمار زعموا أنه كان يصلي كل يوم ستائة

وكمة وكان يشبه عينا بعيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان رجلا طابدا ما أري أن يكون له عشرون حديثا قبل له أكان ثقة قال نعم . وقال ابن معين ثقة . وقال ابو حاتم ليس به بأس لا يحتاج بحديثه . وقال يعقوب بن اسحق قدم علينا شعبة فقال اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرقاعي : قوله « من همزه ونفخه ونفته » قد ذكر ابن ماجه تفسير هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجلمي بفتح الجيم والميم فقال نفثه الشعر ونفخه الكبر وهمزه الموتة بسكون الواو بدون همز والمراد بها هنا الجنون وكذا فسر هذا أبو داود في سننه : وأما كان الشعر من نفثة الشيطان لانه يدعو الشعراء المداحين الهجائين المعظمين الحقيرين الى ذلك . وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يخلقون كلاما لا حقيقة له والنفث في اللغة قذف الريق وهو أقل من النفث : والنفخ في اللغة أيضا نفخ الريح في الشيء . وأما فسر بالكبر لان التكبير يتعظم لا سيما إذا مدح . والهمز في اللغة أيضا العصر يقال همزت الشيء في كفى أى عصرته . وهمز الانسان اغتيا به (والحديث) يدل على مشروعية الافتتاح بما ذكر في الحديث وفيه وفي سائر الأحاديث رد لما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشيء . وفي تقييده بعدم التكبير كما تقدم رد لما ذهب اليه من قال ان الافتتاح قبل التكبير وفيه أيضا مشروعية التعوذ من الشيطان من همزه ونفخه ونفته والى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت الى أن يحله قبل التوجه ومذهبهما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بانه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه المقال المتقدم فقد ورد من طرق متعددة يقوى بعضها بعضها . منها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفظ « اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفخه ونفته » وأخرجه أيضا البيهقي . ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير ابن مطعم « انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله أكبر كبيراً الله أكبر كبيراً الله أكبر كبيراً الحمد لله كثير الحمد لله كثير الحمد لله كثير وأسبغ الله بكرة وأصيلاً ثلاثاً أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفته وهمزه » ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي أمامة بنحو حديث جبير : ومنها عن سمرة عند الترمذي ومنها عن عمر موقوفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هذا مع ما يؤيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن

والحديث مصرح أن التعوذ المذكور يكون بعد الافتتاح بالدعاء المذكور في الحديث *
 (فائدة) * قال الحافظ في التلخيص كلام الرافعي يقتضي انه لم يرد الجمع بين وجهتي
 وجهي وبين سبحانك اللهم وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبراني
 في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الاسلمي وهو ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي
 بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه فيه. وفيه عن علي رواه
 اسحق بن راهويه في مسنده واعله أبو حاتم انتهى * (فائدة أخرى) * الاحاديث
 الواردة في التعوذ ليس فيها الا انه فعل ذلك في الركعة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء
 وابراهيم الى استحبابه في كل ركعة واستدلوا بعموم قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن
 فاستعذ بالله) ولا شك ان الآية تدل على مشروعية الاستعاذة قبل قراءة القرآن وهي
 أعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها : وأحاديث النهي عن الكلام في
 الصلاة يدل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها مما لم يرد
 به دليل يخصه ولا وقع الاذن بحجسه فالأحوط الاقتصار على ما وردت به السنة وهو الاستعاذة
 قبل قراءة الركعة الاولى فقط وسيأتي ما يدل على ذلك في باب افتتاح الثانية بالقراءة *

باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم

١١ صحيح عن أنس بن مالك قال « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي
 بكر وعمر وعثمان فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه أحمد ومسلم
 وفي لفظ « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان
 فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم » رواه أحمد والنسائي بإسناد على شرط
 الصحيح . ولاحمد ومسلم « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر
 وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم
 في أول قراءة ولا في آخرها » : ولعبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن شعبة عن قتادة عن
 أنس قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان
 فلم يكونوا يستفتحون القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم » قال شعبة فقلت لقتادة أنت
 سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه . والنسائي عن منصور بن زاذان عن أنس

قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منها » *

الحديث قد استوفى المصنف رحمه الله أكثر الفاظه : ورواية « فكانوا لا يجهرون » أخرجهما أيضاً ابن حبان والدارقطني والطحاوي والطبراني : وفي لفظ لأبي خزيمة « كانوا يسرون » وقوله « كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين » هذا متفق عليه وإنما انفرد مسلم بزيادة « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » وقد اعل هذا اللفظ بالاضطراب لأن جماعة من أصحاب شعبة روه عنه بهـذا جماعة روه عنه بلفظ « فلم اسمع احدا منهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » واجاب الحافظ عن ذلك بأنه قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عن بالفظين . وأخرجه البخاري في جزء القراءة والنسائي وابن ماجه عن ايوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري فيه وابو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والسراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الأول . وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ « لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فلم يكونوا يفتتحون القراءة » إلى آخر ما ذكره المصنف *

(وفي الباب) عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفي إسناده بشر ابن رافع وقد ضعفه غير واحد وله حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وله حديث ثالث سيأتي ذكره . وعن عبد الله بن مفضل وسيأتي أيضاً . وقد استدلل بالحديث من قال انه لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهم ما حكاها ابن سيد الناس في شرح الترمذي علماء الكوفة ومن شابههم قال وعن رأى الاسرار بها عمرو علي وعمار . وقد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها وعن لم يختلف عنه انه كان يسر بها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين وروي ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنهما الجهر بها وروي عن علي أنه كان لا يجهر بها . وعن سفيان واليه ذهب الحليم وحماد والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وحكي عن النخعي وروي عن عمر قال أبو عمر من وجوه ليست بالقائمة انه قال يحفى الامام

أربعاً التعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وربنا لك الحمد . وروى علقمة والاسود
عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخفين الامام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم
وآمين وروي نحو ذلك عن ابراهيم والثوري وعن الاسود صليت خلف عمر سبعين
صلاة فلم يحجر فيها بسم الله الرحمن الرحيم . وروى ابن أبي شيبه عن ابراهيم انه قال
الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة: وروى الترمذي والحازمي الاسرار عن أكثر أهل
العلم: وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيد الناس
روى ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلى بن أبي طالب وعمار بن
ياسر وعن عمر فيها ثلاث روايات انه لا يقرأها وأنه يقرأها سراوا به يحجر بها: وكذلك
اختلف عن أبي هريرة في جهره بها واسراره: وروى الشافعي باسناده عن أنس بن
مالك قال « صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن
الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلهما فرغ ناداه المهاجرون والانسار يا معاوية
نقصت الصلاة أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير اذا خفضت ورفعت فكان اذا
صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر » وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال
صحيح على شرط مسلم: وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي
قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر
والحسين بن علي ومعاوية . قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها
فهم أكثر من أن يذكر وأوسع من أن يحصر وامنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء
وبجاهد وابو وائل وسعيد بن جبیر وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي .
وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد
ابن كعب ونافع مولي ابن عمرو وأبو الشعثاء وعمر بن عبدالعزيز ومكحول وحبيب بن
أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه والاسود بن قيس .
وعبد الله بن معقل بن مقرن . ومن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد
وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحق
ابن راهويه: وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي .
ومن تابعهم المعتمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن اصبح بن الفرج قال كان ابن وهب .

يقول بالجهر ثم رجع الى الاسرار وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور. وذكر البيهقي في الخلافات انه اجتمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة. وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية. وذكر الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر بالبسملة. وعن أبي جعفر الهاشمي مثله واليه ذهب الشافعي وأصحابه ونقل عن مالك قراءتها في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن: وقال طاوس تذكر فاتحة الكتاب ولا تذكر في السورة بعدها: وحكى عن جماعة انها لا تذكر سرّاً ولا جهراً وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن. وحكى القاضي أبو الطيب الطبري عن ابن أبي ليلى والحسك أن الجهر والاسرار بها سواء فهذه المذاهب في الجهر بها والاسرار واثبات قراءتها ونفيها. ﴿وقد اختلفوا﴾ هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة الى أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكى عن أحمد واسحق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين وحكاه الخطابي عن أبي هريرة وسعيد ابن جبير ورواه البيهقي في الخلافات باسناده عن علي بن أبي طالب والزهرى وسفيان الثوري وحكاه في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب أنها آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهو رواية عن أحمد أنها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور. وقال أبو بكر الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الأُنفال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصص وحكى هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد *

﴿واعلم﴾ ان الأمة أجمعت أنه لا يكفر من أنبأها ولا من نقاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفاً مجعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع. ولا خلاف أنها آية في اثناء سورة النمل ولا خلاف في اثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف الا في أول سورة التوبة. وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة اذا ابتدأ بها القاريء ما خلا سورة التوبة. وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فاثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من

القراء في أول كل سورة إلا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحزة وورش وابن عامر ﴿ وقد احتج القائلون ﴾ بالاسرار بها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتي وغيرهما ذكرنا ﴿ واحتج القائلون ﴾ بالجهر بها في الصلاة الجهرية بأحاديث. منها حديث أنس وحديث أم سلمة الآتيان وسيأتي الكلام عليهما . ومنها حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني بلفظ « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الترمذي هذا حديث ليس لإسناده بذلك وفي إسناده اسمعيل بن حماد قال ابن زار اسمعيل لم يكن بالقوي : وقال العميلي غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين . وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفي إسناده أبو خالد الوالي باسمه هرمرزوقيل هرم قال الحافظ مجهول . وقال أبو زرعة لا أعرف من هو . وقال أبو حاتم صالح الحديث . وقد ضعف أبو داود هذا الحديث روي ذلك عنه الحافظ في التلخيص . ولله حديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ « كان يجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم » وصحح الحاكم هذا الطريق وخطأ الحافظ في ذلك لأن في إسنادهما عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسب به ابن المديني إلى الوضع للحديث . وقد رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس في إسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ . وقال أبو عمر الصحيح في هذا الحديث انه روى عن ابن عباس من فعله لا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم » وفي إسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف . وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن خثيم وهما ضعيفان . ومنها ما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة بلفظ . « قال نعيم الجمر صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بام القرآن » وفيه « ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال علي شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي صحيح الإسناد وله شواهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل . ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني رجال إسناده كنهم


ثقات انتهى: وفي إسناده عبد الله بن عبد الله الأصمجي روي عن ابن معين وثيقه وتضعيفه وقال ابن المديني كان عند أصحابنا ضعيفا وقد تكلم فيه غير واحد . ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم إنها أم القرآن وأم الكتاب والسمع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدي أيها » قال اليعمرى وجميع رواياته ثقات إلا أن نوح ابن أبي بلال الراوى له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فرفعه تارة ووقفه أخرى وقال الحافظ هذا الإسناد رجاله ثقات وصحيح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه وإعله ابن القطان بتردد نوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر قال فيه مقالا ولكن متابعة نوح له بما تقويه . ومنها عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يحجر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطني وفي إسناده جابر الجعفي وإبراهيم بن الحارث بن ظهير وغيرهما عن لا يمول عليه . ومنها عن علي أيضا بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته » أخرجه الدارقطني وقال هذا إسناد علوى لا بأس به وله طريق أخرى عنده عنه بلفظ « أنه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد لله رب العالمين قيل أتمامي ست فقال بسم الله الرحمن الرحيم » وإسناده كلهم ثقات: وقال الحافظ في الحديث الأول الذي قال أنه لا بأس بإسناده أنه بين ضعيف ومجهول . ومنها عن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام إلى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم » رواه ابن عبد البر قال ولا يثبت فيه إلا أنه موقوف . ومنها عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف تقرأ إذا قمت في الصلاة قلت أقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم » رواه الشيخ أبو الحسن وفي إسناده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول . ومنها عن سمرة قال « كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكتة إذا فرغ من القراءة فانكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب فكتب أن صدق سمرة » أخرجه الدارقطني وإسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما بلفظ « سكتة حين يفتتح وسكتة إذا فرغ من السورة » ومنها عن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يحجر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم بمناه . ومنها عن أنس أيضا بلفظ « سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الحاكم قال
ورواه كلهم ثقات. ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر ببسم
الله الرحمن الرحيم » ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي وفي إسناده الحسن بن
عبد الله بن سعد وقد تكلم فيه غير واحد. ومنها عن بريدة بن الحصيب بنحو حديث عائشة
وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو ذاهب الحديث :
ومنها عن الحسن بن عمر وغيره من طرق لا يعول عليها. ومنها عن ابن عمر قال «صليت خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم»
أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر
بن علي العلوي وقد كذبه أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ومجهول
ورواه الخطيب عن ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو مجهول قال والصواب
أن ذلك عن ابن عمر غير مرفوع ﴿فهذه الأحاديث﴾ فيها القوى والضعيف كما
عرفت وقد عارضتها الأحاديث الدالة على ترك البسملة التي قدمناها وقد حملت روايات
حديث أنس السابقة على ترك الجهر لترك البسملة مطلقا لما في تلك الرواية التي
قدمناها في حديثه بلفظ «فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم» وكذلك
حملت رواية حديث عبد الله بن مغفل الآتية وغيرهما حملها لما أطلقته أحاديث نفي
قراءة البسملة على تلك الرواية المقيدة بنفي الجهر فقط وإذا كان محصل أحاديث
نفي البسملة هو نفي الجهر بها فحق وجدت رواية فيها لإثبات الجهر قدمت على نفيه.
قال الحافظ لا بمجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن أنسابهم جدا أن يصحبه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين
سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ
هذا الحكم كأنه لبعده عهده به لم يذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهر أفلم يستحضر
الجهر بالبسملة فيتمين الأخذ بحديث من أثبت الجهر انتهى. ويؤيد ما قاله الحافظ
من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني عن أبي سلمة قال «سألت
أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو
ببسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه
أحد قبلك فقلت أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في النعائم قال نعم » قال

الدارقطني هذا اسناد صحيح وعروض النسيان في مثل هذا غير مستنكر فقد حكى الحازمي عن نفسه انه حضر جامعا وحضره جماعة من أهل التميز المواظبين في ذلك الجامع فسألهم عن حال امامهم في الجهر والاخفات قال وكان صيئا يلا صوتة الجامع فاختلقوا في ذلك فقال بعضهم يجهر وقال بعضهم يخفت ولكنه لا يخفي عليك ان هذه الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر أنها آية من فاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الأمر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة وكذلك ما كان مقيدا بالجهر بها دون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة (فان قلت) أما ذكر أنها آية أو ذكر الأمر بقراءتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فعدم الاستلزام مسلم وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة لها فظاهر أنه يستلزم الجهر لان الطريق إلى نقله إناهي السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب . قلت يمكن أن تكون الطريق إلى ذلك إخباره صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأها في الصلاة فلا ملازمة . والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث لا ينتهض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني أنه لم يصح في الجهر بها حديث ولو سلمنا ان ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين بالجهر لان أمهض الأحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في معظم الصلاة لا في جميع اجزائها على أنه قد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما قال الحافظ في الفتح . وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركين كانوا يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انه يذكر رحمن الإمامة يعنون مسيلة فأمر أن يخافت بسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها قال الحكييم الترمذي فبقي ذلك إلي يومنا هذا على ذكر الرسم وإن زالت العلة وقد روى هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط . وعن سعيد بن جبير قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزؤون بكاء وتصديعة ويقولون محمد يذكر اله الإمامة وكان مسيلة الكذاب يسمى رحمن فأزل الله ولا تجهر بصلاتك فتسمع المشركين يهزؤا بك ولا تخافت عن أصحابك فلا تسمعهم » رواه ابن جبير.

عن ابن عباس ذكره التيسير وهذا جمع حسن ان صح ان هذا كان السبب في ترك الجهر . وقد قال في مجمع الزوائد ان رجلاه موقوفون * وقد ذكر ابن القيم في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها أكثر مما جهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً ويخفي ذلك علي خلفائه الراشدين وعلي جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة هذا من أمحل المحال حتى يحتاج الى التثبت فيه بالفاظ مجملة وأحاديث واهية فصحيح تلك الأحاديث غير صريح وصرحها غير صحيح انتهى *

وحجج بقية الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة فلا تطول بذكرها ، وأما أدلة المنتهين لقرآنية البسمة والنافين لقرآيتها فيأتي ذكر طرف منها في الباب الذي بعد هذا . وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردتها جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة (١) ومن آخر ما وقع رسالة جعته في أيام الطلب مشتملة علي نظم ونثر أجبت بها علي سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلتقتصر في هذا الشرح علي هذا المقدار وان كان بالنسبة الى ما في المسئلة من التطويل نزارا يسيراً ولكنه لا يقصر عن افادة المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه بقدر في الصلاة يطلان بالاجماع فلا يهولك تعظيم جماعة من العلماء بشأن هذه المسئلة والخلاف فيها ولقد بالغ بعضهم حتى عدّها من مسائل الاعتقاد *

٢ وعن ابن عبد الله بن مغفل قال «سمعتني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال يا بني لا يك والحديث قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً كان أبغض اليه حدثاً في الاسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها اذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين » رواه الحنابلة الأبا داود  *

(١) وقد اطلعت علي رسالة لحافظ المرب الامام ابى عمر ابن عبد البر سماها الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف في بسم الله الرحمن الرحيم فوجدتها فريدة نافعة فباشرت بطلبها والحمد لله رب العالمين

الحديث حسنه الترمذى وقد تفرد به الجريري وقد قيل انه اختلط بأخرة وقد توابع عليه الجريري كما سيأتي وهو أيضا من أفراد ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر ان اسمه يزيد وهو مجهول لا يعرف روي عنه إلا أبو نعامة وقد رواه معمر عن الجريري ورواه اسمعيل بن مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعامة عن ابن عبد الله بن مغفل ولم يذكر الجريري : واسمعيل هو الجعدي قال أبو حاتم صدوق وروى عنه النسائي فعثمان بن غياث متابع للجريري وقد وثق عثمان أحمد ويحيى وروى له البخاري ومسلم . وقال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح . وقال الخطيب وغيره ضعيف قال النووي ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذى انه حسن انتهى . وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهالة ابن عبد الله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة . قال أبو الفتح اليعمرى والحديث عندي ليس معللا بغير الجهالة في ابن عبد الله بن مغفل وهي جهالة حالية لا عينية لعدم وجوده فقد كان لعبد الله بن المغفل سبعة أولاد سمي هذا منهم يزيد وما روي بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا بأبانة في حكمه حكم المستور قال وليس في رواية هذا الخبر من يتم بكنب فهو جار على رسم الحسن عنده : وأما تعليقه بجهالة المذكور فما أراه يخرج عن رسم الحسن عند الترمذى ولا غيره . وأما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك (والحديث) استدلل به القائلون بترك قراءة البسملة في الصلاة والقائلون بترك الجهر بها وقد تقدم الكلام على ذلك *

(قال المصنف) رحمه الله ومعنى قوله لا تقام وقوله لا يقرؤها أو لا يذكرها ولا يستفتحون بها أي جهرًا بدليل قوله في رواية تقدمت ولا يجهرون بها وذلك يدل على قراءتهم لها سرا انتهى . وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذي قبل هذا ٣ وعن قتادة قال « سئل انس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مداً ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يد بيسم الله ويد بالرحمن ويد بالرحيم » رواه البخاري

الحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه بدون ذكر البسملة وهو يدل على مشروعية قراءة البسملة وعلي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدق قراءته في البسملة وغيرها (وقد استدلل به القائلون) باستحباب الجهر بقراءة البسملة في الصلاة لان كون قراءته كانت على الصفة التي وصفها انس تستلزم سماع

أنس لها منه صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطلق قراءة ته صلى الله عليه وآله وسلم ولفظ كان مشعر بالاستمرار كما تقرر في الأصول فيستفاد منه عموم الأ زمان وكونه من لفظ الراوى لا يقدح في ذلك لان الفرض انه عدل عارف *

٤ وروى ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة «انها سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قراءته آية آية بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين» رواه احمد وأبو داود

الحديث أخرجه أيضا الترمذى في القراءة ولم يذكر التسمية وقال غريب وليس اسناده متصل وقد أعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة . قال الحافظ وهذا الذى أعل به ليس بعللة . فقد رواه الترمذى من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذى فيه يعلى بن مملك انتهى . وقد عرفت ان الترمذى قال انه غريب وليس متصل في باب القراءة ورواه في باب فضائل القرآن وصححه هناك بعد أن رواه عن أبي مليكة عن يعلى بن مملك فاعمل التصحيح لاجل الاتصال كما يدل عليه قوله في باب القراءة وليس اسناده متصل . وأخرجه الدارقطني عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين اياك نعبد و اياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقطعها آية آية وعدها عدد الأعراب وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعد عليهم» قال اليعمرى رواه مؤثقون وكذا رواه من هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم وفي اسناده عمر بن هرون البلخى قال الحافظ هو ضعيف انتهى . ولكنه قد وثق فقول اليعمرى رواه مؤثقون صحيح (والحديث) بدل على أن البسملة آية وقد استدل به من قال باستحباب الجهر بالبسملة في الصلاة لما ذكرناه في شرح الحديث الذى قبله وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أول الباب *

باب في البسملة هل هي من الفاتحة وأوائل السور أم لا

١ عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة

لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثاً قليلاً لابي هريرة أنا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله أنشي على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال بجدني عبدي وقال مرة فوض الي عبدي واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدى ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ما سأل» رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه ❦

قوله «خداج» بكسر الخاء المعجمة قال الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروى وآخرون الخداج النقصان يقال خدجت الناقة اذا القت ولدها قبل أن ينتاج وان كان تام الخلق وأخذجت اذا ولدته ناقصاً وان كان تمام الولادة. وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخذجت اذا ولدت غير تمام قالوا فقوله خداج أى ذات خداج: قوله «اقرأ بها في نفسك» السائل لابي هريرة هو بالسائب أي اقرأها مراراً بحيث تسمع نفسك: قوله «قسمت الصلاة» قال النووي قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة سميت بذلك لأنها لا تصح الا بها والمراد قسمتها من جهة المعنى لان نصفها الأول تحميد لله وتمجيد وثناء عليه وتفويض اليه والتعريف الثانى سؤال وطلب وتضرع وافتقار: قوله «حمدني وأثنى علي وبجدني» الحمد الثناء بمجمل الفعل والتمجيد الثناء بصفات الجلال والثناء مشتمل على الأمرين ولهذا جاء جواباً لارحمم الرحيم لاشتغال اللفظين على الصفات الذاتية والفعلية حكى ذلك النووي عن العلماء: قوله «فوض الي عبدي» وجهه مطابقة هذا لموله مالك يوم الدين ان الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم وبجزاء العباد وحسابهم. والدين الحساب وقيل الجزاء ولادعوي لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازاً وأما في الدنيا فلبعض العباد ملك مجازى ويدعى بعضهم دعوي باطلة وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم: قوله «فاذا قال اياك نعبد» الخ قال القرطبي انما قال الله تعالى هذا لان في ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وفدوته على ما طلب منه: قوله «فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم» الى آخر السورة انما كان هذا للعبد لانه سؤال يعود نفسه الي العبد وفيه دليل على أن اهدنا وما بعده الى آخر السورة ثلاث آيات لا آيتين وفي المسئلة خلاف معني علي أن البسملة من الفاتحة أم لا وقد تقدم بسمله ❦ والحديث ❦

يدل على أنها ليست من الفاتحة لان الفاتحة سبع آيات بالاجماع ثلاث في أولها ثناء أولها الحمد لله . وثلاث دعاء أولها هدانا الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهي اياك لعبد واياك نستعين ولم تذكر البسملة في الحديث ولو كانت منها المذكور . قال النووي وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول ان البسملة آية من الفاتحة باجوبة أحدها ان التنصيف عائد الى جملة الصلاة لا الى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ . والثاني أن التنصيف عائد الى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة . والثالث معناه فاذا انتهى العبد في قراءته الى الحمد لله رب العالمين فينبذ تكون القسمة انتهى . ولا يخفى ان هذه الاجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو متعسف ﴿والحديث﴾ أيضا يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة واليه ذهب الجمهور وسيأتي البحث عن ذلك في الباب الذي بعده ان شاء الله . وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسملة فليس بصحيح قال اليعمرى لان جماعة ممن يرى الجهر بها لا يعتقدونها قرآنا بل هي من السنن عندهم كالتعوذ والتأمين وجماعة ممن يرى الاسرار يعتقدونها قرآنا ولهذا قال النووي ان مسألة الجهر ليست مرتبة على اثبات مسألة البسملة وكذلك احتجاج من احتج بالحديث عدم قراءتها على أنها ليست بآية لما عرفت *

٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك » رواه احمد وأبو داود والترمذي

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وأعله البخاري في التاريخ الكبير بان عباسا الجشمي لا يعرف سماعه من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبراني في الكبير باسناد صحيح ﴿والحديث﴾ استدل به من قال ان البسملة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الأول وإنما استدلوا به لان سورة تبارك ثلاثون آية بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يختلف العادون أنها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى . وأحيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة لان البسملة كالشيء المشترك فيه وكذا الجواب عما روي عن أبي هريرة ان سورة السكوت ثلاث آيات ﴿٣﴾ وعن أنس قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أظهرنا في المسجد اذ اغشى اغشاء ثم رفع رأسه متبسما فقلنا له ما أضحكك يا رسول الله فقال نزلت

علي آتفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا أعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر
ان شئتك هو الا بر ثم قال أتدرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه احمد ومسلم
والنسائي *

تمام الحديث «قلنا الله ورسوله اعلم قال انه نهروعدنيه ربي عزوجل عليه خير كثير وهو
حوض يرد عليه أمي يوم القيامة آتته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم فاقول رب
انه من أمي فيقول ما تدري ما أحدث بعدك » هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسملة
وقد تقدم ذكرهم . ومن أدلتهم على اثباتها ما ثبت في المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا
أسماء السور وعدد الآي بالحررة أو غيرها مما يخالف صورة المكتوب قرآنا * وأجاب
عن ذلك القائلون * بأنها ليست من القرآن أنها ثبتت للفصل بين السور وتخلص القائلون
بإثباتها عن هذا الجواب بوجوه . الاول ان هذا تفرير ولا يجوز ارتكابه لجر الفصل .
الثاني لو كان للفصل لكتبت بين براءة والانفال ولما كتبت في أول الفاتحة . الثالث ان
الفصل كان ممكنا بتراجم السور كما حصل بين براءة والانفال . ومن جملة حجاج المثبتين ما تقدم
من الأحاديث المصرحة بأنها آية من الفاتحة وأجاب من لم يشتها بان القرآن لا يثبت
الا بالتواتر ولا تواتر لاسيما مع ورود الأدلة الدالة على أنها ليست بقرآن كحديث أبي هريرة
المتقدم ذكرهما في هذا الباب وحديث اتيان جبريل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وقوله «اقرأ باسم ربك الذي خلق» رواه البخاري ومسلم وسائر الأحاديث المتقدمة
في الباب الأول . وباجماع أهل العدد على ترك عددها آية من غير الفاتحة وتخلص المثبتون
عن قولهم لا يثبت القرآن الا بالتواتر بوجهين . الأول أن اثباتها في المصحف في معنى
التواتر وقد صرح عضد الدين أن الرسم دليل علمي . الثاني ان التواتر إنما يشترط فيما
يثبت قرآنا على سبيل القطع فاما ما ثبت قرآنا على سبيل الحكم فلا والبسملة قرآن
على سبيل الحكم * ومن جملة * ما أجيب به ان عدم تواترها ممنوع لان بعض القراء السبعة
اثبتوها والقراءات السبع متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر
فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث وبحل البحث الاصول
فن رام الاستيفاء فليراجع مطولاته *

عن ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف
فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم » رواه أبو داود *

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه علي شرطهما . وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبير وقال المرسل أصح . وقال الذهبي في تلخيص المستدرک بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس أما هذا فنابت . وقال الهيثمي رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح ﴿ والحديث ﴾ استدل به القائلون بأن البسملة من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبغي على تسليم أن مجرد تنزيل البسملة يستلزم قرأتها *

﴿ باب وجوب قراءة الفاتحة ﴾

١ ﴿ عن عبادة بن الصامت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الجماعة . وفي لفظ « لا تجزى صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الدارقطني وقال إسناده صحيح ﴾ *

الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ « فصاعدا » لكن قال ابن حبان تفرد بها معمر عن الزهري وأعلها البخاري في جزء القراءة ورواية الدارقطني صححها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما . ولاحمد بلفظ « لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن » وفي الباب عن أنس . عند مسلم والترمذي . وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي . وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه . وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه . وعن أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه . وعن جابر عند ابن ماجه . وعن علي عند البيهقي . وعن عائشة وابي هريرة وسياً تيان أن شاء الله تعالى : وعن عبادة وسياً تيان في الباب الذي بعده ﴿ والحديث ﴾ يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزى غير ها واليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العترة لأن النبي لما ذكر في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن اتقاؤها وإلا توجه إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصلوة لا إلى الكمال لأن الصلوة أقرب للجازين والكمال أبعدهما والحمل على أقرب الجازين واجب . وتوجه النبي ههنا إلى الذات يمكن كما قال الحافظ في الفتح لأن المراد بالصلاة معناها الشرعي لا التقوي لما تقرر من أن أفاضل الشارع محمولة على عرفه لكونه بحث تعريف الشرعيات لا تعريف الموضوعات التقوية وإذا كان


النفى الصلاة الشرعية استقام نفى الذات لان المركب كما ينشفي بانتهاء جميع اجزائه ينتفي بانتهاء بعضها فلا يحتاج إلى اضرار الصحة ولا الاجزاء ولا السكالم كما روى عن جماعة لانه انما يحتاج اليه عند الضرورة وهي عدم امكان انتفاء الذات ولو سلم أن المراد هنا الصلاة اللغوية فلا يمكن توجيه النفى الى ذاتها لانها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لسكان المتعين توجيه النفى الى الصحة أو الاجزاء لا إلى السكالم أما أولا فلماذا ذكرنا من أن ذلك أقرب الجازين وأما ثانيا فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فانها مصرحة بالاجزاء فيتعين تقديره ، إذا تقرر هذا فالحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لامن واجباتها فقط لان عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط . وذهبت الحنفية وطائفة قليلة إلى أنها لا تجب بل الواجب آية من القرآن هكذا قال النووي والصواب ما قال الحافظ ان الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن بنوا على قاعدتهم انها مع الوجوب ليست شرطا في صحة الصلاة لان وجوبها إنما ثبت بالسنة والذي لانتم الصلاة الا به فرض والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن وقد قال تعالى (فاقروا ما تيسر منه) فالفرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجبا بأثم من يتركه ونجى الصلاة بدونها وهذا تعويل على رأي فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة نيرة فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يجوز . كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المتمسكون بهذا الرأي يجوزي ويقبل ويصح ويمثل هذا حذر السلف من أهل الرأي (ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة ان الآية مصرحة بما تيسر وهو تخيير فلو تعينت الفاتحة لسكان المتعين لسخا للتخيير والقطعي لا يسخ بالظني فيجب توجيه النفى الى السكالم وهذه السكالية متنوعة والسند ما تقدم من تحول أهل قبا الى السكوبة بخبر واحد ولم ينسكروا عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاستقبال ولو سلمت لسكان محل النزاع خارجا عنها لان المنسوخ انما هو استمرار التخيير وهو ظني وأيضا الآية نزلت في قيام الليل فليست مما نحن فيه . وأما قولهم ان المحل على توجه النفى الى الصحة اثبات لتمام جميع وان الصحة عرف متجدد لاهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وان تصحيح الكلام يمكن بتقدير السكالم فيكفي لأن الواجب التقدير بحسب الحاجة فيرده تصحيح الشارع بالمعنى الصواب . أما ما ذكرناه من اثبات الفاتحة فليس منه عذر بل هو من الخلق القرد الخمول بالاعمال


الأغلب المعلوم. ومن جملة ما استظهروا به على توجه النفي إلى الكمال أن الفاتحة لو كانت فرضاً لوجب تعلمها والالزام باطل فالملزوم مثلها في حديث المسمى صلاته بلفظ «فإن كان معك قرآن والا فاحمد الله وكبره وهلمله» عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملزم فإن أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب كما تقرر في الأصول. ومافي حديث المسمى لا يدل على بطلان الالزام لأن ذلك فرضه حين لا قرآن معه علي أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني «أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لأستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يحزنني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» ولا شك أن غير المستطيع لا يكلف لأن الاستطاعة شرط في التكليف فالمدول ههنا إلى البذل عند تعذر المبدل غير قادح في فرضيته أو شرطية «ومن أدلتهم» مافي حديث المسمى بلفظ «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» والجواب عنه أنه قد ورد في حديث المسمى أيضاً عند أحمد وإبي داود وابن حبان بلفظ «ثم اقرأ بأم القرآن» فقوله ما تيسر يحمل مبین أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها وقد قيل أن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعا بين الأدلة لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن . وقيل أن ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وقد تعقب القول بالاجمال والاطلاق والنسخ والظاهر الإيهام والتفسير وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسمى بصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية. وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد فلا اشكال في تحتم المصير إلى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت. ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي سعيد بلفظ «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها» قال ابن سيد الناس لا بدري بهذا اللفظ من أين جاء وقد صحح عن أبي سعيد عند أبي داود أنه قال «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» واسناده صحيح ورواته ثقات ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ «لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب» ويحاجب بأنه من رواية جعفر بن عيسى بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي . وقال أحمد ليس بقوى في الحديث وقال ابن عدي يكتب حديثه في الضعفاء وأيضاً قد روى أبو داود هذا


الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ «أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
 أنادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فإزاد» كما سيأتي وليست الرواية الأولى بأولي
 من هذه وأيضاً أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها بحجب الأحاديث المصرحة بفرضية
 فاتحة الكتاب وعدم اجزاء الصلاة بدونها «ومن أدلتهم» أيضاً ما روى ابن ماجه عن ابن
 عباس أنه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس وبجىء
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه «فكان أبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم والناس يأتون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر» وبحجاب عنه بأنه روى بإسناد فيه قيس بن الربيع قال
 البزار لا نعلم روى هذا الكلام إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد وقيس قال ابن سيد الناس
 هو بمن اعتزاه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعتري ابن أبي ليلى
 وشريكا وقد وثقه قوم وضعفه آخرون على أنه لا مانع من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم
 للفاتحة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها لأن النزاع إنما هو في وجوب
 الفاتحة في جملة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتي هذا خلاصة ما في هذه المسئلة
 من المعارضات «وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على
 أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مسمى
 القراءة في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة وإطلاق اسم
 الكل على البعض مجاز لا يصار إليه إلا لموجب فليس في الحديث إلا أن الواجب في
 الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرة واحدة فإن دل دليل خارجي نفي
 وجوبها في كل ركعة وجب المصير إليه وقد نسب القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة
 النووي في شرح مسلم والحافظ في التتبع إلى الجمهور . ورواه ابن سيد الناس في شرح
 الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والأوزاعي وأبي ثور قال وإليه ذهب أحمد وداود
 وبه قال مالك إلا في الناسي وإليه ذهب الإمام شرف الدين من أهل البيت . قال المهدي
 في البحر أن الظاهر مع من ذهب إلى إلجائها في كل ركعة واستدلوا أيضاً على ذلك بما وقع
 عند الجماعة واللفظ للبخاري من قوله صلى الله عليه وسلم المسمى «ثم أفل ذلك في صلاتك
 كلها» بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لا تحمدوا ابن حبان والبيهقي في قصة المسمى صلاته أنه
 قال في آخره «ثم أفل ذلك في كل ركعة» وقد نسب صاحب ضوء النهار هذه الرواية إلى

البخارى من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخارى عن أبي قتادة «ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب» وهذا الدليل اذا ضمنته الى ما سلفنا لك من حمل قوله في حديث المسيء ثم اقرأ ما تبسر معك من القرآن» على الفاتحة لما تقدم انتهى ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة لحمل قوله في حديث المسيء «ثم كذلك في كل صلاتك فافعل» على المجاز وهو الركعة وكذلك حمل «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» عليه . ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث ابى سعيد عند ابن ماجه بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالمحمد وسورة في فريضة أو غيرها . قال الحافظ واسناده ضعيف . وحديث ابى سعيد أيضاً بلفظ «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة» رواه اسمعيل بن سعيد الشاذلي عن ابى عبد الهادي في التفتيح رواه اسمعيل هذا هو صاحب الامام احمد من حديث عبادة وأبى سعيد بهذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين إسرار الامام وجهه وسيأتي الكلام على ذلك ﴿ومن جملة المؤيدات﴾ لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الامام» وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد بالله وداود واسحق الى ان الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معهما مرة واحدة في أى ركعة أو مفرقة: وقال زيد بن علي والناصر ان الواجب القراءة في الأولى ولين وكذلك قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص للفاتحة كما سلف عنه وأما الأخرى ان فلا تعين القراءة فيها عندهم بل ان شاء قرأ وان شاء سبج زاد أبو حنيفة وان شاء سكوت ﴿واحتج القائلون﴾ بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالاحاديث المذكورة في الباب فان المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لا بعضها . وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الأولى ولين فقط بما روي عن علي عليه السلام انه قرأ في الأولى ولين وسبج في الأخرى وقد اختلف القائلون بتعيين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهبت الشافعية واحمد بن حنبل الى عدم الصحة وروى ابن القمام عن مالك انه ان نسيها في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيدها ولا تجزئه وروى عنه أنه يسجد سجدة السهو وروى عنه انه يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام . ومقتضى الشرطية التي فيها

علي صلاحية الأحاديث للدلالة عليها ان الناس يعيد الصلاة كمن صلى بغير وضوء ناسي واختلف هل تجب القراءة بزيادة علي الفاتحة أولا وسيأتي تحقيقه *

٢ وعن عائشة قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » رواه أحمد وابن ماجه . وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة  *

الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة . ومحمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة المتقدم الذي أشار اليه المصنف عند الجماعة الا البخاري بلفظ . « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج » وتقدم هنالك أيضا ضبط الخداج وتفسيره ويشهد له أيضا ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام مرفوعا بلفظ . « كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج »  الحديث احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه بان الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان ورد بان الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الأدلة في المسئلة *

٣ وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرج فينادي لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فآزاد » رواه أحمد وابوداود  *

الحديث أخرجه ابو داود من طريق جعفر بن ميمون . وقد تقدم أن النسائي قال ليس بثقة واحمد قال ليس بقوى وابن عدي قال يكتب حديثه في الضعفاء . ولكنه يشهد لصحته ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة ابن الصامت بلفظ . « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » وان كان قد اعلم البخاري في جزء القراءة كما تقدم . ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ . « أمر ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » قال ابن سيد الناس واسناده صحيح ورجاله ثقات . وقال الحافظ اسناده صحيح ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ . « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة » وقد تقدم تضعيف الحافظ له « وهذه الأحاديث » لا تقصر عن الدلالة علي وجوب قرآن مع الفاتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة في صلاة الصبح والجمعة والأوليين من كل الصلوات . قال النووي ان ذلك سنة عند جميع

العلماء وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة . قال النووي وهو شاذ مردود . وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فذكره ذلك مالك واستحبه الشافعي في قوله الجديد دون القديم . وقد ذهب الي ايجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبدالله وعثمان بن أبي العاص والهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البحر . وقدره الهادي بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله أو آية طويلة والظاهر ما ذهبوا اليه من ايجاب شيء من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا توهم أنه لا يسمى مادون ذلك قرآنا لعدم اعجازه كما قال المهدي في البحر وهو فاسد لصديق القرآن علي القليل والكتير لانه جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى معجزا ولا لازم بينهما وكذلك التقدير بالآية الطويلة * نعم لو كان حديث أبي سعيد المصرح فيه بذكر السورة صحيحا لكان مفسر المبهم في الأحاديث من قوله « فما زاد » وقوله « فصاعدا » وقوله « وما تيسر » ولكن دالا علي وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة ولكنه ضعيف كما عرفت . وقد عورضت هذه الأحاديث بما في البخاري ومسلم وغيرهما من أبي هريرة انه قال في كل صلاة يقرأنا اسمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمعناكم وما أخفي عنا أخفينا عنكم وإن لم يزد علي أم القرآن اجزأت وإن زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق أن قوله وإن لم يزد إلخ ليس مرفوعا ولا ما له حكم الرفع فلا حجة فيه . وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث كرواية الشيخين إلا أنه زاد في آخره وسمعه يقول « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » قال الحافظ في الفتح وظاهر سياقه ان ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة ثم قال نعم : قوله « ما سمعنا وما أخفي عنا » يشتر بان جميع ما ذكره متلقي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون لجميع حكم الرفع اهـ . وهذا الاشعار في غاية الخفاء باعتبار جميع الحديث فان صح جمع بينه وبين الأحاديث المصروفة بزيادة ما تيسر من القرآن بحملها على الاستحباب . وقد قيل ان المراد بقوله فصاعدا دفع توهم حصر الحكم على الفاتحة كذا قال الحافظ وهو معني ما قال البخاري في جزء القراءة ان قوله فصاعدا نظير قوله « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا » قال الحافظ في الفتح وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زائد علي الفاتحة وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة وغيرهم اهـ *

باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا سمع امامه

١ عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا » رواه الترمذى . وقال مسلم هو صحيح

زيادة قوله « وإذا قرأ فأنصتوا » قال أبو داود ليست بمحفوظة والوهم عندنا من أبي خالد قال المنذرى وفيما قاله انظر فان ابا خالد هذا هو سليمان بن حبان الاحمر وهو من الثقات الذين احتج البخارى ومسلم بحديثهم في صحيحيهما ومع هذا فلم يفردهم هذه الزيادة بل قد تابعه عليهم أبو سعيد محمد بن سعد الا نصاري الا شعلي المدني زيل بغداد . وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخرمي وأبو عبد الرحمن النسائي وقد أخرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الاحمر ومن حديث محمد بن سعد وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الاشعري من حديث جرير بن عبد الحميد عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطني هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن قتادة وخالفه الحفاظ فلم يذكروها قال واجماعهم على مخالفتها يدل على وهمه قال المنذرى ولم يؤثر عند مسلم تفرد سليمان بذلك لثقة وحفظه وصححه هذه الزيادة يعني مسلما قال أبو إسحق صاحب مسلم . قال أبو بكر ابن أخنث أبي النصر في هذا الحديث لمسلم أي طعن فيه فقال مسلم يزيد احفظ من سليمان فقال أبو بكر حديث أبي هريرة هو صحيح يعني « فإذا قرأ فأنصتوا » فقال هو عندي صحيح فقال لم تنهه حينها فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا . اتبعوا عليه فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الاشعري ومن حديث أبي هريرة . قوله « إنما جعل الامام ليؤتم به » معناه ان الائتمام يقتضي متابعة المأموم لامامه فلا يجوز له الممانعة والمساوقة والخالفة الا ما دل الدليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف الماعد ونحوها . وقد ورد النهي عن الاختلاف بخصوصه بقوله « لا تختلفوا » قوله « فكبروا » جزم ابن بطال وان دقيق العيدان الفاء للتعقيب ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقته بتكبيره الاحرام له لم تنهه صلاته وتعقب القول بالتعقيب بأن فاه هو العاطفة وأما التي هنا فهي لا ربط

فقط لأنها وقعت جواباً للشرط فعلي هذا لا يفتى تأخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى القول بتقديم الشرط على الجزاء . وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على هذا المقارنة : قوله « وإذا قرأ فأنصتوا » احتج بذلك القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الصلاة الجهرية وهم زيد بن علي والهادي والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن الحسن العنبري واستحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ خلف الامام لآي سرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبد الله بن شداد الآتي وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج به كما سترف ذلك (واستدل القائلون) ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الجهرية بقوله تعالى (فاستمعوا له وأنصتوا) وبحديث أبي هريرة الآتي ذهب الشافعي وأصحابه إلى جوب قراءة الفاتحة على المؤتم من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء سمع المؤتم قراءة الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت الآتي وأجابوا عن أدلة أهل القول الأول بأنها عمومات وحديث عبادة خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقرر في الأصول وهذا لا يحصى عنه . ويؤيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان البراءة عن عهدها إنما تحصل بناقل صحيح لا يمتثل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي في البحر عن حديث عبادة بانه معارض بحديث « ما لي انازع القرآن » وهي من معارضة السام بالخاص وهو لا يعارضه ما على قول من قال من أهل الأصول انه يبنى العام على الخاص مطلقاً وهو الحق فظاهر واما على قول من قال إن العام المتأخر عن الخاص ناسخ له وانما يخصص المقارن والمتأخر بمدة لا تتسع للعمل فكذلك أيضاً لان عبادة روى العام والخاص في حديثه الآتي فهو من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع الاقوال (ومن جملة) ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الامام في الجهرية ما تقدم من قول جابر « من صلى ركعة لم يقرأ فيها بام القرآن فلم يصل الا وراء الامام » وهو مع كونه غير مرفوع مفهوم لا يعارض بمثله منطوق حديث عبادة (وقد اختلفت) الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكتات الامام أو عند قراءته وظاهر الأحاديث الآتية انها تقرأ عند قراءة الامام وفعلها حال سكوت الامام ان أمكن لاحوط لانه يجوز عند أهل القول الاول فيكون فاعل ذلك آخذاً بالاجماع وأما اعتياد

قراءتها حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل السكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج الى تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكريرها عند ارادة قراءة الفاتحة ان فعلها في محلها أولاً وأخر الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء بالتأمين مرة واحدة عند فراغه وفراغ الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتفاق في التهام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة وقد بالغ بعض الشافعية فصرح بأنه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من أي الفاتحة بطلت صلاته روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم وهو من الفساد يمكن يغني عن رده *

٢ وعن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحد منكم آتينا فقال رجل نعم يا رسول الله قال فاني أقول مالي أنازع القرآن قال فاتتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلوات بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن ﴿ * »

الحديث أخرجه أيضاً مالك في الموطأ والشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان وقوله « فاتتهى الناس عن القراءة » مدرج في الخبر كما بينه الخطيب واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود وبهقبوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم قال النووي وهذا مما لا خلاف فيه بينهم : قوله « مالي أنازع » بضم الهمزة للمتكلم وفتح الزاي مضارع ومفعوله الأول مضمرة فيه والقرآن مفعوله الثاني قاله شارح المصابيح واقتصر عليه ابن رسلان في شرح السنن . والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية أنازع أي اجاذب كأنهم جهروا بالقراءة خافه فشقوا له فالتبست عليه القراءة وأصل النزاع الجذب ومنه نزاع الميت بروحه ﴿ والحديث ﴾ اسند له الفائون بأنه لا يقرأ المؤتم خلف الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة المؤتم خلف الامام جهرا والمنازعة انما تكون مع جهر المؤتم لا مع اسراره وأيضا لو سلم دخول ذلك في المنازعة لكان هذا الاستفهام الذي لا انكار عما يجلبع القرآن أو ملقا في جميعه وحديث

عبادة خاصا ومقيدا وقد تقدم البحث عن ذلك *

٢ وعن عبادة قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فتعالت عليه القراءة فلما انصرفت قال اني اراكم تقرؤن وراء امامكم قال قلنا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» رواه أبو داود والترمذي، وفي لفظ فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا جهرت به الا بام القرآن» رواه أبو داود والنسائي والدارقطني. وقال كلهم ثقات * وعن عبادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة الا بام القرآن» رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات * الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخاري في جزء القراءة وصححه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحق قال حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه زيد ابن واقد وغيره عن مكحول، ومن شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي مائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرؤن والا امام يقرأ قالوا لا نفعل قال لا الا بان يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب» قال الحافظ اسناده حسن، ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس وزعم أن الطريقين محفوظان وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابة عن أنس ليست بمحفوظة ومحمد بن اسحق قد صرح بالتحديث فذهبت مظنة تدليس وتابعه من تقدم: قوله «فتعالت عليه القراءة» أي شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به انها التبت عليه القراءة بدليل ما عند أبي داود من حديث عبادة في رواية بلفظ «فالتبت عليه القراءة». قوله «لا تفعلوا» هذا انتهى محمول على الصلاة الجهرية كما في الرواية الاخرى التي ذكرها المصنف بلفظ «إذا جهرت به» ولفظ «إذا جهرت بالقراءة» وفي رواية لأمير المؤمنين وأبي داود والترمذي وحسنهما عن أبي هريرة بلفظ «فاتتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما جهروا فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا. وفي لفظ الدارقطني «إذا أسررت بقرآني فافروا وإذا جهرت بقرآني فلا يقرأ معي أحد» قوله «فانه لا صلاة» قد تقدم الكلام علي ما يقدر في هذا النفي (والحديث) اسند له من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهرا لانه استثنى من النهي عن الجهر خلفه ولكنه أخرجه ابن حبان من حديث أنس قال «قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتقرؤون في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ فلا تفعلوا وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه» وأخرجه أيضاً الطبراني في الاوسط والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن ابني قلابة مرسلًا وظاهر التقييد بقوله من القرآن يدل على انه لا بأس بالاستفتاح حال قراءة الامام بما ليس بقرآن والتعوذ والدعاء. وقد ذهب ابن حزم إلي أن المؤتم لا يأتي بالتوجه وراء الامام قال لان فيه شيئاً من القرآن وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ خلف الامام إلا أم القرآن وهو فاسد لانه ان أراد بقوله لان فيه شيئاً من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف أن اكثرها مما لا قرآن فيه وان أراد خصوص توجهه على رضى الله عنه الذي فيه وجهت وجهي إلي آخره فليس محل النزاع هذا التوجه الخاص ولكنه ينبغي ان صلى خلف امام يتوجه قبل التكبيرة كالمداوية أو دخل في الصلاة حال قراءة الامام أن يأتي بأخصر التوجهات لينفرغ لسماع قراءة الامام . ويمكن أن يقال لا يوجه بشيء من التوجهات من صلى خلف امام لا يتوجه بهد التكبيرة لأن عمومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب الانصات والاستماع والتوجه حال قراءة الامام للقرآن غير منصت ولا مستمع وان لم يكن تالياً للقرآن إلا عند من يجوز تخصيص مثل هذا العموم بمثل ذلك المفهوم أعني مفهوم قوله من القرآن هذا هو التحقيق في المقام **فائدة** قد عرفت مما سلف وجوب الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرفناك أن تلك الادلة صالحة للاحتجاج بها على أن قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فنزعم انها تصح صلاة من الصلوات او ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك الادلة . ومن ههنا يتبين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان من أدرك الامام راكعاً دخل معه واعتد بتلك الركعة وان لم يدرك شيئاً من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة «من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضف اليها ركعة أخرى» رواه الدارقطني من طريق ياسين بن ماذو هو متروك. وأخرجه الدارقطني باللفظ «إذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك وإذا أدرك ركعة فليركع اليها أخرى» ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن ابي الاخضر وسليمان متروك وصالح ضعيف على أن التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعي

لان الركعة حقيقة كليهما وإطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار اليه الا بقربة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بلفظ «فوجدت قيامه فركعته فاعتداله فمسجدته» فان وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود قربة تدل على أن المراد بها الركوع. وقد ورد حديث «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة» بألفاظ لا تخلو طرقة عن مقال حتى قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه لأصل لهذا الحديث أنما اتين «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها» وكذا قال الدارقطني والعقيلي. وأخرج ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه» وليس في ذلك دليل لمطلوبهم لما عرفت من أن مسمى الركعة جميع أذكارها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما مقدمة على اللغوية كما تقرر في الأصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قربة صارفة عن المعنى الحقيقي «فان قلت» فاي فائدة على هذا في التقليد بقوله «قبل أن يقيم صلبه» قلت دفع توهم أن من دخل مع الإمام ثم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغه منها غير مدرك. إذ انقضى ذلك هذا علقت أن الواجب الحمل على الإدراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل به البراءة من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة: وقد ذهب إلى هذا بعض أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الضبعي روي ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذي وذكر فيه حاكيا عن روى عن ابن خزيمة أنه احتج لذلك بما روى عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة» وقدرناه البخاري في القراءة خلف الإمام من حديث أبي هريرة أنه قال «أن أدركت القوم ركوعا لم تعد بتلك الركعة» قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفاً أما المرفوع فلا أصل له وقال الرافعي تبعاً للإمام أن أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة أنه احتج به وقد حكى هذا المذهب البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام وحكاة في الفتح عن جماعة من الشافعية وقواه الشيخ تقي الدين السبكي وغيره من محدثي الشافعية ورجحه المقبلي. قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحظنت في جميع بحثي فقها وحديثاً فلم أحصل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتداد بأدراك الركوع فقط. قال المراقبي في شرح الترمذي بعد أن حكى عن شيخه السبكي أنه كان يخار أنه لا يعتمد بالركعة من لا يدرك الفاتحة ما لفظه وهو الذي يختارها فقال لعجب

(٣٩٢ - ج ٣)

من يدعي الاجماع والخلاف مثل هؤلاء ، وأما احتجاج الجمهور بحديث أبي بكرة حيث صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة فقال صلى الله عليه وآله وسلم « زادك الله حرصاً ولا تئمل » ولم يؤمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا اليه لانه كما لم يأمره بالإعادة لم ينقل البنا أنه اعتد بها . والدعاء له بالحرص لا يستلزم الاعتداد بها لان السكون مع الامام مأمور به سواء كان الشيء الذي يدركه المؤتم معتد به أم لا كما في حديثه « اذا جئتم الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً » أخرجه أبو داود وغيره على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى أبا بكرة عن العود الى مثل ذلك . والاحتجاج بشيء قد نهى عنه لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكرة فقال انه لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه اجزاء بتلك الركعة ثم استدلى على ما ذهب اليه من انه لا بد في الاعتداد بالركعة من ادراك القيام والقراءة بحديث « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » ثم حزم بأنه لا فرق بين فوت الركعة والركن والذكر المفروض لان الكل فرض لا تتم الصلاة الا به قال فهو مأمور بقضاء ما سبقه الامام وإتمامه فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ولا سبيل إلى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لانه قد روي عن أبي هريرة انه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن وروي القضاء أيضاً عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل انه يكبر قائماً ثم يركع فقد صار مدركاً للوقوف قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله ان يدخل في الصلاة من غير الحال التي يجزى فيها وأيضاً لا يجزى قضاء شيء يسبق به من الصلاة الا بعد سلام الامام لا قبل ذلك . وقال أيضاً في الجواب عن استدلالهم بحديث « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » انه حجة عليهم لانه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة انتهى (والحاصل) انهم ضاعوا بالاحتجاج به الجمهور في المقام حديث أبي هريرة باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه « قبل ان يقيم صلبه » كما تقدم . وقد عرفت ان ذكر الركعة فيه مناف لمطالوبهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنده صحيحاً ويذهب الى خلافه ﴿ ومن الأدلة ﴾ على ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي هريرة المتفق عليهما باللفظ « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » قال الحافظ في الفتح قد استدلى بهما على ان من أدرك الامام راكعاً لم يحتسب له تلك الركعة الا ما مر بآثارهم .

مافاته لانه فاته القيام والقراءة فيه ثم قال وحجة الجمهور حديث أبي بكر وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم به . وقد ألف السيد العلامة محمد بن اسماعيل الأثير رسالة في هذه المسئلة ورجح مذهب الجمهور وقد كتبت إجماعاً في الجواب عليها *

٥ رحمته وروي عبد الله بن شداد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له إمام فقراءة الامام له قراءة » رواه الدارقطني . وقد روى مسنداً من طرق كلها ضعاف والصحيح انه مرسل رحمته *

الحديث قال الدارقطني لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن ابن عماره وهما ضعيفان قال وروي هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو خالد الدالاني وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصواب انتهى . قال الحافظ وهو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة . وقال في الفتح انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطني . وقد احتج به القائلون بان الامام يتحمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب انه عام لان القراءة مصدر مضاف وهو من صيغ العموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلا معارضة وقد تقدم الكلام على ذلك *

٦ رحمته وعن عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبع اسم ربك الأعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارىء فقال الرجل أنا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها » متفق عليه رحمته *

قوله « خالفنيها » أي نازعنيها . ومعنى هذا الكلام الانكار عليه في جهره أو رفع صوته بحيث اسمع غيره لاعتن أصل القراءة بل فيها أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر الامام والمأموم . قال النووي وهكذا الحكم عندنا ولنا وجه شاذ ضعيف انه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرؤها في الجهرية وهذا غلط لانه في الجهرية يؤمر بالانصات وهنا لا يسمع فلا معنى لسكوته من غير استماع ولو كان بعيداً عن الامام لا يسمع قراءته فالصحيح انه يقرأ السورة لما ذكرناه انتهى .

وظاهر الأحاديث المنع من قراءة ما عدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين ان يسمع المؤتم الامام أو لا يسمعه لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فلا تقرأوا بشيء من القرآن اذ

جهرت « يدل على النهي عن القراءة عند مجرد وقوع الجهر من الامام وليس فيه ولا في غيره ما يشعر باعتبار السماع *

باب التأمين والجهر به مع القراءة

١ عن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وقال ابن شهاب « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول آمين » رواه الجماعة الا أن الترمذي لم يذكر قول ابن شهاب . وفي رواية « إذا قال الامام غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أحمد والنسائي *

وفي الباب عن علي عند ابن ماجه وعن بلال عند أبي داود . وعن أبي موسى عند أبي عوانة . وعن عائشة عند أحمد والطبراني وابن ماجه . وعن ابن عباس عند ابن ماجه أيضا وفي اسناده طلحة بن عمرو وقد تكلم فيه غير واحد من أهل العلم . وعن سلمان عند الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشير . وعن ابن أم الحصين عند الطبراني في الكبير وفيه اسماعيل بن مسلم المسكي وهو ضعيف . وعن أبي هريرة حديث آخر سيأتي وحديث ثالث عند النسائي . وعن وائل ثلاثة أحاديث سيأتي ذكرها في المنن والشرح وذكر الحافظ محمد ابن ابراهيم الوزير رحمه الله ان في الباب أيضا عن أم سلمة وسمرات انتهى . وعن ابن شهاب مرسل كما في حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي حديث آخر عند أحمد بن عيسى في الامالي وعنه موقوف عليه من طريق أبي خالدة الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقوف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال هذا عندي خطأ . وعن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذه سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار : قوله « اذا أمن الامام » فيه مشروعية التأمين للامام وقد تعقب بان الفضية شرطية فلا تدل على المشروعية ورد بان اذا تضمن بتحقق الوقوع كما صرح بذلك أئمة المعاني . وقد ذهب مالك الى ان الامام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا . وكذا روي عن أبي حنيفة والشافعيين وأحاديث الباب ترده . وسيأتي منها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعيته للامام وظاهر


الرواية الأولى من الحديث ان المؤتم يقع التأمين عند تأمين الامام وظاهر الرواية الثانية منه انه يوقعه عند قول الامام غير المنضوب عليهم ولا الضالين. وجمع الجمهور بين الروایتين بان المراد بقوله « اذا آمن » أي أراد التأمين ليقع تأمين الامام والمأموم معا. قال الحافظ ويخالفه رواية معمر عن ابن شهاب بلفظ « اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين » قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب. وقيل المراد بقوله « اذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أي اذا لم يقل الامام آمين. وقيل الأول لمن قرب من الامام والثاني لمن تباعد عنه لان جهر الامام بالتأمين اخفض من جهره بانقراءة. وقيل يؤخذ من الروایتين تحيير المأموم في قولها مع الامام أو بعده قاله الطبري. قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وباستبدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور: قوله « فأمّنوا » استدل به على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الامام لانه رتبة عليه بالفاء لكن قد تقدم في الجمع بين الروایتين ان المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور: قوله « تأمين الملائكة » قال النووي واختلف في هؤلاء الملائكة فقليل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه واله وسلم « من وافق قوله قول أهل السماء » وأجاب الأولون بأنه إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم حتى ينتهي إلى أهل السماء. والمراد بالموافقة الموافقة في وقت التأمين فيؤمن مع تأمينهم قاله النووي. قال ابن المنبر الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم علي يقظة للاتيان بالوظيفة في محلها. وقال القاضي عياض معناه « وافقهم في الصفة والحشوع والاخلاص. قال الحافظ والمراد بتأمين الملائكة استغفارهم المؤمنين: قوله « آمين » هو بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء. وحكي أبو لصر عن حمزة والكسائي الامالة وفيه ثلاث لغات أخر شاذة القصر حكاه ثعلب وأنشد له شاهداً وأذكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه اضرورة الشعر. وحكي عياض ومن تبعه عن ثعلب انه إنما أجاز في الشعر خاصة. والثانية التشديد مع المد. والثالثة التشديد مع القصر وخطأهما جماعة من أئمة اللغة. وآمين من أسماء الأفعال ويفتح في الوصل لأنها مثل كيف ومعناه اللهم استجب عند الجمهور. وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه إلى هذا المعنى. وقيل انه اسم لله حكاه صاحب الفاموس عن الواحدى (والحديث) يدل على مشروعية التأمين قال الحافظ وهذا الامر عند الجمهور للعدب. وحكي ابن بزرة عن بعض أهل العلم

وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر. وأوجبته الظاهرية على كل من يصلي. والظاهر من الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لا مطلقاً بل مقيداً بأن يؤمن الإمام وأما الإمام والمنفرد فمندوب فقط. وحكى المهدي في البحر عن العترة جميعاً أن التأمين بدعة وقد عرفت ثبوته عن علي عليه السلام من فعله وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب أهل البيت وغيرهم على أنه قد حكى السيد العلامة الإمام محمد بن إبراهيم الوزير عن الإمام المهدي محمد بن المطاهر وهو أحد أتباعهم المشاهير أنه قال في كتابه الرياض النضدية أن رواية التأمين جم غفير قال وهو مذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى انتهى. وقد استدلل صاحب البحر على أن التأمين بدعة بحديث معاوية بن الحكم السلمي أن هذه صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ولا يشك أن أحاديث التأمين مناصرة وهذا عام وإن كانت أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يفوق بعضها على تخصيص حديث واحد من الصحابة مع أنها مندرجة تحت العمومات الفاضية بمشروعية مطلق الدعاء في الصلاة لأن التأمين دعاء فليس في الصلاة تشهد وقد أثبتته العترة فما هو جوابهم في إثباته فهو الجواب في إثبات ذلك على أن المراد بكلام الناس في الحديث هو تكليمهم لأنه اسم مصدر كالم لا تكلم. ويدل على أن ذلك السبب المذكور في الحديث. وأما القدح في مشروعية التأمين بأنه من طريق وائل بن حجر فهو ثابت من طريق غيره في كتب أهل البيت وغيرها فإنه مروي من جهة ذلك العدد الكثير. وأما ما رواه في الجامع الكافي عن القاسم ابن إبراهيم أن آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة بأجمعها على ظهر البسيطة*
 ٢ وعن أبي هريرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تلا غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول» رواه أبو داود وابن ماجه وقال «حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتجها المسجد»*
 الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وقال أسناده حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما. والبيهقي وقال حسن صحيح. وأشار إليه الترمذي وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به وقد تقدم الخلاف في ذلك. واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة مرفوعاً عند أحمد وابن ماجه والطبراني بلفظ «ما حسدتمكم اليهود على شيء ما حسدتمكم على السلام والتأمين» وحديث ابن عباس عند ابن ماجه

بلفظ. قال قال « رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على قول آمين فأكثرُوا من قول آمين » اهـ *

٢٣  وعن وائل بن حجر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المنغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين يد بها صوته » رواه أحمد وأبو داود والترمذي  * الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود « ورفعها صوته » قال الحافظ وسنده صحيح وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عيسى وقال أنه لا يعرف وخطأه الحافظ وقال إنه ثقة معروف قبل له صحبة وثقة يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى باللفظ « وخفض بها صوته » وقد أعلت باضطراب شعبة في إسناده وامتتها ورواها سفيان ولم يضطرب في الإسناد ولا المتن. قال ابن القطان أختلف شعبة وسفيان فقال شعبة خفض وقال الثوري رفع. وقال شعبة حجر أبو عيسى وقال الثوري حجر بن عيسى وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته كاسم أبيه فيكون ما قاله صوابا. وقال البخاري أن كنيته أبو السكين ولا مانع من أن يكون له كنيستان وقد ورد الحديث من طرق ينتفي بها إعلاله بالاضطراب من شعبة ولم يبق إلا التماز بين شعبة وسفيان وقد رجحت رواية سفيان بتابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح كإرويه ذلك عن البخاري وأبي زرعة. وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس ينبغي أن يكون صحيحا  وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومدال الصوت به قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم برون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها وبه يقول الشافعي وأحمد وأسحق اهـ *

باب حكم من لم يحسن فرض القراءة

٩  عن رفاع بن رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلا الصلاة فقال إن كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهله ثم أركع » رواه أبو داود والترمذي * ٢ وعن عبد الله بن أبي أوفى قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنى لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن فعلمني ما يحزني قال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله

أ كبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» رواه احمد وابوداود والنسائي والدارقطني ولفظه فقال «إني لا أستطيع ان أتلم القرآن فلهمني ما يحجزني في صلاتي» فذكره رحمه الله *
 أما الحديث الأول فهو طرف من حديث المسمى بصلاته وأخرجه النسائي أيضاً وقال الترمذي حديث رفاعه حسن. وأما الحديث الثاني فالخرجه أيضاً ابن الجارود وابن حبان والحاكم وفي إسناده ابراهيم ابن اسماعيل السكسكي وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه لإخراج حديثه وضعفه النسائي. وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة. وقال ابن عدي لم أجده حديثاً منكر المتن. وذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف. وقال في شرح المذهب رواه ابوداود والنسائي باسناد ضعيف اهـ ولم ينفرد بالحديث ابراهيم فقد رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه أيضاً من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن في إسناده الفضل بن موفّق ضعفه ابو حاتم كذا قال الحافظ: قوله «فاحمد الله» الخ قيل قد عين الحديث الثاني لفظ الحمد والتكبير والتلهيل المأمور به ولا يخفى أنه من التقييد بموافق المطلق: قوله «إني لا أستطيع» رواه ابن ماجه بلفظ «إني لا أحسن من القرآن شيئاً» قال شارح المصابيح اعلم ان هذه الواقعة لا تجوز أن تكون في جميع الأزمان لان من يقدر على تعلم هذه الكلمات لا محالة يقدر على تعلم الفاتحة بل تأويله لا أستطيع ان أتلم شيئاً من القرآن في هذه الساعة وقد دخل على وقت الصلاة فاذا فرغ من تلك الصلاة لزمه أن يتعلم ﴿﴾ والحديثان ﴿﴾ يدلان على أن الذكر المذكور يحجز عن من لا يستطيع ان يتعلم القرآن وليس فيه ما يقتضي التكرار فظاهره انها تكفي مرة. وقد ذهب البعض إلى أنه يقوله ثلاث مرات والقائلون بوجوب الفاتحة في كل ركعة اعلمهم يقولون بوجوبه في كل ركعة *
 ١

باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأوليين

وهل تسن قراءتها في الأخيرين أم لا رحمهم الله

٩ رحمهم الله عن أبي قتادة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأوليين بام الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخيرين بفاتحة الكتاب ويسمئاً الآية أحيا ناويطاوله في الركعة الأولى مالا يطيل في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح» متفق عليه. ورواه ابو داود وزاد قال «فظننا انه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى» رحمهم الله *

قوله «الأولين» بتحتايتين ثنتين الأولى وكذا الآخرين: قوله «وسورتين» أى في كل ركعة سورة وبدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية للبخاري بلفظ «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة» وفيه دليل على إثبات القراءة في الصلاة السرية. وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس أنه سئل «أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر بمقال لا فيقل له فله كان يقرأ في نفسه فقال خساً هذه أشد من الأولى فكان عبداً مأموراً بلغ ما أرسل به» الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد أثبت القراءة في السرية أبو قتادة وخباب بن الأثر وغيرهما والأثبت مقدم علي النقي. وقد تردد ابن عباس في ذلك فروي عنه أبو داود أنه قال لأدري «أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا». وفي هذه الرواية دليل على أنه اعتمد في الأولى على عدم الدراية لا على فرائن دلت على ذلك: قوله «ويسمئنا الآية أحيانا» فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد على من جعل الأسرار شرطاً لصحة الصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر سجود السهو: وقوله «أحيانا» يدل على أنه تكرر ذلك منه: قوله «وبطول في الركعة الأولى» استدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة بتريلها مع استواء المقروء في الأولين. وقد قيل إن المستحب التسمية بين الأولين فاستدلوا بحديث سعد عند البخاري ومسلم وغيرهما وسيأتي. وكذلك استدلوا بحديث أبي سعيد الآتي عند مسلم واحمد «أنه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية» وفي رواية لابن ماجه «أن الذين حزروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة» وجعل صاحب هذا القول تطويل الأولى المذكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ. وقد جمع البيهقي بين الأحاديث بأن الإمام يطول في الأولى إن كان منتظراً لاحد والا سوى بين الأولين. وجمع ابن حبان بأن تطويل الأولى إنما كان لاجل التريل في قراءتها مع استواء المقروء في الأولين. قوله «وهكذا في الصبح» الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة بفاتحة وسورة في الأولين وبالفاتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى بصلاة الظهر بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات: قوله «فإننا أنه يريد» الخ فيه أن الحكمة في التطويل المذكور هي انتظار الداخل وكذا روي هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان. وقال القرطبي لا حجة فيه لأن الحكمة لا تعمل

بها لحقاتها وعدم انضباطها **﴿ والحديث ﴾** يدل على مشروعية القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة في كل واحدة من الاولين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية *

٢ وعن جابر بن سمرة قال « قال عمر لسعد لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة قال أما أنا فامد في الاولين واحذف في الاخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صدقت ذلك الا ان بك أو ظني بك » متفق عليه **﴿ ﴾** *

قوله « شكوك » يعني أهل الكوفة وفي رواية للبخاري شكأ أهل الكوفة سعداً . قوله « في كل شيء » قال الزبير بن بكار في كتاب النسب رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدوها باطلة ولكن عزله واستعمل عليهم عمار بن ياسر . قال خليفة . فاستعمل عمارا على الصلاة وابن مسعود علي بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض . قوله « فامد » في رواية في الصحيحين فاركد في الاولين وهما تقاربان . قال القزاز أي أقيم طويلا أطول فيهما القراءة ويحتمل التطويل لما هو أعم كالآذان والقراءة والركوع والسجود والمعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة : قوله « واحذف » بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة قال الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها لكن في رواية البخاري واحذف بضم الهمزة وكسر الحاء الممجمة والمراد بال حذف التطويل وتقصيرهما عن الاولين لا حذف أصل القراءة والاخلال بها فكأنه قال احذف المد **﴿ وفيه دليل ﴾** على أن الاولين من الرباعية متساويتان في الطول وكذا الاوليان من الثلاثية وقد تقدم الكلام على ذلك . وفيه دليل أيضاً على تساوي الاخرين . قوله « ولا آلو » بعد الهمزة من آلو وضم اللام بعدها أي لا أقصر في ذلك . قوله « ذلك الظن بك » فيه جواز مدح الرجل الجليل في وجهه اذا لم يخف عليه فتنة باعجاب ونحوه والنهي عن ذلك إنما هو ان خيف عليه وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة في الصحيح بالامرين والمدفي الاولين يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ولذا أورد المصنف الحديث دليلاً لقراءة السورة بعد الفاتحة *

٣ وعن أبي سعيد الخدري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر قراءة

خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشر آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك » رواه أحمد ومسلم ❦ *

الحديث يدل على استحباب التطويل في الاولين من الظهر والاخيرين منه لان الوقوف في كل واحدة من الاخيرين منه مقدار خمس عشرة آية يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لانها ليست الا سبع آيات . وقوله « في الاخيرين قدر خمس عشرة آية » أى في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق . ويدل أيضا على استحباب التخصيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر . وقد روى مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد عن طريق آخر هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة ولفظه « فزرننا قيامه في الركعتين الأولى من الظهر » فينبغي حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة . والحكمة في اطالة الظهر أنها في وقت غفلة باليوم في الفائلة فطولات لم يدركها المتأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في تعب أهل الاعمال خففت وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطول في الظهر تطويلا زائدا على هذا المقدار كما في حديث « ان صلاة الظهر كانت تقام وينذهب الذهاب الى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الأولى مما يطيلها » *

❦ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة

وتنكيس السور في ترتيبها وجواز تكريرها ❦

١ ❦ عن أنس « قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني أحبها قال حبك اياها ادخلك الجنة » رواه الترمذى وأخرجه البخارى تليقا ❦ *

الحديث قال الترمذى حسن صحيح غريب وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني : قوله « كان رجل » هو كلثوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد . وقيل قتادة بن

النعمان وقيل مكتوم بن هدم وقيل كرز بن هدم: قوله «افتتح بقل هو الله أحد» تمسك به من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة لعل بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو أن ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة: قوله «فيكون يصنع ذلك في كل ركعة» لفظ البخاري «فكلمه أصحابه وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لا ترى أنها تجزئ لك حتى تقرأ بأخري فامان تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ لأخري فقال ما أنا بباركها ان احببتهم ان أوامكم بذلك فعلت وان كرهتم ذلك تركتم وكانوا يرون انه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما أتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك ان تفعل ما يأمر بك به أصحابك وما يحملك» الخ: قوله «ما يحملك» اجاب به عن الحامل على الفعل بأنه المحبة وحدها: قوله «ادخلك الجنة» التبشير له بالجنة يدل على الرضا بفعله وعبر بالفعل الماضي وان كان الدخول مستقبلا تنبيهها على تحقق الوقوع كما نص عليه أئمة المأثري قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث ان المقاصد تغير أحكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحامل له علي لإعادتها انه لا يحفظ غيرها لا يمكن ان يأمره بحفظ غيرها لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوبه . قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجرا نال غيره (والحديث) يدل على جواز قراءة سورتين في كل ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التاويل من غير فرق بين الاولين والاخرين لان قوله في كل ركعة يشمل الاخرين *

٢ وعن حذيفة قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها فمضى ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها مترسلا إذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان ربّي العظيم وكان ركوعه نحواً من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياماً طويلاً قرياً بآثار ركع ثم سجد فقال سبحان ربّي الاعلى فكان سجوده قرياً من قيامه» رواه احمد ومسلم والنسائي رحمهم الله قوله «فقلت يصلي بها في ركعة» قال النووي معناه ظننت أنه يسلم بها في قسمها على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكاملها وهي ركعتان ولا بد من هذا التاويل لينتظم الكلام بهذه: قوله «فمضى» معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يركع الركعة الاولي إلا في آخر البقرة حينئذ قلت يركع الركعة الاولي بها فجاوز وافتتح النساء: قوله «ثم افتتح

آل عمران « قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول ان ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف وانه لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل وكله إلى أمته بعده قال وهذا قول مالك^١ والجمهور واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني. قال ابن الباقلاني هو أصح القولين^٢ مع احتمالهما قال والذي نقوله ان ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعليم وانه لم يكن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك نص ولا يحرم مخالفته ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم ان ذلك بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم كما استقر في مصحف عثمان وانما اختلفت المصاحف قبل ان يبلغهم التوقيف فيأول قراءته صلى الله عليه وسلم النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب قال ولا خلاف إنه يجوز لله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الاولى وإنما يكره ذلك في ركعة ولن يتأوفي غير الصلاة قال وقد أباح بعضهم وتأول نهى السلف عن قراءة القرآن منكوساً علي من يقرأ من آخر السورة إلى أولها ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله علي ما بيني عليه الآن في المصحف وهكذا نقلته الامعة عن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم قوله «فقرأها مترسلاً إذا مر بآية» الخ فيها استحباب الترسل والتسبيح عند المرور بآية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ. والظاهر استحباب هذه الامور لكل قاري من غير فرق بين المصلي وغيره وبين الامام والمنفرد والمأموم وإلى ذلك ذهب الشافعية بقوله «ثم ركع فجعل يقول سبحان ربي العظيم» فيه استحباب تكريره هذا الذي ذكر في الركوع وكذلك سبحان ربي الاعلى في السجود وإلى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه والزايعي وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور. وقال مالك لا ينعين ذلك للاستحباب وسيأتي الكلام على ذلك في باب الذي ذكر في الركوع والسجود : قوله «ثم قال سمع الله ان يحمد ربنا لك الحمد ثم قام قياماً طويلاً» فيه رد لما ذهب اليه أصحاب الشافعي من ان تطويل الاعتدال عن الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك «والحديث» أيضاً يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الائتمام في النافلة»

٣ حديث وعنه رجل من جهنمة «انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كلتيهما قال فلا أدري أنسي رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك عمداً » رواه أبو داود رحمه الله *
الحديث سكت عنه أبو داود والمذري وقد قدما أن جماعة من أئمة الحديث صرحوا
بصلاحية ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج وليس في إسناده مطعن بل رجاله رجال
الصحيح وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور وهو الحق . قوله « يقرأ في الصبح إذا
زلزلت » فيه استعجاب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصار المفصل في الصبح :
قوله « فلا أدري أنسى » فيه دليل لمذهب الجمهور القائلين بجواز النسيان عليه صلى الله عليه
وآله وسلم وقد صرح بذلك حديث « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون » واسكن فيما ليس طريقه
البلاغ قالوا ولا يقر عليه بل لا بد أن يتذكره واختلافوا هل من شرط ذلك الفور أم يصح
على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « أم قرأ ذلك عمداً تردد
الصحابي في أن إعادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسورة هل كان نسياناً لكون المعتاد
من قراءته أن يقرأ في الركعة الثانية غير ما قرأ به في الأولى فلا يكون مشروعاً لامته
أو فعله عمداً لبيان الجواز فتكون إعادة مترددة بين المشروعية وعدمها وإذا دار
الامر بين أن يكون مشروعاً أو غير مشروع فحمل فعله صلى الله عليه وآله وسلم على
المشروعية أولى لأن الأصل في أفعاله التشريع والنسيان على خلاف الأصل . ونظيره
ما ذكره الأصوليون فيما إذا تردد فعله صلى الله عليه وآله وسلم بين أن يكون جبلياً أو
ليان الشرع والاكثر على التأسي به *

عنه وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في ركعتي
الفجر في الأولى منهما قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية التي في البقرة وفي
الآخرة آمنا بالله واشهد أنا مسلمون » وفي رواية « كان يقرأ في ركعتي الفجر قولوا
آمنا بالله وما أنزل إلينا والتي في آل عمران تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم »
رواها أحمد ومسلم رحمهما الله *

الروايات فيما كان يقرؤه صلى الله عليه وآله وسلم في الركعتين قبل الفجر مختلفة .
فمنها ما ذكره المصنف . ومنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد »
وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يخفف الركعتين التين قبل صلاة الصبح حتى أني لأقول هل قرأ فيهما بأمر القرآن » وفي

رواية «أقول لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب» (والحديث) يدل على استحباب قراءة الآيتين المذكورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لمثبت في رواية مسلم «أنه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقول يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد» فيحمل الأحاديث التي لم يذكر فيها القراءة بفاتحة الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية ويكون المصلي مخيراً إن شاء قرأ مع فاتحة الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس وإن شاء قرأ بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون في ركعة وقول هو الله أحد في ركعة وإلى ذلك ذهب الجمهور. وقال مالك وجمهور أصحاب الشافعي أنه لا يقرأ غير الفاتحة. وقال بعض السلف لا يقرأ شيئاً وكلاهما خلاف هذه الأحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على ذلك في باب تأكيد ركعتي الفجر. وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث علي جواز قراءة بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب *

باب جامع القراءة في الصلوات

١ عن جابر بن سمرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الفجر بق والقرآن الجيد ونحوها وكان صلواته بعد إلى تخفيف» وفي رواية. «كان يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشي وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك» رواها أحمد ومسلم. وفي رواية «كان إذا دحضت الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو من الليل إذا يغشي والعصر كذلك والصلوات كلها كذلك إلا الصبح فإنه كان يطيلها». رواه أبو داود *

قوله «كان يقرأ في الفجر بق» قد تقرر في الأصول أن كان تفيد الاستمرار وعموم الأزمان فينبغي أن يحمل قوله كان يقرأ في الفجر بق على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو يحمل على أنها مجرد وقوع الفعل لأنها قد تسعمل لذلك كما قال ابن دقيق العيد لأنه قد ثبت أنه قرأ في الفجر إذا الشمس كورت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث. وثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بمكة الصبح فاستفتح سورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله بن السائب. وأنه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقاً من حديث أم سلمة. وأنه كان يقرأ في ركعتي الفجر أو لإحداهما ما بين السنتين إلى المائة أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي

برزة . وانه قرأ الروم أخرجه النسائي عن رجل من الصحابة : وانه قرأ البقرة واذن أخرجه النسائي ايضا من حديث عقبة بن عامر . وانه قرأ أنا في حنا لك فتحة مبينا أخرجه عبد الرزاق عن أبي بردة . وانه قرأ الواقعة أخرجه عبد الرزاق ايضا عن جابر بن سمرة . وانه قرأ يونس وهود أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة . وانه قرأ اذا زلت الارض كما تقدم عند أبي داود وانه قرأ ألم تنزل السجدة وهل آتي علي الانسان أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود : قوله « وكان يقرأ في الظهر بالليل والعصر نحو ذلك » يعني ان يحمل هذا علي ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماوات البروج والسماء والطارق وشبههم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر ابن سمرة . وانه كان يقرأ في الظهر بسم الله الرحمن الرحيم الأعلى أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة أيضا . وانه قرأ من سورة لقمان والذاريات في صلاة الظهر أخرجه النسائي عن البراء . وانه قرأ في الأولى من الظهر بسم الله الرحمن الرحيم الأعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الفاشية أخرجه النسائي ايضا عن أنس وثبت انه كان يقرأ في الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين السورتين . وتقدم انه كان يقرأ في الركعتين الأولى من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة وتقدم أيضا انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولى في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخريين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولى في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الآخريين قدر نصف ذلك . وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره « انه قال كنا نخرق قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزونا قيامه في الركعتين الأولى من الظهر قدر قراءة ألم تنزل السجدة وحزونا قيامه في الركعتين الآخريين قدر النصف من ذلك وحزونا قيامه في الركعتين الأولى من العصر علي قدر قيامه في الآخريتين من الظهر وفي الآخريين من العصر علي النصف من ذلك : قوله « وفي الصبح أطول من ذلك » . قال العلماء لانها تفعل في وقت الغفلة بالنوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظار المتأخر . قال النووي حاكياً عن العلماء ان السنة أن تقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفي العصر والعصر الأوسط المفصل وفي المغرب بقصاره قالوا والحكمة في إطالة الصبح والظهر انها في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائلة فطولنا ليدركها المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك

بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فحقت عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتجج إلى زيادة تخفيفها لذلك ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيقتهم والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس والسكن وقتها واسع فأشبهت العصر انتهى . وكون السنة في صلاة المغرب القراءة بقصار المفصل غير مسلم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها بسورة الأعراف والطور والمرسلات كما يأتي في أحاديث هذا الباب . وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالأعراف في الركعتين جميعاً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب . وقرأ بالبدخان أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال « قال لي زيد ابن ثابت ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطولين » والطويلان هما الأعراف والأنعام . وثبت أنه قرأ صلى الله عليه وسلم فيه بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وسياق بقية الكلام في آخر الباب *

٢ حج وعن جبير بن مطعم قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور » رواه الجماعة إلا الترمذي صحيح *

قوله « بالطور » أي بسورة الطور . قال ابن الجوزي يحتمل أن يكون الباء بمعنى من كقوله تعالى (يشربها عباد الله) وهو خلاف الظاهر وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير بلفظ سمعته « يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون الآيات إلى قوله المصيطرون كاد قلبي يطيء » وقد ادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة ثم استدلل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ « سمعته يقرأ أن عذاب ربك لواقع » قال فأخبر أن الذي سمعته من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة . وحديث البخاري المتقدم يبطل هذه الدعوى وقد ثبت في رواية أنه سمعه يقرأ بالطور وكتاب مسطور . ومثله لا ابن سعد وزاد في آخره « فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد » وأيضا لو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم لما كان لا يسكت زيد بن ثابت على مروان كما في الحديث المتقدم معني لأن الآية أقصر من قصار المفصل وقد روى أن زيدا قال له « أنك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب

فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيهما بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً» أخرج هذه الرواية ابن خزيمة وقد ادعى أبو داود نسخ التطويل ويكفي في إبطاله هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتي. وقد ذهب إلى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك وقال الشافعي لا أكره ذلك بل استحبته. قال الحافظ والمشهور عند الشافعية أنه لا كراهة ولا استحباب انتهى *

٣ حفظه وعن ابن عباس « أن أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً فقال يا بني لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة أنها لا آخر مسمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها في المغرب » رواه الجماعة إلا ابن ماجه رحمته * قوله « أن أم الفضل » هي والدة ابن عباس الراوي عنها وبذلك صرح الترمذي فقال عن أمه أم الفضل واسمها لبابة بنت الحارث الهلالية ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة : قوله « سمعته » أي سمعت ابن عباس وفيه التفات لان ظاهر السياق أن يقول سمعته : قوله « لقد ذكرتني » أي شيئاً نسبته : قوله « أنها لا آخر مسمعت » الخ في رواية ثم ماضى لنا بعدها حتى قبضه الله. وقد ثبت من حديث عائشة أن آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه في مرض موته الظهور. وطريق الجمع أن عائشة حكيت آخر صلاة صلاها في المسجد القرينة قولها بأصحابه والتي حكيتها أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي ولكنه يشكك على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بالفظ « خرج الينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب » ويمكن حمل قولها خرج الينا أنه خرج من مكانه الذي كان فيه راقداً إلى من في البيت. وهذا الحديث يرد على من قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم *

٤ حفظه وعن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الأعراف فرقها في الركعتين » رواه النسائي رحمته *

الحديث لإسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بقية وأبو حيوة عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وإن كان فيه ضعف فقد تابعه أبو حيوة وهو ثقة. وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب بالفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين جميعاً » وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم. ويشهد

لصحته ما أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بطولي الطولين» زاد أبو داود «قلت وما طولي الطولين قال الاعراف» قال الحافظ في الفتح إنه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف ، وقد استدل الخطابي وغيره بالحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق وكذلك استدل به المصنف رحمه الله كما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات وتقدم الكلام على ذلك هنالك *

٥ وعن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد» رواه ابن ماجه ^{٣١} وفي حديث جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا معاذ افتان أنت أوقال افتان أنت فلولا صليت بسميح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل إذا يغشى » متفق عليه ^{٣٢} *

أما الحديث الأول فقال الحافظ في الفتح ظاهر إسناده الصحة إلا أنه معاول قال الدارقطني خطأ بعض رواه فيه وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة وفي إسناده سعيد بن سماك وهو متروك . قال الحافظ أيضا والمحفوظ أنه قرأهما في الركعتين بعد المغرب * وأما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسيأتي الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤتم لعذر . ولفظ الحديث في البخاري أنه قال جابر «أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذ يصلي فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ فقرأ بسورة البقرة والنساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذ نال منه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا اليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «إني آخر ما ذكره المصنف: قوله «فلولا صليت» أي فلولا صليت قوله «أفتان أنت أوقال افتان» قال ابن سيد الناس الأولى أن يكون للشك من الراوي لامن باب الرواية بالمعني كما زعم بعضهم لما ثبت به صيغة فقال من المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل ^(٣٣) والحديث يدل على مشروعية الترخيف في العشاء بأوساط المفصل كما حكاه النووي عن العلماء . ويدل أيضا على مشروعية التخفيف للإمام لما بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري وغيره باللفظ «فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير» وفي لفظ له «فان خلفه الضعيف والكبير وذو الحاجة» قال أبو عمر التخفيف لكل إمام أمر مجتمعه عليه مندوب عند العلماء إلا أن ذلك إنما

هو اقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن نقر الغراب ورأى رجلاً يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له «ارجع فصل فانك لم تصل» وقال «لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده» وقال انس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخف الناس صلاة في تمام» قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ان التخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة الى عادة قوم طويلين بالنسبة الى عادة آخرين انتهى. ولعله يأتي ان شاء الله تعالى للمقام مزيد تحقيق في باب ما يؤمر به الامام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة. وسيدكر المصنف طرفاً من حديث معاذ في باب انفراد المأموم المذر. وفي باب هل يقتدي المفترض بالمتأمل أم لا وسندكر ان شاء الله في شرحه هناك بعضاً من فوائده التي لم يذكرها هنا *

٧ وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال «مارأيت رجلاً أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فلان لامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه فكان يطيل الأولين من الظهر ويخفف الآخرين ويخفف العصر ويقرأ في الأولين من المغرب بقصار المفصل ويقرأ في الأولين من العشاء من وسط المفصل ويقرأ في العداة بطوال المفصل» رواه أحمد والنسائي *

الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في الوغ المرام ان اسناده صحيح (والحديث) استدلل به علي مشروعية ما انغمسه من القراءة في الصلوات لما عرفت من اشعار لفظ كان بالمداومة. قيل في الاستدلال به على ذلك نظر لان قوله أشبه صلاة يحتمل أن يكون في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد تقدم نظاير هذا ويمكن أن يقال في جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فجعل على عمومته حتى ثبت ما يخصه وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر وأما المغرب فقد عرفت ما تقدم من الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستمر على قراءة قصار المفصل فيها بل قرأ فيها بطولي الطولين وبتوال المفصل وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالرسالات في صلاة المغرب كما تقدم. قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان احتياطاً يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعله بعدم المشقة على المأمومين واسكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من اسكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على قصار المفصل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وآله وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على قصار المفصل الا

محض السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل انكار ما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل غيره الا لبيان الجواز ولو كان الأمر كذلك لما سكت مروان عن الاحتجاج بعواظته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه. وأيضاً بيان الجواز يكفى فيه مرة واحدة. وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذى استدل به على الدوام بمنزلة ما قدمنا. فالحق أن القراءة في المغرب بطوال المفصل ونقصاره وسائر السور سنة والاقترار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد انه السنة دون غير مخالف لمذهب صلى الله عليه وآله وسلم. قوله «بقصار المفصل» قد اختلف في تفسير المفصل على عشرة أقوال ذكرها صاحب الفاء وس وغيره وقد ذكرناها في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات : قوله «ويقرأ في الأوليين من العشاء من وسط المفصل» قد تقدم في حديث معاذ «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالقراءة بسبع اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى» وهذه السور من أوسط المفصل وزاد مسلم «انه أمره بقراءة اقسام ربك الذى خلق» وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للحميدي بزيادة «والسما ذات البروج والسماء والطارق» وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة العشاء ونبت أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور أخرجه أحمد والبيهقي والترمذي وحسنه من حديث يزيد وأنه قرأ فيها بالتين والذيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء. وانه قرأ بالذيتين انشقت أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة *

باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي

وغيرها ممن أنشأ على قراءته

١ عن عبد الله بن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة من ابن أم عبد فبدأ به وهما بن جميل وأبي بن كعب وسالم ومولى أبي حذيفة» رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه * لا عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» رواه أحمد *
 * * *

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو يعلى والبخاري وفيه جرير بن أيوب البجلي وهو متروك
لكنه أخرجه بهذا اللفظ البخاري والطبراني في الكبير والأوسط من حديث عمار بن ياسر قال في
جمع الزوائد ورجال البخاري ثقات: قوله «ابن أم عبد» هو عبد الله بن مسعود وقد روي أنه لم
يحفظ القرآن جميعاً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم إلا هو ولا الأربعة. والمصنف رحمه الله
عقد هذا الباب للرد على من يقول أنه لا تجزي في الصلاة الا قراءة السبعة القراء المشهورين
قالوا لان ما نقل أحاديث ليس بقرآن ولم تتوارى الا السبع دون غيرها فلا قرآن الا ما اشتملت
عليه وقد رد هذا الاشرط امام القراءات الجزري فقال في النشر زعم بعض المتأخرين أن
القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يخفى ما فيه لا اذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف
الخلاف اتفقت كثير من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقال ولقد
كنت أجنح الى هذا القول ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف علي خلافه
وقال القراءة المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منهسبة الى الجمع عليه والشاذ
غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى
ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولاً لبعض
المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه . وقال أيضاً في النشر كل قراءة
وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح اسنادها
فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل اكارها بل هي من الاحرف السبعة
التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن
العشرة أم غيرهم من الأئمة عن المقبولين ومتبى اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة أطلق
عليها ضيغة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن هو أكبر منهم هذا
هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدني والمكي والمهدوي
وأبو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحدهم خلافه قال أبو شامة في المرشد
الوحيد لا ينبغي أن يفتر بكل قراءة تعزى الى أحد هؤلاء السبعة ويدل على ذلك المصنف
وانما نزلت هكذا الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحديث لا يفرد مصنف عن غيره
ولا يختص ذلك بثقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجهم عن الصحة
فان الاعتماد على استجماع تلك الاوصاف لا على من تنسب اليه الى آخر كلام الجزري
الذي حكاه عنه صاحب الاتقان . وقال أبو شامة شاع على السنة جماعة من المفسرين

المتأخرين وغيرهم من المقلدين ان السبع كلها متواترة أي كل حرف مما يروى عنهم قالوا والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبر فلا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها اه : اذا تقرر ذلك لإجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع وعلى أنه لا فرق بينها وبين غيرها اذا وافق وجهها عربيا وصح اسناده ووافق الرسم ولو احتملنا بما نقلناه عن أئمة القراء تبين ان صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غيرهم وقد خالف هؤلاء الأئمة النووي المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

فكل ما وافق وجه نحوي * وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح اسنادا هو القرآن * فهذه الثلاثة الاركان
وكل ما خالف وجهها أثبت * شدوده لو أنه في السبعة

ما لفظه ظاهره ان القرآن يكفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم من الأصوليين والمفسرين اه وأنت تعلم ان نقل مثل الامام الجزري وغيره من أئمة القراء لا يعارضه نقل النووي لما يخالفه لا نأ ان رجعنا الى الترحيح بالكثرة أو الخبرة بالفن أو غيرهما من المرجحات قطعنا بان نقل اولئك الأئمة أرجح وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى ان الشيخ زكريا بن محمد الانصاري لم يحك في غاية الوصول الى شرح لب الاصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوي ابن الحاجب *

٣ حديث وعن أنس قال قال « رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى ان الله أمرني ان أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا » وفي رواية « ان أقرأ عليك القرآن قال وسماي لك قال نعم فبكي » متفق عليه ص ١٠٠ *

قوله « امرني ان أقرأ عليك » فيه استحباب قراءة القرآن على الخذاق فيه وأهل العلم به والفضل وإن كان القاري أفضل من المقرء عليه وفيه منبهة شريفة لأبي بقراءته صلى الله عليه وآله وسلم عليه ولم يشاركه فيها احدا لاسيما مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الرقيقة: قوله « لم يكن الذين كفروا » وجه تخصيص هذه السورة أنها وجيزة جامعة

لقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته والاخلاص ونظهير القلوب وكان الوقت يقتضي الاختصار: قوله «وسماني لك» فيه جواز الاستنبات في الاحتمالات وسببه ههنا انه يجوز ان يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على رجل من أمته ولم ينص عليه: قوله «فبكي» فيه جواز البكالسرو والفرح بما يبشر الانسان ويعطاه من معالي الأمور واختلّفوا في وجه الحكمة في قراءته علي أبي فليل سببها ان يسن لامته بذلك القراءة على أهل الاتقان والفضل ويتعلموا آداب القراءة ولا يأتف أحد من ذلك . وقيل التنبيه على جلالة أبي واهليته لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأسا وإماما ما في اقراء القرآن وهو أجل ناشره أو من أجابه *

باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها

١ عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه كان يسكت سكتين اذا استفتح الصلاة واذا فرغ من القراءة كلها» وفي رواية «سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من قراءة غير المنضوب عليهم ولا الضالين» روى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن ماجه بمعناه *

الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة لغير حديث العقيقة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سننه منها حديث «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» وحديث «جار الدار أحق بدار الجار» وحديث «لا تلعنوا بلمنة الله ولا بنصب الله ولا بالنار» وحديث «الصلاة الوسطى صلاة العصر» فكان هذا الحديث علي مقتضى نصرفه حديثا بالتصحيح. وقد قال الدارقطني رواية الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي باللفظ. ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة» قوله «اذا استفتح الصلاة» الغرض من هذه السكتة ليفرغ المؤمن من النية وتكبير الاحرام لانه لو قرأ الامام عقب التكبير لفات من كان مشغلا بالتكبير والنية بعض سماع القراءة . وقال الخطابي انما كان يسكت في الموضعين ليقرأ من خلفه فلا يتأزغونه القراءة اذا قرأ . قال العمري كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكتة الاولى فقد وقع بيانها

في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح «انه كان يسكت بين التكبير والقراءة بقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي» الحديث . قوله «واذا فرغ من القراءة كلها» قبل وهي اخف من السكتين اللتين قبلها وذلك بمقدار ما تنفصل القراءة عن التكبير فقد نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصل فيه : قوله «وسكنة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين» قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال ويختار الذكر والدعاء والقراءة سرًا لأن الصلاة ليس فيها سكوت في حق الامام . وقد ذهب الى استحباب هذه السكتات الثلاث الأثرع والشافعي واحمد واسحق . وقال اصحاب الرأي ومالك السكنة مكروهة وهذه الثلاث السكتات قد دل عليها حديث سمرة باعتبار الروایتين المذكورتين . وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ «اذا دخل في صلاته واذا فرغ من القراءة ثم قال بعدوا اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين» واستحب اصحاب الشافعي سكتة اربعة بين ولا الضالين وبين آمين قالوا ليعلم المأموم أن افظة آمين لبست من القرآن *

باب التكبير للركوع والسجود والرفع

١ عن ابن مسعود قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رقع وخفض وقيام وقعود» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه *
الحديث أخرج نحوه البخاري ومسلم . من حديث عمران بن حصين وأخرج نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرج نحوه البخاري من حديثه : وفي الباب عن أنس عند النسائي . وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي . وعن أبي مالك الاشعري عند ابن أبي شيبة . وعن أبي موسى غير الحديث الذي سيذكره المصنف عند ابن ماجه . وعن وائل بن حجر عند أبي داود واحمد والنسائي وان ماجه وفي الباب عن غيره لا وسياقي في هذا الكتاب بعض من ذلك (في الحديث) يدل على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود الا في الرفع من الركوع فإنه يقول سمع الله من حمده . قال النووي وهذا مجمع عليه اليوم ومن الاصرار المتقدمة وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا للاحترام انتهى . وقد حكى مشروعية التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الاربعة

وغيرهم ومن بعدهم من التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء . وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي ومالك وسعيد بن عبدالعزيز وعامة أهل العلم . وقال البغوي في شرح السنة اتفقت الأمة على هذه التكبيرات . قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشرع الاتكبير الاحرام فقط يحكى ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر ابن عبد العزيز والحسن البصري ونقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر ونقله ابن بطال عن جماعة ايضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر . وقال أحمد أحب الى ان يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا . وروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده ~~واستدل~~ من قال بعدم مشروعية التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن ابي عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان لا يتم التكبير . وفي لفظ لأحمد اذا خفض ورفع . وفي رواية فكان لا يكبر اذا خفض يعني بين السجدين وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخ ووثقه ابن حبان . وحكى عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندي باطل وهذا لا بقوى على معارضة احاديث الباب اكثرها وصحتها وكونها مثبتة ومشتملة على الزيادة والاحاديث الواردة في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع . وقد روي أحمد عن عمر بن حصين ان أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضمف صوته وهذا يحتمل انه ترك الجهر . وروى الطبري عن أبي هريرة ان أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد ان أول من تركه زياد . وهذه الروايات غير متناقضة لان زياد تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الاخفاء وحكى الدحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بآول سنة تركوها . وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير فذهب جمهورهم الى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الاحرام وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر انه يجب كله ~~واحتج الجمهور~~ علي النديبة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان واجبا لعامة وأيضاً حديث ابن ابي يدل على عدم الوجوب لان تركه صلى الله عليه وآله وسلم له في بعض الحالات لبيان الجواز والاشعار بعدم الوجوب وسيأتي دليل القائلين بالوجوب . وأما الجواب بانه

صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلّمه النبي من غير بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للنبي « ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفاصله ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوى قائماً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعداً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته » *

٢ وعن عكرمة قال قلت لابن عباس صليت الظهر بالبطحاء خلف شيخ أحق فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس تلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم « رواه أحمد والبخاري » *

قوله « الظاهر » لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الاسماعيلى وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام مع التشهد الأول. ولا أحمد والطبراني عن عكرمة أنه قال « صلى بنا أبو هريرة . قوله « تلك صلاة أبي القاسم » في لفظ البخاري « أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأُمّك » وفي لفظه « تلك أمك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم » (والحديث) يدل على مشروعية تكبير الانتقال وقد تقدم الخلاف فيه *

٣ وعن أبي موسى قال « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبنا فبين لما سنننا وعلمنا صلاتنا فقال إذا صليتم فاقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأوا فاستمعوا وإذا قال غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم الله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فالإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذلك ثلاث وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم فإن الله تعالى قال علي لسان نبيه سمع الله لمن حمده وإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذلك بتملك وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم السجيات الطيبات الصلوات لله السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود : وفي رواية بعضهم « وأشهد أن محمداً » *

قوله « فاقيموا صفوفكم » فالنزوى هو مأوربه بإجماع الامة قال وهو أمر ندب والاقامة

تسويتها والاعتدال فيها وتسميها الاول فالاول والتراص فيها : قوله « ثم ليؤمكم أحدكم فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو أمر ندب أو إيجاب وسيأتي بسط الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى : قوله « فاذا كبر فكبروا » فيه ان المأموم لا يكبر قبل الامام ولا معه بل بعده لان الفاء للتعقيب وقد قدمنا المناقشة في هذا : قوله « واذا قرأ فأصمتوا » قد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاء في قراءة المأموم وإيضااته . قوله « فاذا قرأ غير المأموم عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » استدل به على مشروعية ان يكون تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى : قوله « يحكم الله » أى يستجب لكم وهذا حديث عظيم على التأمين فيتأكد الاهتمام به : قوله « فاذا كبر وركع الى قوله فتلك تملك » معناه اجعلوا تكبيركم لاركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه . ومعنى تلك تملك أى الاحتظة التى سبقتكم الامام بها في تقدمه الى الركوع تنجبر لكم تأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظلة فتلك الاحتظة بتلك الاحتظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود : قوله « واذا قال سمع الله ان حمده فقولوا » الخ فيه دلالة على استحباب الجهر من الامام بالتسبيح ليسمعوه فيقولون وفيه أيضا دليل لمذهب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه سمع الله لمن حمده . وفيه خلاف وسيأتي بسطه في باب ما يقول في رفعه . ومعنى سمع الله ان حمده أجاب دعاء من حمده ومعنى قوله يسمع الله لكم يستجب لكم : قوله « ربنا لك الحمد » هكذا هو بلاواو وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باثبات الواو وبخذفها والكل جائز ولا ترجيح لاحدهما على الآخر كذا قال النووي والطاهر ان اثبات الواو أرجح لانها زيادة مقبولة : قوله « واذا كان عند القعدة » الى آخر الحديث الكلام تبلي بقية الفاضل يأتي ان شاء الله تعالى في أبواب النشيد . وقد استدل بقوله « فليكن من أول قول أحدكم » على انه يقول ذلك في أول جلوسه ولا يقول بسم الله : قال النووي وليس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من أول ولم يقل فليكن أول (والحديث) يدل على مشروعية تكبير النفل وقد استدل به القائلون بوجوبه كما تقدم وهو أخص من الدعوى لانه أمر للتأتم فقط وقد دفعه الجمهور بما تقدم من عدم ذكر تكبير الانتقال في حديث المسنى وقد عرفت ما فيه بحديث ابن ابي الزبي المنقدم *

باب جهر الامام بالتكبير لیسمع من خلفه وتبلغ

الغير له عند الحاجة

١ عن سعيد بن الحرث قال صلى لنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه البخاري وهو لاحمد بلقظ أبسط من هذا »*
الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير لا انتقال وقد كان مروان وسائر بني أمية يسرون به ولهذا اختلف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقام علي المذبر فقال إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أم لم تختلف إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي وقد عرفت مما سلف ان أول من ترك تكبير النفل أى الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بني أمية*

٢ وعن جابر قال « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلىنا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه. ومسلم والنسائي قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر وأبو بكر خلفه فاذا كبر كبر أبو بكر يسمعه »*

الحديث يأتي وشرحه ان شاء الله تعالى في باب الامام ينتقل مأموما وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير لیسمع الناس ويتبعوه وانه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد نقل انه إجماع قال النووي وما اراه يصح الإجماع فيه وقد نقل القاضي عياض عن مذهبهم ان منهم من ابطال صلاة المقتدي ومنهم من لم يدللوا ومنهم من قال ان أذن له الامام في الاسماع صحيح الافتداء به والا فلا ومنهم من ابطال صلاة المسمع ومنهم من صححها ومنهم من شرط اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتا بدلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته وكل هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع ولا يعتبر اذن الامام*

باب هيات الركوع

١ عن أبي مسعود عقبة بن عمرو « انه ركع فجاني يديه ووضع يديه على ركبتيه وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي » رواه أحمد وأبو داود والنسائي ٢ وفي حديث رفاة ابن رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك » رواه أبو داود *

الحديث الأول طرف من حديث أبي مسعود، والثاني طرف من حديث رفاة ابن رافع في وصف تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم للمسيء صلاته وكلاهما لا مطعن فيه فان جميع رجال إسنادهما ثقات . قوله « فجاني يديه » أي باعدهما عن جنبتيه وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء . قوله « وفرج بين أصابعه » أي فرق بينها بجاءلها وراء ركبتيه : قوله « فضع راحتيك » تنحية راحة وهي الكف جمعها راح بغير تاء . قوله « على ركبتيك » فيه رد على أهل التطبيق وسيأتي البحث في ذلك قريباً ﴿ والحديثان ﴾ يدلان على مشروعية ما شتملا عليه من هيات الركوع ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم الا لقائلين بمشروعية التطبيق *

٢ وعن مصعب بن سعد قال « صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذتي فباني عن ذلك وقال كنا نفعل هذا فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب » رواه الجماعة *

وفي الباب عن عمر عند النسائي والترمذي وصححه . وعن أسس أشار إليه الترمذي أيضاً . وعن أبي حميد الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة إلى تمام عشرة من الصحابة عند الخمسة وقد تقدم . وعن عائشة عند ابن ماجه . قوله « مصعب بن سعد » يعني ابن أبي وقاص . قوله « فطبقت » التطبيق الا اصاب بين يدي . كفتين حال الركوع وجمعها بين الفخذين . قوله « كما نفعل هذا فأمرنا » لفظ البخاري والترمذي وغيرها « كنا نفعله فنهيناعنه وأمرنا » الخ فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكها الرفع قال الترمذي التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك إلا ما روي عن ابن .

مسهود وبعض اصحابهم كانوا يطبقون انتهى . وقد روي النووي عن علقمة والأُسود
 انهما يقولان بمشروعية التطبيق . وأخرج مسلم عن علقمة والأُسود أنهما دخلا على
 عبد الله فذكر الحديث قال فوضعنا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه
 ثم جعلهما بين فخذه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وروي
 ابن خزيمة عن ابن مسعود أنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أراد أن يركع طبق يديه
 بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سمعا فقال صدق أخي كنا نفعل ذلك ثم أمرنا بهذا، يعني
 الإمساك بالركب . وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناسخ لم يبلغهم . وقد روي
 ابن المنذر عن ابن عمر أنه قال إنما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعني التطبيق
 قال الحافظ . وإسناده قوي . واستدل ابن خزيمة بقوله نهينا على أن التطبيق غير جائز قال
 الحافظ وفيه غرار لاحتمال حمل التهي على الكراهة فقد روي ابن أبي شيبة من طريق
 عاصم بن ضمرة عن علي قال «إذ أركعت فان شئت قلت هكذا» يعني وضعت يديك على
 ركبتيك «وان شئت طبقت» وإسناده حسن وهو ظاهر في أنه كان يري التخير أو لم يبلغه
 الناسخ والظاهر ما قاله ابن خزيمة لأن المعنى الحقيقي للنهي على ما هو الحق التحريم وقول
 الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه إلى الجاز *

باب الذكر في الركوع والسجود

١ عن حذيفة قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه
 سبحان ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الأعلى وما مرت به آية رحمة الا وقف عندها
 يسأل ولا آية عذاب الا تعوذ منها» رواه الخمسة وصححه الترمذي *
 الحديث أخرجه أيضا مسلم : قوله «يسأل» أي الرحمة . قوله «تعوذ» أي من العذاب
 وشر العقاب : قال ابن رسلان ولا بآية تسبيح الا سبح وكبر ولا بآية دعاء واستغفار الادعا
 واستغفر وان رجع رجو سأل يفعل ذلك بلسانه أو قلبه (والحديث) بدل على مشروعية
 هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء
 من أئمة العترة وغيرهم الا انه سنة وليس بواجب . وقال اسحق بن راهويه التسبيح
 واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل . وقال الظاهري واجب مطلقا

وأشار الخطابي في معالم السنن الى اختياره . وقال احمد التسييح في الركوع والسجود . وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجب فان ترك منه شيئاً عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل ويسجد للسموهذا هو الصحيح عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد روي القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عن ابن خزيمة **﴿احتج الموحيون﴾** بحديث عقبة بن عامر الآتي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ويقول الله تعالى (وسبحوه) ولا وجوب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها بالقياس على القراءة **﴿واحتج الجمهور﴾** بحديث المسمى . صلاته فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه واحبات الصلاة ولم يعلمه هذه الا ذكرا مع انه علمه تكبيرة الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه اباها لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه لتعليمه دالا على ان الاوامر الواردة بما زاد على ما علمه الاستحباب لا لا وجوب **﴿والحديث﴾** كما يدل على ان التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون مفسرا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عقبة « اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم » والي ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت وبه قال جميع من عداهم . وقال الهادي والقاسم والصادق انه سبحانه الله العظيم وبحمده في الركوع وسبحان الله الأعلى وبحمده في السجود . واستدلوا بظاهر قوله (فسبح باسم ربك العظيم) و (سبح اسم ربك الاعلى) وقد امر صلى الله عليه وسلم بعمل الاولى في الركوع والثانية في السجود كما سبأني في حديث عقبة ولكنه لا يتم الاعلى فرض انه ليس لله جل جلاله الا اسم واحد وقد تقرر ان له تسعة وتسعين اسما بالاحاديث الصحيحة وان له اسما متعددة بصريح القرآن والله الاسماء الحسنى وامثال ما في الآيتين يحصل بالجمل . بأي اسم منها مثل سبحان ربي وسبحان الله وسبحان الاحد وغير ذلك لكنه قد ورد من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الآتي فتعين ان لفظ الرب هو المراد . وبهذا يتدفع ما اُلزم به صاحب البحر من تلاوة هذا الآيتين في الركوع والسجود وأما زيادة وبحمده فهي عند أبي داود من حديث عقبة الآتي وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الآتي ايضا . وعنده ايضا من حديث حذيفة . وعند أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وعند الحاكم من حديث أبي جحيفة

ولسكنه قال أبو داود بعد إخراجهم له من حديث عقبة أنه يخاف أن لا تكون محفوظة . وفي حديث ابن مسعود السري بن اسماعيل وهو ضعيف . وفي حديث حذيفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف . وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب وقدرواه أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدي عن أبيه بدونهما . وحديث أبي جحيفة قال الحافظ إسناده ضعيف وقد أنكرهذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق تنعاضد فيرد بها هذا الإنكار . وسئل أحمد عنهما فقال أما أنا فلا أقول وبحمدته انتهى *

٢ وعن عقبة بن عامر قال « لما نزلت فسمي باسم ربك العظيم قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سمي اسم ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه رحمهم الله *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه : قوله « اجعلوها » قد تبين بالحديث الأول وبما سيأتي كيفية هذا الجمل والحكمة في تخصيص الركوع بالعتيق والسجود بالأعلى أن السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام كان أفضل من الركوع فحسن تخصيصه بما فيه صيغة أفضل التفضيل وهو الأعلى بخلاف العظيم جملا لا يبلغ مع الأعلى والمطلق مع المطلق رحمهم الله والحديث رحمهم الله يصلح متمسكا للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم *

٣ وعن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبوح قدوس رب الملائكة والروح » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي رحمهم الله *

قوله « سبوح قدوس » يضم أولهما ويفتحهما والضم أكثر وافصح . قال ثعلب كل اسم على فمول فهو مفتوح الأول إلا السبوح والقدوس فإن الضم فيهما أكثر . قال الجوهري سبوح من صفات الله . وقال ابن فارس والزيدي وغيرهما سبوح هو الله عز وجل والمراد المسيح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس . ومعنى سبوح المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالالهية . وقدوس المظهر من كل ما لا يليق بالخلق وهما خبران مبتدؤهما تنويف تقديره ركوعي وسجودي لمن هو سبوح قدوس . وقال الهروي قيل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سبوحا قدوسا على تقدير

أسبح سبوحاً أو أذكر أو أعظم أو أعبد : قوله « رب الملائكة والروح » هو من عطف الخاص على العام لأن الروح من الملائكة وهو ملك عظيم يكون إذا وقف كجميع الملائكة. وقيل يحتمل أن يكون جبريل وقيل خلق لأتباع الملائكة كنسبة الملائكة إلينا *
 ٤ وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن » رواه الجماعة إلا الترمذي *

قوله « يكثر أن يقول » في رواية « ماضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح الا يقول فيها سبحانك » الحديث وفي بعض طرقه عند مسلم ما يشر به صلى الله عليه وآله وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها : قوله « سبحانك » هو منصوب على المصدرية والتسبيح التزبیه كما تقدم. قوله « وبحمدك » هو متعلق بحذف دل عليه التسبيح أى وبحمدك سبحتك ومعناه بتوفيقك لي وهدايتك وفضلك على سبحتك لا بحولي وقوتي . قال القرطبي ويظهر وجه آخر وهو ابقاء معنى الحمد على أصله وتكون الباء السببية ويكون معناه بسبب أنك موصوف بصفات الكمال والجلال سبحتك المسبحون وعظمتك المعظمون . وقد روي بحذف الواو من قوله وبحمدك وبإثباتها . قوله « اللهم اغفر لي » يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع وفيه رد على من كرهه فيه كمالك * واحتج من قال * بالكرهية بحديث مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ « أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء » الحديث وسيأتي ولكن لا يعارض ماورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع لأن تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كما أن الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم . قال ابن دقيق العيد ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أنه أمر في السجود بتكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثيراً . قوله « يتأول القرآن » يعني قوله تعالى (فسبح بحمد ربك واستغفره) أي يعمل بما أمر به فيه فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان يأتي به في الركوع والسجود لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختارها لاداء هذا الواجب الذي أمر به فيكون أكمل *

٥ وعن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال اذا ركع احدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك ادناه « رواه الترمذى وابوداود وابن ماجه وهو مرسل عون لم يلق ابن مسعود » *

الحديث قال ابو داود مرسل كما قال المصنف قال لان عوناً لم يدرك عبد الله وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل. وقال الترمذى ليس له إسناد متصل انتهى . وعون هذا ثمة سمع جماعة من الصحابة واخرج له مسلم . وفي الحديث مع الارسال اسحق بن زيد الهذلي راويه عن عون لم يخرج له في الصحيح . قال ابن سيد الناس لانهم وثق ولا عرف الا برواية ابن ابي ذئب عنه خاصة فلم ترفع عنه الجلالة العينية ولا الحالية : قوله « وذلك ادناه » في الموضعين أي أدنى الكمال وفيه اشعار بأنه لا يكون المصلي متسناً بدون الثلاث . وقد قال الماوردى ان الكمال احدي عشرة أو تسع وأوسطه خمس ولو سبىح مرة حصل التسبيح . وروى الترمذى عن ابن المبارك واسحق بن راهويه انه يستحب خمس تسبيحات للإمام وبه قال الثوري ولا دليل على تقييد الكمال بعدد معلوم بل يبقى الاستكثار من التسبيح على ممدارات طویل الصلاة من غير تقييد بعدد . وأما إيجاب سجود السهو فيما زاد على التسع واستحباب أن يكون عدد التسبيح وتراً لا شفعاً فيما زاد على الثلاث فما لا دليل عليه »

٦ وعن سعيد بن جبیر عن أنس « قال ماصليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا الفتى يعني عمر بن عبدالعزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي سجوده عشر تسبيحات » رواه أحمد وأبو داود والنسائي *

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كبسان أبو يزيد الصنماني قال أبو حاتم صالح الحديث . وقال النسائي ليس به بأس وليس له عند أبي داود والنسائي الا هذا الحديث : قوله « فخرنا » أي قدرنا . قوله « عشر تسبيحات » قيل فيه حجة لمن قال ان كل التسبيح عشر تسبيحات والاصح ان المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد وكلما زاد كان أولى والا حادبت الصحيحة في تطويله صلى الله عليه وآله وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان المؤمن لا يتأذن بالتطويل * (قائده) من الاذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث على عليه السلام في باب الاستفتاح . ومنها ما أخرجه

أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه «سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجوده مثل ذلك». ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده «اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره وعلايته وسره» ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة «أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في سجوده في صلاة الليل أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وقد ورد الأذن بطلاق التعظيم في الركوع وبطلاق الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعد هذا *

باب النهى عن القراءة في الركوع والسجود

١ عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الاواني نهيت ان اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم» رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود *

قوله «كشف الستارة» بكسر السين المهملة وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار. قوله «من مبشرات النبوة» أى من أول ما يبدو منها مأخوذ من تبشير الصبح وهو أول ما يبدو منه وهو كقول عائشة أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الرؤيا من المبشرات سواء رآها المسلم أو رآها غيره. قوله «الاواني نهيت» النهى له صلى الله عليه وآله وسلم نهى لأمته كما يشعر بذلك قوله في الحديث «أما الركوع» الى آخره ويشعر به أيضا ما في صحيح مسلم وغيره ان عليا قال «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا» ويدل عليه أيضا أدلة الناسي العامة وفيه خلاف في الأصول وهذا النهى يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود وفي إطلاق الصلاة باقراءة حال الركوع والسجود خلاف: قوله «أما الركوع فعظموا فيه الرب»

أَي سَبِّحُوهُ وَنَزِّهُوهُ وَجِدِّدُوهُ وَقَدْ بَيَّنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ اللَّفْظَ الَّذِي يَقَعُ بِهِ هَذَا التَّعْظِيمُ بِالْأَحَادِيثِ الْمُنْتَقِمَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا . قَوْلُهُ « وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ » فِيهِ الْحُثُّ عَلَى الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدًا كَثُرُوا الدُّعَاءَ » قَوْلُهُ « فَقَمِنْ » قَالَ الزُّوْرِيُّ هُوَ بَفَتْحِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَكُسْرُهَا لَفْتَانٌ مَشْهُورَانِ فَمَنْ فَتَحَ فَهُوَ عِنْدَهُ مُصَدِّرٌ لَا يَثْنِي وَلَا يَجْمَعُ وَمَنْ كَسَرَ فَهُوَ وَصْفٌ يَثْنِي وَيَجْمَعُ قَالَ وَفِيهِ لُغَةٌ ثَلَاثَةٌ قَيْنَ بَزِيَادَةَ الْيَاءِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَكُسْرِ الْمِيمِ وَمَعْنَاهُ حَقِيقٌ وَجَدِيرٌ . وَيَسْتَحِبُّ الْجَمْعُ بَيْنَ الدُّعَاءِ وَالتَّسْبِيحِ الْمُنْتَقِمِ لِيَكُونَ الْمُصَلِّيَ عَامِلًا بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ وَالْأَمْرُ بِتَعْظِيمِ الرَّبِّ فِي الرُّكُوعِ وَالِاجْتِهَادِ فِي الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّوَدُّعِ عِنْدَ الْجُمُودِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِهِ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ *

باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعد انتصابه

١ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا وَيَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّلَاثِينَ بَعْدَ الْجُلُوسِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمْ « رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ » *

قَوْلُهُ « إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ » فِيهِ أَنَّ التَّكْبِيرَ يَكُونُ مُقَارِنًا لِحَالِ الْقِيَامِ وَأَنَّهُ لَا يَجْزِي مِنْ قِيَامِهِ . وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ : قَوْلُهُ « ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » فِيهِ مَتَمَسِّكٌ لِمَنْ قَالَ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ كُلِّ مَهْلٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأُتَمِّ وَالْمُنْفَرِدِ وَهُوَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَعِظَاءُ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَبُو بَرْدَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَاسْحَقُ وَدَاوُدُ قَالُوا أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ يَقُولُ فِي حَالِ ارْتِفَاعِهِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ فَإِذَا اسْتَوَى قَامًا يَقُولُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَقَالَ الْإِمَامُ بِحَبِيبِ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ وَمُحَمَّدُ الْمَأُتَمِّ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَبَيْنَهُمَا الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ أَيْضًا

ولكن يسمعل المؤتم . وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة انه يقول الامام والمنفرد سميع
الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط وحكاية ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة
والشعبي ومالك وأحمد قال وبه أقول انتهى . وهو مروي عن الناصر **﴿ واحتج القائلون ﴾**
بأنه يجمع بينهما كل مصل بحديث الباب ولكنه أخص من الدعوي لانه حكاية لصلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لإماما كما هو المتبادر والغالب إلا أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم
« صلوا كما رأيتموني أصلي » يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام **﴿ واحتجوا ايضا ﴾** بما نقله
الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على أن المنفرد يجمع بينهما وجعله الطحاوي حجة
لكون الامام يجمع بينهما فيلحق بهما المؤتم لان الاتصال استواء الثلاثة في المشروع
في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه **﴿ واحتجوا ﴾** أيضا بما أخرجه الدارقطني عن
بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يا بريدة اذا رفعت رأسك من
الركوع فقل سميع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء
ما شئت من شيء بعد » وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا أو إماما أو مأموما ولكن
سنده ضعيف . وبما أخرجه أيضا عن أبي هريرة قال « كنا اذا صلينا خلف رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال سميع الله لمن حمده قال من ورائه سميع الله لمن حمده » **﴿ واحتج
القائلون ﴾** بأنه يجمع بينهما الامام والمنفرد ببعض هذه الأدلة **﴿ واحتج القائلون ﴾** بأن
الامام والمنفرد يقولان سميع الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط بحديث
أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به » وفيه « واذا قال
سميع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » أخرجه الشيخان وأخرجنا نحوه من حديث
عائشة وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير للركوع والسجود من حديث أبي موسى وسياقي
نحوه من حديث أنس . ويجاب بأن أمر المؤتم بالحمد عند تسميع الامام لا ينافي فعله له كما أنه لا
ينافي قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين » قراءة المؤتم للفاحة
وكذلك أمر المؤتم بالتحميد لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي أمر المؤتم بالتأمين تأمين
الامام وقد استفيد التحميد للامام والتسميع للمؤتم من أدلة أخرى هي المذكورة سابقا والوارد
في قوله « ربنا لك الحمد » ثابتة في أكثر الروايات وقد قدمنا أم زيادة فيكون الأخذ بها
أرجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحدى الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدر
بعد قوله ربنا وهو استعجب كما قال ابن دقمة العداء أو حمدنا كما قال الذهبي ، أه اه اه

زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء أول الحال كما قال غيره . وروى عن أحمد بن حنبل أنه إذا قال ربنا قال ولك الحمد وإذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد . قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو . وأقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة القاعد من حديث أنس بلفظ « وإذا قال سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد » وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري : قوله « ثم يكبر حين يهوى » فيه ان التكبير ذكر الهوى فيتدي به من حين يشروع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجدا : قوله وفي رواية لهم يعني البخاري ومسلم وأحمد لان المتفق عليه في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كما تقدم في أول الكتاب لاما أخرجه الشيخان فقط كما هو اصطلاح غيره ^(١) والحديث ^(٢) يدل على مشروعية تكبير النقل وقد قدمنا الكلام عليه مستوفى *

٢ ^(٣) وعن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » متفق عليه ^(٤) *
الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير للركوع والسجود . وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بأن الامام والمنفرد يقولان سمع الله من حمده فقط والمؤتم يقول ربنا ولك الحمد فقط . وقد عرفت الجواب عن ذلك *

٣ ^(٥) وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد لأمانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » رواه مسلم والنسائي ^(٦) *

الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديث علي المتقدم في باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة : قوله « أهل الثناء والمجد » هو في صحيح مسلم بزيادة « أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد » قبل قوله لأمانع الخ . وأهل منصوب على النداء أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف والثناء الوصف الجميل والمجد العظمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان الجبد : قوله « لأمانع لما أعطيت » هذه جملة مستأنفة متضمنة للثناء وبض والاذعان والاعتراف : قوله « ذا الجبد » بفتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن البعض الكسر قال ابن جرير وهو خلاف ما عرفه أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح الحظ

والفني والعظمة أي لا ينفعه ذلك وإنما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتهاد أي لا ينفعه اجتهاده
وأنما تنفعه الرحمة (والحديث) يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والذكر
فيه بهذا . وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة وسبأني الكلام على ذلك *

باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض

١ عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله
إلى صلاة رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده» رواه أحمد * ٢ وعن علي بن شيبان
«ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقم صلبه في الركوع
والسجود» رواه أحمد وابن ماجه * ٣ وعن أبي مسعود الانصاري «قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزي صلاة لا يقم فيها الرجل صلبه في الركوع
والسجود» رواه الخمسة وصححه الترمذي *

الحديث الأول تفرد به أحمد من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد ولم
أجد من ترجمه وقد ذكر ابن حجر في المنفعة انه وهم الهيثمي في تسميته عبد الله بن زيد وانه
عبد الله بن بدر وهو معروف موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروى عن
أبي هريرة الا بواسطة * والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر
ابن أبي شيبه عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد ويحيى والنسائي ، وقال أبو داود
ليس به بأس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والمعجل وأبو زرعة عن
عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان * والحديث الثالث استاده
صحيح وصححه الترمذي كما قال المصنف (وفي الباب) عن أنس عند الشيخين
وعن أبي هريرة من حديث المسىء صلواته وسياي . وعن رفاعة الزرقني عند
أبي داود والترمذي والنسائي من حديث المسىء صلواته أيضا : وعن حذيفة عند
أحمد والبخاري وسياي . وعن أبي قتادة عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسياي .
وعن عبد الرحمن بن شبل عند أبي داود والنسائي وابن ماجه (والأحاديث) المذكورة
في الباب تدل على وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين
ولم يزل ذلك ذهب المتز والشافعي وأحمد واسحق وداود وأكثر العلماء قالوا ولا تصح

صلاة من لم يتم صلبه بيها وهو الظاهر من أحاديث الباب لما قررناه غير مرة من ان النفي ان لم يمكن توجهه الى الذات توجهه الى الصلحة لانها أقرب اليها . وقال أبو حنيفة وهو مروى عن مالك ان الطمأنينة في الموضعين غير واجبة بل لو انحط من الركوع الى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف ﴿ واحتج أبو حنيفة ﴿ بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) وقد عرفناك في باب قراءة الفاتحة ان الفرض عنده لا يثبت بما يزيد على القرآن وبيننا بطلانه هناك وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب الجلوس بين السجدين ان شاء الله *

باب هيات السجود وكيف الهوى اليه ﴿

١ ﴿ عن وائل بن حجر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » رواه الخمسة إلا أحمد ﴿ * الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير شريك وذكر أنهم ما رواه عن عاصم مرسل ولم يذكر وائل بن حجر قال العمري من شأن الترمذي التصحيح بمنزل هذا الاسناد فقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل « لا نظرن الى صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما جلس للتشهد » الحديث وإنما الذي قصر بهذا عن التصحيح عنده الراية التي أشار اليها وهي تفرد يزيد بن هرون عن شريك وهو لا يحطه عن درجة الصحيح لجلالة يزيد وحفظه وأما تفرد شريك به عن عاصم وبه صار حسنا فان شريكا لا يصح حديثه منفردا وهذا معني كلامه . وكذا علل الحديث النسائي بتفرد يزيد بن هرون عن شريك وقال الدارقطني تفرد به يزيد عن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به . وقال البيهقي هذا حديث يمد في افراد شريك القاضي وإنما تابعه هام مرسل هكذا ذكر البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث ابو داود من طريق محمد بن جهماد عن عبد الحيار بن وائل عن أبيه قال المندري عبد الحيار بن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه ايضا من طريق هام عن شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مرسل . وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدم لان كليب بن شهاب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ وفي الباب ﴿ عن

أنس «أنه صلى الله عليه وآله وسلم انحط بالنكير فسبقت ركبته يديه» أخرجه الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال تفرد به العلاء بن اسماعيل وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما ولا أعلم له علة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين وإلى ذلك ذهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي قال وبه أقول، وذهبت العترة والأوزاعي ومالك وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية عن أحمد وروى الحازمي عن الأوزاعي أنه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبهم قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث «واحتجوا» بحديث أبي هريرة الآتي وهو أقوى لأن له شاهدا من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه ذكره البخاري تعليقا موقوفا كذا قال الحافظ في بلوغ المرام . وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک مرفوعا باللفظ «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه» وقال علي شرط مسلم «وأجاب الأولون» عن ذلك باجوبة. منها أن حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان بما أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال «كما نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا أن نضع الركبتين قبل اليدين» وليكنه قال الحازمي في إسناده مقال ولو كان محفوظا للدل على النسخ غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق . وقال الحافظ في الفتح إنه من أوراد إبراهيم بن اسماعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل الركبتين ناسخا لما خالفه . ومنها ما جزم به ابن القيم في الهدى أن حديث أبي هريرة الآتي انقلاب منه على بعض الرواة قال ولعله ليضع ركبتيه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو بكر بن أبي شيبة فقال حدثنا محمد بن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك بركبته الفحل» ورواه الأثرم في سننه أيضا عن أبي بكر كذلك وقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر . قال ابن أبي داود حدثنا يوسف بن عدي حدثنا ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه» اهـ وليكنه قد

ضعف عبد الله بن سعيد يحيى القطان وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث . وقال أحمد بن حنبل هو منكر الحديث متروك الحديث . وقال يحيى بن معين ليس بشيء لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة هو ضعيف لا يوقف منه على شيء . وقال أبو حاتم ليس بقوى . وقال ابن عدي حامة ما يرويه الضعف عليه بين ~~هو~~ وما أجاب به ابن القيم ~~عن~~ عن حديث أبي هريرة ان أوله يخالف آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك كما يبرك البعير فان البعير اذا وضع يديه أولا قال ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبتا البعير في يديه لاني رجله فهو اذا برك وضع ركبتيه أولا فهذا هو المنهي عنه قال وهو فاسد لوجوه . حاصلها ان البعير اذا برك يضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنهي عنه وإن القول بان ركبتى البعير في يديه لا يعرفه أهل اللغة وانه لو كان الاثر مكرها قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم فليبرك كما يبرك البعير لان اول ما عسى الارض من البعير يداه : ومن الاجوبة التي أجاب بها الاولون عن حديث أبي هريرة الاتي ان حديث وائل أرجح منه كما قال الخطابي وغيره . ويحاج عنه بان المقال الذي سيأتي على حديث أبي هريرة لا يزيد على المقال الذي تقدم في حديث وائل على أنه قد رجحه الحافظ كما عرفت وكذلك الحافظ ابن سيد الناس قال أحاديث وضع اليد من قبل الركبتين أرجح وقال ينبغي ان يكون حديث أبي هريرة داخلا في الحسن على رسم الترمذي لسلامة روايته من الجرح . ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة فان منهم من يقول وليضع يديه قبل ركبتيه . ومنهم من يقول بالعكس كما تقدم . ومنهم من يقول وليضع يديه على ركبتيه كما رواه البيهقي . ومنها ان حديث وائل موافق لما نقل عن الصحابة كعمر بن الخطاب وابنه وعبد الله بن مسعود . ومنها ان الحديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر ويحاج عنه بان الحديث أبي هريرة شواهد كذلك . ومنها انه مذهب الجمهور ~~ومن المرححات~~ حديث أبي هريرة أنه قول وحديث وائل حكاية فعل والقول أرجح مع أنه قد تقرر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله المختص بالامة ومحل النزاع من هذا القيل . وايضا حديث أبي هريرة مشتمل على النهي المقتضى للحظر وهو مرجح مستقل وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسألة وقد أشيرنا الى تزييف البعض منه والمقام من معارك الاظهار ومضائق الافكار ولهذا قال النووي لا يظهر له ترجيح أحد المذهبين . وأما الحافظ ابن القيم فقد رجح حديث وائل بن حجر واطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مرجحات قد أشيرنا ههنا الى بعضها . وقد حاول الحق المقتضى الجمع بين الأحاديث بما

حاصله ان من قدم يديه أو قدم ركبتيه وافرط في ذلك بماعدة سائر اطرافه وقع في الهيئة المنكرة ومن قارب بين اطرافه لم يقع فيها سواء قدم اليدين أو الركبتين وهو مع كونه جمعا لم يسبقه اليه أحد تعطيل لمعاني الاحاديث واخراج لها عن ظاهرها ومصير الي ما لم يدل عليه دليل . ومثل هذا ما روى البعض عن مالك من جواز الأمرين ولكن المشهور عنه ما تقدم *

٢ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير وايضع يديه ثم ركبتيه » رواه واحمد وأبو داود والنسائي وقال الخطابي حديث وائل بن حجر أثبت من هذا « » *

الحديث أخرجه الترمذى وقال غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد الامن هذا الوجه اه . وقال البخارى ان محمد بن عبد الله بن حسن بن علي بن ابي طالب لا يتابع عليه وقال لا أدري سمع من ابي الزناد أولا . وقال الدارقطني تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله المذكور . قال المذرى وفيما قال الدارقطني نثار فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله وأخرجه أبو داود والترمذى والنسائي من حديثه وقاله أبو بكر بن ابي داود السجستاني هذه سنة تفرد بها أهل المدينة ولهم فيها اسناد ان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمنا انه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد اعلاه الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضاً عن عبيد الله بن عمر وقال في موضع آخر تفرد به أصبغ بن الفرج عن الدراوردي اه . ولا ضير في تفرد الدراوردي فانه قد أخرجه له مسلم في صحيحه واحتج به وأخرجه له البخارى مقرؤنا بعبد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبغ فانه قد حدث عنه البخارى في صحيحه محتجاً به « » (والحديث) استدلل به القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفي : قوله « وليضع يديه ثم ركبتيه » هو في سنن أبي داود وغيرها بلفظ « قبل ركبتيه » ولعل ما ذكره المصنف لفظ أحمد « » ٣ وعن عبد الله بن بحينة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يجنح في سجوده حتى يرى وضح ابطيه » متفق عليه « » *

قوله « يجنح » بضم الياء المثناة من تحت وفتح الجيم وكسر النون المشددة وروى فرج . وروى خوى وكلها بمعنى واحد . والمراد انه نحى كل يد عن الجنب الذي يليها .

قوله « حتى يرى » قال النووي هو بالنون وروى بالياء المثناة من تحت المضمومة وكلاهما صحيح : قوله « وضع لبطيه » هو البياض وفي رواية « حتى يبدو بياض لبطيه » وفي أخرى « حتى أني لاري بياض لبطيه » قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استجاب هذه الهيئة أن يخف اعتماد علي وجهه ولا يتأثر انفه ولا جبهته ولا يتأذى بإلقاء الأرض قال وقال غيره هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض مع مغايرته لهيئة الكسلان . وقال ابن المنير ما معناه أن يتميز كل عضو بنفسه . وأخرج الطبراني وغيره بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تفرش الفراش السبع واعتمد على راحتك وأبد ضبعك فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك » وأخرج مسلم من حديث عائشة « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفرش الرجل ذراعيه فراش السبع » وأخرج أيضاً من حديث البراء مرفوعاً « إذا سجدت فضع كفك وأرفع مرفقك » وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتي وجوب التفريج المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ « شكى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال استعينوا بالركب » وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التفريج وفسره ابن عجلان أحد رواة بوضع المرفقين على الركبتين إذا طال السجود . وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته إذا انفرجوا فترجم له باب ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب حين يرتفع من السجود طالبا للقيام واللفظ يحتمل ما قاله والزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد ولكنه قال الترمذي أنه لم يعرف الحديث إلا من هذا الوجه وذكر أنه روي من غير هذا الوجه مرسلاً وكأنه أصح . وقال البخاري إرساله أصح من وصله وهذا الأعلال غير قادح لأنه قد رفعه أئمة فرواه الليث عن ابن عجلان عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً والرفع من هؤلاء زيادة وتقدم غير ضائر *

وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اعتدلوا في السجود . ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » رواه الجماعة *

قوله « ولا يبسط » في رواية ولا يبسط بزيادة التاء المثناة من فوق وفي رواية « ولا يفرش » ومنها واحد كما قال ابن المنير وابن رسلان أي لا يجعل ذراعيه على الأرض كالفرش والبساط . قال القرطبي ولا شك في كراهة هذه الهيئة ولا في استجاب تقويضها :

قوله « انبساط السكب » فى رواية « افتراش السكب » وقد عرفت ان معناها واحد والانبساط مصدر فعمل محذوف تقديره ولا يبسط فينبسط انبساط السكب ومثله قوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) وقوله تعالى (وأنبتنا نباتا حسنا) أى أنبتكم فنبتم نباتا وأنبتنا فنبتت نباتا، والمراد بالاعتدال المأمور به فى الحديث هو التوسط بين الافتراش والقبض. وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم فى شرح الحديث الأول ما يدل على صرفه عنه إلى الاستحباب *

٥ وعن أبي حميد فى صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شئ من نخذه » رواه أبو داود *
حديث أبي حميد قد تقدم ذكره من أخرجه فى باب رفع اليدين وهذا طرف منه .
قوله « فرج بين نخذه » أى فرق بين نخذه وركبته وقدميه قال أصحاب الشافعى يكون التفريق بين القدمين بقدر شبر. قوله « غير حامل بطنه » بفتح الراء من غير والمراد أنه لم يجعل شيئا من نخذه حاملا لبطنه بل يرفع بطنه عن نخذه حتى لو شاء تهيمه ان يمر بين يديه لم يضر (والحديث) يدل على مشروعية التفريق بين الفخذين فى السجود ورفع البطن عنهما ولا خلاف فى ذلك *

٦ وعن أبي حميد ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم « كان اذا سجد أمكن انفه وجهته من الارض ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حذو منكبيه » رواه أبو داود والترمذى وصححه *
وهذا ايضا طرف من حديث أبى حميد المتقدم وأخرجه بهذا اللفظ ايضا ابن

خزيمة فى صحيحه . قوله « أمكن » بقال أمكنته من الشئ ومكنته منه فتمكن واستمكن أى قوى عليه . وفيه دليل على مشروعية السجود على الانف والوجهة وسياى الكلام عليه . قوله « ونحى يديه » فيه مشروعية التغطية فى السجود كما فى الركوع . قوله « ووضع كفيه » هذه الرواية مبينة للرواية الأخرى الواردة بلفظنا « ووضع يديه » قوله « حذو منكبيه » فيه مشروعية وضع اليدين فى السجود حذو المنكبين *

باب أعضاء السجود

١ عن العباس بن عبد المطلب « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا سجد العبد سجدته سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه وقدماه » رواه الجماعة الا البخارى *
*

قوله « آراب » بالمد جمع إرب بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو (الحديث) يدل على ان أعضاء السجود سبعة وأنه ينبغي للساجد ان يسجد عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب السجود على هذه السبعة الأعضاء فذهبت المعتزلة والشافعية في أحد قوايه الى وجوب السجود على جميعها إلا وأمر التي ستأتي من غير فصل بينها . وقال أبو حنيفة والشافعية في أحد قوايه وأكثر الفقهاء الواجب السجود على الجهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « يمكن جبهتك » ورافقهم المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله الأولون *

٢ وعن ابن عباس قال « أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعر اولا ثوبا للجهة واليدين والركبتين والرجلين » أخرجه وفي لفظ « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده على أنفه واليدين والركبتين والقدمين » متفق عليه . وفي رواية « أمرت أن أسجد على سبع ولا اكف الشعر ولا الثياب للجهة والأنتف واليدين والركبتين والقدمين » رواه مسلم والنسائي *

قوله « أمر » قال الحافظ هو بضم المهملة في جميع الروايات على البناء لما لم يسم فاعله وهو الله جل جلاله . قال البيضاوي وعرف ذلك بالمعرف وذلك يقتضى الوجوب ونظرة الحافظ قال لانه ليس فيه صيغة أفعل وهو ساقط لان لفظ أمر أدل على المطلوب من صيغة أفعل كما تقرر في الأصول ولكن الذى يتوجه على القول باقتضائه الوجوب على الأمة انه لا يتم الاعلى القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لا مته وفيه خلاف معروف ولا شك أن عموم أدلة الناسي تقتضى ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ « أمرنا » وهو دال على العموم . قوله « سبعة أعظم » سمي كل واحد عظما وان اشتمل على عظام باعتبار الجملة ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد : قوله « ولا يكف شعر اولا ثوبا » جملة معترضة بين الجملة والمبين . والمراد بالشعر شعر الرأس . وظاهره ان ترك الكف واجب حال الصلاة لا خارجها ورد الفاضى عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك المصلى سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها . قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكان

حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعداء **(قيل)** والحكمة في ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض اشبه المتكبرين بقوله «الجهة» احتج به من قال بوجوب السجود على الجهة دون الأنف واليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة انه يجزئ السجود على الأنف وحده وقد نقل ابن المنذر اجماع الصحابة على أنه لا يجزئ السجود على الأنف وحده وذهب الاوزاعي وأحمد واسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان يجمعهما وهو قول للشافعي **(واستدل)** أبو حنيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس المذكور في الباب لانه ذكر الجهة وأشار الى الأنف فدل على انه المراد ورده ابن دقيق العيد فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجهة لانها قد لاتعين المشار اليه بخلاف العبارة قلنا معينة وفيه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة اللفظية وعدم التعيين المدعي ممنوع وقد صرح النجاة ان التعيين فيها يقع بالعين والقلب وفي المأمور باللام بالقلب فقط ولهذا جعلوها اعرف منه بل قال ابن السراج انها اعرف المعارف . واستدل القائلون بوجوب الجمع بينهما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلهما كمضو واحد ولو كان كل واحد منهما عضوا مستقلا لازم ان تكون الاعضاء ثمانية وتقلب بانه يلزم منه أن يكفي بالسجود على الأنف وحده والجهة وحدها فيكون دليلا لابي حنيفة لان كل واحد منهما بعض العضو وهو يكفي كما في غيره من الاعضاء وأنت خير بان المشي على الحقيقة هو المنتهى والمناقشة بالجاز بدون موجب للمصير اليه غير ضائرة، ولا شك ان الجهة والأنف حقيقة في المجموع ولا خلاف ان السجود على مجموع الجهة والأنف مستحب . وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الأرض واضعا جبهته وأنفه في سجوده» واخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين» قال الدارقطني الصواب عن عكرمة مرسل وروى اسمعيل ابن عبد الله المعروف بسمويه في قوائمه عن عكرمة عن ابن عباس قال «اذا سجد أحدكم فليضع أنفه على الأرض فانكم قد أمرتم بذلك» . قوله «واليدين» المراد بهما الكفان بقرينة ما تقدم من النهي عن افتراش السبع والكلب . قوله «والرجلين» وفي الرواية الثانية والثالثة والركبتين والتقدمين وهي معينة للمراد من الرجلين في الرواية الأولى **(والحديث)** يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف

في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الأجزاء لان معنى السجود يحصل بوضعها دون كشفها. قال ابن دقيق العيد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو ان الشارع وقت المسح على الخف بمدة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة اهـ ويمكن ان يخص ذلك بالابس الخف لاجل الرخصة. وأما كشف اليدين والوجهة فسيأتى الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا. وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي الى انه لا يجب الكشف عن شيء من السبعة الأجزاء. وذهب الناصر والمرتضي وأبو طاب والشافعي في أحد قوليه الى انه يجب في الوجهة دون غيرها. وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة انه يجزئ السجود على كور العمامة وفي قول للشافعي انه يجب كشف اليدين كالوجهة وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الاول انه لا يجب كمصافحة الحرة وسيأتى الدليل على ذلك *

باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه بأعضائه

١ «عن أنس قال» كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه «رواه الجماعة» * قوله «ثوبه» قال في الفتح الثوب في الأصل يطاق علي غير الخيط (والحديث) يدل على جواز السجود على الثياب لا لقاء حر الأرض وفيه إشارة الى أن مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل لتعليق بسط ثوب بعدم الاستطاعة. وقد استدل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلي. قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وجملة الشافعي على الثوب المنفصل: قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدل به على الجواز الى أمرين. أحدهما ان لفظ ثوبه دال على المتصل به إما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثاني يحتاج الى ثبوت كونه متناولاً لحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه وقد عورض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الاربعين والبيهقي بلفظ «شكونا الى (٣٧ م - ج ٢)

رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا» وأخرجه مسلم بدون لفظ حر وبدون لفظ جباهنا وأكفنا ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت لاجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحر لا لاجل السجود على الحائل اذ لو كان كذلك لاذن لهم بالحائل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم يصلي علي الخمرة ذكر معني ذلك الحافظ في التلخيص. وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن صالح بن خيوان السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد اعتم على جنبته شمس عن جنبته. وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يسجد على كور العمامة فأومأ بيده ارفع عما منك» فلا تمارضها الأحاديث الواردة بأنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته لأنها كما قال البيهقي لم يثبت منها شيء معني مرفوعاً. وقد رويت من طرق عن جماعة من الصحابة، منهم عن ابن عباس عند أبي نعيم في الحلية وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ. ومنهم عن ابن أبي أوفى عند الطبراني وفيه قائد أبو الورقاء وهو ضعيف. ومنهم عن جابر عند ابن عدى وفيه عمرو بن شعور وجابر الجعفي وهما متروكان. ومنها عن أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه حسان بن سيارة وهو ضعيف. ورواه عبد الرزاق مرسلًا. وعن أبي هريرة قال أبو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع ان كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن خيوان وعياض بن عبد الله على عدم العذر من حر أو برد وأحاديث سجودة صلى الله عليه وآله وسلم علي كور العمامة علي العذر. وكذلك يحمل حديث الحسن الآتي على العذر المذكور. ومن القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيب والحسن وبكر المنزني ومكحول والزهرى روي ذلك عنهم ابن أبي شيبة. ومن المانعين عن ذلك علي ابن أبي طالب وابن عمرو وعبادة بن الصامت وراهم بن سيرين وعيسى بن مهران وعمر ابن عبد العزيز وجمعة بن هبيرة روي ذلك عنهم أيضاً أبو بكر ابن أبي شيبة *

٢ - وعن ابن عباس قال «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتقي الطين إذا سجد بكساء عليه يجمل، دون يديه إلى الأرض إذا سجد» رواه أحمد - *

الحديث أخرج نحوه ابن أبي شيبة عنه باللفظ «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الأرض وبردها» وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى

والطبراني في الأوسط والكبير . قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح (والحديث) يدل على جواز الاتقاء بطرف الثوب الذي على المصلي ولكن للمعذر إما عذر المطر كما في حديث الباب أو الحر والبرد كما في رواية ابن أبي شبة . وهذا الحديث مصرح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلاً به . وبه استدلل القائلون بجواز ترك كشف اليدين في الصلاة وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول ولكنه مقيد بالمعذر كما عرفت إلا أن القول بوجوب الكشف يحتاج إلى دليل إلا أن يقال إن الأمر بالسجود على الأعضاء المذكورة يقتضي أن لا يكون بينها وبين الأرض حائل وقد قدمنا أن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها *

٣ وعن عبد الله بن عبد الرحمن قال « جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بنا في مسجد بني الأشجل فرأيتُه واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد » رواه أحمد وابن ماجه وقال « على ثوبه » *

الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شبة حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن اسماعيل بن أبي حبيبة عنه . وهذا الحديث قد اختلف في إسناده فقال ابن أبي أويس عن اسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده وهذا أولى بالصواب قاله المزني . وقد استدلل به أيضاً القائلون بجواز ترك كشف اليدين حال السجود وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس لاطلاقه وتقييد حديث ابن عباس بالمعذر وقد تقدم تمام الكلام عليه * قال المصنف وقال البخاري قال الحسن كان القوم يسجدون على العامة والقلنسوة ويداه في كمه . وروى سعيد في سننه عن إبراهيم قال كانوا يمسحون في المسائق والبرانس والطيايسة ولا يخرجون أيديهم انتهى . وكلام الحسن الذي علقه البخاري قد وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود موقوفاً على الصحابة . وصله أيضاً عبد الرزاق وابن أبي شبة . والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهمله وفتح الواو وقد تبدل ياء مثناة من تحت وقد تبدل الفاء وتفتح السين وبعد هاءها تأنيث ودي غشاه مبطن يستربه الرأس قاله القزاز في شرح الفصيح . وقال ابن دسيلم التي يقال لها الهامة الشاشية . وفي الحكم هي من ملابس الروس معروفه . وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمائم وتستتر من الشمس والمطر كأنها عنده رأس البرنس . وقول الحسن

ويده في كفه أي يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقميص معاً لكن في كل حالة كان يسجد ويده في كفه . والمسايق جمع مستقيمة وهي فروطويل السكين كذا في القاموس . والبرانس جمع برانس بالضم قال في القاموس هو قميص طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجبة . والطائسة جمع طيلسان *

باب الجلوس بين السجدين وما يقول فيها

١ - عن أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول قد أوهم » رواه مسلم . وفي رواية متفق عليها « أن أنساً قال اني لا ألو أن أمدلى بك كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا فكان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً حتى يقول الناس قد نسي وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي » *

الرواية الأولى أخرجه أيضاً أبو داود وغيره . قوله « قد أوهم » بفتح الهمزة والهاء فعل ماض مبني للمفعل . قال القرطبي ومعناه رك . قال ثعلب يقال أوهمت الشيء إذا تركته كله أوهم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلطت أهم ووهمت إلى الشيء إذا ذهب واهلك اليه وأنت تريد غيره . وقال في النهاية أوهم في صلاته أي أسقط منها شيئاً يقال أوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطت منه شيئاً . ووهم يعني بكسر الهمزة وهما بالتحريك إذا غلط . قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي أنه في صلاة وكذا قال الكرماني وزاد أوطن أنه في وقت القنوت حيث كان معتدلاً والتشهد حيث كان جالساً ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الأخرى . قوله « اني لا ألو » هو همزة ممدودة سدد بحرف النفي ولام مضمومة بعدها واو خفيفة أي لأقصر : قوله « قد نسي » أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة أوطن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلاً والتشهد حيث كان جالساً قاله الحافظ . ووقع عند اسماعيلي

من طريق غندر عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام أى لاجل طول قيامه ((والحديث)) يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجا بأن طولهما ينفي الموالاة وما أدري ما يكون جوابه عن حديث الباب . وعن حديث حذيفة الآتي بعده : وعن حديث البراء المتفق عليه « أنه كان ركوعه صلى الله عليه وآله وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدين قريبا من السواء » ولفظ مسلم « وجدت قيامه فركعته فاعتداله » الحديث . وفي لفظ للبخاري « كان ركوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء » قال ابن دقيق العيد هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل وحديث أنس أصرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا ينبغي العُدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسيبحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى . علي أنه قد ثبتت مشروعية أذكار في الاعتدال أكثر من التسيبج المشروع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي . وأما القول بأن طولهما ينفي الموالاة فباطل لان معني الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصح نفى كونه منها وقد ترك الناس هذه السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة محدثهم وفقههم ومجتهدهم ومقلدhem فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان *

٣ وعن حذيفة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين رب اغفر لي رب اغفر لي » رواه النسائي وابن ماجه رحمهم الله * الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود عن حذيفة مطولا ولفظه « انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثا ذوالملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة ثم استفتح فقرأ البقرة ثم ركع فكان ركوعه نحوه من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم سبحان ربّي العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه نحوه من قيامه » وفي روايه الاساري « نحوه من ركوعه وكان يقول ربّي اعلم ثم يسجد فكان سجوده نحوه من قيامه فكان يقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثم يرفع رأسه من السجود وكان يقدم فيما بين السجدين نحوه من سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب

اغفر لي فصل أربع ركعات فقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة أو الأناجيل شك
شعبة وفي إسناده رجل من بني عباس. قيل هو صلة بن زفر العبسي السكوني وقد احتج به
البخاري ومسلم. والحديث أصح في مسلم وهو يدل على مشروعية طلب المفردة في
الاعتدال بين السجدين وعن استحباب تطويل صلاة النافلة والقراءة فيها بالسور
الطويلة وتطويل أركانها جميعا. وفيه رد على من ذهب إلى كراهة تطويل الاعتدال من
الركوع والجلوس بين السجدين. قال النووي والجواب عن هذا الحديث صعب. وقد
تقدم بقية الكلام على ذلك *

٣ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين
السجدين اللهم اغفر لي وارحمي واجبرني واهدني وارزقني » رواه الترمذي وأبو داود
الأنسائي قال فيه وعافني مكان واجبرني *

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي وجمع ابن ماجه
بين لفظ ارحمي واجبرني وزاد ارفعي ولم يقل اهدني ولا عافني. وجمع بينها الحاكم
كأما إلا أنه لم يقل وعافني. وفي إسناده كامل أبو العلاء التميمي السعدي السكوني وثقه
يحيى بن معين وتكلم فيه غيره (والحديث) يدل على مشروعية الدعاء بهذه
الكلمات في القعدة بين السجدين. قال المتولي ويستحب للمنفرد أن يزيد هنا اللهم
هب لي قلبا بقيا من الشرك بر يا لا كفرا ولا شقيا. قال الأذري لحديث ورد فيه *

باب السجدة الثانية لزوم الطلأ نية في الركوع والسجود والرفع عنهما

٩ عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد
فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك
لم تصل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع
فصل فانك لم تصل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بيماني بالحق ما أحسن غيره فعله فقال
إذا ذهبت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن
واكبر ثم ارفع حتى تستدل قائما ثم اسجد حتى تعلم أن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن

جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم افعل ذلك في الصلاة كلها » متفق عليه لكن ليس لمسلم فيه ذكر السجدة الثانية . وفي رواية لمسلم « اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » الحديث ~~مكرر~~ *

الحديث فيه زيادات وله طرق وسننير الى بعضها عند الكلام على مفرداته . وفي الباب عن رفاعه بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي . وعن عمار بن ياسر أشار اليه الترمذي : قوله « ودخل رحل هو خلاد بن رافع كذا بينه ابن أبي شيبة قوله » فصل « زاد النسائي ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى تقلا . قال الحافظ والا قرب انها تحية المسجد : قوله « ثم جاء فسلم » زاد البخاري فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي . سلم وكذلك البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر فقال « وعليك السلام » وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من أن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام واستدل بالحديث قال واهله لم يرد عليه تأديبا له على جهله واهله لم يستحضر هذه الزيادة : قوله « فانك لم تصل » قال عياض فيه ان أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزى . وهذا مبني على أن المراد بالنفي نفي الاجزاء وهو الظاهر ومن حمله على نفي الكمال تمسك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على اجزائها والا لزم تأخير البيان كذا قال بعض المالكية وتعقب بأنه قد أمره في المرة الأخيرة بالاعادة فسأله التعليم فعلمه فكأنه قال له أعد صلاتك علي غير هذه الكيفية . وقد احتج لتوجه النفي الى الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث رفاعه « بلفظ فان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك » وكان أهون عليهم من الاول انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم يذهب كلها قالوا والنقص لا يستلزم الفساد والا لزم في ترك المندوبات لانها تنقص بها الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة : قوله « ثلاثا » في رواية البخاري فقال في الثالثة أو في التي بعدها وفي أخرى له فقال في الثانية أو في الثالثة ورواية الكتاب أرجح لعدم الثالثة فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه : قوله « اذا قمت الى الصلاة فكبر » وفي رواية للبخاري « اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » وهي في مسلم أيضا كما قال المصنف . وفي رواية للبخاري أيضا والترمذي وأبي داود « فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم » والمراد بقوله ثم تشهد الامر بالشهادتين عقبيه

الوضوء لا تشهد في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لانه جملة مرتبا على الوضوء ورتب عليه الاقامة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود . والمراد بقوله وأقم الأمر بالاقامة . وفي رواية النسائي وأبي داود ثم يكبر ويحمد الله ويثني عليه الا أنه قال النسائي يمجده مكان يثني عليه ثم ساق أبو داود في هذه الرواية الأمر بتكبير الانتقال في جميع الأركان والتسميع وهي تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك . وظاهر قوله « فأكبر » في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل أبواب صفة الصلاة : قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وفي رواية لابي داود والنسائي من حديث رفاعه « فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله تعالى وكبره وهله » وفي رواية لابي داود من حديث رفاعه « ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله » ولاحمد وابن حبان « ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت » وقد تمسك بحديث الباب من لم يوجب قراءة الفاتحة في الصلاة واجيب عنه بهذه الروايات المصرحة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة : قوله « ثم ادكح حتى تطلعن » في رواية ل احمد وأبي داود « فاذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتك وامدد ظهرك ومكن ركوعك » : قوله « ثم ارفع حتى تعتدل قائما » في رواية لابن ماجه « تطلعن » وهي على شرط مسلم وأخرجها اسحق بن راهويه في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحمد شيوخ البخاري . قال الحافظ فثبت ذكر الطلأ نية في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان . وفي لفظ ل احمد « فأقم سبلك حتى ترجع العظام الى مفاصلها » وهذه الروايات ترد مذهب من لم يوجب الطلأ نية وقد تقدم الكلام في ذلك : قوله « ثم اسجد حتى تطلعن ساجداً » فيه دليل على وجوب السجود وهو اجماع ووجوب الطلأ نية فيه خلافاً لابي حنيفة : قوله « ثم ارفع حتى تطلعن جالسا » فيه دلالة على وجوب الرفع والطلأ نية فيه ولا خلاف في ذلك . وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون أقرب الى الجلوس : قوله « ثم اسجد حتى تطلعن ساجداً » فيه أيضاً وجوب السجود والطلأ نية فيه ولا خلاف في ذلك (وقد استدلل بهذا الحديث على عدم وجوب قعدة الاستراحة وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الذي يمد هذا والله أعلم) قد ثبت في رواية للبخاري من رواية ابن نمير في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بقوله « ثم ارفع حتى تطلعن جالسا » وهو

تصلح التمسك بها على الوجوب وإن لم يثبت به أحد على أنه قد أشار البخاري إلى أن ذلك وهم لأنه عقبها بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوي قائماً . ويمكن أن يحمل أن كان محفوظاً على الجلوس للشاهد انتهى . فشكك البخاري هذه الرواية التي ذكرها ابن عمر عن عائشة أبي أسامة بقوله أن كان محفوظاً . قال في البدر المنير ما معناه وقد أثبت هذه الزيادة اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن عمر . وكذلك البيهقي من طريقه وزاد أبو داود في حديث رافعة « فإذا جلست في وسط الصلاة يعني التشهد الأوسط فاطمئن وافرش فخذك ثم تشهد » (الحديث يدل على وجوب الطائفة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي المذكورة في طرف هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب من لم يذكر فيه . قال ابن دقيق العيد تقرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فلهذا لا امر به واما عدم وجوب غيره فليس ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لا امر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتبريد لوجبات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر ويقوى مرتبة الحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلي وما لم يتعلق به أسأته من واجبات الصلاة . وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة فقط . فإذا تقرر هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في عدم وجوبه لكونه غير مذكور على ما تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف . أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصي الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد فإن الأخذ بالزائد واجب . وثانيها إذا أقام دليلاً على أحد الأمرين إما الوجوب أو عدم الوجوب فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند النفي يجب التحرز فيه أكثر فليُنظر عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به قال وعندنا أنه إذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالمقدم صيغة الأمر وإن كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الأمر على الندب ثم ضعفه بأنه إنما يتم إذا

كان عدم الذكر في الرواية يدل علي عدم الذكر في نفس الأمر وليس كذلك فان عدم الذكر انما يدل علي عدم الوجوب وهو غير عدم الذكر في نفس الأمر فقدم ما دل علي الوجوب لانه اثبات لزادة يمين العمل بها انتهى (١) والوظائف التي أرشد اليها قد امثلنا رسمه فيها. فجمعنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام علي مفرداته ما تدعو الحاجة اليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه من يدقائه وعملنا بالزائد فالزائد من ألفاظه فوجدنا الخارج عما شتمل عليه حديث الباب. الشهادتين بعد الوضوء. وتكبير الانتقال. والتسليم. والاقامة. وقراءة الفاتحة ووضع اليدين علي الركبتين حال الركوع. ومد الظاهر. وتكبير السجود. وجلسة الاستراحة. وفرش الفخذ. والتشهد الأوسط. والأمر بالتحميد والتكبير والتهيل والتعجيل عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام علي جميعها الا تشهد الأوسط وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ فسيأتي الكلام علي ذلك. والخارج عن جميع الفاظه من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووي النية. والقعود الأخير. ومن المختلف فيها التشهد الأخير والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم فيه. والسلام في آخر الصلاة وقد قدمنا الكلام علي النية في الوضوء وسيأتي الكلام علي الثلاثة الأخيرة وأما قوله انها تقدم صيغة الأمر اذا جاءت في حديث آخر واختباره لذلك من دون تفصيل فنحن لا نوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد علي ما في هذا الحديث فان كانت متقدمة علي تاريخه كان صارفا لها الي الندب لان اقتضاره صلى الله عليه وسلم في التعليم علي غيرها وتركها لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفه لان الواجبات الشرعية ما زالت تتجدد وقتا فوقتا والا لزم قصر واجبات الشريعة علي الجنس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعني الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر عليها في مقام التعليم والسؤال عن جميع

(١) وقد انصرف الشارح كلام العلامة ابن دقيق العيد ولم يذكر الوظيفة الثالثة وقد ذكر الوظائف الثلاثة العلامة ابن دقيق في كتابه أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. ورواه وقلت كلام الشوكان هذا هناك في تعلقي عليه ونس كلامه في الوظيفة الثالثة : وقالوا ان يسجد علي طريقة واحدة ولا يستعمل في طريقة ما يركع في آخر فبذلك نزل وان يستعمل القوايين المبصرة في ذلك استعمالا واحدا فانه يقع هذا الاختلاف في النظر في كلام شيخ من المتأخرين انتهى : والله اعلم

الواجبات والالزام باطل فالملزوم مثله . وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الاشكال ومقام الاحتمال والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل يوجب الانتقال عن الأصل والبراءة ولا شك أن الدليل المفيد للزيادة على حديث المسيء إذا التمس تاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينتهز للاستدلال به على الوجوب وهذا التفصيل لا بد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال إلى حد الافراط أو التفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسيء فقط وإهدار الأدلة الواردة بعده تخيلاً لصلاحه لصرف كل دليل يرد بعده دالاً على الوجوب سد لباب التشريع ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ومنع للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجديد الواجبات في الأوقات . والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث المسيء أو بعده لأنها بيان للأمر القرآني أعني قوله تعالى (أقيموا الصلاة) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم . وهكذا الكلام في كل دليل يقضى بوجوب أمر خارج عن حديث المسيء ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل . وهكذا يفصل في كل دليل يقتضى عدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المسيء أو تحرجه أن فرضنا وجوده (وقد استدلل) بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الأحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتسبيحات الركوع والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ والقعود ونحو ذلك . قال الحافظ وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اهـ . وقد قدمنا البعض من ذلك . وللهديث فوائد كثيرة قال أبو بكر ابن العربي فيه أربعون مسألة ثم سردها *

٢ وعن حذيفة « أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجدته فلما قضى صلاته دعاه فقال له حذيفة ما صليت ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها حمداً صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد والبخاري *

قوله « رأى حذيفة رجلاً » روى عبدالرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق

الثوري عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة . قال الحافظ ولم أقف على اسمه : قوله « ماصليت » هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء « فانك لم تصل » وزاد أحمد بعد قوله فقال له حذيفة « منذ كم صليت قال منذ أربعين سنة » وللأسائي مثل ذلك . وحذيفة مات سنة ست وثلاثين من الهجرة فعلمى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر . قال الحافظ ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فاعلمه اراد المبالغة أو لعله كان ممن يصلي قبل اسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الأمرين . ولهذا العلة لم يذكر البخاري هذه الزيادة : قوله « غير الفطرة » قال الخطابي الفطرة الملة والدين قال ويحتمل أن يكون المراد بها السنة كما في حديث « خمس من الفطرة » وقد قدمنا تفسيرها في شرح حديث خصال الفطرة . (والحديث) يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى أن الإخلال بها يبطل الصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لان ظاهره أن حذيفة نفي الاسلام عنه وهو علي حقيقته عند قوم وعلى المبالغة عند قوم آخرين . وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة . وقال الحافظ ان حذيفة أراد توبيخ الرجل ليرتدع في المستقبل . ويرجحه وروده من وجه آخر عند البخاري بلفظ « سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم » وهذه الزيادة تدل على أن حديث حذيفة المذكور مرفوع لان قول الصحابي من السنة يفيد ذلك وقد مال إليه قوم وخالفه آخرون والأول هو الراجح *

٣ وعن أبي قتادة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشتر الناس سرقة الذي يسرق من صلاته فقالوا يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته قال لا يتم ركوعها ولا سجودها أو قال ولا يقيم صلبه في الركوع والسجود » رواه أحمد . ولاحمد من حديث أبي سعيد مثله إلا أنه قال « يسرق صلاته » بفتح السين .

الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط قال في جميع الزوائد ورحاله ورجال الصحيح وفيه ان ترك إقامة الصلب في الركوع والسجود جعله انشراح من أشتر أنواع السرقة وجعل الفاعل لذلك أشتر من تلبس بهذه الوظيفة الحسية التي لا أوضع ولا أخبت منها تنفيرا عن ذلك وتنبهها على تحريمه . وقد حصر صلى الله عليه وآله وسلم بان صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود غير مجزئة كما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود بلفظ « لا تجزئ صلاة الرجل

حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» ونحوه عن علي بن شيبان عند أحمد وابن ماجه وقد تقدما في باب أن الاتصاف بعد الركوع فرض، والاحاديث في هذا الباب كثيرة وكلها ترد على من لم يوجب الطأ ثبته في الركوع والسجود والاعتدال منهما *

باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة

١ - عن وائل بن حجر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سجد وقعت ركبته الى الارض قبل أن يقع كفاه فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجاني عن إبطيه وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه » رواه أبو داود ص ٢٢٢ الحديث أخرجه أبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وقال لم يسمع من أبيه شيئا وقال أيضا مات وهو حمل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه انه قال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي، وأخرجه من طريق حاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكليب والدعاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحديثه مرسل قال ذلك الترمذي والمذري وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات السجود، قوله « وقعت ركبته الى الارض قبل أن يقع كفاه » وقد تقدم الكلام على هذه الهبة وما فيها من الاختلاف في باب هيات السجود، قوله « فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجاني عن إبطيه » لم يذكر هذا أبو داود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل وإنما ذكره في باب افتتاح الصلاة، والخافاة المباحة وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء، قوله « وإذا نهض نهض على ركبتيه » فيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتماد على الفخذين لا على الارض، قوله « على فخذه » الذي في سنن أبي داود على فخذه بلفظ الافراد وقيد ابن رسلان في شرح السنن بالافراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية أظنها لغير المصنف يعني أبا داود على فخذه بالثنية وهو اللائق بالمعني، ورواه أيضا أبو داود في باب افتتاح الصلاة بالافراد قال ابن رسلان ولعل المراد بالثنية كما في ركبته *

٢ - وعن مالك بن الحويرث « انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا » رواه الجماعة إلا مسله وابن ماجه ص ٢٢٣

الحديث فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة. وقد ذهب الى ذلك الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل الحديث وعن أحمد روايتان. وذكر الحلال ان أحمد رجع الى القول بها ولم يستحبها الاكثر واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي أحمد الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض ألفاظه «انه قام ولم يتورك» كما أخرجه أبو داود قال فيحتمل ان مافعله في حديث مالك بن الحويرث لملة كانت به ففقد من أجلها لأن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بانها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص وتعقب بان الأصل عدم العلة وبان مالك بن الحويرث هو راوى حديث «صالحوا كما رأيتموني أصلي» في كذا ياته لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم داخله تحت هذا الامر. وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وانه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعيتهما على أنها لم تتفق الروايات عن أبي حميد في نفي هذه الجلسة بل أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر باثباتها. وأما المذكور الخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام (واحتج بعضهم) على نفي كونها سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بان السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممن وصف صلاته إنما أخذ بمجموعها عن مجموعهم (واحتجوا أيضا) على عدم مشروعيتهما بما وقع في حديث وائل بن حجر عند البزار بلفظ «كان اذا رفع رأسه من السجدين استوي قائما» وهذا الاحتجاج يرد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستعجاب لما عرفت على ان حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضيف (واحتجوا) أيضا بما أخرجه العلياني من حديث معاذ انه كان يقوم كأنه السهم وهذا لا ينفي الاستعجاب المدعي على أن في إسناده متنها بالكذب وقد عرفت بما قدمنا في شرح حديث المسي وان جلسة الاستراحة المذكورة فيه عند البخاري وغيره لا كما زعمه النووي من انها لم تذكر فيه وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها لولا ما ذكرنا فيما تقدم من إشارة البخاري الى أن ذكر هذه الجلسة وهم ما ذكرنا أيضا من أنه لم يقل بوجوبها احد وقد صرح بذلك الحافظ في الفتح (ومن جملة) ما احتج به القائلون بنفي استعجابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب وما روى ابن المنذر عن الثمان ان أبي عياش

قال أدركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة في اول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك لا ينافي القول بانها سنة لان الترك لها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الحالات انما ينافي وجوبه انقط وكذلك ترك بعض الصحابة لها لا يقدح في سفيتها لان تركها ليس بواجب جائز *

باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة

١ عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نهض في الركعة الثانية افتتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت » رواه مسلم * الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة أخرجه أيضا أبو داود وليس عنده إلا السكتة في الركعة الاولى وذكر دواء الاستفتاح فيها وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أبي داود وعند النسائي من هذا الوجه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة » (والحديث) يدل على عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ فيها وحكم ما بعدها من الركعات حكمها فتكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة الاولى وكذلك التعوذ قبلها وقد تقدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتتين وفي التعوذ في بابه المتقدم وقد رجح صاحب الهدى الاختصار على التعوذ في الأولى لهذا الحديث واستدل لذلك بأدلة فليراجع *

باب الامر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهو

١ عن ابن مسعود قال « ان محمدا صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قدم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به ربه عز وجل » رواه أحمد والنسائي *

الحديث رواه أحمد من طرق بألفاظ فيها بعض اختلاف وفي بعضها طول وجوبها رجالها ثقات وإنما عزاه المصنف رحمه الله إلى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوله وهي «إذا قدمت في كل ركعتين» فإنها لم تكن عند غيرهما بهذا اللفظ وهو عند الترمذي باللفظ قال «علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعدنا في الركعتين» وفي رواية أخرى للنسائي باللفظ «فقلوا في كل جلسة» وأما سائر ألفاظ الحديث إلى قوله «ثم ليتخير» فقد اتفق على إخراجها الجماعة كلهم وسيدكره المصنف. وأما زيادة قوله «ثم ليتخير» إلى آخر الحديث فأخرجها البخاري باللفظ «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعوه» وفي لفظ له «ثم يتخير من التنازع ما شاء» وأخرجها أيضا مسلم باللفظ «ثم يتخير من المسئلة ما شاء» وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة «ثم يدعو لنفسه بما بدا له» قال الحافظ إسناده صحيح. وفي رواية أبي داود «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه» وقوله «فقلوا التحيات» فيه دليل لمن قال بحوب التشهد الأوسط وهو أحمد. وفي المشهور عنه والليت واسحق وهو قول للشافعي وإليه ذهب داود وأبو نوري ورواه النووي عن جمهور الحديثين. وما يدل على ذلك إطلاق الأحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقييدها بالتخير (واحتج الطبري) لوجوبه بأن الصلاة وجبت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلما زيدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب وتعقب بأن الزيادة لم تمنع في الآخرين بل يحتمل أن يكون هما الفرض الأول والمزيد هما الركعتان الأولىان بالتشهد هما. ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان كذا قال الحافظ. ولا يخفى ما في هذا التعقب من التعسف وغاية ما استدلل به القائلون بعدم الوجوب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك التشهد الأوسط ولم يرجع إليه ولا أنكر على أصحابه متابعتهم في الترك وجبه بسجود السهم فلو كان واجبا لرجع إليه وأنكر علي أصحابه متابعتهم ولم يكتف في تنجيده بسجود السهم ويحجب عن ذلك بأن الرجوع على تسليم وجوبه لا واجب المتروك لئلا يلزم إذا ذكره المصلى وهو في الصلاة ولم يقل ليأنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره قبل الفراغ اللهم لا أن يقال إنه قد روي أن الصحابة سجدوا به فمضى حتى فرغ كما يأتي وذلك يستلزم أنه علم به. وترك إنكاره علي المؤمنين به متابعتهم إنما يكون حجة بعدم تسليم أنه يجب على المؤمنين ترك متابعة الإمام إذا ترك واجبا من واجبات الصلاة وهو ممنوع والسند الأحاديث الدالة على وجوب المتابعة وتجييره بالسجود إنما يكون دليلا على عدم الوجوب إذا سلمنا أن

سجود السهو انما يجبر به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم (والحاصل) أن حكمه حكم التشهد الاخير وسيأتي والفرقة بينهما ليس عليها دليل يرتفع به النزاع علي أنه يدل علي مزيد خصوصية للتشهد الاوسط ذكره في حديث المسيء كما تقدم في شرحه وسيأتي: قوله «التحيات لله» الي آخر الفاظ التشهد سيأتي شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود: قوله «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء اعجبه اليه» فيه الاذن بكل دعاء أراد المصلي أن يدعو به في هذا الموضع وعدم لزوم الاقتصار على ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم *

٢ حميد وعن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا قمت في صلاتك فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فإذا جليست في وسط الصلاة فاطمئن وانتش فخذك اليسرى ثم تشهد» رواه أبو داود (٢٢٢٢) *

هذا طرف من حديث رفاعه في تعليم المسيء وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والترمذي وتسنه والكنة انفرد أبو داود بهذه الزيادة أعني قوله «فإذا جليست في وسط الصلاة» الخ وفي اسنادها محمد بن اسحق والكنة صرح بالتحديث: قوله «في وسط الصلاة» بفتح السين قال في النهاية يقال فيما كان متفرق الاجزاء غير متصل كالناس والدواب يسكون السنين وما كان متصل الاجزاء كالدار والرأس فهو بالفتح والمراد هنا التودد للتشهد الاول في الرابعة ويلحق به الاول في الثلاثية: قوله «فاطمئن» يؤخذ منه أن المصلي لا يسرع في التشهد حتى يطمئن يعني يستقر كل متصل في مكانه ويسكن من الحركة: قوله «وانترش فخذك اليسرى» أي ألقها على الارض وابسطها كالافتراش للجالس عليها والافتراش في وسط الصلاة موافق لمذهب الشافعي وأحمد اكن أحد يقول يفتش في التشهد الثاني كالاول. والشافعي يتورك في الثاني والاك يتورك فيهما كذا ذكره ابن رسلان في شرح السنن. وفيه دليل لمن قال ان السنة الافتراش في الجالس للتشهد الاوسط وهم الجمهور قال ابن القيم ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعني الفرش والنصب وقال مالك يتورك فيه لحديث ابن مسعود «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركا» قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم التورك الا في التشهد الاخير (والحديث) فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الاوسط وقد تقدم الاختلاف فيه *

٣ حميد وعن عبد الله ابن بحينة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام في صلاة (٣٩٠ - ٢٠٠)

الظاهر وعليه جلوس فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم وسجدها الناس معه مكان ما نسي من الجلوس « رواه الجماعة »
قوله « عن عبد الله ابن بكينة » بحينة اسم ام عبد الله أو اسم أم أبيه قال الحافظ فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن بكينة بالأنف : قوله « قام في صلاة الظهر » زاد الضعفاء بن عثمان عن الاعرج « فسجدوا به فضى حتى فرغ من صلاته » أخرجه ابن خزيمة . وعند النسائي والحاكم نحو هذه الزيادة : قوله « وعليه جلوس » فيه اشعار بالوسوب حيث قال وسأيه جلوس : قوله « يكبر في كل سجود » فيه مشروعية التكبير التمام في سجود السهو : قوله « وهو جالس » جملة حالية متعلقة بقوله سجد أي أنشأ السجود جالسا « والحدیث » استدلل به من قال بآب التشهد الاوسعد غير واجب ونقدم وجه دلالة على ذلك والحواشي عنه »

« باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في النور لوالا قعاء »

١ « عن وائل بن حجر » أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فسجد ثم قعد فافتش رجله اليسرى « رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وفي لفظ لسميع بن منصور قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قعد وتشهد فرش قدمه اليسرى على الأرض وجلس عليها » ٢ « وعن رفاعة بن رافع » ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أعرابي إذا سجدت فمكن لسجودك فإذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى « رواه أحمد »

حديث وائل أخرجه أيضا ابن ماجة والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رفاعة أخرجه أيضا أبو داود باللفظ الذي سبق في الباب الاول ولا مطعن في إسناده . وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة وابن حبان وقد احتج بالحدیثين القائلون باستحباب فرش اليسرى وانصب اليمنى في التشهد الاخير وهم زيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والثوري . وقال مالك والشافعي وأصحابه أنه يتورك المصلي في التشهد الاخير . وقال أحمد بن حنبل ان التورك يختص بالصلاة التي فيها تشهدان « واستدل » الاولون أيضا بما أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي حمزة « أن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس يعني للتشهد فافترض رجله اليسرى وأقبل بصدور
اليمنى على قبلته» الحديث : ومحدث عائشة الآتي . ووجه الاستدلال بهذين الحديثين
ومحدثي الباب أن روايتها ذكرها هذه العنقة الجلوس للتشهد ولم يقيدوه بالاول واقتصرارهم
عليها من دون تعرض لذكر غيرها مشعر بأنها هي الهيئة المشروعة في التشهدين جميعا
ولو كانت مختصة بالاول لذكرها هيئة التشهد الاخير ولم يهملوه لاسيما وهم يحدد
بيان صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه لمن لا يحسن الصلاة فلم بذلك
ان هذه الهيئة شاملة لهما . ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة التي ذكرها في الحديثين
هذا الحديث هي جلسة التشهد الاول بدليل حديثه الآتي فانه وصف هيئة الجلوس
الاول بهذه العنقة ثم ذكر بعدها هيئة الجلوس الآخر فذكر فيها التورك واقتصراره
عليه بعض الحديث في هذه الرواية ليس عناق لما ثبت عنه في الرواية الاخرى لاسيما
وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا يمد ذلك الاقتصار لهما لبيان هيئة التشهد الاخير
في مقام التصدي لعنقة جميع الصلوات لانه ربما اقتصر من ذلك علي ما تدعو الحاجة
اليه ويقال في حديث رفاعه المذكور ههنا انه بين بروايته المقدمة في الباب الاول .
وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما العائلون بمشروعية التورك في التشهد
الاخير بانهما يحملان علي التشهد الاوسط جهما بين الأدلة لانهما مطلعان عن التقيد
بأحد الجلوسين : وحديث أبي حميد مقيد وحمل المطلق علي المقيد واجب ولا يخفالك
انه يبعد هذا الجمع ما قدمنا من أن مقام التصدي لبيان صفة صلاته صلى الله عليه وآله
وسلم يأتي الاقتصار علي ذكر هيئة أحد التشهدين وإغفال الآخر مع كون صفة
مخالفة لعنقة المذكور لاسيما حديث عائشة فانها قد تعرضت فيه لبيان الذكر لمشروع
في كل ركعتين وعقبت ذلك بذكر هيئة الجلوس فن البعيد ان يخص بهذه الهيئة أحدهما
ويهمل الآخر ولكنه يلوح من هذا ان مشروعية التورك في الأخير أكد من مشروعية
النصب والفرش وأما أنه ينبغي مشروعية النصب والفرش فلا وإن كان حق حمل المطلق
علي المقيد هو ذلك لكنه منع من المصير إليه ما عرفناك . والتفصيل الذي ذهب إليه أحمد
يرده قول أبي حميد في حديثه الآتي فاذا جلس في الركعة الأخيرة . وفي رواية لابي داود حتى
إذا كانت السجدة التي فيها التسليم . وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بما لا طائل منته وقد ذكر
مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة نائمة للجلوس للتشهد الاخير وهي أنه صلى الله

عليه وآله وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين نخذه وساقه ويفرش قدمه اليمنى واختاره هذه الصفة أبو القاسم الخرقى في مصنفه ولعله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل هذا تارة، وقد وقع الخلاف في الجلوس لا تشهد الأخير هل هو واجب أم لا فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي. ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله. وقال على بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك أنه غير واجب **﴿استدل الأولون﴾** بما لا يمتنع عليه وآله وسلم له والآخرون بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه المسمى وتجرد الملازمة لانقياد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسمى بعد أن علمه فإذا فعلت هذا فممت صلاتك ولا ينوهم أن ما دل على وجوب التسليم دل على وجوب جالس التشهد لأنه لا ملازمة بينهما *

٣ وعن أبي حميد أنه قال وهو في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « كنت أحفظكم ليلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيته إذا كرّجهم يديه مدناه منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركنيه ثم حصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقام مكانه فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقد « رواه البخاري وقد سبق لغيره بأفظل أسهل من هذا » *

الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا الفاظ لم نذكر هنالك وبعضها يحتاج الى شرح
فمن ذلك قوله « ثم هصر ظهره » هو بالهاء والصاد الميم لغة المفتوحين أي ثناه في استواء من غير
تقويس ذكره الخطابي : قوله « سبي وهو دكل فقار » المقار بفتح الميم والقاف جمع فقارة
وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها عرز الظهر قاله القزازي وقال ابن سبويه هي من
السكاهل الى العجب وسكنى ثلثين عن ابن الاعراب ان عدتها سبع عشرة وفي ادالي الزجاج
أصولها سبع غير التوابع . وعن الاصمعي هي ثلثون وعشرون سبع في العنق وفيه في
الصلب وبقيتها في طرف الاعلا كذا في الفتح : قوله « واستقبل بالار اناسايع رجليه
القبلة » فيه حجة لمن قال ان السنة أن يمشي قدميه في السجود وأن تكون أسابع رجليه
متموجة الى القبلة وأما يوصل توجيهها بالتعامل عليها والاعتماد عليها (والحديث)
قد اشتمل على حمل واسمة من حقيقة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الكلام على كل

فرد منها في بابه. وقد ساقه المصنف ههنا الاستدلال به على مشروعية التورك وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب *

عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً وإذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي جالساً وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهي عن عقب الشيطان وكان ينهي أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع وكان يختم الصلاة بالنسليم » رواه أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم الحديث له عدة وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها وحديثه عنهما مرسل : قوله « يفتتح الصلاة بالتكبير » هو الله أكبر وفيه رد على من قال أنه يجزئ كل ما فيه تعظيم نحو الله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة : قوله « والقراءة بالحمد لله » قال النووي هو برفع الدال على الحكاة وبه تمسك من قال بمشروعية ترك الجهر بالبسملة في الصلاة وأجيب عنه بأن المراد بذلك اسم السورة ونوقش هذا الجواب بأنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لانه وحده هو الاسم ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً « الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وبما عند البخاري بلفظ « الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني » ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنها ذكرت أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركت البسملة لأنها مشتركة بينها وبين غيرها من السورة وقد تقدم البحث عن هذا مبسوطاً : قوله « ولم يصوبه » قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين : قوله « وكان يقول في كل ركعتين التحية » فيه التصريح بمشروعية التشهد الأوسط والآخر والتسوية بينهما وقد تقدم الكلام عليهما . قوله « وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى » استدل به من قال بمشروعية النصب والفرش في التشهدين جميعاً ووجه ما قدمنا من الإطلاق وعدم التقييد في مقام التصدي لودف صلاته صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما بعد وصفها للذكر المشروع في التشهدين جميعاً وقد بينا ما هو الحق في أول الباب . قوله « وكان ينهي عن عقب الشيطان » قيده النووي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور فيه . قال ابن رسلان وحكى ضم العين مع فتح القاف جمع عقبه بضم العين وسكون القاف وقد ضعفه

ذلك القاضي عياض وفسره أبو عبيد وغيره بالاقماء المنهي عنه وهو ان يلمصق اليديه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقماء الكلب . وقال ابن رسلان فى شرح السنن هى ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه . قوله « وكان ينبغي ان يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع » هو ان يضع ذراعيه على الأرض فى السجود ويقضي معرفته وكفه الى الأرض (والحديث) قد اشتبه على كثير من فروع الصلاة وأركانها وقد تقدم الكلام على جميع ما فيه كل شيء فى بابها الا ان تسليم فى أى البحت منه .
 ٥ وعن أبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نقرة كنقرة الديك واقماء كاقماء الكلب والالتفات كالتفات النمل » رواه أحمد .

الحديث أخرجه البيهقي أيضاً وأشار اليه الترمذى وهو من رواية ليث بن أبي سليم وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني فى الأوسط قال فى تجميع الزوائد وإسناده أحمد حسن والنهى عن نقرة كنقرة الغراب أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهى عن الاقماء أخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه من حديث علي مرفوعاً بلفظ « لا تقع بين السجدين » وفى إسناده الحرث الأعور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بلفظ « إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقمى الكلب ضع اليديك بين قدميك والزق ظاهر قدميك بالأرض » وفى إسناده العملاء أبو محمد وقد ضمه بعض الأئمة وأخرج البيهقي من روايته حديثاً آخر بلفظ « نهى عن الاقماء والتورك » وأخرج أيضاً من حديث جابر بن سمرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الاقماء فى الصلاة » وأخرج ابن ماجه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد فرفع رأسه لم يستجد حتى يستوي جالساً وكان يفرش رجله اليسرى » : قوله « عن نقرة كنقرة الديك » النقرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الأثير ترك العطاء نذقة وتخفيف السجود وأن لا يركب فيه الا قدر وضع الغراب منتقاره فيما يريد الاكل منه كالجيفة لانه يتابع فى النقر منها من غير تلبث : قوله « واقماء كاقماء الكلب » الاقماء قد اختلف فى تفسيره اختلافاً كثيراً . قال النووى والصواب الذى لا يعدل عنه إن الاقماء نوعان . أحدهما أن يلمصق اليديه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقماء الكلب هكذا فسرّه أبو عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل

اللغة وهذا النوع هو المذكور الذي ورد النهي عنه . والنوع الثاني أن يجعل اليته على العقبين بين السجدين اه . قال في النهاية والاول أصح : قوله « والنقات كالتفات الثعالب » فيه كراهة الالتفات في الصلاة وقد وردت بالمنع منه أحاديث وثبت أن الالتفات اختلاس من الشيطان وسيأتي الكلام على الالتفات في الباب الذي عقده المصنف له . وقد اختلف أهل العلم في كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهي عن الإقراء وماروي عن ابن عباس أنه قال في الإقراء على القدمين بين السجدين أنه السنة وقال له طاوس انا نراه جفاء بالرجل فقال ابن عباس هي سنة نبيكم . أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود . وأخرج البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذ ارفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة . وعن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يعبان ، وعن طاوس قال رأيت العبادة يقومون . قال الحافظ واسانيدهما صحيحة فقال الخطابي والماوردي ان الإقراء منسوخ وأهل ابن عباس لم يبلغه النهي . وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووي وقال البيهقي والقاضي عياض وابن الصلاح والنووي وجماعة من المحققين إنه يجمع بينها بان الإقراء الذي ورد النهي عنه هو الذي يكون كإقراء الكلب على ما تقدم من تفسير أئمة اللغة والإقراء الذي صرح ابن عباس وغيره أنه من السنة هو وضع اليدين على العقبين بين السجدين والركبتان على الأرض وهذا الجمع لا بد منه . وأحاديث النهي والمعارض لها يرشد اليه لما فيها من التصريح بإقراء الكلب ولما في أحاديث العبادة من التصريح بالإقراء على القدمين وعلى أطراف الأصابع . وقد روى عن ابن عباس أيضا أنه قال من السنة ان تمس ثقبك اليتك وهو مفسر لمراد قاله بالنسخ غفلة عن ذلك وعمما صرح به الحافظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المنع من المصير إلى النسخ مع إمكان الجمع . وقد روي عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعليه كما قال النووي وأهل الشافعي في البويطي والاملاء على استحبابه . وأما النهي عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك في شرح الحديث الاول . وقال الحافظ في التلخيص يحتمل أن يكون واردا للجلوس للشهد الأخير فلا يكون منافيا للقول على العقبين بين السجدين والاولي أن يمنع كون الإقراء المروي عن العبادة مما يصدق عليه حديث النهي عن عقب الشيطان مسنداً بما تقدم في تفسيره *

باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره

١ عن ابن مسعود قال « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يملأ في السورة من القرآن التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه الجماعة : وفي لفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله » وذكره وفيه عند قوله « وعلي عباد الله الصالحين فانكم إذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والأرض » وفي آخره « ثم يتخير من المسئلة ما شاء » متفق عليه . ولاحمد من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال « علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وأمره أن يلمعه الناس التحيات لله » وذكره قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين

الحديث قال أبو بكر البزار أيضا هو أصح حديث في التشهد قال وقد روى من نيف وعشرين طريقاً وسرد أكثرها . ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً وغيره قد اختلف أصحابه . وقال الذهلي أنه أصح حديث روى في التشهد ومن مرجحاته أنه متفق عليه دون غيره وإن رواه لم يختلفوا في حرف منه بل نقاوه مرفوعاً على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسيأتي حديثه . ومنهم حابر أخرجه حديثه النسائي وابن ماجه والترمذي في المال والحاكم ورجاله ثقات . ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعاً . وقال الدارقطني لم يختلفوا في أنه موقوف عليه . ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني بإسناد ضعيف . ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني . ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجح الدارقطني وقفه . ومنهم سمرة أخرجه أبو داود وإسناده ضعيف . ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرد به ابن لهيعة . ومنهم معاوية

أخرجه الطبراني واسناده حسن قاله الحافظ ، ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبخاري
واسناده ضعيف. ومنهم أبو حميد أخرجه الطبراني. ومنهم أبو بكر أخرجه البخاري واسناده
حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا. ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني. ومنهم طلحة
ابن عبيد الله قال الحافظ واسناده حسن. ومنهم أس قال واسناده صحيح. ومنهم أبو هريرة
قال واسناده صحيح أيضا. ومنهم أبو سعيد قال واسناده صحيح أيضا. ومنهم الفضل بن عباس
وأم سامة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضها مقارب:
قوله «التحيات لله» هي جمع تحية قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة
وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك. قال الحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ
التحية مشتركا بين هذه المااني. وقال الخطابي والبهوي المراد بالتحيات أنواع التعظيم.
قوله «والصلوات» قيل المراد الخس وقيل أعم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل
الرحمة وقيل التحيات العبادات التلوية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات
العبادات المالية كذا قال الحافظ : قوله «والطيبات» قيل هي ما طاب من الكلام. وقيل
ذكر الله وهو أخص. وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم. قال البيضاوي يحتمل أن يكون
والصلوات والطيبات عطفا على التحيات ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبره محذوف
والطيبات معطوفة عليها. قال ابن مالك إذا جمعت التحيات مبتدأ ولم يكن صفة لموصوف
محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لثلاث يعطف نعت على منعوتها فيكون من باب عطف
الجميل بعضها على بعض فكل جملة مستقلة وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو . قوله
«السلام» قال الحافظ في التلخيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بترتيب
السلام في الموضعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتنكير وفي رواية للطبراني سلام
عليك بالتنكير. وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام وإنما
اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الأمرين
ولكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات صحيح البخاري ومسلم وأصله
النصب وعدل إلى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات والتسري في الف بالالف
واللام أما لعدم التقدير أي السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي
أو لا جنس أي السلام المعروف لكل أحد وهو أسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعويد
بالله والتحصين به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد. قال البيضاوي عليهم

أن يفردوه صلى الله عليه وآله وسلم بالذكر اشرفه ومزيد حقه عليهم ثم علمهم ان يخصوا أنفسهم لان الاهتمام بها أهم ثم امرهم بتعميم السلام على الصالحين اعلاماً منه بان الدعاء للمؤمنين ينبغي ان يكون شاملاً لهم اه والمراد بقوله رحمة الله احسانه . وقوله وبركاته زيادة من كل خير قاله الحافظ . قوله « أشهد أن لا اله الا الله » زاد بن أبي شيبة وحده لا شريك له قال الحافظ في الفتح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند مسلم . وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ . وفي حديث ابن عمر عند الداروداني وعند أبي داود عن ابن عمر انه قال زدت فيها وحده لا شريك له واسناد صحيح . قوله « وأشهد ان محمد عبده ورسوله » سيأتي في حديث ابن عباس بدون قوله عبده . وقد أخرج عبد الرزاق عن عطاء « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر رسولاً ان يقول عبده ورسوله » ورجاله ثقات لولا ارساله . قوله « فانكم اذا فعلتم ذلك » في لفظ لابن جاري فانكم اذا قلتموها والمراد قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد . قوله « على كل عبد صالح » استدل به علي أن الجمع المضاف والجمع المحلي باللام يعم . قوله « في السماء والارض » في رواية بين السماء والارض أخرجه الاسماعيلي وغيره . قوله « ثم يتخير من المسئلة » قد قدمنا في باب الامر بالتشهد الاول اختلاف الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن إماماً والي ذلك ذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة لا يجوز الا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة وقالت الهادوية لا يجوز مطلقاً (والحديث) وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الاذن بمطلق الدعاء ومقيدة ترد عليهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الاجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضاً للاستدلال به عليه لان التعخير في أحاد الشيء لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد وهو المتقرر في الاصول انه قد ذهب الي الوجوب هل الظاهر وروى عن أبي هريرة (وقد استدل) بقوله في الحديث « اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل » وبقوله في الرواية الاخرى « وأمره أن يلمه الناس » القائلون بوجوب التشهد الاخير وهم عمر وابن عمر وأبو مسعود والهادي والقاسمي والشافعي وقال النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء ان التشهد بن سنة واليه ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام . قال وروي عن مالك القول بوجوب الاخير (واستدل القائلون) بالوجوب أيضاً بقول ابن مسعود كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد

السلام على عباد الله الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وصححه وهو مشهور بقضية
التشهد . وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بان الاوامر المذكورة في الحديث
للارشاد لعدم ذكر التشهد الاخير في حديث المسيء وعن قول ابن مسعود بانه تفردها بن
عينة كما قال ابن عبد البر . ولكن هذا لا يقدح . وأما الاعتذار بعدم الذكر في حديث
المسيء فصحيح إلا ان يعلم تأخر الامر بالتشهد عنه كما قدمنا . وأما الاعتذار عن الوجوب
بان الامر المذكور صرف لهم عما كانوا يقولون من نلقاه أنفسهم فلا يدل على الوجوب
أو بان قول ابن عباس كما بعلمنا السورة يرشد الى الارشاد لان تعليم السورة غير واجب
فما لا يعول عليه (ولو من جهلة) ما استدلل به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات
حديث المسيء من قوله صلى الله عليه وسلم « فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك » وتوجه على
القائلين بالوجوب ان يحجب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية
بنفس الدلائل الذي استدلوا به على ذلك . وقد اختلف العلماء في الافضل من التشهدات
فذهب الشافعي وبعض اصحاب مالك الى أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظ المباركات
فيه كما يأتي . وقال أبو حنيفة وأحمد وجهور الفقهاء وأهل الحديث تشهد ابن مسعود أفضل
لما قدمناه من المرجحات وقال مالك تشهد عمر بن الخطاب أفضل لانه علمه الناس علي المنبر
ولم يمازعه أحد . ولفظه « التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله » الحديث وفي رواية
بسم الله خير الاسماء قال البيهقي لم يختلفوا في ان هذا الحديث موقوف على عمر ورواه
بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا . قال الحافظ وهو وهم وقالت الهادوية أفضلها ما رواه
زيد بن علي عن علي عليه السلام ولفظه « بسم الله وبالله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله
أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » وضم اليه أبو طالب
ما رواه الهادي في المنتخب من زيادة التحيات لله والصلوات والطيبات بعد قوله والاسماء
الحسنى كلها لله . قال النووي واتفق العلماء على حوازاها كلها يعني التشهدات الثابتة
من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضي أبو الطيب الطبري *

٢ حديث وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا
التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات
لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله » رواه مسلم وأبو داود بهذا اللفظ ورواه
الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكرا ورواه ابن ماجه كسما لكنه قال « وأشهد

أن محمد عبده ورسوله» ورواه الشافعي وأحمد بتكثير السلام وقالاه «وان محمداً» ولم يذكر
أشهد بالباقى كمسلم ، ورواه أحمد من طريق آخر كذلك لكن بتعريف السلام ، ورواه
النسائي كمسلم لكنه نكر السلام وقال «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» *
الحديث أخرجه أيضا الدارقطني في أحد روايته وابن حبان في صحيحه بتعريف
السلام الاول وتكثير الثاني ، وأخرجه الطبراني بتكثير الاول وتعريف الثاني ، قوله
«التحيات المباركات الصلوات الطيبات» قال النووي تقديره والمباركات والصلوات
والطيبات كما في حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف اختصارا وهو جائز معروف
في اللغة (ومعنى الحديث) أن التحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا يصلح حقيقتها
لغيره . والمباركات جمع مباركة وهي كثيرة الخير وقيل النماء وهذه زيادة اشتمل عليها حديث
ابن عباس كما اشتمل حديث ابن مسعود على زيادة الواو ولولا وقوع الاجماع كما قدمنا
على جواز كل تشهد من التشهدات الصحيحة لكان اللازم الاخذ بالزائد فالزائد من
الفاظها وقدم شرح بقية الفاظ الحديث *

باب في أن التشهد في الصلاة فرض

١- عن ابن مسعود قال «كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على
الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا
هكذا ولكن قولوا التحيات لله» وذكره رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح
الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدلل به القائلون بوجوب
التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفي في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب نهج
النهار ان الفرض هنا بمعنى التعيين وهو شيء لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب
النهاية ان معنى فرض الله أوجب وكذا في القاموس وغيره . ولا يفرض ما ان أخر مذكورة
في كتب اللغة لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتذر به في نهج النهار ان قول ابن مسعود
هذا الاجتهاد منه ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن شرح الرواية لانه يصدد الرأي وقول
الصحابي فرض علينا وجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ الى الأمة وهو من
أهل اللسان العربي وتجويزه ما ليس بفرض فرضا بعيد فالاولى الاقتصار في الاعتذار

عن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسيء وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم .
قال المصنف رحمه الله وهذا يعني قول ابن مسعود يدل على أنه فرض عليهم اه *
٢ - وعن عمر بن الخطاب قال « لا تجزئ صلاة الا بشهد » رواه سعيد
في سننه والبخاري في تاريخه اه *

الأثر من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة الاعلى
الفائمين بحجية أقوال الصحابة لا على غيرهم لظهور أنه قاله رأياً لا رواية بخلاف ما تقدم
عن ابن مسعود وقد حكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال من ترك التشهد ساهياً أو
عامداً فمليه إعادة الصلاة الا ان يكون الساهي قريباً فيعود الى أتمام صلاته ويتشهد
والى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت الهادوية وقد قدمنا غير مرة
ان الاخلال بالواجبات لا يستلزم بطلان الصلاة وان المستلزم لذلك إنما هو
الاخلال بالشروط والاركان *

باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين اه *

١ - عن وائل بن حجر « أنه قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ثم قعد فافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل
حده مرفقه الايمن على فخذه اليمنى ثم قبض ثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع أصبعه
فرايته يحررها بدعوها » رواه أحمد والنسائي وأبو داود اه *

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث
وائل المذكور في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « ثم قعد فافترش رجله
اليسرى » استدلل به من قال بمشروعية الفرش والنصب في الجلوس الأخير وقد
تقدم تحقيق ذلك . قوله « ووضع كفه اليسرى على فخذه » أي ممدودة غير مقبوضة قال
امام الحرمين بنشر أصابعها مع التفريج: قوله « وجعل حده مرفقه » أي طرفه والمراد كما
قال في شرح المصباح أن يجعل عظام مرفقه كأنه رأس وتد . قال ابن رسلان يرفع طرف
مرفقه من جهة العضد حتى يكون مرتفعاً عنه كما يرتفع الوتد عن الأرض
ويضع طرفه الذي من جهة الكف على طرف فخذه الايمن: قوله « ثم قبض ثنتين » أي

أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبنصر : قوله « وحلق » بتشديد اللام أي جعل أصبعيه حائقة والحلقة بسكون اللام جمعها حلق بفتحين على غير قياس . وقال الأصمعي أجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع : قوله « فرأيتهم يحركها » قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة بها لا تكير تحريكها حلق لا يعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه باللفظ « كان يصير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره إشارته » قال الحافظ وأما قوله « لا يجاوز بصره إشارته » انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير إلا الإشارة دون قوله « ولا يحركها » وما بعده . وما يرشد إلى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود لحديث وائل قالها باللفظ « وأشار بالسبابة » . وقد ورد في وضع اليمنى على القبضة باللفظ « قال النبي صلى الله عليه وسلم ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وباعد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة » . والثالثة قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة » في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف . والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير باللفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى وبلغم كفه اليسرى ركبته » : والخامسة وضع اليد اليمنى على القبضة من غير قبض والإشارة بالسبابة وقد أخرج مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير تدل على ذلك لأنه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة . وكذلك أخرج عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي . وكذلك أخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بدون ذكر القبض إلا أن يحمل الرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض حمل المطلق على المقيد . وقد جعل ابن القيم في المهدي الروايات المذكورة كلها واحدة قال فإن من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به أن الوسطى كانت مضمومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض اثنين أراد أن الوسطى لم تكن مقبوضة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويان في القبض دون الوسطى . وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثاً وخمسين فإن الوسطى في هذا العقد تكون مضمومة ولا تكون مقبوضة مع البنصر انتهى (والحديث) يدل على استحباب وضع اليدين على الركبتين حال الجلوس للأنبياء وهو مجمع عليه .

قال أصحاب الشافعي تكون الإشارة بالاصبع عند قوله الا الله من الشهادة . قال النووي والسنة أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة إلى القبلة وينوي بالإشارة التوحيد والاخلاص . قال ابن رسلان والحكمة في الإشارة بها إلى أن المعبود سبحانه وتعالى واحد لا يجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد . وروى عن ابن عباس في الإشارة أنه قال هي الاخلاص وقال مجاهد مقبلة الشيطان *

٢ عن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليميني التي تلي الإبهام فدعا بها ويده اليسرى على ركبته باسماها عليها » . وفي اللفظ « كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليميني على فخذه اليسرى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى » رواهما أحمد ومسلم والنسائي *

وأخرج نحوه الطبراني بلفظ « كان إذا جلس في الصلاة للشاهد نصب يده على ركبته ثم رفع أصبعه السبابة التي تلي الإبهام وباقي أصابعه على يمينه مقبوضة » . قوله « وضع يده على ركبته ورفع أصبعه » ظاهر هذا عدم القبض لشيء من الأصابع فيكون دلالة على الهيئة الخامسة التي قدمناها الا ان يحمل على اللفظ الآخر كما سلف . ويمكن أن يقال ان قوله ويده اليسرى على ركبته باسماها عليها مشعر بقبض اليميني ولكنه اشعار فيه خفاء على أنه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظرا الى رفع أصبع اليميني للدعاء فيفيد أنه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء ﴿ والحديث ﴾ يدل على مشروعية الإشارة وقبض الأصابع كما في اللفظ الآخر من حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك *

باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي مسعود

١ عن أبي مسعود قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلّي عليك فكبف نصلّي عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تخميننا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على

آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلى آل محمد كما باركت علي آل ابراهيم انك حميد
 مجيد والسلام كما قد علمتم » رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه ، ولاحمد
 في لفظ آخر نحوه : وفيه « فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلاتنا » ص ٢٢٠
 الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم
 وصححه والبيهقي وصححه وزادوا « النبي الامي » بعد قوله « قولوا اللهم صل على محمد »
 وزاد أبو داود بعد قوله « كما باركت علي آل ابراهيم » انقل « في العالمين » وفي الباب
 عن كعب بن عجرة عند الجماعة وسأني . وعن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي بلفظ
 حديث أبي هريرة الآتي . وعن أبي هريرة وسأني أيضا . وعن النخعي بن سعيد الله عند
 النسائي بلفظ « اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك علي
 محمد وآل محمد كما باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد » وفي رواية وآل محمد في
 الموضوعين ولم يقل فيهما وآل ابراهيم . وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي ما من ما جاء بلفظ
 « قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على ابراهيم وبارك علي محمد وآل محمد كما
 باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم » وعن يزيد بن عطاء عند بلفظ « اللهم ابعثوا لنا رجلا منك
 وركنك علي محمد وآل محمد كما جعلته علي آل ابراهيم انك حميد مجيد » وفيه أبو داود الامي
 لاسمه نعيم وهو ضعيف جدا ومتهم بالوضع : وعن زيد بن خزيمة عند أحمد والنسائي بلفظ
 « قولوا اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد » وعن أبي حميد وسأني . وعن رويهم بن ثابت وسائر
 وابن عباس عند المستشري في الدعاء ، قال الثوري في شرح المهذب ينبغي أن يجمع
 ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه
 وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلي آل محمد وأزواجه
 وذريته كما باركت علي ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . قال العراقي
 بقي عليه ما في الأحاديث الصحيحة القائل أخر وهو في نسخة في قوله اللهم صل علي
 محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه ابهات المؤمنين وذريته وأهل
 بيته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك علي محمد وعلي
 آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت علي ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين
 انك حميد مجيد انتهى . وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في استاديث الباب التي
 ذكرها المصنف وذكرناها . وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي

وابن مسعود وغيرهما ولكن فيها مقال: قوله في الحديث «قولوا» استدلال بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد وإلى ذلك ذهب عمر وابن عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد، والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر ابن العربي. (وذهب الجمهور) إلى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي وزاعي والناصر من أهل البيت وآخرون. قال الطبري والطحاوي أنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب. وقال بعضهم إنه لم يقل بالوجوب إلا الشافعي وهو مسبوق بالاجماع. وقد طول القاضي عياض في الشفاء الكلام على ذلك ودعوى الاجماع من الدعاوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب إلى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ولكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بما في حديث الباب من الأمر بها وبما في سائر أحاديث الباب لان غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو يقتضي الوجوب في الجملة فيحصل الامتثال بايقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة في الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه وابن خزيمة في صحيحه والدارقطني من حديث ابن مسعود بن زيادة «كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا» وفي رواية «كيف نصلي عليك في صلاتنا» وغاية هذه الزيادة أن يتعين بها محل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يبين محل النزاع وهو إيقاعها بعد التشهد الأخير. ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الأمر المذكور في الأحاديث تعليم كيفية وهي لا تفيد الوجوب فانه لا يشك من له ذوق أن من قال لغيره إذا أعطيتك درهما فكيف أعطيتك إياه أسرا أم جهرا فقال له أعطنيه سرا كان ذلك أمرا بالكيفية التي هي السرية لا أمرا بالعطاء وتبادر هذا المعنى لغة وشرعا وعرفا لا يدفع. وقد تكرر في السنة وكثير فنه «إذا قام أحدكم الليل فليفتح الصلاة بركتين خفيفتين» الحديث. وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في صلاة الاستخارة «قلير كبركتين ثم ليقل» الحديث وكذا قوله في صلاة النسيح «نقم وصل أربع ركعات» وقوله في الوتر «فإذا خفت الصبح فاوتر بركمة» والقول بأن هذه الكيفية المسؤول عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها في القرآن فتعليمها بيان للواجب (م ٤١ - ج ٢)

المجمل فتكون واجبة لا يتم الا بعد تسليم ان الأمر القرآني بالصلاة بمثل وهو ممنوع
لا تضاح معنى الصلاة والسلام المأمور بهما على أنه قد حكى الطبري الاجماع على أن تحمل الآية
على الذنب فهو بيان لمجمل مندوب لا واجب ولو سلم انتهاء الدلة على الوجوب لكان
غايته أن الواجب فعلها مرة واحدة فأين دليل التكرار في كل صلاة ولو سلم وجود ما يدل
على التكرار لكان تركها في تعليم المسمى «دالا» على عدم وجوبه ﴿ومن جملة﴾ ما استدل به
القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الأخير ما أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح من
حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «البخيل من ذكرته عنده فلم يصل علي»
قالوا وقد ذكر النبي في التشهد وهذا أحسن ما استدل به على المطلوب لكن بعد تسليم
تخصيص البخيل بترك الواجبات وهو ممنوع فإن أهل اللغة والشرع والعرف يطلقون
اسم البخيل على من يشح عما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب . واستدلوا
أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ «لا صلاة الا بطهور والصلاة على»
وهو مع كونه في إسناده عمرون شمر وهو متروك وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل
على المطلوب لان غايته إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم من دون تقييد بالصلاة
فأين دليل التقييد بها سلمنا فأين دليل تعيين وقتها بعد التشهد . ومثله حديث سهل بن
سعد عند الدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ «لا صلاة ان لم يصل علي نبيه» وهو مع
كونه غير مفيد للمطلوب كما عرفت ضعيف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ﴿ومن
جملة أدلتهم﴾ ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي مسعود بلفظ «من صلى صلاة لم
يصل فيها علي وعلي أهل بيتي لم تقبل منه» وهو لا يدل على المطلوب وغايته إيجاب الصلاة
في مطلق الصلاة فأين دليل التقييد بعد التشهد على أنه لا يصح للاستدلال به فان
الدارقطني قال بعد إخراج الصواب أنه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين
﴿واستدلوا﴾ أيضا بحديث فضالة بن عبيد الآتي وغايته إيجاب الصلاة في مطلق الصلاة
عند إرادة الدعاء فما الدليل على الوجوب بعد التشهد على أنه حجة عليهم لاهم كما
سيأتي للمصنف ﴿ومن جملة أدلتهم﴾ ما قاله المهدي في البحر أنه لا حتم في غير الصلاة
اجتماعا فتعين فيها الأمر والاجماع ممنوع فقد قال مالك أنها تجب في العمر مرة واليه
ذهب أهل النباهر . وقال الطحاوي إنها تجب كلما ذكر وانتاره الحليمي من الشافعية .
قال ابن دقيق العيد وقد كثرت الاستدلال على الوجوب في الصلاة بين المتفقين بان الصلاة

عليه واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع فتعين ان تجب في الصلاة وهو
ضعيف جدا لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان أراد لا تجب في غير الصلاة
عينا فهو صحيح لكنه لا يلزم منه أن تجب في الصلاة عينا لجواز أن يكون الواجب
مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعينين أعنى خارج الصلاة وداخل الصلاة وإن أراد
أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فمنوع اهـ (ومن جملة أدلتهم) ما أخرجه البزار
في مسنده من رواية اسماعيل بن أبان عن قيس عن سماك عن جابر بن سمرة قال
« صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فقال آمين آمين آمين فلما نزل سئل عن ذلك
فقال أنا في جبريل » الحديث. وفيه « ورغم أنف امرئ » ذكرت عنده فلم يصل على
واسماعيل بن أبان هو الغنوي كذبه يحيى بن معين وغيره نعم حديث كعب بن عجرة
عند الطبراني « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوما الى المنبر فقال حين
ارتقي درجة آمين ثم رقى أخرى فقال آمين » الحديث وفيه أن جبريل قال له عند
الدرجة الثالثة « بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين » ورجاله ثقات كما
قال العراقي. وحديث جابر عند الطبراني بلفظ « شقي من ذكرت عنده فلم يصل علي »
يفيد ان الوجوب عند الذكر من غير فرق بين داخل الصلاة وخارجها والقائلون بالوجوب
في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فما هو جوابهم عن الوجوب خارجها فهو
جوابنا عن الوجوب داخلها علي ان التقيد بقوله عنده مشعر بوقوع الذكر من غير
من أضيف اليه والذكر الواقع حال الصلاة ليس من غير الذكر والحاق ذكر الشخص
بذكر غيره يمنع منه وجود الفارق وهو ما يشر به السكوت عند سماع ذكره صلى الله
عليه وآله وسلم من الغفلة وفطر القسوة بخلاف ما إذا جرى ذكره صلى الله عليه وآله
وسلم من الشخص نفسه فكفي به عنوانا على الالتفات والركة. ويؤيد هذا الحديث
الصحيح ان في الصلاة لشغل (ومن أنقض) ما يستدل به علي الوجوب في الصلاة مقيدا بالحل
الخصوص أعنى بعد التشهد ما أخرجه الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن السباق عن
رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « اذا تشهداً حدثكم
في الصلاة فليقل » الحديث لو لا أن في اسناده رجلا مجهولا وهو هذا الحارثي *
(والحاصل) أنه لم يثبت عندي من الأدلة ما يدل علي مطالب القائلين بالوجوب وعلي
فرض ثبوته فترك تعليم المسئء للصلاة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم « فاذا قامت

ذلك فقد تمت صلاتك « قرينة صالحة لحمله على الذنب، ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وبه
تعليمه التشهد » إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم
فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني وفيه
كلام يأتي أن شاء الله في باب كون السلام فرضاً، وبهذه فنعن لا ننكر أن الصلاة
عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أجل اللطافات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق وإعنا
نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دلائل يقتضيه مخافة من القول على الله
بما لم يقل ولكن تخصيص التشهد الأخير بها بما لم يدل عليه دلائل صحيح ولا ضعيف
وجميع هذه الأدلة التي استدلل بها القائلون بالوجوب لا تخص بالأخير وغاية ما استدلوا
به على تخصيص الأخير بها حديث « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجلس في
التشهد الأوسط كما يجلس على الرضف » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس
فيه إلا مشروعية التخفيف وهو يحصل بحمله أخف من مقابله أعني التشهد الأخير
ولما أنه يستلزم ترك ما دل الدليل على مشروعيته فيه فلا ولا شك أن المصلي إذا اقتصر
على أحد التشهدات وعلى أحصر الفاظ الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كان مسارها
غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالنموذجين الأربع والأدعية المأمور
بمطالعتها ومقيدتها فيه، فإذا قرر لك الكلام في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في الصلاة فاعلم أنه قد اختلف في وجوبها على الآل بعد التشهد فذهب الهادي
والقاسم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي إلى الوجوب واستدلوا
بالأوامر المذكورة في الأحاديث المشتملة على الآل، وذهب الشافعي في أحد قولي
وأبو حنيفة وأصحابه والناصر إلى أنها سنة فقط وقد تقدم ذكر الأدلة من الجانبين
﴿ومن جملة﴾ ما احتج به الآخرون هنا الإجماع الذي تنكاه النووي على عدم الوجوب
قالوا فيكون قرينة على الأوامر على الذنب قالوا ويؤيد ذلك عدم الأمر بالصلاة على
الآل في القرآن والخلاف في تعيين الآل من هم وسأتي في الباب الثاني، وشرح بقية
الفاظ حديث ابن مسعود يأتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب »

٢ - وعن كعب بن عجرة قال « قلنا يا رسول الله قد علمنا أو عرفنا كيف
السلام عليك فكيف الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
على آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل

ابراهيم انك حميد مجيد » رواه الجماعة إلا أن الترمذي قال فيه علي ابراهيم في
الموضعين لم يذكر آله عليه السلام *

قوله « قد علمنا » الخ يعني بما تقدم في أحاديث التشهد وهو السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تأخر مشروعية الصلاة عن التشهد : قوله
« فكيف الصلاة » فيه أنه يندب لمن أشكل عليه كيفية ما فهم جملة أن يسأل عنه
من له به علم : قوله « قولوا » استدلل به القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم
البحث عن ذلك . وقوله « وعلى آل محمد » في رواية لابي داود وآل محمد محذوف على
وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره بآياتها . وقد ذهب البعض إلى وجوب زيادتها :
قوله « كما صليت على آل ابراهيم » هم اسماعيل واسحق وأولادهما وقد جمع الله لهم الرحمة
والبركة بقوله (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد) ولم يجمع ما غيرهم فسأل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ما تضمنته الآية واستشعر كل جماعة من العلماء التشبيه
للصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة على ابراهيم كما في بعض الروايات وأعلى آل ابراهيم
كما في البعض الآخر مع أن المشبه دون المشبه به في الغالب وهو صلى الله عليه وآله وسلم
أفضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك بأجوبة . منها أن المشبه بمجموع الصلاة على محمد
وآله بمجموع الصلاة على ابراهيم وآله وفي آل ابراهيم معظم الأنبياء فالمشبه به أقوى من
هذه الحثية . ومنها أن التشبيه وقع لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدر بالقدر . ومنها
أن التشبيه وقع في الصلاة على آل لا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الظاهر .
ومنها أن الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم باعتبار تكررها من كل فرد نصير باعتبار مجموع
الأفراد أعظم وأوفر وإن كانت باعتبار الفرد مساوية أو ناقصة وفيه ان التشبيه حاصل
في صلاة كل فرد فالصلاة من المجموع مأخوذ فيها ذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر .
ومنها أن الصلاة عليه كانت ثابتة له والسؤال إنما هو باعتبار الزائد على القدر الثابت
وبانضمام ذلك الزائد المساوي أو الناقص إلى ما قد ثبت نصير أعظم قدرأ . ومنها أن
التشبيه غير منغلور فيه إلى جانب زيادة أو نقص وإنما المقصود أن لهذه الصلاة نوع
تعظيم واجلال كما فعل في حق ابراهيم وتفرروا شهر من تعظيمه وشريفه وهو خلاف
الظاهر . ومنها ان الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر إلى قوة
المشبه به وهو قليل لا يحمل عليه الاقرينة . ومنها ان التشبيه لا يقتضى أن يكون

المشبه دون المشبه به علي جهة الازوم كما صرح بذلك جماعة من علماء الديان وفيه أنه وان لم يقتض ذلك نادرا فلا شك انه غالب . ومنها انه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم قبل أن يعلمه أنه أفضل من ابراهيم . ومنها أن مراده صلى الله عليه وسلم أن يتم النعمة عليه كما اتفهما علي ابراهيم وآله . ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له لسان صدق في الآخرين كما براهيم : ومنها أنه سأل أن يتخذ الله خليلا كما براهيم . ومنها أنه صلى الله عليه وسلم من جملة آل ابراهيم . وكذلك آله فالمشبه هو الصلاة عليه وعلى آله بالصلاة على ابراهيم وآله الذي هو من جملةهم فلا خير في ذلك : قوله « انك حميد » أي محمودا لا فعال مستحق لجميع الحمد لما في الصيغة من المبالغة وهو تعليل لطالب الصلاة منه والجميع المنتصف بالمجد وهو كمال الشرف والكرم والصفات الحمودة : قوله « اللهم بارك » البركة هي الثبوت والدوام من قولهم برك البعير اذا ثبت ودام أي آدم شرفه وكرامته وتعظيمه *

٣ وعن فضالة بن عبيد قال « سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يدعو في صلاته فلم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عجل هذا ثم دعاه فقال له أو لغيره اذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليدع بعد ما شاء » رواه الترمذي وصححه بإسناده الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله عجل هذا أي بدعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيلة للإجابة لان من حق السائل أن يتعطف في نيل ما أراده وقد روي الحديث نير المصنف بلفظ سمع « رجلا يدعو في صلاته لم يجد الله ولم يصل على النبي » قوله « والثناء عليه » هو من عطف العام على الخاص : قوله « ما شاء » في أكثر الروايات بما شاء يعني من خير الدنيا والآخرة وفيه الاذن في الصلاة بمطلق الدعاء من غير تقييد بمجل مخصوص قبل هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره في التشهد فان ذلك منسحب للتحميد والثناء وهذا مجمل وذلك مبين للمراد وهو لا يتم الا بعد تسليم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع الرجل يدعو في قعدة التشهد (وفد استدلل) بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك * قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه حجة

ان لا يرى الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالاعادة . وبعضه قوله في خبر ابن مسعود بعد ذكر التشهد « ثم يتخير من المسئلة ما شاء » اه *

باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم (عليه السلام)

١ - عن أبي حميد الساعدي « انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلي أزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد » متفق عليه (عليه السلام) الحديث احتج به طائفة من العلماء على أن الآل هم الأزواج والذرية ووجهه انه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) لان ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فاشعر ذلك بارادتهن وأشعر تذكير الخطابين بها بارادة غيرهن . وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجمل فيها الآل ولكنه يشكل على هذا امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من ادخال أم سامة تحت الكساء بعد سؤالها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا الى علي وفاطمة والحسن والحسين « اللهم ان هؤلاء أهل بيتي » بعد أن جللهم بالكساء . وقيل أن الآل هم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم . ومن أهل هذا القول الامام بحجي واستدل القائل بذلك بان زيد بن أرقم فسر الآل بهم وبين أنهم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس كما في صحيح مسلم والمصحابي اعرف براده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره قرينة على التعمين . وقيل انهم بنو هاشم وبنو المطلب والى ذلك ذهب الشافعي وقبل فاطمة وعلي والحسان وأولادهم . والى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه « اللهم ان هؤلاء أهل بيتي » مشيرا اليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتبار المقام أو غيره فقاية ما فيه اخراج من عداهم بمفهومه والأحاديث الدالة على أنهم أعم منهم كما ورد في بني هاشم وفي الزوجات مخصصة بمنطوقها لعموم هذا المفهوم . واقتصاره صلى الله عليه وسلم على تبيين البعض عند نزول الآية لا ينافي لإخباره بذلك بالزيادة لان الاقتصار

وعما كان لازمة لبعض أو قبل العلم بأن الآل أعم من المعينين ثم يقال إذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فما الدليل على دخول أولاد الجلالين بالكساة في الآل مع أن مفهوم هذا الحصر يخرجهم فإن كان ادخالهم بمخصص وهو التفسير بالذرية وذريته صلى الله عليه وسلم هم أولاد فاطمة فما الفرق بين تنصص وتنحصص . وقيل إن الآل هم القرابة من غير تقييد وإلى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم . وقيل هم الأمة جميعا . قال النووي في شرح مسلم وهو أظهرها قال وهو اختيار الأزهري وغيره من المتأخرين اهـ واليه ذهب اشوان الحيري امام الأئمة ومن شعره في ذلك

آل النبي هم اتباع مائه * من الأعمام والسودان والعرب

لو لم يكن آل الا قرابته * صلى المصلى على العائلي أبي لب

ويدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من أبيات

وانصر على آل الصلي ب وعائديه اليوم آلك

والمراد بآل الصليب اتباعه (ومن الأدلة) على ذلك قول الله تعالى (ادخلوا آل فرعون أشد العذاب) لأن المراد بآله اتباعه واحتج لهذا القول بما أخرجه الطبراني إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن الآل قال « آل محمد كل تقى » وروى هذا من حديث علي ومن حديث أنس وفي أسانيدهما مقال . ويؤيد ذلك معنى الآل لغة فانهم كما قال في القاموس أهل الرجل واتباعه ولا ينافي هذا اقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم على البعض منهم في بعض الحالات كما تقدم وكما في حديث مسلم في الاضحية « اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد » فانه لا شك أن القرابة أضخص الآل فتخصيصهم بالذكر ربما كان لازما لا يشاركون فيها غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالأئمة لا ينسأفي تسميتهم بالآل وعطف التفسير شائع ذائع كتابا وسنة وائمة علي أن حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته علي ذريته فاذا كان مجرد العطف يدل علي التغاير مطلقا لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل بيته والجواب الجواب . وإن كان ههنا مانع من حمل الآل على جميع الأمة وهو حديث « أني تارك فيكم النفاين ما ان عسكتهم به ان تضلوا كتاب الله وتترني » الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فانه لو كان الآل جميع الأمة لكان المأمور بالتمسك والامر بالتمسك به شيئا واحدا وهو بالمل *

٢ حمزة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من سره أن

يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل اللهم صل علي محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على آل إبراهيم انك حميد مجيد»
رواه أبو داود ص ٤٤٠ *

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن الجعفي عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر: وأخرجه النسائي في مسند علي بن طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار السكلابي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزازي عن أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالفظ حديث أبي هريرة. وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلي حبان بن يسار (الحديث) استدلل به القائلون بأن الزوجات من آل آل والقائلون أن الذرية من آل آل وهو أدل على ذلك من الحديث الأول لذكر آل آل وفيه مجمل ومبين: قوله « بالمكيال » بكسر الميم وهو ما يكال به. وفيه دليل على أن هذه الصلاة أعظم أجرا من غيرها وأوفر ثوابا: قوله « أهل البيت » الأشهر فيه النصب على الاختصاص ويجوز إبداله من ضمير عاينا. قوله « فليقل اللهم صل علي محمد » قال السنوي قد اشتهر زيادة سيدنا قبل محمد عند أكثر المصلين وفي كون ذلك أفضل نظر اه وقد روى عن ابن عبد السلام أنه جملة من باب سلوك الأدب وهو مبني على أن سلوك طريق الأدب أحب من الامتنال. ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يثبت مكانه فلم يمتثل وقال ما كان لأن أبي فحاجة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك امتناع علي عن محو اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحيفة في صالح الحديثية بعد أن أمره بذلك وقال لا تحواسمك أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهما علي الامتناع من امتثال الأمر تأدبا مشعرا بأولويته *

« باب ما يدعو به في آخر الصلاة »

١ ص ٤٤١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتهود بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن شر المسيح الدجال » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي *

٣ وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة المات اللهم اني أعوذ بك من المفرم والمائم » رواه الجماعة الا ابن ماجه . *

قوله « اذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير » فيه تعيين محل هذه الاستعاذة بعد التشهد الأخير وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيحمل عليه وهو يرد ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبها في التشهد الأول وما ورد من الاذن العصري بالدعاء بما شاء بعد التشهد يكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ . قوله « فليتعوذ » استدلال بهذا الأمر على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهرية وروى عن طاوس وقد ادعى بعضهم الاجماع على النذب وهو لا يتم مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علم تأخر هذا الأمر عن حديث المسيء الماعرف في شرحه : قوله « من أربع » ينبغي أن يزاد علي هذه الأربع التعوذ من المفرم والمائم المذكورين في حديث عائشة . قوله « ومن عذاب القبر » فيهدد علي المنكرين لذلك من المعتزلة والآخرين في هذا الباب متواترة . قوله « ومن فتنة الحيا والمات » قال ابن دقيق العيد فتنة الحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت وفتنة المات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه اقربها منه ويكون المراد على هذا بفتنة الحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صح أنهم يقتنون في قبورهم . وقيل أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال العسر وفتنة المات السؤال في القبر مع الحيرة كذا في الفتح قوله « ومن شر المسيح الدجال » قال أبو داود في السنن المسيح مثقل الدجال ويضعف عيسى ونقل الفربري عن خلف بن عامر ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ويقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما . قال الجوهرى في الصحاح من قاله بالتخفيف فله سحر الأرض ومن قاله بالتشديد فقد كونه بمسوح العين . قال الطائفة وحكي عن بعضهم بالحاء المعجمة في الدجال ونسب قائله الى التصحيف . قال في القاموس والمسيح عيسى ابن مريم صلوات الله عليه وبركته قال وذكر في اشتقاقه تسعين قولاً في شرحي لمشارق الانوار وغيره والدجال لشؤمه اه : قوله « من المفرم والمائم » في البخارى بتقديم المائم على المفرم . والمفرم الدين يقال غرم بكسر الراءى اد ان قيل المراد به ما يستدان فيما لا يجوز أو غيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ويحتمل أن يراد به ما هو أعظم من ذلك وقد استعاذوا الله عليه

وسلم من غلبة الدين. وفي البخاري «أنه قال له صلى الله عليه وآله وسلم قائل ما أكثر ما استعيز من المغمرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف» *

١ - باب جامع أدعية منصوص عليها في الصلاة

١ - عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه «أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي قال قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم» متفق عليه *

قوله «ظلمت نفسي» قال في الفتح أي بلباسة ما يوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه أن الانسان لا يسرى عن تقصير ولو كان صديقاً : قوله «كثيراً» روي بإثاء الثلاثة وبالباء الموحدة . قال النووي ينبغي أن يجمع بينهما فيقول كثيراً كبيراً . قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الروایتين فيأتي مرة بالثلاثة ومرة بالوحدة فاذا أتى بالدعاء مرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ييقن وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتياً بالسنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينطق به كذلك اه : قوله «ولا يغفر الذنوب إلا أنت» قال الحافظ فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب المغفرة وهو كقوله (والدين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله) فائني على المستغفرين وفي ضمن ثنائيه بالاستغفار لوح بالأمريّة كما قيل إن كل شيء أثني الله علي فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه : قوله «مغفرة من عندك» قال الطيبي ذكر التذكير يدل على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريداً بذلك التعظيم لان الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف . وقال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت فاعله أنت والثاني وهو أحسن أنه أشار إلى طلب مغفرة منفضل بها لا بتقصير اسباب من العبد من عمل حسن ولا غيره وهذا الثاني جزم ابن الجوزي : قوله «إنك أنت الغفور الرحيم» قال الحافظ هما صفتان ذكرتا ختماً للسلام على جهة المعايلة لما تقدم فالغفور مقابل لقوله «اغفر لي» والرحيم مقابل لقوله «ارحمني» وهي مقابلة مرتبة (والحديث) يدل

على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح بحمله . قال ابن دقيق العيد وأهل الأولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشهد لأنه أمر فيهما بالدعاء وقد أشار البخاري إلى محله فأورده في باب الدعاء قبل السلام . قال في الفتح وفي الحديث من الفوائد استحباب طلب التعلیم من العالم خصوصا ما في الدعوات المدلوبة فيها جوامع السكتم *
 ٢ وعن عبيد بن القعقاع قال « روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فجعل يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في ذاتي وبارك لي في رزقي » رواه أحمد ١٠٠٠٠ *
 عبيد بن القعقاع ويقال حميد بن القعقاع لا يعرف حاله والراوي عنه أبو مسعود الجري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة . قال ابن حجر في المنفعة وله شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجري هو سعيد ابن أبياس ثقة أخرج له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله ١٠٠٠٠ والحديث ١٠٠٠٠ فيه مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد بحمل منها بخصوص وجهالة الراوى عنه صلى الله عليه وسلم لانفسر لان جهالة الصحابي متفردة كما ذهب الى ذلك الجمهور ودلت عليه الأدلة وقد ذكرت الأدلة على ذلك في الرسالة التي سميتها القول المقبول في رد رواية المحفل من غير صحابة الرسول : قوله « روى رجل » الرمز لا يحفظ الخفيف كما في القاموس ١٠٠٠٠ *

٣ وعن شداد بن أوس « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني أسألك الثبات في الامر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسألك من خير ما تعلم واعوذ بك من شر ما تعلم واستغفر لك ما تعلم » رواه النسائي ١٠٠٠٠ *

الحديث رجال اسناده ثقات وقد ذكره في الجامع عند أدعية الاستخارة بلفظ « عن رجل من بني حنظلة قال صحبت شداد بن أوس فقال ألا أعلمك ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا نقول اذا روينا أمرا قد ذكره وزادناك أنت علام الغيوب » أخرجه الترمذي وزاد في حديث آخر بمعناه « إذا روي إلى فراشه » ولم يذكر فيه إذا روينا أمرا . وقد أخرجه النسائي في اليوم والليلة ولم يذكر في الصلاة . وأما صاحب التذبير فإياه باللفظ الذي ذكره المصنف : قوله « كان يقول في صلاته » هذا الدعاء ورد مطلقا في الصلاة غير مقيد بمكان مخصوص : قوله « الثبات في الامر » سؤال الثبات في الامر . مع جملة الكمال الثابتة

لان من ثبته الله في اه وره عصم عن الوقوع في الموبقات ولم يصدر منه أمر علي خلاف مايرضاه الله : قوله « والعزيمة على الرشد » هي تكون بمعنى ارادة الفعل وبمعني الجسد في طلبه والمناسب هنا هو الثاني : قوله « قلبا سليما » أي غير عليل بكدر المعصية ولا مريض بالاشتغال على الغل والالاموا على الاحن : قوله « من خير ما تعلم » هو سؤال الخير الا مور علي الاطلاق لان علمه جل جلاله محيط بجميع الاشياء وكذلك التعوذ من شر ما يعلم والاستغفار لما يعلم فكأنه قال أسألك من خير كل شيء وأعوذ بك من شر كل شيء واستغفر لك لكل ذنب *

٤ عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره » رواه مسلم وأبو داود عن قوله « ذنبي كله » استدلل به علي جواز نسبة الذنب اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال مذكورة في الاصول . أحدها أن الانبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغائر وهذا هو اللائق بشرهم لولا مخالفته لصرائح القرآن والسنة المشهرة بان لهم ذنوبا . قوله « دقه وجله » بكسر أولها أي قليله وكثيره . قوله « وأوله وآخره » هو من عطف الخاص على العام . فوله « وعلانيته وسره » هو كذلك . فالنوعوي فيه تكثير ألفاظ الدعاء وتوكيده وان أغني بعضها عن بعض *

٥ عن عمار بن ياسر « أنه صلى صلاة فاوجز فيها فأنكره وأذلك فقال ألم أتم الركوع والسجود فقالوا بلبي قال اما أني دعوت فيها بدعاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضا والقصد في الفقر والغني ولذة النظر الى وجهك والشوق الى لقائك وأعوذ بك من ضراء مضره ومن فتنه مضلة اللهم زيننا بزينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين » رواه أحمد والنسائي عن الحديث رجال اسناده ثقات وسافه باسناد آخر بنحو هذا اللفظ واسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يحيى ابن حبيب بن عربي قال حدثنا حماد قال حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه قال صلى عمار فذكره وفي اسناده عطاء ابن السائب وقد اختلط وأخرج له البخاري ومرونا بأخر وبهية رجاله ثقات ووالد عطاء هو السائب بن مالك الكوفي وثقه العجلي : قوله « فاوجز فيها » لعله لم يصاحب هذا الايجاز تمام الصلاة

على الصفة التي عهدوا عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والا لم يكن للاسكار عليه وجه فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره أنه قال ما صليت خلف أحدا أو جز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام : قوله « فأنكروا ذلك عليه » فيه جواز الاسكار على من أخف الصلاة من دون استكمال : قوله « ألم أتم الركوع والسجود » فيه اشعار بأنه لم يتم غيرهما لذلك أنكر وأعليه . قوله « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه » يحتمل أنه كان يدعوه في الصلاة ويكون فعل عارضة تدل على ذلك ويحتمل أنه كان يدعوه به من غير تقييد بحال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام : قوله « بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق » فيه دليل على جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصال جلاله . قوله « احيني » إلى قوله « خير آلي » هذا ثابت في الصحيحين من حديث أنس بالفظ « اللهم احيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني ما كانت الوفاة خيرا لي » وهو يدل على جواز الدعاء بهذا لكن عند نزول الضرر كما وقع التقييد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تمنين أحدكم الموت اضرزل به فان كان لا بد متعيا فقل اللهم احيني » إلى آخره : قوله « خشيتك في الغيب والشهادة » أي في مغيب الناس وحضورهم لان الخشية بين الناس فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس . قوله « وكلمة الحق في الغضب والرضا » إنما جمع بين الحالتين لان الغضب ربما حال بين الانسان وبين الصدع بالحق وكذلك الرضا ربما فاد في بعض الحالات الى المداينة وكنتم كلمة الحق . قوله « والقصد في الفقر والغنى » القصد في كتب الائمة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال وبمعنى ضد الافراط وهو المناسب ههنا لان بطر الغنى ربما جر الى الافراط وعدم الصبر على الفقر ربما أوقع في التفريط فالقصد فيهما هو الطريقة القويمة . قوله « ولذة النظر الى وجهك » فيه متمسك للاشعرية ومن قال بقولهم والمسئلة طويلة الذيل وعلمها علم الكلام . وقد أوردتها برسالة معاوله تسميتها البنية في الرؤية : قوله « والشوق الى لقائك » إنما سأله صلى الله عليه وآله وسلم لانه من موجبات محبة الله لقاء عبده لحدوث « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه » ومحبة الله تعالى لذلك من أسباب المغفرة : قوله « منيرة » إنما قيد صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لان الضراء ربما كانت نافعة آسلا أو عابلا فلا يليق الاستعاذة منها . قوله « مضلة » وصفها صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لان من القتن ما يكون من أسباب الهداية وهي بهذا الاعتبار مما لا يستعاذ منه . قال أهل الامة الفتنة الامتحان والاختبار *

٦ وعن معاذ بن جبل قال « لقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني اوصيك بكلمات تقولهن في كل صلاة اللهم اغني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك »
رواه أحمد والنسائي وأبو داود صحيح *

الحديث قال الحافظ. سنده قوى وذكره المصنف في هذا الباب المشتمل على أدعية الصلاة بناء على أن لفظ الحديث في كل صلاة كما في الكتاب وقد رواه غيره بلفظ « دبر كل صلاة » وهو عند أبي داود بلفظ « في دبر كل صلاة » وكذلك رواه من طريق مشايخي مسلسل بالحبشة فلا يكون باعتبار هذه الزيادة من أدعية الصلاة لأن دبر الصلاة بعدها على الأقرب كما سيأتي ويحتمل دبر الصلاة آخرها قبل الخروج منها لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث فعمل المصنف أراد ذلك ولكنه يشكك عليه إرادته لا دعية مقيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث ابن الزبير وحديث المغيرة الآتين. قوله « اني اوصيك بكلمات تقولهن » في رواية أبي داود لا تدعهن والنهي أصله التحريم فيدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات . وقيل انه نهى ارشاد وهو محتاج الى قرينة . ووجه تخصيص الوصية بهذه الكلمات انها مشتملة على جميع خير الدنيا والآخرة *

٧ وعن عائشة أنها فقدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مضجعهما فلست به يدها فوقعت عليه وهو ساجد وهو يقول رب أعط نفسي تقواها زكها أنت خير من زكها أنت وإياها ومولاها » رواه أحمد صحيح *

الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ « فقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فلمست المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول اني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بعافتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحمد من أحد روايات هذا الحديث . ويمكن أن يكون حديثاً مستقلاً ويحمل ذلك على تعدد الواقعة : قوله « أعط نفسي تقواها » أي اجعلها متممة سامعة مطيعة : قولها « زكها » أي اجعلها زاكية بما تفضلت به عليها من التقوى وخصال الخير : قوله « أنت وإياها » أي متولي أمورهما ومولاها أي مالهما (والحديث) يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك *

٨ وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فجعل يقول في

صلاته أو في سجوده اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بعصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا وأمامي نورا وخلفي نورا وفوقي نورا وتحتي نورا واجعل لي نورا أو قال واجعلني نورا « مختصر من مسلم » *

الحديث ذكره مسلم في صحيحه مطولا ومختصرا بإسناد متعدد وألفاظ مختلفة وجميع الروايات مقيدة بصلاة الليل : قوله « في صلاته أو في سجوده » هذا الذي وقع في رواية محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس . وفي رواية في مسلم « نخرج إلى الصلاة وهو يقول » الحديث ، وفي رواية له « وكان في دعائه اللهم اجعل » الخ من غير تقييد بحال الصلاة ولا بحال الخروج : قوله « اجعل في قلبي نورا » إلى آخر الحديث قال النووي قال العلماء سأل النور في أعضائه وجهاته والمراد بيان الحق وضائه والهداية إليه فسأل النور في جميع أعضائه وجسمه وتصرفاته وقلباته وحالاته وجهاته وفي جهاته الست حتى لا يربغ شيء فيها عنه *

باب الخروج من الصلاة بالسلام

١ - عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده » رواه الخمسة وصححه الترمذي * ٢ - وعن عامر بن سعد عن أبيه قال « كنت أرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * *

الحديث الاول أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وله الفاظ وأوله في صحيح مسلم . قال العقيلي والاسانيد صحيح ثابت في حديث ابن مسعود في تسليمين ولا يصح في تسليمة واحدة شيء . والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد بن غير وجه (وفي الباب) أسانيد فيها ذكر التسليمين . منها عن عمار عند ابن ماجه والدارقطني . وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مسنده والدارقطني أيضا . وعن سهل بن سعد عند أحمد وفيه ابن أبي شيبة . وعن حذيفة عند ابن ماجه . وعن عدي بن عتبة عند ابن ماجه أيضا واسناده حسن . وعن بلال بن علي عند أحمد والدارقطني

وفيه ملازم بن عمرو وعن المغيرة عند المعمرى في اليوم واليلة والطبراني قال الحافظ وفي إسناده نظر . وعن وائلة ابن الأسقع عند الشافعي وإسناده ضعيف . وعن وائل ابن حجر عند أبي داود والطبراني من طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه . وعن يعقوب بن الحصين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك وعن أبي رمثة عند الطبراني وابن منده قال الحافظ وفي إسناده نظر . وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه . وعن سمرة وسياتي . وعن جابر بن سمرة وسياتي أيضاً (وهذه الأحاديث) تدل على مشروعية التسليمتين وقد حكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحرث من الصحابة . وعن عطاء بن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي من التابعين . وعن أحمد واسحق وأبي نور وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر وبه أقول وحكاه في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أهل البيت . وإليه ذهب الشافعي كما قال النووي وذهب إلى أن المشروع تسليمية واحدة ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة من الصحابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والأوزاعي والامامية وأحد قولي الشافعي وغيرهم . وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل البيت إلى أن الواجب ثلاث يمينا وشمالا وتلقاء وجهه . واختلف القائلون بمشروعية التسليمتين هل الثانية واجبة أم لا فذهب الجمهور إلى استحبابها . قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمية واحدة جائزة . وقال النووي في شرح مسلم أجمع العلماء الذين يعتقدون على أنه لا يجب الا تسليمية واحدة . وحكى الطحاوي وغيره عن الحسن بن صالح أنه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ونقله ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر وإلى ذلك ذهب الهادي وسياتي الكلام على وجوب التسليمية أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وستتسكلم ههنا في مجرد المشروعية من غير نظر إلى الوجوب . فنقول (احتج القائلون) بمشروعية التسليمتين بالأحاديث المتقدمة . واحتج القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالأحاديث التي سيأتي ذكرها في باب من اجزأ بتسليمية . واحتج القائل بمشروعية ثلاث بأن في ذلك جمعا بين الروايات والحق ما ذهب إليه الأولون لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمتين وصحة بعضها وحسن بعضها واشتهارها على الزيادة وكونها مثبتة بخلاف الأحاديث

الواردة بالتسليم الواحدة قائمها مع قلتها ضعيفة لا تنهض الاحتجاج كما ستعرف ذلك ولو سلم انتهاؤها لم تصلح لمعارضة أحاديث التسليمين لما عرفت من اشتمالها على الزيادة. وأما القول بمشروعية ثلاث فلعن القائل به ظن أن التسليم الواحدة الواردة في الباب الذي سيأتي غير التسليمين المذكورتين في هذا الباب فجمع بين الأحاديث بمشروعية الثلاث وهو فاسد. وأفسد منه ما رواه في البحر عن البعض من أن المشروع واحدة في المسجد الصغير وثلاثان في المسجد الكبير : قوله « عن يمينه وعن يساره » فيه مشروعية أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار. قال النووي ولو سلم التسليمين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه أو الأولي عن يساره والثانية عن يمينه صححت صلاته وحصلت التسليمتان ولكن فاتته الفضيلة في كفيتهما : قوله « السلام عليكم ورحمة الله » زاد أبو داود من حديث وائل « وبركاته » . وأخرجها أيضا ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقا كثيرة في تلقيح الافكار تخريج الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركاته رواية فردة . ثم قال الحافظ بعد أن ساق تلك الطارق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انه رواية فردة انبي . وقد صحح أيضا في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل على تلك الزيادة : قوله « حتى يرى بياض خده » بضم الباء المثناة من تحت من قوله يرى مبنيا لا مجهول كذا قال ابن رسلان وبياض بالرفع على النيابة . وفيه دليل على المبالغة في الانفات إلى جهة اليمين وإلى جهة اليسار وزاد النسائي فقال « عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر » وفي رواية له « حتى يرى بياض خده من ههنا وبياض خده من ههنا » *

٢ وعن جابر بن سمرة قال « اذا كنا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علام تؤمّون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يده على خده يسلم على أخيه من على يمينه وشماله » رواه أحمد ومسلم . وفي رواية « كنا نصلي خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما بال هؤلاء

يسلمون بأيديهم كأنها أذنان خيل شمس إنما يكفي أحكم أن يضع يده على فخذه ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم « رواه النسائي » *

الحديث أخرجه أيضا أبو داود: قوله « علام تومون » في رواية أبي داود بلفظ « ما بال أحكم يرمى بيده » بالراء قال ابن الأثير إن صححت الرواية بالراء ولم يكن تصحيفا لواء فقد جعل الرمي باليد موضع الإياء بها لجواز ذلك في اللغة يقول رميت ببصري اليك أي مددته ورميت اليك بيدي أي أشرت بها. قال والرواية المشهورة رواية مسلم « علي ما تومون » همزة مضمومة بعد الميم والإياء الإشارة أو ما يوصى بالإياء وهم يومون مهموزا ولا تقل أو ميت ياء ساكنة قاله الجوهري . قال ابن الأثير وقد جاء في رواية الشافعي يومون بضم الميم بلا همزة فإن صححت الرواية فيكون قد أبدل من الهمزة ياء فلما قلبت الهمزة ياء صارت يومى فلما لحقه ضمير الجماعة كان القياس يوميون فنقلت الإياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضميتها الي الميم فقل يومون. قوله « أذنان خيل شمس » باسكان الميم وضمها مع ضم الشين المعجمة جمع شمس بفتح الشين وهو من الدواب النفور الذي يمنع علي راكبه ومن الرجال صعب الخلق : قوله « من علي يمينه وشماله » في رواية أبي داود « من عن يمينه ومن عن شماله » وهو من الأدلة على مشروعية التسليمين وقد قدمنا الكلام على ذلك : قوله « ثم يقول السلام عليكم » قال المصنف رحمه الله وهو دليل على أنه إذا لم يقل ورحمة الله أحزاه انتهى « والاحاديث » المتقدمة مشتملة على زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الاتيان بالمشروع الا بذلك . وأما الاجزاء وعدمه فينبني على القول بالوجوب وعدمه وسبأني ذلك *

عن سمرة بن جندب « قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نسلم على أنفسنا وأن يسلم بعضنا على بعض » رواه أحمد وأبو داود ولفظه « أمرنا أن نرد على الامام وأن نتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض » *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبزار وزاد « في الصلاة » قال الحافظ واسناده حسن انتهى . ولكنه رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في صياحه منه علي أربعة مذاهب . سمع منه مطلقا لم يسمع منه مطلقا . سمع منه حديث الحقيقة . سمع منه ثلاثة أحاديث . وقد قدمنا بسط ذلك . وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ « ثم سلموا على قارئكم وعلي أنفسكم » قال الحافظ لكنه ضعيف لا يفي من الجاهيل : قوله

« أن نسلم على أئمتنا » أى نرد السلام عليهم كما في الرواية الثانية. قال اصحاب الشافعي ان كان المأموم عن يمين الامام فينوى الرد عليه بالثانية وان كان عن يساره فينوى الرد عليه بالأولى وإن خاذاه فبم شاه وهو في الأولى أحب: قوله « وان يسلم بعضنا على بعض » ظاهره شامل للصلاة وغيرها ولكنه قيد الزار بالصلاة كما تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأمومين والمأمومين على الامام وسلام المتقدمين بعضهم على بعض . وقد ذهب المؤيد بالله وأبو طالب الى وجوب قصد الملكين ومن في ناحيتهما من الامام والمؤمنين في الجماعة تسكنا بهذا وهو ينفي على القول بايجاب السلام وسيأتي الكلام فيه: قوله « وان تحاب » بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتعابب التوادد وتحابوا أحب كل واحد منهم صاحبه *

٥ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال حذف التسليم سنة » رواه أحمد وأبو داود . ورواه الترمذى موقوفاً وصحيحه . وقال ابن المبارك معناه أن لا يمد مداً *

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي إسناده قررة بن عبد الرحمن بن حيويل بن ناشرة بن عبد بن عامر المعافري المصري . قال أحمد منكر الحديث جداً . وقال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى . وقال ابن عدي لم أر له حديثاً منكراً وأرجو أنه لا بأس به . وقد ذكره مسلم في الصحيح مقروناً بسمر بن الحرث . وقال الأوزاعي ما أعلم أحداً أعلم بالزهري من قررة وقد ذكره ابن حبان في ثقافته وصحيح الترمذى هذا الحديث من طريقه وليس موقوفاً كما قال المصنف لان لفظ الترمذى عن أبي هريرة « قال حذف السلام سنة » قال ابن سيد الناس وهذا مما يدخل في المسند عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الأصوليين معروف: قوله « حذف التسليم » في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة للفظ أبي داود والترمذى . والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المتجمعة بعدها فاء هو ما رواه المصنف عن عبد الله بن المبارك أن لا يمد مداً يعني يترك الإطالة في لفظه ويسرع فيه . قال الترمذى وهو الذى يستحبه أهل العلم قال وروي عن ابراهيم النخعي أنه قال التكبير جزم والسلام حزم . قال ابن سيد الناس قال العلماء يستحب أن يدريج لفظ السلام ولا يمد مداً لا أعلم في ذلك خلافاً بين

العلماء وقد ذكر المهدي في البحر أن الرمي بالتسليم عجلاً مكروه قال أفعله صلى الله عليه وآله وسلم بسكينة ووقار انتهى . وهو مردود بهذا الدليل الخاص إن كان يريد كراهة الاستعجال باللفظ . *

باب من اجتزأ بتسليمة واحدة

١ عن هشام عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أو تر بتسع ركعات لم يقعد الا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ويدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس فيذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة يسمعنا ثم يصلي ركعتين وهو جالس فلما كبر وضعف أو تر بسبع ركعات لا يقعد إلا في السادسة ثم ينهض ولا يسلم فيصلّي السابعة ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس » رواه أحمد والنسائي . وفي رواية لأحمد في هذه القصة « ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا » * ٢ وعن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسميها » رواه أحمد * *

أما حديث عائشة فأخرج نحوه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » قال الدارقطني في العلل رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفهما الوليد فوقفه عليها أو قال عقبه قال الوليد قلت لزهير أبلغك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال نعم أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن أن الرواية المرفوعة وهم . وكذا رجح رواية الوقف الترمذي والبرار وأبو حاتم وقال في المرفوع إنه منكر . وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعاً ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لا يحتج به اهـ . وزهير لا ينتهي الى هذه الدرجة في التضعيف فقد قال أحمد إنه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد إنه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو أنه صدوق . وقال الدارمي ثقة له أغاليط كثيرة وثقة

ابن معين وقال أبو حاتم محله الصدق وفي حفظه سوء . وقد أخرج له الشيخان
ولكنه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل أنه قال كأن زهير بن محمد
هذا ليس هو الذي يروي عنه بالمراق وكأنه رجل آخر فلبوا اسمه . وقال الحاكم
رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا إسناد صحيح .
ورواه بقي بن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا
وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقوي حديثه . قال الحافظ وعاصم عندي هو
ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سليمان الأحمول . وأخرجه ابن
حبان في صحيحه والسراج في مسنده عن زرارة بن أوفي عن سعد بن هشام عن
عائشة باللفظ الذي ذكره المصنف . قال الحافظ وإسناده على شرط مسلم ولم يستدركه
الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد انتهى . وقد قدمنا أنه أخرج له البخاري
أيضا فهو على شرط مسلم فقط وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح في
تسليمه واحدة شيء : وكذا قول ابن القيم إنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح *
وأما حديث ابن عمر فأخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن في صحيحيهما
والطبراني من حديث إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يفصل بين
الشفع والوتر » وقد عقد صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع
والوتر عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في الحجرة
وأنا في البيت فيفصل بين الشفع والوتر بتسليمه يسميها » رواه الطبراني في
الأوسط وفيه إبراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى . ولم يذكر في هذا الباب
إلا هذا الحديث (وفي الباب) عن سهل بن سعد عند ابن ماجه « باللفظ أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلم تسليمة واحدة تلقاه وجهه » وفي إسناده
عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد . وقد قال البخاري أنه منكر الحديث . وقال
النسائي متروك . وعن سلمة بن الأكوع عند ابن ماجه أيضا بلفظ « رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى مرة واحدة » وفي إسناده يحيى بن راشد البصري قال يحيى ليس
بشيء . وقال النسائي ضعيف . وعن أنس عند ابن أبي شيبة « أن النبي صلى الله عليه وسلم
سلم تسليمة واحدة » وعن الحسن مرسل « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر
وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة » ذكره ابن أبي شيبة . وقال حدثنا أبو خالد عن

حميد قال «كان أنس يسلم واحدة» وحدثنا أبو خالد عن سعيد بن مرزبان قال صليت خلف ابن أبي ليلى يسلم واحدة ثم صليت خلف على يسلم واحدة وذكر مثله عن أبي وائل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وابن أبي العالية وأبي رجاء وابن أبي أوفى وابن عمر وسعيد بن جبير وسويد وقيس ابن أبي حازم بإسناديه إليهم وذكر ذلك عبد الرزاق عن الزهري . قال الترمذي ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال وأصح الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسليمة واحدة وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انتهى ﴿ وقد احتج ﴾ بهذه الأحاديث المذكورة ههنا من قال بمشروعية تسليمة واحدة وقد قدمنا ذكرهم في الباب الأول وقد اشتمل حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر وسيأتي الكلام على ذلك في بابه وكذلك يأتي الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر *

باب في كون السلام فرضاً

١ قال النبي صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» * وعن زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن الحسن بن خميرة قال «أخذ علقمة بيدي فخذني أن عبد الله ابن مسعود أخذ بيده وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة ثم قال إذا قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد» رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال الصحيح إن قوله «إذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك» من كلام ابن مسعود فصله شبابة عن زهير وجعله من كلام ابن مسعود . وقوله أشبه بالصواب ممن أدرجه وقد اتفق من روى تشهد ابن مسعود على حذفه * ﴿

الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «وتحليلها التسليم» هو من رواية علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر من خرج به والكلام عليه في باب افتراض افتتاح الصلاة بالتكبير وهو من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التسليم لأن الإضافة في قوله «وتحليلها» تقتضي الحصر فكأنه قال جميع

تحليلها التسليم أى انحصر تحليلها في التسليم لا تحليل لها غيره وسيأتى ذكر القائلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم . وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في الخلافات انه كالشاذ من قول عبد الله وإنما جعله كالشاذ لان أكثر أصحاب الحسن بن الحر لم يذكروا هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود مفصولة من الحديث ولا مدرجة في آخره وإنما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن فأدرجها في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه ورواها شعبة بن سوار عنه مفصولة كما ذكر الدار قطني . وقد روي البيهقي من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ « مفتاح الصلاة التكبير واتقواؤها التسليم اذا سلم الامام فقم ان شئت » قال وهذا الاثر صحيح عن ابن مسعود . وقال ابن حزم قد صح عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضا وذكر رواية أبي الاحوص هذه عنه . قال البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشهد لابن مسعود . كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك . وقد صرح بان تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ الى أن هذا وهم من زهير بن معاوية . وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها مدرجة انتهى . وقد رواه عن الحسن بن الحر حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن أبان فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك (والحديث) يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة والناصر وروى ذلك الترمذي عن أحمد واسحق بن راهويه . ورواه أيضا عن بعض أهل العلم . قال العراقي وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود . وذهب الى الوجوب أكثر المعتزلة والشافعية قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم (واحتجوا) بحديث تحليلها التسليم وهو لا ينتهز للاحتجاج به إلا بعد تسليم تأخره عن حديث المسمى لما عرفناك في شرحه من أنه لا يثبت الوجوب إلا بعلم تأخره عنه لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع لاسيما وقد ثبت في بعض الروايات « فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك » كما قدمنا ذلك . إذا عرفت هذا تبين لك ان هذا الحديث لا يكون حجة بحجب التسليم لها إلا بعد العلم بتأخره . ويؤيد

القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب وحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته » أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس اسناده بذلك القوي وقد اضطررنا في اسناده وإنما أشار إلى عدم قوة اسناده لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي وقد ضعفه بعض أهل العلم . وقال النووي في شرح المذهب إنه ضعيف باتفاق الحفاظ وفيه نظر فإنه قد وقع غير واحد منهم ذكرها الساجي وأحمد بن صالح المصري وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يحيى بن معين ليس به بأس . وأما الاستدلال للوجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضاً لا ينتهض لذلك إلا بعد تسليم تأخره لما عرفت على أنه أخص من الدعوي لأن غاية ما فيه أمر المؤمنين بالرد على الإمام والتسليم على بعضهم بعضاً وليس فيه ذكر المنفرد والإمام على أن الأمر بالرد على الإمام صيغته غير صيغة السلام الذي للخروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للتمسك به على الوجوب . وأما اعتذار صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجر ظاهره باسقاط التحاب المذكور فيه فغير صحيح لأن التحاب المأمور به هو الموالاتة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يجر ظاهره . وقد احتج المهدي في البحر بقوله تعالى (ويسلموا تسليماً) بقوله تعالى (فسلموا) وهو غفلة عن سببهما ﴿فان قال﴾ الاعتبار بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه إيجاب السلام في غير الصلاة وقد أجمع الناس على عدم وجوبه فان قال الإجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة قلنا سلمنا لحديث المسوي صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر *

باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة ﴿﴾

١ ﴿عن ثوبان قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » رواه الجماعة إلا البخاري ﴿﴾ *

قوله « إذا انصرف » قال النووي المراد بالانصراف السلام « قوله « استغفر ثلاثاً » فيه مشروعية الاستغفار ثلاثاً وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم مع أنه مغفور له . قال ابن سيد الناس هو وفاة بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر كما

قال « أفلا أكون عبداً شكوراً » وليبين للمؤمنين سنته فعلاً كما ينهوا قولاً في الدماء والضراعة ليقترن به في ذلك : قوله « أنت السلام ومنك السلام » السلام الأول من أسماء الله تعالى والثاني السلامة : قوله « تباركت » تفاعلت من البركة وهي الكثرة والتمناء . ومعناه تعاضمت إذ كثرت صفات جلالك وكمالك *

٢ وعن عبد الله بن الزبير « أنه كان يقول في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهلل بهن دبر كل صلاة » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي *

قوله « في دبر كل صلاة » بضم الدال على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي . وقال أبو عمر المطرز في كتاب البواقيت دبر كل شيء بفتح الدال آخر أوقاته من الصلاة وغيرها قال هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضم . وقال الداودي عن ابن الأعرابي دبر الشيء بالضم والفتح آخر أوقاته والصحيح الضم كما قال النووي ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره : وفي القاموس الدبر بضمين نقبض القبل ومن كل شيء عقبه وبفتحين الصلاة في آخر وقتها : قوله « حين يسلم » فيه أنه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليا للسلام مقدماً على غيره لتقييد القول به بوقت التسليم . (والحديث) يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة مرة واحدة لعدم ما يدل على التكرار *

٣ وعن المفيرة بن شعبة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » متفق عليه *

قوله « في دبر » تقدم ضبطه وتفسيره : قوله « له الملك وله الحمد » قال الحافظ في الفتح زاد الطبراني من طريق أخري عن المفيرة « يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير إلى قدير » ورواه موثقون وثبت مثله عند البرار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح سكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى انتهى : قوله « ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » قد تقدم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع (والحديث) يدل


على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة وظاهره أنه يقول ذلك مرة ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة أنه كان يقول الذكر المذكور ثلاث مرات. قال الحافظ في الفتح وقد اشتهر علي الأئمة في الذكر المذكور زيادة «ولا راد لما قضيت» وهو في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك بهذا الاسناد لكن حذف قوله «ولا معطي لما منعت» ووقع عند الطبراني تاماً من وجه آخر *

عمر بن عبد الله بن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يحصيهما رجل مسلم الا دخل الجنة وهما يسير ومن يعمل بهما قليل يسبح الله في دبر كل صلاة عشراً ويكبره عشراً ويحمده عشراً. قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقدها بيده فتلك خمسون ومائة باللسان وألف وخمسمائة في الميزان واذا أوى الى فراشه سبح وحمد وكبر مائة مرة فتلك مائة باللسان وألف بالميزان» رواه الخمسة وصححه الترمذي *

الحديث ذكره الترمذي في الدعوات وزاد فيه النسائي بعد قوله «والف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فايكم يعمل في يوم وليلة ألفين وخمسمائة سيئة قيل يا رسول الله وكيف لا يحصيها قال ان الشيطان يأتي أحدكم وهو في صلاته يقول اذكر كذا اذكر كذا ويأتيه عند منامه فينميحه»: قوله «خصلتان» هما المفسرتان بقوله في الحديث «يسبح الله» وبقوله «واذا أوى الى فراشه». قوله يسبح الله في دبر كل صلاة عشراً اعلم أن الاحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والتحميد وسنشير ههنا اليها (أما التسبيح) فورد كونه عشراً كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي. وعلي بن أبي طالب عند أحمد وأم مالك الأنصارية عند الطبراني وورد ثلاثاً وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند النسائي. وورد خمسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضاً. وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار. وورد ستا كما في بعض طرق حديث أنس. وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضاً عند البزار. وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في التكبير وفي اسناده جهالة. وورد مائة كما في بعض طرق حديث

أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهو ضعيف **(وَأَمَّا التَّكْبِيرُ)** فورد كونه أربعاً وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسييح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي، وعن عبدالله بن عمر وعند الترمذي والنسائي، وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين، وعن رجل من الصعابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة، وورد خمساً وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبدالله بن عمر عند من تقدم في التسييح خمس وعشرون، وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسييح وعشراً كما في حديث الباب وعن أس وسعد بن أبي وقاص وعلى وأم مالك عند من تقدم في تسييح هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسييح هذا المقدار عند من تقدم **(وَأَمَّا التَّحْمِيدُ)** فورد كونه ثلاثاً وثلاثين وخمساً وعشرين وإحدى عشرة وعشراً ومائة كما في الأحاديث المذكورة في أعداد التسييح وعند من رواها، وكل ما ورد من هذه الأعداد فحسن إلا أنه ينبغي ألاّ يخذلوا بالزائد فالزائد قوله «فلك خمسون ومائة باللسان» وذلك لأن بكل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثين تسييحاً وتحميداً وتكبيرة، وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص باللفظ «ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشراً ويكبر عشراً ويحمد عشراً فذلك في خمس صلوات خمسون ومائة» ثم ساق الحديث بنحو حديث عبدالله بن عمر: قوله «وألف وخمسمائة في الميزان» وذلك لأن الحسنه بعشرة أمثالها فيحصل من تضعيف المائة والخمسين عشر مرات ألف وخمسمائة: قوله «وألف بالميزان» مثل ما تقدم **(وَالْحَدِيثُ)** يدل على مشروعية التسييح والتكبير والتحميد بعد الفراغ من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات. قال العراقي في شرح الترمذي كان بعض مشايخنا يقول إن هذه الأعداد الواردة عقب الصلاة أو غيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك إذا ورد لها عدد مخصوص مع ثواب شخص فزاد الآتي بها في أعدادها عمداً لا يحصل له ذلك الثواب الوارد على الاتيان بالعدد الناقص ففعل لتلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بمجازة تلك الأعداد ونسبها ولذلك نهى عن الاعتساء في الدعاء وفيما قاله نظر لأنه قد آتي

بالمقدار الذى رتب على الايمان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة عليه مزيلة له بعد الحصول بذلك العدد الوارد . وقد ورد فى الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك ففي الصحيحين من حديث أبى هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير فى يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك » الحديث . ولمسلم من حديث أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه » وقد يقال ان هذا واضح فى الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص . وأما الأذكار التى يعقب كل عدد منها عدد مخصوص من أوع آخر كالسبوح والتحميد والتكبير عقب الصلوات فقد يقال ان الزيادة فى كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع التتابع بينه وبين ما بعده من الأذكار وربما كان لتلك الأعداد المتوالية حكمة خاصة فينبغي أن لا يزداد فيها على العدد المشروع . قال العراقي وهذا محتمل لا تأباه النصوص الواردة فى ذلك وفى التعبد بالالفاظ الواردة فى الأذكار والادعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم للبراء « قل وبيك الذى أرسلت » انتهى . وهذا مسلم فى التعبد بالالفاظ لان العدول الى لفظ آخر لا يتحقق معه الامتثال . وأما الزيادة فى العدد فالامتثال متحقق لان المأمور به قد حصل على الصفة التى وقع الأمر بها وكون الزيادة عليه مغيرة له غير معقول . وقيل ان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل الامتثال وإن زاد بغير نية لم يعد ممتثلا *

٥ وعن سعد ابن أبى وقاص « أنه كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعوذ بهن دبر الصلاة اللهم إني أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الحبن وأعوذ بك أن أورد إلى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخاري والترمذي وصححه  *

قوله « من البخل » بضم الباء الموحدة واسكان الحاء المعجمة وبفتحهم حا وبضمهم ما وبفتحهم باء « من البخل » بضم الباء واسكان الحاء ضد الكرم ذكر معنى ذلك فى القاموس وقد قيده بعضهم

في الحديث يمنع ما يجب إخراجه من المال شرطا أو عادة ولا وجه له لأن البخل بما ليس بواجب من غرائز النقص المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالأولى بتقية الحديث على عموميه وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه : قوله « والحين » بضم الحين وسكون الباء وتضم المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها وإنما تعوذ منه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يؤدي إلى عدم الوفاء بفرض الجهاد والصدع بالحلق وإنكار المنكر ويجر إلى الإخلال بكثير من الواجبات : قوله « إلى أرذل العمر » هو البلوغ إلى حد في الحرم يعود معه كالطفل في سخر العقل وقلة الفهم وضعف القوة . قوله « من فتن الدنيا » هي بالاعتذار بشهواتها المفضى إلى ترك القيام بالواجبات وقد تقدم الكلام على ذلك في شرح حديث التعوذ من الأربع لأن فتن الدنيا هي فتن الدنيا : قوله « من عذاب القبر » قد تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الأربع أيضا وإنما خص صلى الله عليه وآله وسلم هذه المذكورات بالتعوذ منها لأنها من أعظم الأسباب المؤدية إلى الهلاك باعتبار ما يتسبب عنها من المعاصي المتنوعة *

عن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول إذا صلى الصبح حين يسلم اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا » رواه أحمد وابن ماجه ١٢٢٢ *
الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن شعبة عن شعبة عن موسى ابن أبي عائشة عن مولى لام سلمة عن أم سلمة . ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الاسناد ورجاله ثقات لولا جهالة مولى أم سلمة وإعناقيد العلم بالنافع والرزق بالطيب والعمل بالمتقبل لأن كل علم لا ينفع فليس من عمل الآخرة وربما كان من ذرائع الشقاوة ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع . وكل رزق غير طيب موقع في ورطة العقاب وكل عمل غير متقبل آتيا للعقاب للنفس في غير طائل . اللهم انا نعوذ بك من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يتقبل *

عن أبي امامة قال « قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات » رواه الترمذي ١٢٢٣ *

الحديث حسنه الترمذي وهو من طريق محمد بن يحيى التقي المروزي عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تصريح بأن جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة . وقد أخرج مسلم من

حديث جابر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كل ليلة» فيمكن أن يقيد مطلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعاته كما في حديث جابر . وقد وردت أذكار عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف . منها حديث أبي أمامة عند النسائي وصححه ابن حبان قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت» وزاد الطبراني «وقل هو الله أحد» ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم «قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد إنك أنت الرب وحدك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني خالصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام اسمع واستجب الله أكبر الأكراب اللهم نور السموات والأرض الله أكبر الأكبر حسبي ونعم الوكيل الله أكبر الأكبر» وفي إسناده داود الطفاوى قال ابن معين ليس بشيء . وأخرج أبو داود من حديث علي قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر» وأخرجه الترمذي أيضا وقال حديث حسن صحيح . وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر «أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة» قال الترمذي حديث غريب . وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة «رب قني عذابك يوم تبعث عبادك» ومنها عند الطبراني في الأوسط بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أعذني من حر النار وعذاب القبر» ومنها عند أحمد والطبراني في الكبير بلفظ «اللهم أصلح لي ديني ووسع لي دارى وبارك لي في رزقي» وعند الترمذي «سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين» وأخرجه أيضا أبو بكر ابن

أبي شيبة من حديث أبي سعيد : وعند الطبراني « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته مسح بيمينه على رأسه ويقول بسم الله الذي لا اله إلا هو الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن » وعند النسائي التهليل مائة مرة . هذه الأذكار وردت في أدبار الصلوات غير مقيدة ببعضها . وورد عقب المغرب والفجر بخصوصهما عند أحمد والنسائي « من قال قبل أن ينصرف منهما لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ونحوي عنه عشر سيئات وكان يومه في حرز من الشيطان » . وبهذهما أيضا قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيحه « اللهم أجرني من النار سبع مرات » وعقب صلاة الفجر عند الترمذي وقال حسن صحيح « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحیی ويمیت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ونحوي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان لم ينفع لذنوبه أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله عز وجل » وأخرجه أيضا النسائي وزاد فيه « بيده الأخير » وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمار بن شبيب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحیی ويمیت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب له بها عشر حسنات ونحوي عنه عشر سيئات موفقات وكانت له بعدل عشر رقبات مؤمنات » وفي أسناده رشدين بن سعد وفيه مقال *

« باب الأنحراف بعد السلام وقدر اللبث بينهما واستقبال المؤمنين »

١ عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا الجلال والإكرام » رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه ص ١٠٠ *

الحديث قد تقدم شرح الفاظه في الباب الأول وساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية قيام الامام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض المالكية إلى كراهة المقام للامام في مكان صلاته بعد السلام . ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال « صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة يسلم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة » ويؤيده أيضا ما سبقت في باب لبث الامام أنه كان يمكث صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسيرا قبل أن يقوم لكي ينصرف النساء فانه يشعر بأن الاسراع بالقيام هو الأصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الأحاديث الدالة على استحباب الانكسار بعد الصلاة وأنت خير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والقعود في المكان الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه لان الامتنال يحصل بفعله بعدها سواء كان ماشيا أو قاعدا في محل آخر نعم ما ورد مقيدا نحوه قوله « وهو ثان رجليه » وقوله « قبل أن ينصرف » كان ماضيا ويمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد مقيدا بذلك من الصلوات أو على أن اللبث مقدار الاثنيان بالذكر المتيقن لا ينافي الاسراع فان اللبث مقدار ما ينصرف النساء وربما اتسع لاكثر من ذلك *

٢ وعن سمرة قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » رواه البخاري * ٣ وعن البراء بن عازب قال « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه » رواه مسلم وأبو داود * ٤

الحديث الأول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في الجنائز مطولا وهو يدل على مشروعية استقبال الامام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك لما يشعر به لفظ كان كما تقرر في الأصول . قال النووي الختار الذي عليه الأكثر من المحققين من الأصوليين أن لفظه كان لا يلزم الدوام ولا التكرار ولا تعاقب فعل ماض تدل على وقوعه مرة انتهى . قيل والحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلوات التعليمية والموعظة . وقيل الحكمة أن يعرف الداخل انقضاء الصلاة إذ لو استمر الامام

على حاله وهم أنه في التشهد مثلاً . وقال الزين ابن المنير استند بار الامام المأمومين
انما هو لحق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبحا لهم حينئذ يرفع الخلاء
والترفع على المأمومين ﴿والحديث الثاني﴾ يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقبل على من في جهة الميمنة ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة
يستقبل أهل الميمنة أو يجعل حديث البراء مفسر الحديث سمرة فيكون المراد بقوله « أقبل
علينا » أى على بعضنا أو انه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار من يصلي في
جهة اليمين ﴿وفي الباب﴾ عن زيد بن خالد الجهني قال « صلى لنا صلى الله عليه وآله وسلم صلاة
الصبح بالحديثة على اثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس » الحديث
أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحفاظ
وهو على التفسير الأول من أحاديث الباب . وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل
الامام الناس إذا سلم . ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال « أخر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة إلى شغل الليل ثم خرج علينا
فلما صلى أقبل علينا بوجهه » *

عنه وعن يزيد بن الأسود قال « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم حجة الوداع قال فصلي بنا صلاة الصبح ثم انحرف جالساً فاستقبل الناس
بوجهه وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصليا قال ونهض الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ونهضت معهم وأنا يومئذ أشب الرجال واجلده قال فما زلت أرحم الناس حقه
وصلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت بيده فوضعتها إماماً على وجهي أو
صدرى قال فما وجدت شيئاً أطيب ولا أبرد من يد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الحيف » رواه احمد . وفي رواية أيضاً « انه صلى
الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وذكر الحديث قال « ثم تار الناس يأخذون
بيده يمسحون بها وجوههم قال فأخذت بيده فمسحت بها وجهي فوجدتها أبرد من
الثالج وأطيب ريحاً من المسك » *

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح . لكن
بلفظ « شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجته فصليت معه الصبح في مسجد
الحيف . فلما قضى صلاته وانحرف » ثم ذكروا قصة الرجلين وفي اسناده جابر بن

يزيد بن الأسود السوائي عن أبيه روى عنه يعلى بن عطاء . قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقد وثقه النسائي : قوله « فاستقبل الناس بوجهه » فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام فيه : قوله « وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصليا » لفظهما عند الترمذي وأبي داود والنسائي « فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانحرف إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال علي بهما فجيء بهما ترعد فرأى أنهما فقال ما منعكما أن تصليا معنا فقالا يا رسول الله انا كنا صلينا في رحالنا قال فلا تنعلا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة » وسيأتي الكلام علي ذلك في أبواب الجماعة : قوله « وأجلده » جمل ضمير الجماعة مفردا لغة قليلة ومنه هو أحسن الفتیان وأجمله . ومنه أيضا قول الشاعر

ان الأمور إذا الأحداث دبرها * دون الشيوخ تري في بعضها خلا
قوله « فوضعتها اما علي وجهي أو صدري » فيه مشروعية التبرك بعلامسة أهل الفضل لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك . وكذلك قوله « ثم ثار الناس بيده يمسحون بها وجوههم » *

٥ وعن أبي جحيفة قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة الي البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والمصر ركعتين وبين يديه عزة تمر من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم قال فأخذت بيده فوضعتها علي وجهي فإذا هي أبرد من النج وأطيب رائحة من المسك » رواه أحمد والبخاري *

الحديث أخرجه البخاري مطولا ومختصرا في مواضع من كتابه ذكره في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الأصفر في أوائل كتاب الصلاة وفي الاذان وفي أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين . وفي اللباس في موضعين : قوله « الى البطحاء » يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الأبطح . وقوله « بالهاجرة » يستفاد منه انه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله « والمصر ركعتين » أي بعد دخول وقتها : قوله « عزة » هي الحربة القصيرة . قوله « تمر من ورائها المرأة » فيه تمسك لمن قال ان المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك : قوله « فيمسحون بها وجوههم » فيه مشروعية التبرك كما تقدم (والحديث) لا يطاق الترجمة التي

ذكرها المصنف لان قيام الناس اليه لا يستلزم أنه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا
عن استقباله للمصلين *

باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال

١ عن ابن مسعود قال «لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا
عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا
ينصرف عن يساره» وفي لفظ «أكثر انصرافه عن يساره» رواه الجماعة الا الترمذي *
٢ عن أنس «قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن
يمينه» رواه مسلم والنسائي * ٣ وعن قبيصة بن هلب عن أبيه قال «كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يؤمننا فينصرف عن جانبيه جميعا على يمينه وعلى شماله» رواه أبو داود
وابن ماجه والترمذي . وقال صح الأثران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم *

الحديث الثالث حسنه الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد
الباقي ابن قانع في معجمه من طرق متعددة وفي إسناداه قبيصة بن هلب وقد رواه
بعضهم بالجمع الله ولكنهم وثقه العجلي وابن حبان ومن عرف حجة علي من لم يعرف.
(وفي الباب) عن عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه بلفظ «رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ينقل عن يمينه وعن يساره في الصلاة» قوله في الحديث الأول «شيئا
من صلاته» في رواية مسلم «جزأ من صلاته» : قوله «يري» بفتح أوله أي يعتد ويحوز
الضم أي يثان. قوله «أن حقا عليه» هو بيان لأجل في قوله لا يجعلن . قوله «أن لا ينصرف»
أي يرى أن عدم الانصراف - حق عليه . وظاهر قوله في حديث ابن مسعود «أكثر
انصرافه عن يساره» . وقوله في حديث أنس «أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ينصرف عن يمينه» المناقاة لان كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعل
التفضيل . قال النووي ويصح بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة
هذا فأخبر كل منهما بما اعتقد انه الاكثر وانما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب
الانصراف عن اليمين . قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث

ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ويحمل حديث أنس على ماسوى ذلك كحال السفر ثم اذا تعارض اعتماد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لانه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب الى مواقفه في الصلاة من أنس. وبان في إسناد حديث أنس من تسلم فيه وهو السدي. وبان حديث ابن مسعود متفق عليه. وبان رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لان حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم. قال ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر الى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف الى جهة حاجته لكن قالوا اذا استوت الجبهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن. قال ابن المنبر فيه ان المندوبات قد تنقلب مكروهات اذا وقعت عن رتبها لان التيامن مستحب في كل شيء لكن لما خشى ابن مسعود أن يتقدموا وجوبه أشار الى كراهته. قال الترمذي بعد ان ساق حديث هلب وعليه العمل عند أهل العلم قال ويروى عن علي انه قال ان كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه وان كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره *

باب لبث الامام بالرجال قليلا ليخرج من صلى معه من النساء

١ عن أم سلمة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم قام النساء حين يفضي نسليمه وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل أن يقوم قالت فزري والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركن الرجال» رواه احمد والبخاري *

الحديث فيه أنه يستحب للامام مراعاة أحوال المؤمنين والاحتياط في الاجتناب ما قد يفضي الى الحذور واجتناب مواقع النهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضي التعليل المذكور ان المؤمنين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة «أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا

سلم لا يعمد الا قدر ما يقول اللهم أنت السلام الحديث المتقدم وقد تقدم الكلام في ذلك (وفي الحديث) انه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد، قوله «فترى» بضم النون أى فظن *

باب جواز عقد التسبيح باليد وعده بالنوى ونحوه

١ عن بسيرة وكانت من المهاجرات قالت «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالتهليل والتسبيح والتقديس ولا تغفلان فتسبين الرحمة واعقدن بالانامل فانهن مسئولات مستنطقات» رواه أحمد والترمذى وأبو داود ٢ وعن سعد ابن أبي وقاص «انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبيح به فقال أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو افضل سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا إله إلا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك» رواه أبو داود والترمذى ٣ وعن صفية قالت «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبج بها فقال لقد سبحت بهذا الأسلاك بأكثر مما سبحت به فقالت علمني فقال قولي سبحان الله عدد خلقه» رواه الترمذى *

أما الحديث الاول فأخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذى غريب لا نعرفه الا من حديث هاني بن عثمان وقد صحح السيوطي اسناد هذا الحديث. وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وحسنه الترمذى. وأما الحديث الثالث فأخرجه أيضا الحاكم وصححه السيوطي (والحديث الاول) يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذى وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عمر انه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقد التسبيح» زاد في رواية لابي داود وغيره «بيمينه» وقد علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديث الباب بان الانامل مسئولات مستنطقات يعني انهن يشهدن بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الخيثة أولى من السبحة والحصى (والحديثان الآخزان) يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا

بالسبحة لعدم الفارق لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم للرايين على ذلك . وعدم
إسكاه والارشاد الي ما هو أنضل لا ينافي الجواز وقد وردت بذلك آثار في جزء
هلال الحفار من طريق معتمر بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم انه كان يوضع له نطع ويحجاء بزنبيل فيه حصي فيسبح به الي نصف النهار ثم يرفع
فاذا صلى أتى به فيسبح حتى يمسي وأخرجه الامام أحمد في الزهد قال حدثنا عبد الواحد
ابن زياد عن يونس بن عبيد عن أمه قالت رأيت أبا صفية رجلا من اصحاب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا قالت فكان يسبح بالخصى . وأخرج ابن سعد
عن حكيم بن الديلمي أن سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالخصى . وقال ابن سعد في الطبقات
أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا اسرائيل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت
الحسين بن علي بن أبي طالب انها كانت تسبح بخيط معقود فيها . وأخرج عبد الله بن الامام
أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا ينام حتى يسبح .
وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان لابي الدرداء نوى من العجوة
في كيس فكان اذا صلى الفداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بها حتى ينفذهن .
وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجموع . وأخرج الديلمي
في مسند الفردوس من طريق زينب بنت سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن
أبيها عن جدها عن علي رضي الله عنه مرفوعا نعم المذكر السبحة . وقد ساق السيوطي
آثارا في الجزء الذي سماه المنحة في السبحة وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى
وقال في آخره ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عدد الذكر
بالسبحة بل كان أكثرهم يعدونه بها ولا يرون ذلك مكروها انتهى . (وفي الحديثين)
الآخرين فائدة جلية وهي ان الذكر يتضاعف ويتعدد بعدد ما أحال الذكر علي
عدده وان لم يتكرر الذكر في نفسه فيحصل مثلا على مقتضى هذين الحديثين لمن قال
مرة واحدة سبحان الله عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصل لمن كرر التسبيح ليالي
وأياما بدون الاحالة على عدد وهذا مما يشكل على القائلين ان الثواب على قدر المشقة
المذكورين لا فضل الثابت بصرائح الأدلة وقد اجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما
من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من فطر صائما كان له مثل أجره» . «من عزي
مهصبا كان له مثل أجره» بأجوبة متعسفة متكلفة *

«أبواب ما يبطل الصلاة وما يكره ويباح فيها» -

باب النهى عن الكلام في الصلاة -

١ - عن زيد بن أرقم قال «كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه وهو الى جنبه في الصلاة حتى نرات وقوموا الله فانتين فأمرنا بالسكوت ونهينان الكلام» رواه الجماعة الا ابن ماجه . ولترمذى فيه «كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة» *

الحديث قال الترمذى حسن صحيح (وفي الباب) عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار عند الطبراني وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية ابن الحكم وابن مسعود وسياثان (والحديث) يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم ان من تكلم في صلاته فامدا طالما فسدت صلاته. قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان من تكلم في صلاته فامدا وهو لا يريد اصلاح صلاته ان صلاته فاسدة وأختلفوا في كلام الساهي والجاهل. وقد حكى الترمذى عن أكثر أهل العلم أنهم سوا بين كلام الناسي والعامد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك الترمذى عنهم وبه قال النجاشي وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وهو لا يندى الروايتين عن قتادة واليه ذهب الهاديون. وذهب قوم الى الفرق بين كلام الناسي والجاهل وبين كلام العامد وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقتادة في الحديثين الروايتين عنه وحكاها الطائفة عن عمرو بن دينار. وعن مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وابن المنذر وحكاها الطائفة عن نفر من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الطائفة وأكثر أهل الشام : وعن سليمان الثوري وهو لا يندى الروايتين عنه وحكاها الثوري في شرح مسلم عن الجمهور (استدل الأولون) بالحديث الباب وسائر الأحاديث المرسلة بالنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي والجاهل (واحتج) الآخرون لعدم فساد صلاة الناسي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو وبني عليه كما في حديث ذي اليمين وعاروى الدبراني في الأول وسئل

من حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم تكلم فى الصلاة ناسياً فبني على ماضى . وبحديث «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان» الذى أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والطبرانى والبيهقى والحاكم بنحو هذا اللفظ « واحتجوا » لعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية ابن الحكم الذى سيأتى فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة . وأجيب عن ذلك بأن عدم حكاية الأمر بالاعادة لا يستلزم عدم وغايته أنه لم ينقل إلينا فيرجع إلى غيره من الأدلة كذا فيل ويحجب أيضاً عن الاستدلال بحديث رفع عن أمتى الخطأ والنسيان أن المراد رفع الأثم لا الحكم فان الله أوجب في قتل الخطأ الكفارة على أن الحديث بما لا ينتهض للاحتجاج به . وقد استوفى الحافظ الكلام عليه فى باب شروط الصلاة من التلخيص ويحجب عن الاحتجاج بحديث ذى الدين بأن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وقع وهو غير متصل وبناءؤه على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها : قوله فى الحديث « حتى نزلت وقوموا لله قانتين » فيه إطلاق القنوت على السكوت . قال زين الدين فى شرح الترمذى وذكر ابن العربى أن له عشرة معان قال وقد نظمها فى بيتين بقولى *

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجدد * مریداً على عشر معاني مرضية

دعاء خشوع والعبادة طاعة * إقامتها اقـرارنا بالعبودية

سكوت صلاة والقيام وطوله * كذلك دوام الطاعة الرابع القيمه

قوله « ونهينا عن الكلام » هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعر به كلام المصنف وإعازادها مسلم وأبو داود . وقد استدلل بزيادتها على مسئلة اصولية قال ابن العربى . قوله « أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » يعطى بظاهرها أن الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده والكلام على ذلك مبسوط فى الاصول . قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وهذا يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لأن زياداً مدني وقد أخذ به أنهم كانوا يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى الصلاة إلى أن نهوا انتهى . ويؤيد ذلك أيضاً اتفاق المفسرين على أن قوله تعالى (وقوموا لله قانتين) نزلت بالمدينة ولكنه يشكك على ذلك حديث ابن مسعود الآتى بعد هذا فان فيه أنه لما رجع من عند النجاشي كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة وقد أجاب عن ذلك ابن حبان فى صحيحه فقال توهم من لم يطلب

العلم من مظاهره ان نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال وليس مما يذهب اليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لان زيد بن أرقم كان من الأنصار من الذين أسلموا بالمدينة وصلوا بها قبل هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا يصلون بالمدينة كما يصلي المسلمون بمكة في إباحة الكلام في الصلاة لهم فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فخشي زيد ما كانوا عليه لان زيدا حكى ما لم يشهده في الصلاة وهذا الجواب يردده قول زيد المتقدم كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأيضاً قد ذكر ابن حبان نفسه ان نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان كذلك فلم يكن الانصار حينئذ قد صلوا ولا أسلموا فان إسلام من أسلم منهم كان حين آتي النفر الستة من الخزرج عند العقبة فدعاهم إلى الله فآمنوا ثم جاء في الموسم الثاني منهم اثنا عشر رجلاً فبايعوه وهي بيعة العقبة الأولى ثم جاؤا في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ثم هاجر اليهم في شهر ربيع الأول فكان إسلامهم قبل الهجرة بستين وثلاثة أشهر هـ وأجاب العراقي رحمته عن ذلك الاشكال بأن الرواية الصحيحة المنفق عليها في حديث ابن مسعود هي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله ان في الصلاة شغلاً فيحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتهدا قبل نزول الآية . قال وأما الرواية التي فيها ان الله قد أحدث من أمره أن لا تتكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية الأولى للاختلاف في راويها وعلي تقدير ثبوتها فلعلة أوحى إليه ذلك بوحي غير القرآن . وفيه أن الترجيح فرع التمازض ولا تمازض لان رواية أن لا تتكلموا زيادة ثابتة من وجه معتبر كما سيأتي فقبولها متعين . وأما الاعتذار بأنها بوحي غير قرآن . فذلك غير نافع لان النزاع في كون التحريم للكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص أنه بالقرآن هـ (ومن جملة هـ) ما أجيب به عن ذلك الاشكال أن زيد بن أرقم ممن لم يبلغه تحريم الكلام في الصلاة إلا حين نزول الآية ويرده قوله في حديث الباب يكلم الرجل منا صاحبه وإن ذلك كان خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم أن تكليم بعضهم بعضاً في الصلاة لا يخفى عليه لانه يراهم من خلفه كما صرح عنه هـ (ومن الأجوبة هـ) أن يكون الكلام نسخ بمكة ثم أبيح ثم نسخت الإباحة بالمدينة . ومنها حمل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصالحة الصلاة

وحديث زيد على تحريم سائر الكلام . ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير إليه لانه حكى فيه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن سريج والقاضي أبو الطيب . ومنها ان زيد بن أرقم أراد بقوله كنا نتكلم في الصلاة الحكاية عن كان يفعل ذلك في مكة كما يقول التماثل فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه ذكر معنى ذلك ابن حبان وهو بعيد *

٢ وعن ابن مسعود قال « كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فبرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال إن في الصلاة لشغلا متفق عليه . وفي رواية « كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ كنا بمكة قبل أن نأتي أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة أتينا فسلمنا عليه فلم يرد فأخذني ما قرب وما بعد حتى قضوا الصلاة فسألتهم فقال إن الله يحدث من أمره ما يشاء وأنه قد أحدث من أمره أن لا تتكلم في الصلاة » رواه أحمد والنسائي *

الرواية الثانية أخرجهما أيضاً أبو داود وابن حبان في صحيحه . قوله « فلم يرد » هو يرد علي من قال بجواز رد السلام في الصلاة لفظاً وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة . قوله « لشغلا » ههنا صفة محذوفة والتقدير لشغلا كافياً عن غيره من الكلام أو ما نعلم من الكلام : قوله « ما قرب وما بعد » لفظ أبي داود وابن حبان ما قدم وما حدث والمراد من هذا اللفظ واللفظ الكتاب اتصال الآحزان البعيدة أو المتقدمة بالقريبة أو الحادثة بسبب تركه صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام عليه : قوله « أن لا تتكلم في الصلاة » لفظ أبي داود وغيره « أن لا تكلموا في الصلاة » وزاد « فرد على السلام » يعني بعد فراغه ﴿ وقد استدلل به ﴾ على أنه يستحب لمن سلم عليه في الصلاة أن لا يرد السلام الا بعد فراغه من الصلاة وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري . قال ابن رسلان ومذهب الشافعي والجمهور أن المستحب أن يرد السلام في الصلاة بالإشارة واستدلوا بما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه عن صهيب أنه قال « مرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد إشارة » قال الراوي عنه ولا أعلمه الا قال « إشارة بأصبعه » وسيأتي الكلام على هذا في باب الإشارة في الصلاة لرد السلام *

٣ وعن معاوية بن الحكم السلمي « قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم بابصارهم فقلت وائكل أماء ما شأنكم تنظرون الي جعلوا يضربون بأيديهم على أنفأذهم فلما رأيتهم يصمتونني لكتني سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبي وأمي ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال « لا يحل » مكان « لا يصلح » وفي رواية لأحمد « إنما هي التسبيح والتكبير والتحميد وقراءة القرآن »

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي : قوله « فرماني القوم بابصارهم » أي نظروا إلى ابصارهم نظرا منكرا ولذلك استعير له الرمي : قوله « وائكل أماء » واحرف للندبة وائكل بصم المئانة واسكان الكاف وبفتحها جهيما لغتان كالخبخل والبخل حكاهما الجوهري وغيره وهو فمدان المرأة ولدها وحزنها عليه لفقده وقوله « أماء » بتشديد الميم وأصله أم زبدت عليه ألف الندبة لمدا الصوت وارتدت بهاء السكت وفي رواية إلى داود « أمياء » بزيادة الياء وأصله أمي زبدت عليه ألف الندبة لذلك : قوله « علي أنفأذهم » هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لما نابه شيء في صلاته لا رجال والتصفيق للنساء ولا يقال أن ضرب اليد على الفخذين تصفيق لأن التصفيق إنما هو ضرب الكف على الكف أو الأصابع على الكف قال القرطبي ويعبدان يسمى من ضرب على فخذه وعليها ثوبه مصنفا ولهذا قال جعلوا يضربون بأيديهم على أنفأذهم ولو كان يسمى هذا تصفيقا لكان الأقرب في اللفظ أن يقول يصفقون لا غير . قوله « لكتني سكنت » قال المذري يريد لم أنكلم لكتني سكنت وورودا كن هنا مشكلا لأنه لا بد أن يتقدم بها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكتا لكتنه متعرك أو مثله نحو ما هو أبيض لكتنه أسود ويحتمل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يصمتونني لم أنكلمهم لكتني سكنت فيكون الاستدراك لرفع ما توههم قبوته مثل ما زيد شجاعا لكتنه كريم لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفرقان فالاستدراك من توههم نفى كرمه ويحتمل أن يكون لكتني هنا للتوكيد نحو لو جاءني أكرمته لكتنه لم يجبى فأكدت لكتني ما أفادته لو من الامتناع وكذا في الحديث أنكنت لكتني ما أفادته ضربهم من ترك الكلام . قوله « فبأبي وأمي » متعلق بفعل تحذوف تقديره أفنديه بأبي وأمي . قوله « ما كهرني » أي ما اتهرني والكهر الاتهار قاله أبو عبيد وقرأ عبد الله بن مسعود « فأما إليهم فلا تكهر » وقيل الكهر العبوس في وجهه من تلقاه .

قوله «إن هذه الصلاة» يعني مطلق الصلاة فيشمل الفرائض وغيرها قوله «لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» في الرواية الأخرى لا يحل ﴿استدل﴾ بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء كان حاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فإن احتاج إلى تنبيهه أو إذن لداخل سبب الرجل وصفقت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف . وقالت طائفة منهم الأوزاعي أنه يجوز الكلام لمصلحة الصلاة واستدلوا بحديث ذي البدين . وكلام الناس المذكور في الحديث إسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على أنه مصدر بمعنى المفعول وتارة يراد به التكليم لغير وهو الخطاب للناس والظاهر أن المراد به ههنا الثاني بشهادة السبب : قوله «إعاهي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» هذا الحصر يدل بمفهومه على منع التكلم في الصلاة بغير الثلاثة وقد تمسكت به الطائفة القائلة بمنع الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الحنفية والهادوية وبجواب عنهم بأن الأحاديث انبثت لأدعية واذكار مخصوصة في الصلاة مخصصة لعموم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لاسيما بعد ماقرر أن تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكثر الأدعية والاذكار في الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المفهوم بالتشهد فما وجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من له أدنى نظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صريحة قد نصبوا هذا المفهوم العام في مقابلتها وجعلوه معارضا لها وردوها به وغفلوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم أن سلم التماز: ﴿قال المصنف﴾ رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دليل على أن التكبير من الصلاة وإن القراءة فرض وكذلك التسبيح والتحميد وأن تسميت العاطس من الكلام المبطل وإن فعله جاهل لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالاعادة انتهى *

باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل

١ عن أبي هريرة قال «قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة وقتنا معه فقال اعراني وهو في الصلاة اللهم ارحمني ويحمدا ولا ترحم معنا أحدا فلما سلم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للأعرابي لقد تحجرت واسعا يريد رحمة الله «
رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي *
الحديث أخرجه أيضا مسلم : قوله « تحجرت واسعا » أي ضيقت ما وسعه الله
وخصصت به نفسك دون اخوانك من المسلمين هـ لا سألت الله لك ولا كل المؤمنين
وأشركتهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا إشارة إلى ترك هذا الدعاء والنهي
عنه وأنه يستحب الدعاء بغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما * واستدل به المصنف
على أنها لا تبطل صلاة من دعا بما لا يجوز جاهلا لعدم أمر هذا الداعي بالاعادة ؛
قوله « يريد رحمة الله » قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والفاجر وهي يوم القيامة
للمتقين خاصة جعلنا الله ممن وسعته رحمته في الدارين *

باب ما جاء في التخنجة والتفخ في الصلاة

١ عن علي قال « كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان
بالليل والنهار وكنت إذا دخلت عليه وهو يصلي يتخنج لي » رواه أحمد وابن ماجه
والنسائي بمعناه *

الحديث صحيحه ابن السكن وقال البيهقي هذا يختلف في إسناده ومثله قيل سبيع وقيل
تنحج ومداره على عبد الله بن يحيى : قال الحافظ واختلف عليه فيه فقيل عن علي وقيل
عن أبيه عن علي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره وثقه النسائي وابن حبان . وقال
يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله بن علي بنه وبين علي أبوه (والحديث) يدل على أن التنحج
في الصلاة غير مفسد وقد ذهب إلى ذلك الإمام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في البحر .
وروي عن الناصر وقال المنصور بالله إذا كان لا سلاح الصلاة لم تنفس به وذهب أبو
حنيفة ويحمد والهادوية إلى أن التنحج مفسد لأن الكلام لفظة متركب من حرفين وإن
لم يكن مفيداً ورد بأن الحرف ما اعتمد على أخرجه المدين وليس في التنحج اعتماد . وقد
أجاب المهدي عن الحديث بقوله لعله قبل نسخ الكلام ثم دليل التحريم أرجح للاحتياط
وقد عرفناك أن تحريم الكلام كان بمكة والانسكال علي مثل هذه العبارة التي ليس فيها
الابتراد الترجي من دون علم ولا ظن لوجاز التمويل على مثلها لرد من شاء ما شاء من

الشريعة المطهرة وهو باطل بالاجماع . وأما ترجيح دليل تحريم الكلام في كونه من ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على محل النزاع *

٢ وعن عبد الله بن عمرو « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفخ في صلاة الكسوف » رواه احمد وأبو داود والنسائي وذكره البخاري تعليقا . وروى احمد هذا المعنى من حديث المغيرة بن شعبه * وعن ابن عباس قال النفخ في الصلاة كلام رواه سعيد بن منصور في سننه * -

الحديث أخرجه ايضا الترمذي ولفظ أبي داود « ثم نفخ في آخر سجوده فقال اف اف ثم قال يارب ألم تعذني أن لا تعذبهم وأنا فيهم ألم تعذني أن لا تعذبهم وهم يستغفرون ففرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد انمحضت الشمس » وفي إسناده عطاء بن السائب وقد أخرج له البخاري . مقرونا وأثر ابن عباس أخرجه ايضا عبد الرزاق : قوله « نفخ في صلاة الكسوف » النفخ في أصل اللغة اخراج الريح من الفم كما في القاموس وغيره وقد فسر في الحديث بقوله اف اف . وقد استدلل بالحديث من قال ان النفخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال انه يفسد الصلاة بأحاديث النهي عن الكلام والنفخ كلام كما قال ابن عباس . وأجيب بمنع كون النفخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام مركب من الحروف المعتمدة على الخارج والاعتماد في النفخ وأيضا الكلام المنهى عنه في الصلاة هو المكالمة كما تقدم ولو سلم صدق اسم الكلام على النفخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك في الصلاة مخصصا لعموم النهي عن الكلام . واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني في الكبير عن زيد بن ثابت قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في السجود وعن النفخ في الشراب » ولا تقوم به حجة لان في إسناده خالد بن الياس وهو متروك وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف بكرة **﴿ واستدلوا ﴾** أيضا بما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه كره أن ينفخ بين يديه في الصلاة وفي شربه » قال زين الدين العراقي وفي إسناده غير واحد متكلم فيه **﴿ واستدلوا ﴾** أيضا بما رواه الزارقي مسنده عن أنس بن مالك رفته قال « ثلاثة من الجناء أن ينفخ الرجل في سجوده أو يمسخ جيبه قبل أن يفرغ من صلاته » قال الزارقي ذهبت عن الثالثة وفي إسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف . ولأنس حديث آخر عند البيهقي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ألهاه شيء في صلاته فذلك حظه والنفخ كلام » وفي

إسناده نوح ابن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يحتج به وروى البزار من حديث بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يقول الرجل قائماً أو يسبح جهته قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده » قال العراقي ورجال الرجال الصحيح ورأيت بخط الحافظ على كلام زين الدين ما ألفظه قوله ورجال الرجال الصحيح ليس بصحيح اهـ . وقال البزار لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه الاسعدي بن عبيد الله . ورواه الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة الا بهذا الاسناد تفرد به أبو عبيدة الحداد عن سعيد بن حبان قال العراقي لم ينفرد به عنه بل تابعه عليه عبد الله ابن داود الحاربي . وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليسو موضع سجوده ولا يدعه حتى إذا أهوى ليسجد نفخ ثم يسجد » وفي إسناده عبد المنعم بن شير وهو منكر الحديث . وقد ذهب إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عباس أنه كان يخشى أن يكون النفخ كلاماً وكرهه من التابعين الذهني وابن سيرين والشعبي وعطاء ابن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير . وروى أيضاً عن سعيد بن الزبير ورخص فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي كما رواه البيهقي عنه . وقوات الشافعية والمادوية إن بان منه حرفان بطلت الصلاة والا فلا . ورواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمر بأن قوله أف لا يستنون كلاماً حتى يشدد الفاء فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي . قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصلنا لأن حرفين كلام مبطل واجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه المعاييل وذلك لما عرض عليه من تمذيب بعض من وجب عليه المذاب *

باب البكاء في الصلاة من تشبه الله تعالى ﴿ ١٧٠ ﴾

حديث قال الله تعالى (إذا تلاي عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً) * ١ عن عبد الله بن الشيخ قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزيز كازير المرجل من البكاء » رواه أحمد وأبو داود والنسائي * ٢

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة . قوله « أزيز » الأزيز بفتح الالف بعدها زاي مكسورة ثم تحانية ساكنة ثم زاي أيضا وهو صوت القدر قال في النهاية هو أن يجيش جوفه ويغلي من البكاء . قوله « كازيز الرجل » الرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الحيم قدر من نحاس وقد يطلق علي كل قدر يطبخ فيها ولعله المراد في الحديث . وفي رواية أبي داود كازيز الرحا يعني الطاحون : قوله « من البكاء » فيه دليل على أن البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر منه حرفان أم لا وقد قيل إن كان البكاء من خشية الله لم يبطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه أيضا ما رواه ابن حبان بسنده إلى علي بن أبي طالب قال ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد بن الأسود ولقد رأيتنا وما فينا قائم إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يهلي ويبيكي حتى أصبح . وبوب عليه ذكر الاباحة للمرأة أن يبكي من خشية الله . وأخرج البخاري وسعيد ابن منصور وابن المنذر « أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله) فسمع نسيجه » واستدل المصنف علي جواز البكاء في الصلاة بالآية التي ذكرها لأنها تشمل المصلي وغيره *

٣ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه قيل له الصلاة قال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت عائشة إن أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء فقال مروه فليصل فما ردتاه فقال مروه فليصل أنكن صواحب يوسف « رواه البخاري ومعناه متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها » *

قوله « رجل رقيق » أي رقيق القلب . وفي رواية للبخاري أنها قالت « أن أبا بكر أسيف إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس » . قوله « أنكن صواحب يوسف » صواحب جمع صاحبة والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن وهذا الخطاب وإن كان يلفظ الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما أن المراد بصواحب يوسف زليخا فقط كذا قال الحافظ . ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت الذمومة وظهرت لهن الاكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن يظهرن إلى حسن يوسف وبعذرهن في محبته وإن عائشة اظهرت أن سبب ارادتها صرف الامامة عن ابنيها كونه لا يسمع المؤمنين القراءة لبكائيه ومرادها

زيادة وهو ان لا يتشاءم الناس به كما صرح بذلك في بعض طرق الحديث فقالت «وما حملني على مراجعته إلا انه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بدمه رجلا قام مقامه» (والحديث) له فوائد ليس هذا محل بسطها، وقد استدل به المصنف ههنا على جواز البكاء في الصلاة، ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صمم على استخلاف أبي بكر بعد أن أخبر أنه إذا قرأ غلبه البكاء دل ذلك على الجواز*

باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حديث نعمة

١ عن رفاعه بن رافع قال «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعطست فقلت الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه أنا يارسول الله فقال والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضع وثلاثون ملكا أيهم يصعد بها» رواه النسائي والترمذي*

الحديث أخرجه البخاري ولفظه عن رفاعه بن رافع الزرقني قال «كنا أصلي يوما وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله من حمده فقال رجل من ورائه ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فله انصرف قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعاً وثلاثين ملكاً يبتدونها أيهم يكتبها أول» ولم يذكر العطاس ولا زاد «كما يحب ربنا ويرضى». وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الروايتين بان الرجل المهمل في رواية البخاري هو رفاعه كما في حديث الباب ولا مانع أن يكتب عن نفسه إما لقصد إخفاء عمله أو لنحو ذلك ويجمع أيضا بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه: قوله «بضع» البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو ما بين الواحد الى الأربعة أو من أربع الى تسع أو سبع. كذا في انقاموس، قال الفراء ولا يذكر البضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري (والحديث) يرد ذلك: قوله «أيهم يصعد بها» في رواية البجلي «بكتبها» وفي رواية الطبراني «يرفعها» قال الحافظ وأما أيهم فرويها بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويحوز النصب بتقدير ينظرون أيهم، وعند سيدييه أي، موصولة والتقدير الذي هو يكتبها (وقد استشكل) تأخير رفاعه اجابة النبي

صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثاً مع ان اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاة فانه لم يسأل المتكلم وحده . واجيب بأنه لما لم يعين واحداً بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انتظروا بعضهم لبعض ليجيب وحملهم على ذلك خشية أن يبدو في حقه شيء ظنا منهم أنه أخطأ في فعل ورجوا أن يقع العفو عنه وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرّفهم انه لم يقل بأساً (والحديث) استدلل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير مأثور اذا كان غير مخالف للمأثور . وعلى جواز رفع الصوت بالذكر وتعتب بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر . وبدل أيضاً على مشروعية التجدد في الصلاة بان عطس . ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بمشروعيتها فانها لم تفرق بين الصلاة وغيرها *

﴿ باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق ﴾

١ عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «من نابه شيء في صلاته فليسبح فانما التصفيق للنساء» ٢ وعن علي بن أبي طالب قال «كانت لي ساعة من السحر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأدركنا بصلي يسبح لي فكان ذلك أذنه لي وإن لم يكن يصلي أذن لي» رواه أحمد * ٣ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة» رواه الجماعة ولم يذكر فيه البخاري وأبو داود والترمذي في الصلاة * ٤

الحديث الأول لم يخرج المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه . وفي لفظ أبي داود «إذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصفح النساء» والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي والبيهقي وقال هو مختلف في اسناده ومثله فليل سببح وقيل تمنعج ومداره على عبد الله بن نجى الحضرمي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجى عن علي بلفظ «تمنعج» وقد تقدم . والحديث الثالث أخرجه الجماعة كلهم كما ذكر المصنف (وفي الباب) عن جابر عند ابن أبي شيبة بلفظ حديث أبي هريرة دون زيادة في الصلاة واختلاف في رفعه ووقفه . ورواه ابن أبي شيبة أيضاً عن

جابر من قوله . وعن أبي سعيد عند ابن عدى في السكامل بلفظ حديث أبي هريرة بدون تلك الزيادة وفي اسناده أبو هريرة وعمار بن جوين كذبه حماد بن زيد والجوزجاني . وعن ابن عمر عند ابن ماجه بلفظ « رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصفيق وللرجال في التسبيح » قوله « من نابه شيء في صلاته » أي نزل به شيء من الحوادث والمهمات وأراد اعلام غيره كاذنه لداخل وانذاره لاعمى وتنبيهه لساه أو غافل : قوله « فأما التصفيق للنساء » هو بالغاف . وفي رواية لابن داود « فأما التصفيح » قال زين الدين العراقي والمشهور ان معناهما واحد قال عقبه والتصفيح والتصفيق . وكذلك قال أبو علي البغدادى والخطابي والجوهري : قال ابن حزم لا خلاف في ان التصفيح والتصفيق بمعنى واحد وهو الضرب باحدى صفتي الكف على الأخرى . قال العراقي وما ادعاه من نفى الخلاف ليس بحيد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا المعنى أحدهما ان التصفيح الضرب بظاهر إحداهما على الأخرى والتصفيق الضرب بإحدى إحداهما على الأخرى حكاه صاحب الاكمال وصاحب المفهم . والقول الثاني ان التصفيح الضرب بأصبعين الانذار والتنبيه وبالغاف بالجميع للهو واللعب . وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أبوبان التصفيح الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى (وأحاديث الباب) تدل على جواز التسبيح للرجال والتصفيق للنساء اذا ناب أمر من الأمور وهي ترد على ما ذهب اليه مالك في المشهور عنه من أن المشروع في حق الجميع التسبيح دون التصفيق وعلي ما ذهب اليه أبو حنيفة من فساده صلاة المرأة اذا صفتت في سلامها وقد اختلف في حكم التسبيح والتصفيح هل الوجوب أو التنبه أو الاباحة فذهب جماعة من الشافعية الى أنه سنة منهم الخطابي وتقي الدين السبكي والرافعي وحكاه عن أصحاب الشافعي *

باب الفتح في القراءة على الامام ونحوه (٣٧٢) -

١ - عن مسور بن زيد المالكى قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فها تذكر فيها » رواه أبو داود وعبد الله بن احمد في مسند أبيه ٣ . وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لا بئس أسليت معنا قال نعم قال فسا معك » رواه أبو داود ٤ .

الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان والأثرم وفي اسناده يحيى بن كثير السكاهلي قال أبو حاتم لما سئل عنه شيخه والمسور بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد اللام وافتحها كذا قيد الدارقطني وابن ماكولا والمندري. قال الخطيب يروي عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان ورجال اسناده ثقات (وفي الباب) عن أس عند الحاكم بالفظ « كننا نفتتح على الأئمة علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قال الحافظ وقد صح عن أبي عبد الرحمن السلمى قال « قال علي إذا استطعتم الامام فأطعمه » قوله « آية كذا وكذا » رواية ابن حبان « يا رسول الله انك تركت آية كذا وكذا » قوله « فهذا ذكر تنبيه » زاد ابن حبان فقال طننت انما قد نسخت قال فانها لم تنسخ. قوله « فلبس » ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة الخففة أى التلبس واختلط عليه قال ومنه قوله تعالى (وللبسنا عليهم ما يلبسون) قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة. قال المندري لبس بالتخفيف أى مع ضم اللام وكسر الموحدة : قوله « فلما انصرف » ولفظ ابن حبان « فالتبس عليه فلما فرغ قال لابي أشهدت معنا قال نعم قال فامنمك أن تفتحها على » (والحديثان) يدلان على مشروعية الفتح على الامام وقد ذهبت المعتز والفريقان الى أنه مندوب وذهب المنصور بالله الى وجوبه . وقال زيد بن علي وأبو حنيفة في رواية عنه أنه يكرهه . وقال أحمد بن حنبل أنه يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو علي من ليس في صلاة « واحتج » من قال بالكراهة بما أخرجه ابو داود عن ابن اسحق السبيعي عن الحرث الأعور عن علي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لا تفتح على الامام في الصلاة » قال أبو داود أبو اسحق السبيعي لم يسمع من الحرث الا اربعة أحاديث ليس هذا منها . قال المندري والحرث الأعور قال غير واحد من الأئمة أنه كذاب وقد روى حديث الحرث عن علي مرفوعا عبد الرزاق في مصنفه بالفظ « لا تفتحن على الامام وأنت في الصلاة » وهذا الحديث لا ينتهض لمعارضة الأحاديث القاضية بمشروعية الفتح وتقييد الفتح بأن يكون علي امام لم يؤد الواجب من القراءة وبآخر ركعة مما لا دليل عليه . وكذا تقييده بأن يكون في القراءة الجهرية والادلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقا فعند نسيان الامام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بتذكيره تلك الآية كما في حديث الباب وعند نسيانه لغيرها من الأركان يكون

الفتح بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء كما تقدم في الباب الأول *

﴿باب المصلي يدعو ويذكر الله إذا مر بآية رحمة أو عذاب أو ذكر﴾

حديث رواه حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سبق * ١ وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بفريضة فر يذكر الجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لأهل النار » رواه أحمد وابن ماجه بمعناه *

حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي ابن هاشم وحديث حذيفة الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورتين في ركعة وذكرنا في شرحه أنه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية فيها سؤال والتعوذ عند المرور بآية فيها تعوذ والتسبيح عند قراءة ما فيه تسبيح . وقد ذهب إلى استحباب ذلك الشافعية . وحديث الباب يدل على استحباب التعمود من النار عند المرور بذكرها وقد قيده الراوي بصلاة غير فريضة . وكذلك حديث حذيفة مقيد بصلاة الليل . وكذلك حديث عائشة الآتي وحديث عوف بن مالك *

٢ حديث وعنه عائشة قالت « كنت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة التمام فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يمر بآية فيها تحذير إلا دعا الله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار إلا دعا الله عز وجل ورغب إليه » رواه أحمد * ٣ وعن موسى بن أبي عائشة قال « كان رجل يصلي فوق بيته وكان إذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) قال سبحانك فبلى فسألوه عن ذلك فقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أبو داود :

الحديث الأول يشهد له حديث حذيفة المتقدم وحديث عوف الآتي والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذرى قوله « ليلة التمام » أي ليلة تمام البدر . قوله « عن موسى بن أبي عائشة » هو الهمداني الكوفي مولى آل سعد بن هبيرة الخزرجي قال في التفریب ثقة عابد من الخامسة وكان يرسل ومن دونهم رجال الصحيح . قوله « كان رجل » جهالة الصحابي متفردة عند الجمهور وهو الحق . قوله « يصلي فوق بيته » فيه جواز الصلاة على ظهر البيت

والمسجد ونحوها فرضاً أو نفلاً عند من جعل فعل الصحابي حجة أخذاً بهذا. والأصل الجواز في كل مكان من الأماكن ما لم يقيم دليل على عدمه. قوله « قال سبحانه » أي تنزيها لك أن يقدر احد علي إحياء الموتى غيرك وهو منصوب على المصدر. وقال الكسائي منصوب على أنه منادي مضاف. قوله « فبلي » في نسخة من سنن أبي داود فبكي بالكاف. قال ابن رسلان واكثر النسخ المعتمدة باللام بدل الكاف وبلى حرف لا يجاب النفي والمنعني أنت قادر على أن تخيي الموتى *

ع حنبل وعرف بن مالك قال « قت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذنته فبدأ فاستفتح البقرة لا يمر بأية رحمة الا وقف فسأل قال ولا يمر بأية عذاب الا وقف فتعوذ ثم ركع فبكى راكعاً بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد بقدر ركوعه يقول في سجوده سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة سورة ثم فعل مثل ذلك » رواه النسائي وأبو داود ولم يذكر الوضوء ولا السواك *

الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورجال اسناده ثقات لأن أبا داود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية بن صالح الحضرمي قاضي الاندلس. وقد أخرج له مسلم والأربعة عن عمرو بن قيس الكندي السكوني سيد أهل حمص عن عاصم بن حميد. قال الدارقطني ثقة عن عوف بن مالك. قوله « فاستفتح البقرة » فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ونحو ذلك خلافا لمن كره ذلك وقال إنما يقال السورة التي تذكر فيها البقرة. قوله « فتعوذ » قال عياض وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها. قال النووي وفيه استحباب هذه الأُمُور لكل قاريء في الصلاة وغيرها يعني فرضها ونفلها والامام والمأموم والمتفرد. قوله « ذي الجبروت » هو فعلول من الجبر وهو القهر يقال جبرت وأجبرت بمعنى قهرت. وفي الحديث « ثم يكون ملك وجبروت » أي عتو وقهر. وفي كلام التهذيب للأزهري ما يشعر بأنه يقال في الآدمي جبروت بالهمز لأن زيادة الهمز تؤذن بزيادة الصفة وتجدها فالهمز للفرق بين صفة الله وصفة الآدمي. قال ابن رسلان وهو فرق حسن. قوله « والمملكوت » اسم من الممالك. قوله « والكبرياء » من الكبر بكسر الكاف وهو العظمة فيكون على هذا عطفها عليه في الحديث عطفاً تفسيرا. قيل وهي عبارة عن كمال

الذات والوجود ولا يوصف بها الا الله . قوله « ثم سجد بقدر ركوعه » رواية أبي داود « ثم سجد بقدر قيامه » . قوله « ثم سورة سورة » رواية أبي داود « ثم قرأ سورة سورة » قال ابن رسلان [يحتمل ان المراد ثم قرأ سورة النساء ثم سورة المائدة . قوله « ثم فعل مثل ذلك » هذه رواية للنسائي ولم يذكرها أبو داود أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما *

باب الاشارة في الصلاة لرد السلام او حاجته تعرض

١ . عن ابن عمر قال « قلت لبلال كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو في الصلاة قال يشير بيده » رواه الخمسة الا أن في رواية النسائي وابن ماجه صهيبا مكان بلال * ٢ وعن ابن عمر عن صهيب انه قال « مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسألت فرد الى اشارة وقال لا اعلم الا انه قال اشارة باصبعه » رواه الخمسة الا ابن ماجه . وقال الترمذي كلاك الحديثين عندى صحيح . وقد صحت الاشارة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أم سلمة في حديث الركعتين بعد العصر . ومن حديث عائشة وجابر لما صلى بهم جالسا في مرض له فقاموا خلفه فاشار اليهم أن اجلسوا *

حديث بلال رجاله رجال الصحيح وحديث صهيب في اسناده نابل صاحب العباد وفيه مقال (وفي الباب) عن جماعة من الصحابة منهم الذين اشار اليهم المصنف بقوله وقد صحت الاشارة الخ . وحديث أم سلمة عند البخاري ومسلم وأبي داود من رواية كريب ان ابن عباس والمصور بن عفرمة وعبد الرحمن بن أزهر أرسلوه الى عائشة ثم الى أم سلمة فقالت أم سلمة « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت يصليهما حين صلى العصر ثم دخل على وعندي نسوة من بني حرام فأرسلت اليه الجارية فقلت قومي بحنبيه وقولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تصليهما فان أشار بيده فاستأخري عنه ففعلت الجارية فاشار بيده » الحديث . وحديث عائشة أخرجه أيضا الشيخان وأبو داود وابن ماجه في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم شاكيا وفيه « فاشار

اليهم ان اجابوا» الحديث . وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة شكوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه « فاشاورنا بقدمنا » الحديث ﴿ وفي الباب ﴾ مما لم يذكره المصنف عن أنس عند أبي داود باسناد صحيح وعن يريدة عند الطبراني . وعن ابن عمر غير حديث الباب عند البيهقي . وعن ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي باللفظ « مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه وأشار إلى » وعنه حديث آخر عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي « سلمنا عليه فلم يرد علينا » وقد تقدم . وعن معاذ ابن جبل عند الطبراني وعن المغيرة عند أبي داود والترمذي . وعن أبي سعيد عند الزاري مستنده وفي اسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف . وعن اسماء عند الشيخين ولكنه من فعل عائشة وهو في حكم المرفوع ﴿ والاحاديث ﴾ المذكورة تدل على أنه لا بأس أن يسلم غير المصلي على المصلي لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم من سلم عليه على ذلك وجواز تكليم المصلي بالغرض الذي يعرض لذلك وجواز الرد بالإشارة وقد قدمنا في باب النهي عن الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكر القائلين انه يستحب الرد بالإشارة والمانع من ذلك ﴿ وقد استدل ﴾ القائلون بالاستحباب بالأحاديث المذكورة في هذا الباب واستدل المانعون بحديث ابن مسعود السابق لقوله فيه « فلم يرد علينا » ولكنه ينبغي أن يحمل الرد المنفي ههنا على الرد بالكلام لا الرد بالإشارة لان ابن مسعود نفسه قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه رد عليه بالإشارة ولو لم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب هو ذلك جمعا بين الاحاديث ﴿ واستدلوا ﴾ أيضا بما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم » والفرار بكسر الفين المعجمة وتخفيف الراء هو في الأصل النقص . قال أحمد بن حنبل يعني فيما أرى أن لا نسلم ويسلم عليك ويفرد الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك ﴿ واستدلوا ﴾ أيضا بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسبيح للرجال والنصفين للنساء من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها » يعني الصلاة ورواه البزار والدارقطني . ويجاب عن الحديث الاول بأنه لا يدل على المطلوب من عدم جواز رد السلام بالإشارة لانه ظاهر في التسليم على المصلي لا في الرد منه . ولو سلم شموله الإشارة لكان غايته المنع من التسليم على المصلي باللفظ والإشارة وليس فيه تعرض للرد ولو سلم شموله الرد لكان الواجب

(م ٤٨ - ج ٢ نيل)

حمل ذلك على الرد باللفظ جعلا بين الأحاديث : وأما الحديث الثاني فقال أبو داود أنه ومعه في أسناده أبو غطفان . قال ابن أبي داود هو رجل مجهول قال وآخر الحديث زيادة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يشير في الصلاة » قال العراقي قلت وليس بمجهول فقد روي عنه جماعة وثقة النسائي وابن حبان وهو أبو غطفان المروى قيل اسمه سعيد أم وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لغير رد السلام والحاجة جعلا بين الأدلة « (قاعدة) » ورد في كيفية الإشارة لرد السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن سفيان قال لا أعلمه إلا أنه قال أشار بإصبعه . وحديث بلال قال كان يشير بيده ولا اختلاف بينهما فيجوز أن يكون أشار مرة بأصبعه ومرة بجميع يده ويحتمل أن يكون المراد باليد الأصبع حملا للمطلق على المقيد . وفي حديث ابن عمر عند أبي داود « أنه سأل بلالا كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي فقال يقول هكذا وبسط جعفر بن عون كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره إلى فوق » ففيه الإشارة بجميع الكف . وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي بلفظ « فأومأ برأسه » وفي رواية له « فقال برأسه » يعني الرد . ويجمع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذامرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا * .

باب كراهة الالتفات في الصلاة إلا من حاجة (١)

١ - عن أنس قال « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياك والالتفات في الصلاة فإن الالتفات في الصلاة هلكة فإن كان لابد ففي التواضع لا في الفريضة » رواه الترمذي وصححه * ٢ - وعن عائشة قالت « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التلفت في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبد » رواه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود * ٣ - وعن أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه أبصر عنه » رواه أحمد والنسائي وأبو داود * .

الحديث الثالث في أسناده أبو الأحنوف الراوى له عن أبي ذر . قال المنذرى لا يعرف

له اسم لم يرو عنه غير الزهري وقد صحح له الترمذي وابن حبان وقال ابن عبد البر هو مولى بني غفار امام مسجد بني ليث. قال ابن معين أبو الاحوص الذي حدث عنه الزهري ليس بشيء وليس لقول ابن معين هذا أصل الا كونه انفرد الزهري بالرواية عنه وقد قيل له ابن ابي شيبة لم يرو عنه غير الزهري فقال يكفيك قول الزهري حدثني ابن ابي شيبة فيلزمه مثل هذا في أبي الاحوص لانه قال في حديث الباب سمعت أبا الأحوص: وقال أبو احمد الكرابيسي ليس بالمتين عندهم قوله «هــكـة» سمي الالتفات هـكـة باعتبار كونه سببا لانتقاص الثواب الحاصل بالصلاة أول كونه نوطا من تسويل الشيطان واختلاسه فن استكثر منه كان من المتبعين للشيطان واتباع الشيطان هـكـة أو لانه اعراض عن التوجه الى الله والاعراض عنه عز وجل هـكـة. وقد أخرج الترمذي من حديث الحارث الأشعري وصححه من حديث طويل «ان الله أمركم بالصلاة فإذا صليتم فلا تفتتوا فان الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت» ونحوه حديث أبي ذر لما ذكر في الباب: قوله «فان كان لا بد ففى التطوع لافى الفريضة» فيه الاذن بالالتفات للحاجة فى التطوع والمنع من ذلك فى صلاة الفرض: قوله «اختلاس يختلسه الشيطان» الاختلاس أخذ الشيء بسرعة يقال اختلس الشيء اذا استلبه (وفي الحديث) النهى عن الجلوسة بفتح الحاء وهو ما يستخلص من السبع فيموت قبل أن يذكر. وفي النهاية الاختلاس اعتمال من الجلوسة وهو ما يؤخذ سلبا. وقيل الختلس الذى يخطف الشيء من غير غلبة ويهرب ونسب الى الشيطان لانه سبب له لوسوسته به واطلاق اسم الاختلاس على الالتفات مخالفة (وأحاديث) الباب تدل على كراهة الالتفات فى الصلاة وهو قول الأكثر والجمهور على أنها كراهة تنزيه ما لم يبلغ الى حد استدبار القبلة. والحكمة فى التنفير عنه ما فيه من نقص الحشوع والاعراض عن الله تعالى وعدم التصميم على مخالفة وسوسة الشيطان

٢- وعن سهل بن الحنفلية قال «ثوب بالصلاة يعنى صلاة الصبح فتجمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى وهو يلتفت الى الشعب» رواه أبو داود قال وكان أرسل فارساً الى الشعب من الليل يحرس بهم

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال علي شرط الشيخين وحسنه الحازمى. وأخرج الحازمى فى الاعتبار عن ابن عباس أنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت فى صلاته يمينا وشمالا ولا يلوي عنقه خلف ظهره» قال هذا حديث غريب


تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلا وأرسله غيره عن عكرمة قال وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وقال لا بأس بالانكفات في الصلاة ما لم يلو عنقه وإلى ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وأهل الكوفة ثم ساق الحازمي حديث الباب بإسناده وجزم بعدم المناقضة بين حديث الباب وحديث ابن عباس قال لا احتمال أن الشعب كان في جهة القبلة فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت إليه ولا يلوى عنقه (و) واستدل على نسخ الانكفات بحديث رواه بإسناده إلى ابن سيرين قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا فلما نزل قد أفاح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون نظر هكذا » قال ابن شهاب بعصره نحو الأرض قال وهذا وإن كان مرسلًا فله شواهد واستدل أيضا بقول أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى رفع بعصره إلى السماء فنزل الذين هم في صلاتهم خاشعون » *

﴿ باب كراهة تشبيك الأصابع وفرقتها والتحصير والاعتماد على اليد اليسرى للحاجة ﴾

١ (عن أبي سعيد) عن أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكه من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه » رواه أحمد (و) استدل *

الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى لابي سعيد الحدرى قال « بينما أنا مع أبي سعيد الحدرى وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ دخلنا المسجد فإذا رجل جالس في المسجد وسط تختبئ مشبكا أصابعه بعضهم في بعض فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقدان الرجل لأشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت إلي أبي سعيد فقال إذا كان أحدكم » الحديث قال في جميع الزوائد إسناده حسن. وقد اختلف في الحكمة في التشبيك في المسجد كما في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث كعب بن عجرة فقيل لما فيه من العبث. وقيل لما فيه من التشبه بالشيطان. وقيل لدلالة الشيطان على ذلك وجعل بعضهم ذلك دال على تشبيك الأصابع. قال ابن العربي وقد شاهدت رجلا كان يكره رؤية ذلك ويقول فيه تأخير في تشبيك الأصابع

والأشهر على المرء . وظاهر النهي عن التشبيك التحريم لولا حديث ذى اليدين الذي يشير اليه المصنف قريباً . وظاهره نهى من كان في المسجد عن التشبيك سواء كان في الصلاة أم لا كما جزم به النووي في التحقيق وكره النخعي التشبيك في الصلاة وقال الزهبي بن أبي عياش كانوا ينهون عنه وروى العراقي في شرح الترمذى عن ابن عمر وابنه سالم أنهما شبكاً بين أصابعهما في الصلاة . وروى عن الحسن البصرى أنه شبك أصابعه في المسجد . قال العراقي وفي معنى التشبيك بين الاصابع تفقيهاً فيكره أيضاً في الصلاة ولقاصد الصلاة قال النووي وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير وروى أحمد والطبراني من حديث أنس بن معاذ مرفوعاً « أن الضاحك في الصلاة والمتفت والمفتع أصابعه بمنزلة واحدة » وفي إسناده ابن لهيعة . ويدل على كراهة التفقيع حديث على الآتي *

٣ - وعن كعب بن عجرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا نوضاً أحدكم ثم خرج عامداً إلى الصلاة فلا يشبك بين يديه فإنه في صلاة » رواه أحمد وأبو داود والترمذى * 

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وفي إسناده عند الترمذى رجل مجهول وهو الراوى له عن كعب بن عجرة وقد كنى أبوداود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعد بن اسحق قال حدثني أبو نامة الحياط عن كعب . وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه هذا الحديث (الحديث) فيه كراهة التشبيك من وقت الخروج إلى المسجد للصلاة . وفيه أنه يكتب لقاصد الصلاة أجر المصلي من حين يخرج من بيته إلى أن يعود إليه . قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذى اليدين أنه عليه الصلاة والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك يفيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعله نادراً انتهى . قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشبيكه صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذى اليدين بالفضل « ثم قام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غصبان وشبك بين أصابعه » وفيهما من حديث أبي موسى « المؤمن المؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه » وعند البخارى من حديث ابن عمر قال « شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه » وهذه الأحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث بأن تشبيكه صلى الله

عليه وآله وسلم في حديث السهو كان لاشتباه الحال عليه في السهو الذي وقع منه ولذلك وقف كأنه غضبان. وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه لتعااض المؤمنين بعضهم ببعض كما أن البنیان المشبك بعضهم ببعض يشد بعضهم بعضا. فاما حديث الباب فهو محمول على التشبيك لا على وهو منهي عنه في الصلاة ومقدماتها ولو اختلفوا من الجلوس في المسجد والمشي اليه. أو يجمع بما ذكره المصنف من كان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك نادرا يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة ولا يكن يبعدان بفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما كان مكروها. والا ولي أن يقال ان النهى عن التشبيك ورد بألفاظ خاصة بالامة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاسمهم كما تقر في الأصول ٣ - وعن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه * وعن علي « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنقع أصابعك في الصلاة » رواها ابن ماجه رحمه الله *

الحديث الأول في إسناده علقمة ابن عمر. والحديث الثاني في إسناده الحرث الأعور: قوله « ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه » فيه كراهية التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان المصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لأنه نوع من البت فلا يختص بكرهية الصلاة في المسجد. ويؤيد ذلك تعليقه صلى الله عليه وآله وسلم للنهي عن التشبيك اذا خرج من بيته بأهله في صلاة واذنابي من يكتب له أجر المصلي لسكونه قاصدا الصلاة وأولى من هو في حال الصلاة الحقيقية. قوله « لا تنقع » هو بالفاء بعد حرف المصارعة ثم انقاف المشددة المكسورة ثم العين المهملة وهو غمز الأصابع حتى يسمع لها صوت. قال في القاموس والتفقيع التشدق في الكلام والفرقة. وفسر الفرقة بنقص الأصابع وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو ما يؤيد حديث علي هذا *

٥ - وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصر في الصلاة » رواه الجماعة الا ابن ماجه رحمه الله * وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي. قوله « عن التخصر في الصلاة »

وهو وضع اليد على الحاصرة فسرهم بذلك الترمذي في سننه وأبو داود في سننه أيضا وفسرهم بذلك أيضا محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شبة في مصنفه وكذلك فسرهم هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وحكى الخطابي وغيره قولاً آخر في تفسير الاختصار فقال وزعم بعضهم ان معنى الاختصار هو أن يسك بيديه مخضرة أى عصا يتوكأ عليها. قال ابن العربي ومن قال انه الصلاة على المخضرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي في التريين وابن الأثير في النهاية وهو أن يختصر السورة بقراءة آخرها آية أو آيتين. وفيه قول رابع حكاه الهروي وهو أن يحدف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها. قال العراقي والقول الاول هو الصحيح الذي عليه المحققون والاكثرون من أهل اللغة والحديث والفقه. وقد اختلف في المعنى الذي نهى عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال * الاول التشبيه بالشیطان قاله الترمذي في سننه وحيد بن هلال في رواية ابن أبي شبة عنه. وروى أيضا عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شبة * والثاني انه تشبه باليهود قاله عائشة فجارواه البخاري عنها في صحيحه * والثالث أنه راحة أهل النار روي ذلك ابن أبي شبة عن مجاهد ورواه أيضا عن عائشة. وروى البيهقي عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل النار » قال العراقي وظاهر إسناده الصحة ورواه أيضا الطبراني * والرابع أنه فعل الختالين والمتكبرين قاله المهلب بن أبي صفرة * والخامس انه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر اذا قاموا في المأتم قاله الخطابي (والحديث) يدل على تحريم الاختصار وقد ذهب الى ذلك أهل الظاهر. وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو بجاز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون الى أنه مكروه. والظاهر ما قاله أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحقيقي كما هو الحق *

٦ وعن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده » رواه أحمد وأبو داود. وفي لفظ لابن داود « نهى أن يصلي الرجل وهو معتمد على يده » * ٧ وعن أم قيس بنت محصن « أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لما أسن وحمل اللحم اتخذ عمودا في مصلاه يعتمد عليه » رواه أبو داود ١٢٠٠ *

الحديث الاول رواه أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شبيب ومحمد بن رافع وعبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر عن أسباط بن أمية عن نافع عن ابن عمر . واللفظ الاول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل . واللفظ الثاني لفظ محمد بن رافع ولفظ ابن شبيب « نهى أن يعتمد الرجل على يده » ولفظ محمد بن عبد الملك « نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة » . وقد سكت أبو داود والمنذرى عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي عن أبيه وأبوه مجهول . والحديث الاول بجميع ألفاظه يدل على كراهة الاعتماد على اليدين عند الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة . وظاهر النهي التحريم وإذا كان الاعتماد على اليد كذلك فعلى غيرها بالاولى . وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما لكن مقبدا بالمدرك وهو الكبير وكثرة اللحم ويلحق بهما الضعف والمرض ونحوهما فيكون النهي تنظيلا على عدم العذر وقد ذكر جماعة من العلماء أن من احتاج في قيامه إلى أن يتكئ على عصا أو عكاز أو يستند إلى حائط أو يميل على أحد جانبيه جازله ذلك وجزم جماعة من أصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع إمكان القيام مع الاعتماد منهم المتولي والاذرعى وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضى حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك ويجوز القعود *

باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته ١٢٠١

١ ١٢٠١ عن معيقب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد أن كنت قائما فواحدة » رواه الجماعة * ٢ وعن أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا مسح الحصى » رواه الخمسة . وفي رواية لأحمد « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عن كل شيء حق سألته عن مسح الحصى فقال واحدة أودع ﴿١﴾
الحديث الثاني في إسناده أبو الاحوص . قال المنذري لا يعرف اسمه وقد صحح
له الترمذى وابن حبان وغيرها وقد تقدم الكلام في أبي الاحوص في باب الانتفات .
وهذا الحديث حسنه الترمذى ﴿٢﴾ وفي الباب ﴿٣﴾ عن علي عند أحمد وابن أبي شيبة .
وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلفظ الرواية الاخرة
من حديث أبي ذر . وعن جابر عند ابن أبي شيبة وأحمد أيضا وفي إسناده شرحبيل
ابن سعد وهو ضعيف . وعن أنس عن البزار وأبي يعلى وفي إسناده يوسف بن
خالد السعق وهو ضعيف جدا . وعن السائب بن يزيد عند الطبراني وفي إسناده
يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفه الجمهور ووثقه ابن معين في رواية عنه . وعن ابن عمر
عند الطبراني وفي إسناده الوزاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند مسلم
وابن ماجه ﴿٤﴾ والاحاديث المذكورة في الباب تدل على كراهة المسح على الحصى
وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر ومن التابعين مسروق
وابراهيم النخعي والحسن البصري وجمهور العلماء بعدهم وحكى النووي في شرح مسلم
اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان ما لا يكلم به بأسا وكان يفعله في الصلاة
كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي . قال العراقي في شرح الترمذى وكان ابن مسعود
وابن عمر يفعلان في الصلاة . وعن ابن مسعود أيضا أنه كان يفعله في الصلاة مرة واحدة . قال
ومن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة . ومن التابعين ابراهيم
النخعي وأبو صالح . وذهب أهل الظاهر الى تحريم ما زاد على المرة قوله «فواحدة»
قال القرطبي رويناه بنصب واحدة ورفعه فنصبه بأضمار فعل الامر تقديره فامسح
واحدة ويكون صفة مصدر محذوف أي امسح مسحة واحدة ورفعه على الابتداء
تقديره فواحدة تكفيه . وفيه الاذن بمسحة واحدة عند الحاجة . قوله «فان الرخصة
تواجهه» هذا التعليل يدل على أن الحكمة في النهي عن المسح أن لا يشغل خاطره
بشيء يلهيه عن الرخصة المواجهة له فيفوته حفظه منها . وقد روي أن حكمة ذلك أن
لا يفتل شيطان من الهوى بمسحه فيفوته السجود عليه رواه ابن أبي شيبة في المصنف
عن أبي صالح قال إذا سجدت فلا تمسح الحصى فان كل حصاة تحب أن يسجد عليها
وقال النووي لانه يتنافى التواضع ويشغل المصلى . وقوله «فلا يمسح الحصى» التقييد

بالخصى خرج غرج الغالب لكونه كان الغالب على فرش مساجدهم ولا فرق بينه وبين التراب والرمال على قول الجمهور . ويدل على ذلك قوله في حديث معقيب في الرجل يسوي التراب . والمراد بقوله « إذا قام أحدكم إلى الصلاة » الدخول فيها فلا يكون منها عن مسح الخصى إلا بعد دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشتغل عند ارادة الصلاة إلا بالدخول فيها قال العراقي والاول أظهر ويرجحه حديث معقيب فإنه سأل عن مسح الخصى في الصلاة دون مسحه عند القيام كما في رواية الترمذي *

باب كراهة ان يصلي الرجل معقوص الشعر

١ - عن ابن عباس « أله رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص الى ورائه فجعل يحمله وأقر له الآخر ثم أقبل على ابن عباس فقال مالك ورأسي قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٢ وعن أبي رافع قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل ورأسه معقوص » رواه أحمد وابن ماجه والابن داود والترمذي معناه *

الحديث الاول أخرجه من ذكر المصنف . وأخرج الاثمة الستة أيضا عن ابن عباس قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا » وأخرج الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه . والحديث الثاني أخرجه ابن ماجه من رواية بخول سمعت أبا سعد رجلا من اهل المدينة يقول رأيت رافعا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن ابن علي رضي الله عنه يصلي وقد عقص شعره فادلقه أو نهى عنه وقال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره » وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه معناه كما ذكره المصنف . وافنائه عن أبي رافع « أنه مر بالحسن ابن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فادلقه فالتفت اليه الحسن مضطربا فقال أقبل علي صلاتك ولا تنفض » فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك

كفل الشيطان» (وفي الباب) عن أم سلمة عند ابن أبي حاتم في الملل بنحو حديث أبي رافع . وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي . وعن ابن مسعود عند ابن ماجه باسناد صحيح . وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الأحكام . وعن جابر عند ابن عدي في الكامل وفيه على بن حاصم وهو ضعيف . قوله «عبد الله بن الحرث» هو ابن جزيه بفتح الجيم وسكون الزاي وبعدها همزة السهمي شهد بدرا . قوله «ورأسه معقوص» عقص الشعر ضفره وفتله والعقاص خيط يشده أطراف الذوائب ذكر معني ذلك في القاموس . قوله «وأقرله الآخر» أي استقر لما فعله ولم يتحرك . قوله «وهو مكتوف» كتفته كنفاه كضربته ضربا إذا شدت يده إلى خلف كتفيه موثقا بجبل (والحديثان) يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكفوفه . وقد حكى الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك . قال المراقى ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود . ومن التابعين إبراهيم النخعي في آخرين (والحكمة) في ذلك أن الشعر يسجد معه إذا سجد وفيه امتنان له في العبادة قاله عبد الله بن مسعود فيما رواه ابن أبي شيبة في المصنف باسناد صحيح اليه «أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله إذا صليت فلا تلعص شعرك فان شعرك يسجد معك ولك بكل شعرة أجر فقال الرجل اني أخاف أن يترب فقال تربيته خير لك» وقال ابن عمر لرجل رآه يصلي معقوصا شعره أرسله ليسجد معك . وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح إلى عثمان بن عفان أنه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقص شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف . وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف مرفوعا من حديث ابن عباس وفيه معني ما أشار اليه ابن مسعود من سجود الشعر فان المكتوف لا يسجد بيديه على الأرض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح «اليدان يسجدان كما يسجد الوجه» وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه كان اذا صلى وقع شعره على الأرض . وظاهر النهي في حديث الباب التحريم فلا يعدل عنه الا لقربة . قال المراقى وهو مختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فاذا نقضته ربما استرسل وتمذر ستره فنبطل صلاتها وأيضا فيه مشقة عليها في نقضه للصلاة وقد رخص لمن صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا ينقض ضفائره في التسل مع الحاجة الى بل جميع الشعر كما تقدم *

باب كراهة تنخيم المصلي قبله أو عن يمينه

١ عن أبي هريرة وأبي سعيد «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأي نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحشا وقال إذا تنخيم أحدكم فلا يتنخم من قبل وجهه ولا عن يمينه وليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى» متفق عليه . وفي رواية للبخاري «فيدفنها» ٢ وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم في صلاته فلا يزقن قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا» رواه أحمد والبخاري . ولاحمد ومسلم نحوه بمعناه من حديث أبي هريرة

قوله «نخامة» قيل هي ما تخرج من الصدر وقيل النخاعة بالعين من الصدر وبالميم من الرأس كذا في الفتح: قوله «في جدار المسجد» في رواية للبخاري «في القبلة» وفي أخرى له أيضاً «في جدار القبلة» وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة. قوله «فتناول حصاة فحشا» في رواية للبخاري «فحكه بيده» وفي رواية «فحكه» واختلاف الروايات يدل على جواز الحك باليد أو الحصى أو غيرهما ما يزيل الأثر . وقد بوب البخاري للحك باليد وبوب للحك بالحصى . قوله «قبل وجهه» بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة وجهه. قوله «ولا عن يمينه» ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها لعدم تقييده بحال الصلاة. وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره. قال الحافظ ويشهد بالمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة . وعن معاذ بن جبل ما بصقت عن يميني منذ أسلمت . وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا . وقال مالك لا بأس به خارج الصلاة ويدل لما قاله التقييد بالصلاة في حديث أنس المذكور في الباب: قوله «وليبصق عن يساره» ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره وداخل الصلاة وخارجها. وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «الزق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» كما أخرجه الشيخان عدم جواز التفل في المسجد إلى جهة اليسار وغيرها . قال الحافظ وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضا وهما قوله الزق في المسجد خطيئة . وقوله وليبصق عن يساره أو تحت

قدمه فالنورى يحمل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى عياض بخلافه يحمل الثاني عاما فيخص الاول بمن لم يرد دفنها . وقد وافق القاضى جماعة منهم ابن مكى والقرطبي وغيرهما . ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا «فن تنخم في المسجد فليغيب نخامته أن يصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه» وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي امامة مرفوعا قال «من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه فسفينة» فلم يحمل سيئة الا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مرفوعا قال «وجدت في مساوى أعمال أمي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن» قال القرطبي فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد إيقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة انتهى . وبما يدل على ذلك أي تخصيص عموم قوله البراق في المسجد خطيئة جواز التنخع في الثوب ولو كان في المسجد بالاخلاف . وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشيخير «انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه بعمقه» قال الحافظ اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم ويؤيد قول النورى تصرحه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطيئة وان دفنها كفرارة لها فان دلالة على كتب الخطيئة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة غاية الظهور ولكنها تزول بالدفن وتبقى بعده . قال الحافظ وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كما لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما اذا لم يمكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى . قوله «يدفنها» قال النورى في الرياض المراد بدفنها اذا كان المسجد ترابيا أو مليا فاما اذا كان مبلطا مثلا فدل لكم بشيء مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التمذر . قال الحافظ لكن اذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع . وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشيخير المتقدم ثم دلكه بعمقه . «قوله أو يفعل هكذا» ظاهر هذا انه مخير بين ما ذكر وظاهر النهى عن البصق الى القبلة التحريم . ويؤيده تعليله بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخارى من حديث أنس . وبان الله قبل وجهه اذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخارى : قال في الفتوح وهذا التعليل يدل على أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلى فلا يجزى فيه الخلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم . وفي صحيح يحيى ابن حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا «من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيمة وتفله

بين عينيه « وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا « يمت صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه » ولابي داود وابن حبان من حديث السائب بن جراد « أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلى بك » الحديث وفيه أنه قال « انك آذيت الله ورسوله » انتهى »

باب في ان قتل الحية والعقرب والمشى اليسير للحاجة لا يكره

١ عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الأسودين في الصلاة العقرب والحية » رواه الترمذي وصححه الترمذي

الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وتبعه المزي وتبعهما المصنفان الترمذي وصححه والذي في النسخ انه قال حديث حسن ولم يرتفع به الى الصحة. واخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه « وفي الباب » عن ابن عباس عند الحاكم باسناد ضعيف. وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده مندل وهو ضعيف وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع. وعن ابن عمر عن إحدى نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البخاري ومسلم. وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلي وفي اسناده معاوية بن يحيى الصدفي ضعفه الجمهور. وعن رجل من بني عدي بن كعب عند أبي داود باسناد منقطع قوله « أمر بقتل الأسودين » تسمية الحية والعقرب بالأسودين من باب التغليب ولا يسمى بالأسود في الأصل الا الحية والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب في الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي. وحكى الترمذي عن جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روي ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة في المصنف. وروي ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تتعرض لك فلا تقتلها. قال العراقي وأما من قتلها في الصلاة أو هم بقتلها فعلى بن أبي طالب وابن عمر روي ابن أبي شيبة عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلي فحسب انها عقرب فضرها ابتلع. ورواه البيهقي أيضا وقال فضرها برجله وقال حسبت انها عقرب. ومن التابعين الحسن البصري وابو العالية وعلاء وهـ ورق العجلي وغيرهم انتهى « واستدل الممانون من ذلك اذا بلغ الى حد الفعل الكثير كالحادوية والسكرهون له كالتخمي بحديث « إن في الصلاة

لشغلا المتقدم وبحديث «اسكنوا في الصلاة» عند أبي داود وبجواب عن ذلك بأن حديث الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وهكذا يقال في كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث حملة صلى الله عليه وآله وسلم لامامة، وحديث خلعها للنعل، وحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ونزوله للمسجد ورجوعه بعد ذلك، وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم بدره المار وإن أفضى إلى المقاتلة، وحديث مشيه لفتح الباب الآتي بعد هذا الحديث وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون خصصا لعموم أدلة المنع **﴿واعلم﴾** أن الأمر بقتل الحية والعقرب مطلق غير مقيد بضربة أو ضربتين وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «كفالك للحية ضربة أصبتها أم أخطأتها» وهذا يوهم التقييد بالضربة، قال البيهقي وهذا إن صح فاعلم أن الله أعلم وقوع السكفة بقبحها في الآتيان بالمأمور فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد والله أعلم إذا امتنعت بنفسها عند الخطأ ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدل البيهقي على ذلك بحديث أبي هريرة عند مسلم «من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة أدني من الأولى ومن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدني من الثانية» قال في شرح السنة وفي معنى الحية والعقرب كل ضرار مباح القتل كالزناير ونحوها *

٢ وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في البيت والباب عليه مغلق فجئت فشئى حتى فتح لي ثم رجع إلى مقامه ووصفت أن الباب في القبلة» رواه الخمسة إلا ابن ماجه **﴿فحشئ﴾** *

الحديث حسنه الترمذي وزاد النسائي «يصلى تطوعا» وكذا ترجم عليه الترمذي قوله «والباب عليه مغلق» فيه أن المستحب لمن صلى في مكان باب به إلى القبلة أن يغلق الباب عليه ليكون ستره للمارين بديه وليكون أستروفيه إخفاء الصلاة عن الآدميين، قوله «فجئت فشئى» لفظ أبي داود «فجئت فاستفتح فشئى» قال ابن رسلان هذا المشي محمول على أنه مشي خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرقا وهو من التقييد بالمذهب ولا يخفى فساده * **﴿والحديث﴾** بدل على أباحه المشي في صلاة التطوع للحاجة *

باب في أن عمل القلب لا يبطل وإن طال

١ - عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الاذان فإذا قضى الاذان أقبل فإذا ثوب بها أدبر فإذا قضى الثوب أقبل حتى يحطّر بين المراء ونفسه يقول إذ ذكر كذا اذكر كذا لم يكن يذكر حتى يضل الرجل أن يدري كم صلى فإذا لم يدرك أحدكم ثلاثا صلى أو أربعاً فليستجد سجدتين وهو جالس » متفق عليه . وقال البخاري قال عمر « اني لا جهز جيشي وانا في الصلاة »

قوله « وله ضراط » جملة اسمية وقعت حالا وفي رواية بدون واو الحصول الارتباط بالضمير . قال عياض يمكن حمله على ظاهره لانه جسم يصح منه خروج الريح ويحتمل انها عبارة عن شدة نفاذه ويقر به رواية مسلم بالفظ « له حصاص » عمليات مضموم الاول وقد فسره الأصمعي وغيره بشدة العدو . قال في الفتح والمراد بالشيطان إبليس وعليه يدل كلام كثير من الثمراح ويحتمل ان المراد جنس الشيطان وهو كل متمرّد من الجن او الانس لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة . قوله « حتى لا يسمع التأذين » ظاهره ان يعتمد لإخراج ذلك اما لبشغفه سماع الصوت الذي يخرج به عن سماع المؤذن او بصنع ذلك استخفا فاكما يفعله السفهاء ويحتمل أن لا يعتمد ذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف حتى يحدث له ذلك . قوله « فإذا قضى » بضم أوله والمراد به الفراغ والانهاء ويرى بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادى . قوله « أقبل » زاد مسلم عن أبي هريرة فوسوس . قوله « فإذا ثوب » بضم المثناة وتشديد الواو المكسورة قيل هو من ثاب اذا رجع وقيل هو من ثوب اذا أشار بثوبه عند الفراغ لاعلام غيره . قال الجمهور المراد بالتثويب هنا الاقامة وبذلك جزم ابو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم . وقال القرطبي ثوب بالصلاة اذا أقيمت وأصله رجع الى ما يشبه الاذان وكل من يردد صوتا فهو ثوب وزعم بعض الكوفيين ان المراد بالتثويب قول المؤذن من الاذان والاقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة . قال الخطابي لا تعرف العامة التثويب في الاذان الا من قول المؤذن في الاذان الصلاة خير من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الاقامة . قوله « حتى يحطّر »

بضم الطاء. قال الحافظ كذا سمعناه من أكثر الرواة وضبطناه عن المتقين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس. وأصله من خطر البير بذنه إذا حركه فضرِب به فخذبه. وأما بالضم فمن المروان يدنو منه فبشغله وضعف الهجري في نوادره الضم مطلقا. قوله « بين المرء ونفسه » أي قلبه وكذا هو للبخاري من وجه آخر في بدء الخلق. قال الباجي بمعنى أنه يحول بين المرء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها. قوله « لا لم يكن بذكر » أي لشيء لم يكن علي ذكره قبل دخوله في الصلاة وهو أعم من أن يكون من أمور الدنيا أو الآخرة. وهل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها لا يبعد ذلك لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأى وجه كان كذا قال الحافظ: قوله « حتي يضل الرجل » بضاد مكسورة كذا وقع عند الأصيلي ومعناه يجهل قال الحافظ في الفتح وعند الجمهور بالطاء المشالة بمعنى يصير أو يبقى أو يتحير: قوله « إن يدري كم صلى » بكسر الهمزة وهي التي للنفي بمعنى لا. وحكي ابن عبد البر عن الأكثر فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة. قال القرطبي ليست رواية الفتح بشيء إلا مع الضاد فيكون أن مع الفعل بتأويل المصدر مفعولا لفضل باسقاط حرف الجر أي يضل عن درايته. وفي رواية للبخاري « لا يدري كم صلى » (والحديث) يدل على أن الوسوسة في الصلاة غير مبطل لها وكذلك سائر الأعمال القلبية لعدم الفارق. وللهديث فوائد ليس المقام محلا لبسطها: قوله « اني لاجهز جيشي وأنا في الصلاة » أي ادبر تجهيزه وأفكر فيه *

باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتركه في غيرها

١ عن أبي مالك الأشجعي قال « قلت لأبي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ههنا بالكوفة قريبا من خمس سنين أكانوا يقتنون قال أي بني محدث » رواه أحمد والترمذي وصححه ابن ماجه . وفي رواية « أكانوا يقتنون في الفجر » والنسائي ولفظه قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقتنت وصليت خلف أبي بكر فلم يقتنت وصليت خلف

عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يقنت ثم قال يا بني بدعة ﴿١﴾ *

الحديث قال الحافظ في التلخيص لإسناده حسن، وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي أنه قال القنوت في صلاة الصبح بدعة، قال البيهقي لا يصح. وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القارئ من السورة يعني قيام القنوت أنها لبدعة ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي إسناده بشري بن حرب الرازي وهو ضعيف. وعن ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط والبيهقي والحاكم في كتاب القنوت بلفظ «ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته» زاد الطبراني «الا في الوتر» وأنه كان إذا حارب يقنت في الصلوات كلهن يدعو علي المشركين ولا قنت أبو بكر ولا عمر حتى ماتوا ولا قنت علي حتى حارب أهل الشام وكان يقنت في الصلوات كلهن «وكان معاوية يدعو عليه أيضاً» قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر السجستاني وهو متروك. وعن أم سلمة عند ابن ماجه «قالت سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في الفجر» ورواه الدارقطني وفي إسناده ضعف. والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاه العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت وإذا تعارض الاثبات والنفي قدم المنبث وحكاه عن أربعة من التابعين. وعن أبي خنيفة وابن المبارك وأحمد وإسحاق وحكاه المهيدي في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود. وقد اختلف النافون لمشروعيته هل يشرع عند النوازل أم لا وذهب جماعة إلى أنه مشروع في صلاة الفجر وقد حكاه الحازمي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الأمصار ثم عد من الصحابة الخلفاء الأربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن التابعين أورجاء الطاردي وسويد ابن غنم وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر ومن الأئمة والفقهاء أبو إسحاق الفزاري وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحماد ومالك بن أنس وأهل الحجاز والأوزاعي. وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان. ثم قال وغير هؤلاء خلق كثير. وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز النخعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداد و محمد بن جابر وحكاه عن جماعة من أهل الحديث منهم

أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو مسعود الدمشقي. وحكاها الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وحكي الترمذي عنهما خلاف ذلك. قال النووي في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا وبه قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم وحكاها المصنف في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت؛ وقال الثوري وإن حزم كل من الفعل والترك حسن * وأعلم أنه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة الوتر من غيرها. أما القنوت في الوتر فسياق الكلام عليه في أبواب الوتر (و) وأما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المثبتون له بحجج منها حديث البراء وأنس الأتيان ويجاب بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم لما النزاع في استمرار مشروعيته فإن قالوا لفظ كان يفعل يدل على استمرار المشروعية قلنا قد قدمنا عن النووي ما حكاها عن جمهور المحققين أنها لا تدل على ذلك سلمنا ففأيته مجرد الاستمرار وهو لا ينافي الترك آخر كما صرحنا بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحدين فيهما أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب فما هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر. وإيضاً في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقرأ في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا. قالوا أخرج الدارقطني وعبد الرزاق وأبو يعقوب وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ شهرراً يدعو على قاتلي أصحابه يتر معونة ثم ترك فاما الصبح فلم يزل يقرأ حتى فارق الدنيا » وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوي. وقال علي بن المديني أنه يخطئ. وقال أبو زرعة بهم كثيراً. وقال عمرو بن علي الفلاس صدوق سيء الحفظ. وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ. وقال الدوري ثقة ولكنه يخطئ وحكي الساجي أنه قال صدوق ليس بالثقة وقد وثقه غير واحد. ولحديثه هذا شاهد ولكن في إسناده عمرو بن عبيد وليس بحجة. قال الحافظ ويكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس « أن قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل

يقنت في الفجر فقال كذبوا أنا قنت شهرا واحدا يدعو علي حتى من أحياء المشركين»
وقيس وإن كان ضعيفا لكنه لم يتم بكذب. وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد
عن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعا القوم
أو دعا على قوم» فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم لمثل هذا حجة
انتهى. (إذا تقررت لك هذا) علمت أن الحق ما ذهب اليه من قال إن القنوت مختص بالنوازل
وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لا يخص به صلاة دون صلاة. وقد ورد ما يدل على
هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم. ومن حديث
أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ «كان لا يقنت الا أن يدعو لاحد أو يدعو على أحد»
وأصله في البخاري كما سيأتي وستعرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت ومقيدته
وقد حاول جماعة من حذاق الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا
الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائل (وحاصله) ما عرفناك
وقد طول المبحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال مامعناه الانصاف الذي يرتضيه العالم
المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فإنه لما قنت عند
النوازل للدعاء لقوم وللدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعاء لهم وخلصوا من الأسر وأسلم
من دعاء عليهم وجاؤا ثائمين وكان قنوته لعارض فلما زال ترك القنوت وقال في غضون ذلك المبحث
أن أحاديث أنس كلها صحيح يصح بعضها ولا تنافي وحمل قول أنس ما زال
يقنت حتى فارق الدنيا على المطالبة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية
ذلك في باب الجلسة بين السجدين وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال
السائل فإنه لما سأل أنس عن قنوت الفجر فاجابه عما سأل عنه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم
كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويثني عليه
ويعجده في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه بلا ريب فنحن لا نشك ولا ارتاب أنه
لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ولما صار القنوت في لسان الفقهاء وأكثر الناس
هو هذا الدعاء المعروف اللهم اهديني فيمن هديت الخ وسموا أنه لم يزل يقنت في الفجر
حتى فارق الدنيا وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة حملوا القنوت في لفظ
الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي

نازعهم فيه جمهور العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله وغاية ما روي عنه في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه بحمل حسن، واعلم أنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب القنوت مطلقاً كما صرح بذلك صاحب البحر وغيره *

٢ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً ثم تركه » رواه أحمد وأحمد، وفي لفظ « قنت شهراً يدعو علي أحياء من أحياء العرب ثم تركه » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه . وفي لفظ « قنت شهراً حين قتل القراء فما رأيته حزن حزناً قط أشد منه » رواه البخاري *

قوله « على أحياء من أحياء العرب » هم بنو سليم قتلة القراء كما سيأتي في حديث ابن عباس : قوله « حين قتل القراء » هم أهل بئر معونة وقتلهم مشهورة (والحديث) يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات . وقد جمع بينه وبين حديث أنس الدال على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما زال يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا بأن المراد ترك الدعاء على الكفار لا أصل القنوت . وروى البيهقي مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح والقنوت له معان تقدم ذكرها في باب نسخ الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء (قائدة) في البخاري من طريق عاصم الاحول عن أنس إن القنوت قبل الركوع . قال البيهقي رواية القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون . وروى الحاكم أبو أحمد في الكنى عن الحسن البصري قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدياً كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع . قال الحافظ واسناده ضعيف . قال الاثرم قلت لأحمد يقول أحدني حديث أنس إنه قنت قبل الركوع غير عاصم الاحول قال لا يقوله غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتميم عن أبي مجلز وأيوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حفظة كلهم عن أنس . وكذا روي أبو هريرة وخفاف بن إيماء وغير واحد . وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما قد كنّا نعمل قبل وبعد . وصححه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ *

٣ وعن أنس قال « كان القنوت من المغرب والفجر » رواه البخاري * وعن البراء بن عازب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر » رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه * *

قوله « كان القنوت » أى في أول الامر . قوله « فى المغرب والفجر » تمسك بهذا الطحاوى فى ترك القنوت فى الفجر قال لأنهم أجمعوا على نسخه فى المغرب فيكون فى الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت فى الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق فى ذلك *

٤ وعن ابن عمر « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع فى الركعة الآخرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فانزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء الى قوله فانهم ظالمون » رواه أحمد والبخاري *

الحديث أخرجه أيضا النسائي . قوله « إذا رفع رأسه من الركوع » هكذا وردت أكثر الروايات كما تقدم قريبا قوله « فلانا وفلانا وفلانا » زاد النسائي يدعو على ناس من المنافقين وبهذه الزيادة يعلم ان هؤلاء الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قتلة القراء . وفى رواية للبخاري من حديث أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام فنزات » وفى رواية للترمذى « قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد اللهم العن اباسفيان اللهم العن الحارث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية فنزات » وفى أخرى للترمذى « قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على أربعة نفر فانزل الله تعالى الآية » (والحديث) بدل على نسخ القنوت بأعين المستحقين وان الذي يشرع فعله عند نزول النوازل إنما هو الدعاء لجيش الحقين بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالخذلان والدعاء برفع المصائب ولكنه بشكل على ذلك ما سيأتي فى حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه المستضعفين وعلى كفار مضر مع ان ذلك مما يجوز فعله فى القنوت عند النوازل *

٥ وعن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يدعو على احد او يدعو لاحد قنت بعد الركوع فربما قال اذا قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن ابي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسفي يوسف قال يجر

بذلك ويقول في بعض صلاته في صلاة الفجر اللهم المن فلانا وفلانا حين من احياء العرب حتى أنزل الله تعالى لبس لك من الأمر شيء . الآية » رواه احمد والبخاري * ٦ وعن أبي هريرة قال « بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العشاء إذ قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل أن يسجد اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك علي مضر اللهم اجعلهم سنين كسني يوسف » رواه البخاري * ٧ وعنه أيضاً قال « لا قرين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده فيدعو للمؤمنين ويعلن الكفار » متفق عليه . وفي رواية لاحمد « وصلاة العصر » مكان صلاة العشاء الآخرة *

قوله « اللهم انج الوليد » فيه جواز الدعاء في القنوت لضعفة المسلمين بتخليصهم من الاسر ويقاس عليه جواز الدعاء لهم بالنجاة من كل ورطة يقومون فيها من غير فرق بين المستضعفين وغيرهم : قوله « اشد وطأتك » الوطأة الضغطة أو الاخذة الشديدة كما في القاموس : قوله « كسني يوسف » هي السنين المذكورة في القرآن ، وفيه جواز الدعاء علي الكفار بالجذب والبلاء : قوله « قال يجهز بذلك » فيه مشروعية الجهر بالقنوت : قوله « في صلاة الفجر » بيان لقوله في بعض صلاته . قوله « لا قرين » في رواية الاسماعيل « اني لا قرين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قوله « وكان أبو هريرة » الخ قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لاقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف علي أبي هريرة وبوضحه ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولأبي داود « قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة شهراً » ونحوه مسلم ولكن هذا ينبغي كونه صلي الله عليه وسلم قنت في غير العشاء . وظاهر سياق الحديث أن جميعه مرفوع : قوله « في الركعة الآخرة » قد تقدم بيان الاختلاف في كونه قبل الركوع أو بعده . قوله « فيدعو للمؤمنين » هم من كان مأسوراً بمكة والكفار كفار قرين كما بينه البخاري في تفسير سورة آل عمران . وهذه الاحاديث تدل علي مشروعية القنوت عند نزول النوازل وقد تقدم الكلام عليه وقد اقتصرنا في شرحها علي هذا المقدار وان كانت تحتمل البسط لعدم عود التطويل علي ما نحن فيه بفائدة *

٨* وعن ابن عباس « قال كنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهرامتنا بما في الظاهر والمصر والمغرب والمشرق والصبح في دبر كل صلاة اذا قال سمع الله من حمده من الركعة الآخرة يدعو عليهم علي حي من بني سليم علي رعل وذكوان وعصية ويؤمن من خلفه » رواه أبو داود واحمد وزاد « أرسل اليهم يدعوهم الى الاسلام فقتلواهم » قال عكرمة كان هذا مفتاح القنوت ❦

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه أيضاً الحاكم وليس في إسناده معطن الا هلال بن خباب فان فيه مة الا وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما: قوله « في دبر كل صلاة » فيه ان القنوت للوازل لا يختص بيمض الصلوات فهو يرد على من خضعه بصلاة الفجر عندها : قوله « اذا قال سمع الله من حمده » فيه التصريح بأن القنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم . قوله « من بني سليم » بضم السين المهملة وفتح اللام قبيلة معروفة . قوله « علي رعل » براء مكسورة وعين مهجلة ساكنة قبيلة من سليم كما في القاموس وهو وما بعده بدل من قوله من بني سليم وقوله من بني سليم بدل ايضاً من الضمير في قوله عليهم وقوله « وعصية » تصغير عصا سميت به قبيلة من سليم أيضاً . قوله : « وذكوان » هم قبيلة أيضاً من سليم *

..... ❦

بحمد الله وحوله قد تم الجزء الثاني من نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للعلامة الشوكاني وقد تولى طبعه وتصحيحه والتعليق عليه ادارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها حمزة منير بن عبد الله أغا النقلي الدهشقي الأزهرى . ويليهِ ان شاء الله تعالى الجزء الثالث منه مفتوحاً بأبواب السترة امام المصلى وحكم المرور دونها . ونسأل الله الاتمام وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه ومن كان بسنته من العاملين به

صحيفة	صحيفة
١٤ شرعية الاذان للمنفرد والدليل عليه	٢ باب قضاء الفوائت . بيان ان تارك الصلاة عامدا لا يقضى والدليل على ذلك
١٥ باب صفة الاذان وعدد كلماته	٣ دليل الجمهور على ان تارك الصلاة عمدا يقضى
١٦ اختلاف العلماء في تكبير الاذان هل يربع أم يتثنى ودليل كل وتحقيق المقام في ذلك	٤ من سئى صلاة فوقها عند ذكرها والدليل على ذلك
١٧ اختلاف العلماء في حكم الترجيع في الاذان وحكم التنوب في اذان الفجر وتحقيق ذلك	٥ استحباب الاذان للصلاة العائنة ودليل ذلك
١٨ أقوال العلماء في حى على خير العمل في الاذان ودليل كل وتحقيق المقام	٥ من نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس فليصل الركعتين قبل الفجر ولا يعيدها والدليل على ذلك
٢٠ مشروعية تشفيح الاذان وتنثيته وافراد الاقامة الا الاقامة ومذاهب العلماء في ذلك وأدلة كل زيادة عما تقدم	٦ باب الترتيب في قضاء الفوائت ودليله
٢٣ كلام الحارمى في حكم ألفاظ الاقامة وأقوال علماء السلف في ذلك	٨ تأخير الصلاة لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم منسوخ بصلاة الخوف وأدلة ذلك
٢٧ باب رفع الصوت بالاذان وأدلة ذلك	٩ (أبواب الاذان)
٢٨ باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوى عنقه عند الجملة ولا يستدير ودليل ذلك	٩ تعريف الاذان لغة وشرعا وبيان ابتداء شرعيته
٣٠ كيفية الاستدارة في الاذان وأقوال العلماء فيها وأدلة ذلك	١٠ باب وجوب الاذان وفضيلته واختلاف العلماء في حكمه ودليل كل وتحقيق ذلك
٣١ باب الاذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة	١١ لا يعتبر في الاذان السن والفضل كما يعتبر في الامامة والدليل على ذلك
٣١ المحافظة على الاذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير ولا يقيم المؤذن حتى يرى الامام والدليل على ذلك	١١ معنى قوله عليه السلام « ان المؤذنين أطول الناس أعناقا يوم القيامة » واختلاف السلف والخلف فيه
٣٢ جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة والدليل على ذلك وأقوال الأئمة فيه	١٢ الكلام على حديث « الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين »

صحيفة	صحيفة
٥٨ باب تحرير المنكبين في السهولة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها وأقوال العلماء في ذلك وأدلة كل	٣٣ أقوال العلماء في أي وقت يشرع في أذان الصبح الاول
٦١ باب من صلى في قيس غير مزرر تبدو منه عورته في الركوع أو غيره وأدلة ذلك	٣٥ جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد ويكره ما زاد عن ذلك
٦٣ باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوارها في الثوب الواحد وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل	٣٥ باب ما يقول المستمع عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان والدليل على ذلك
٦٥ باب لراهية اشتغال الصباء وأدلة ذلك	٤٠ الدعاء لا يد بين الاذان والاقامة
٦٦ باب النهي عن السدل والتلثم في الصلاة واختلاف العلماء في ذلك	٤١ باب من أذن فهو يقيم والدليل على ذلك وأقوال العلماء في ذلك
٦٨ باب الصلاة في ثوب الحرير والغضب	٤٣ باب الفصل بين التداين بجلسة وبيان الاحاديث الواردة في ذلك
٦٩ شرح حديث « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وبيان ان كل بدعة ضلالة والرد على من قسم البدع الى خمسة أقسام	٤٣ باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان والدليل على ذلك وأقوال العلماء فيه
٧١ دليل من قال ان الصلاة في ثوب حرر حرام	٤٥ باب فيمن عليه فوائت أن يؤذن ويقيم للاولى ويقيم لكل صلاة بعدها وبيان الاحاديث في ذلك
« كتاب اللباس »	٤٧ « أبواب ستر العورة »
٧٢ باب محرم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل ومحقق المقام	٤٧ وجوب سترها عن الناس الاعز زوجة أو ماملكت اليمين والدليل على ذلك
٧٧ باب في أن اقتراض الحرير كاللبس وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل	٤٨ باب بيان العورة وحدها
٧٩ باب اباحه لبس الحرير كالعلم والرقعة والدليل على ذلك	٤٩ دليل من يقول ان الفخذ عورة
٨٠ الدليل على استحباب التجميل بالثياب والاستشفاء بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥٠ باب من لم ير ان الفخذ عورة وقال هي السواتان فقط وأدلة ذلك
	٥٢ باب بيان ان السرة والرلبة ليستا من العورة وأدلة ذلك
	٥٤ باب ان المرأة الحرة كالها عورة الا وجهها وكفيها ومذاهب العلماء وأدلة ذلك

صحيفة	صحيفة
٨٠	النهي عن ركوب الخمار ولبس الذهب الا مقطعا
٨١	باب جواز لبس الحرير لعذر الحكمة والقمل وأقوال العلماء في ذلك
٨٢	باب ما جاء في لبس الخبز وما نسج من حرير وغيره ومذاهب العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
٨٦	ما جاء في مسخ من استحل الحرير والحرير والمعازف قردة أو خنازير
٨٧	باب نهى الرجال عن المعصر ومما جاء في الاحمر
٨٩	جواز لبس المعصر للنساء والنهي عن لبس لباس القسي والتختم بالذهب للرجال
٩٠	شمائل الرسول عليه الصلاة والسلام
٩٤	باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والزعفر والمولونات
٩٤	أطهر الثياب وأطيب الياس
٩٥	أطيب الثياب الى الرسول الحبرة
٩٥	ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وسلم الثوب الاخضر
٩٦	جواز لبس الثياب السود للنساء
٩٧	باب حكم ما فيه صورة من الثياب والسطر والستور والنهي عن التصوير
١٠٠	الدليل على أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل أو كلب
١٠٠	الدليل على أن التصوير من أشد المحرمات
١٠١	باب ما جاء في لبس القميص والعمامة
١٠٢	اختلاف العلماء في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل لبس السراويل
١٠٣	كان أحب اللباس الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القميص
١٠٤	الدليل على أنكم قبيص الرسول كان الى الرسغ ونطويل الاكمام والثياب من البدع المذمومة
١٠٥	مشروعية سدل العمامة بين الكفتين والدليل على ذلك
١٠٦	تحنيك العمامة وما ورد في الاقتطاع
١٠٧	مشروعية لبس العمامة وارتداء العذبة بين الكفتين
١٠٨	باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فيه وكراهة الشهرة والاسبال
١٠٩	الدليل على أن الكبر مانع من دخول الجنة
١١٠	التوسط في المأكل والمشرب والملبس هو المشروع وما سواه اما غلو أو تقال
	وهو مبحث نفيس جداً
١١١	حديث « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة »
١١٢	حكم من جر ازاره خيلاء
١١٣	الدليل على أن اسبال الثياب من أشد الذنوب
١١٥	باب نهى المرأة أن تلبس ما يحكي بدنها أو تشبه بالرجال
١١٧	الدليل على لعن الرجل الذي يلبس

صحيفة	صحيفة
واختلاف العلماء في ذلك ودليل كل	لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل
النبى عن الصلاة الى القبور	باب التيامن في الملبس وما يقول من
والجلوس عليها	استجد ثوبا
النبى عن اتخاذ القبور مساجد	باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو
النبى عن الصلاة في أعطان الابل	عما لا يعلم بها
وأقوال العلماء في ذلك	باب أقوال العلماء في حكم إزالة النجاسة
النبى عن الصلاة في وطنه وبياتها	ودليل كل وتحقيق المقام
قال القاضي أبو بكر بن العربي الموضح	مشروعية الصلاة في التعلين
النبى لا يسلى فيها ثلاثة عشر وسرها	باب حمل المحدث والمستجر في الصلاة
باب صلاة التطوع في الكعبة وأقوال	وثياب الصغار وما شك في نجاسته
العلماء في ذلك	باب الدليل على تجنب الصياف المساجد
باب حكم الصلاة في السفينة	والمجاين والبيع والشراء والحسومات
باب صلاة الفرس على الراحلة لعذر	واقامة الحدود ورفع الاصوات فيها
الدليل على جواز التطوع على الراحلة	باب الدليل على ان وقوف المرأة بمحيط المصلى
المسافر قبل جهة مقصده وغيره	لا يبطل صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
وأقوال العلماء في ذلك	باب من صلى على مركوب نجس أو
باب اتخاذ متعبات الكفار ومواضع	قد أصابته نجاسة
القبور اذا شئت مساجد	باب الصلاة على الفراء والبسط
باب فضل من بنى مسجدا أو ماله من الاجر	وغيرهما من المفارش
باب الاقصاد في بناء المساجد والهدى	باب حكم الصلاة على الجصير والفرو
عن التشييد والرخف وبيان انهما	المدبوعة وأقوال العلماء في ذلك
من البدع المذمومة	باب جواز الصلاة على السجادة
باب لبس المساجد وعلبيتها وبيانها	باب الصلاة في التعلين والخبس وأقوال
من الروايات المذكورة والدليل على ذلك	العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
مع من أكل النوم أو البصل أو الكراث	باب المواضع المنهى عنها والمأذون
من دخول المساجد	فيها للصلاة
باب قول اذا دخل المسجد واذا خرج منه	باب الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام

صفحة	صفحة
١٦٤	باب جامع فيما تضمنه المساجد وما يسبح فيها
١٦٩	أقوال العلماء في جواز انشاد الشعر في المسجد
١٧٠	أقوال العلماء في حكم النوم في المسجد
١٧١	ضرب الحيمة في المسجد للبريض
١٧٢	حكم الاكل في المسجد
١٧٣	باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهى المصلى
١٧٤	باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان حتى يصلى الا لعذر
١٧٥	(أبواب استقبال القبلة)
١٧٥	باب وجوب استقبال القبلة للصلاة
١٧٧	ثبوت تحويل القبلة في زمن النبوة
١٧٩	باب حجة من رأى مرض البعد اصابة جهة الكعبة لا العيب وأقوال العلماء في ذلك
١٨٢	باب ترك القبلة لعذر الخوف
١٨٢	باب تطوع المسافر على راحلته حيث توجهت به
١٨٤	(أبواب صفة الصلاة)
١٨٤	باب افراص افتتاحها بالتكبير
١٨٥	اختلاف العلماء في حكم تكبير الاحرام ودليل كل وتحقيق المقام
١٨٧	باب ان تكبير الامام بعد تسويته الصفوف والمراغ من الإقامة
١٨٨	باب رفع اليدين وبيان صفته ومواضعه
١٨٩	مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام واختلاف العلماء في حكمه
١٩٧	مواضع رفع اليدين في الصلاة
٢٠٠	باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك
٢٠٤	باب نظر المصلى الى موضع سجوده والنهى عن رفع البصر في الصلاة
٢٠٦	باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة
٢٠٩	تفسير دعاء الاستفتاح
٢١٣	باب التعوذ بالقراءة وأقوال العلماء في حكمه
٢١٥	باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم من الجهر والاسرار به في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل ووسط الكلام فيه
٢١٨	أقوال العلماء في السئلة هل هي آية من كل سورة أم لا وحجة كل
٢٢٥	باب في السئلة هل هي من الفاتحة وأوائل السور أم لا بأبسط مما تقدم
٢٢٩	باب وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك وأدلة كل وتحقيق المقام وفيه قاعدة أشادها الفقهاء وهى مبنية على شما جرف هار
٢٣٦	باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا سمع امامه وبيان مذاهب العلماء في ذلك وحجة كل ووسط الكلام في ذلك
٢٤٤	باب التأمين والجهر به مع القراءة وأقوال العلماء في ذلك وحججهم
٢٤٧	باب حكم من لم يحسن فرض القراءة

صحيفة	صحيفة
٢٤٨ باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الاوليين وهل تسب قراءتها في الاخيرين أم لا	٢٦٢ تحقيق القول في القراءة التي تمسح بها الصلاة وكلام أئمة القراء في ذلك وهو مبحث نفيس جداً ينبغي مطالعته
٢٥٠ الدليل على مشروعية القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة	٢٦٣ قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أبي بن كعب
٢٥٠ الدليل على ان مقدار القراءة في الاوليين من الظهر ثلاثون آية والاوليين من العصر خمس عشرة آية	٢٦٤ باب ما جاء في السجنتين قبل القراءة وبعدها
٢٥١ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتكيس السور في ترتيبها وجواز تكريرها والدليل على ذلك وأقوال العلماء فيه	٢٦٥ باب التذكير بالركوع والسجود والرفع وأقوال العلماء في حكمه بأوصح مما تقدم
٢٥٣ مشروعية قراءة سورة اذا زلزلت في الصبح	٢٦٩ باب جهر الامام بالتكبير ليسمع من خلفه وتبلغ النداء له عند الحاجة
٢٥٥ باب جامع القراءة في الصلوات	٢٧٠ باب هيئات الركوع
٢٥٥ قراءة القرآن الحميد في الفجر والليل اذا يغشى في الظهر	٢٧٠ مشروعية التفرج بين الاسماع والنهي عن التطبيق في الصلاة
٢٥٧ مشروعية قراءة سورة والطور في المغرب	٢٧١ باب الذكر في الركوع والسجود واختلاف العلماء في حكمه وحجته كل
٢٥٨ قراءة سورة الاعراف في ركعتي صلاة المغرب	٢٧٥ أدنى التسبيح في الركوع والسجود ثلاث مرات سبحان ربى العظيم أو سبحان ربى الأعلى
٢٥٩ قراءة سورة قل بأبيها الكافرون والاخلاس في المغرب	٢٧٦ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود
٢٥٩ قصة معاذ وتخلو له الصلاة بقومه وبيان ماهو التخفيف المطلوب وان الشارع بينه	٢٧٧ باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعده انصابه وأقوال العلماء في ذلك وحججهم
٢٦١ باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما من أثني على قراءته	٢٨٠ باب في أن الانتداب بعد الركوع فرض وجوب الطلابة في الاعتدال من الركوع وبين السجنتين ومذاهب العلماء في ذلك
	٢٨١ باب هيئات السجود وكيفية الهوى اليه وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق

صحيفة	صحيفة
٣٠١ باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة وأقوال العلماء في ذلك وحجج كل	المقام بأبسط عبارة وأوضح اشارة ولعلك لا تجده في غير هذا الكتاب ٢٨٤ النهى ان يترك المصلى كما يترك البعير وتفسيره وأقوال العلماء فيه
٣٠٣ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير نعوذ ولا سكتة وأدلة ذلك	٢٨٤ مشروعية التجنح في الصلاة
٣٠٣ باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو	٢٨٥ النهى عن أن يسقط المصلى ذراعيه
٣٠٤ أقوال العلماء في حكم التشهد الاول وأدلته في ذلك	انبساط الكلب
٣٠٥ الدليل على مشروعيته الافتراض في الصلاة ومذاهب العلماء في ذلك	٢٨٦ مشروعية التفريج بين الفخذين في السجود وممكن الانف والحيبة من الارض
٣٠٦ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقماء من الاحاديث ومذاهب العلماء في ذلك ودليل كل	٢٨٦ باب أعضاء السجود سعة وبيانها ومذاهب العلماء في ذلك
٣١٠ النهى عن النقر والاقعاء والالتفات في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك	٢٨٩ باب المصلى يسجد على ما حملة ولا يبشر مصلاه بأعضائه
٣١٢ باب ذكر تشهد ابن مسعود وعمره	٢٨٩ الدليل على جواز السجود على الثياب لاتقاء حر الارض وأقوال العلماء في ذلك
٣١٣ تفسير كلمات التشهد في الصلاة وأقوال العلماء في حكم التشهد	٢٩٢ باب الجلوس بين السجدين وما يقول فيها
٣١٦ باب في أن التشهد في الصلاة فرص	٢٩٤ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما
٣١٧ باب الاشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين في الصلاة	٢٩٧ الدليل على وجوب الطمأنينة في جميع أركان الصلاة
٣١٩ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب العلماء في حكمها وأدلة كل وتحقيق المقام	٢٩٧ ذكر العلامة ابن دقيق العيد قاعدة عظيمة ومناقشة الشارح له في بعضها وهو بحث مفيد جداً عليك له
٣٢١ بيان من ذهب الى أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة ومن	٢٩٩ حكم من لم ينم سجوده وركوعه ٣٠٠ بيان ان أسر الناس سرقة الذي يسرق من صلاته

صحيحة	صحيحة
٣٥١ صيغ أوراد تقال عقب الصلوات	ذهب الى انها ليست بواجبة
٣٥٢ باب الانحراف بعد السلام	٣٢٢ أدلة من قال بوجوب الصلاة على النبي
٣٥٣ كان النبي عليه الصلاة والسلام اذا صلى	٣٢٥ حكم الصلاة على النبي في الصلاة
صلاه أقبل بوجهه على المسلمين	٣٢٧ باب ما يستدل به على تفسير آله المعصي
٣٥٥ مشروعية التبرك بملامسه أهل الفضل	عليهم وأقوال العلماء في ذلك
٣٥٦ باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال	٣٢٩ الدليل على أن الزوجات من الآل
وأدله ذلك ومذاهب العلماء وحججهم	٣٢٩ باب ما يدعو به في آخر الصلاة
٣٥٧ باب لبث الامام بالرجال قليلا يخرج	٣٣٠ حكم الاستعاذه في الصلاة وأقوال
من صلى معه من النساء وبيات	العلماء في ذلك
الاحاديث الواردة في ذلك	٣٣١ باب جامع أدعية مندوس عليها في
٣٥٨ باب جواز عقد التسيح باليد وعده	الصلاة وفيه ثمانية أحاديث
بالوى ونحوه : بيان الاحاديث	٣٣٦ باب الخروج من الصلاة بالسلام
الواردة في ذلك	٣٣٧ الدليل على مشروعيه التسليمتين في
٣٥٩ بيان ان الذكر يضاعف ويتعدد بعدد	الصلاة وأقوال العلماء في ذلك
ما أسأل الدأكر على عدده وان لم	٣٣٨ صيغة التسليم
يتكرر الذكر في نفسه	٣٤٠ حديث « حذوف السلام منه » وأقوال
٣٦٠ (أبواب ما يبطل الصلاة وما	العلماء فيه
يكره ويباح فيها)	٣٤١ باب من اجزأ بتسليمه واحدة
٣٦٠ باب الهى عن الكلام في الصلاة	٣٤٣ باب في كون السلام فرسا والدليل
ومذاهب العلماء في كلام النامى والعامد	على ذلك ومذاهب العلماء فيه وأدلة كل
والجاهل وأدلة كل وتحقيق المقام	٣٤٥ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة
٣٦٣ الكلام في الصلاة منسوخ	٣٤٥ مشروعية الاستغفار ثلاثا بعد
٣٦٤ لا بعد صلح شىء من كلام الناس في	الانصراف من الصلاة
الصلاة انما هى التسيح والتكبير	٣٤٦ ما يقال في دير كل صلاة من الادعية
وقراءة القرآن	٣٤٧ بيان عدد التسبيح والكبير والتحميد
٣٦٥ الدليل على تحريم الكلام في الصلاة	٣٤٩ مشروعيه الدعاء بكلمات دبر الصلوات
مطلقا ومذاهب الساف في ذلك	٣٥٠ صيغة الدعاء بعد صلاة الصبح حين يسلم

تحقيقه	تحيته
٣٦٥ باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز	حاجة وبيان الأحاديث الواردة في ذلك
جاهلا لم يطل والدليل على ذلك	٣٧٩ حكمة النهي عن الجلوس في الصلاة
٣٦٦ باب ما جاء في التحنيط والنفخ في	٣٨٠ باب كراهه تشييك الأصابع وقرعها
الصلاة وأقوال العلماء فيه ودليل كل	والتخصر والاعتقاد على اليد اللاحقة
وتحقق الحق من ذلك	٣٨١ حكم تشييك الأصابع في المسجد
٣٦٨ باب التكاء في الصلاة من حشية الله	٣٨٣ تفسير الاختصار في الصلاة وأقوال
بعالي ودليل ذلك	العلماء فيه
٣٧٠ باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو	٣٨٤ الدليل على كراهه الاعتقاد على البدن عند
حدوث نعمة وبيان الأحاديث	الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة
الواردة في ذلك	٣٨٥ كراهه المسح على الخصى ومذهب العلماء
٣٧١ باب من نابه شيء في صلاته فإنه يسبح	٣٨٦ كراهه أن يصلي الرجل معقوص
والمرأة بعض إيراد الأحاديث الدالة	السرو بيان الأحاديث الواردة في ذلك
على ذلك ومذهب العلماء	٣٨٧ مذهب العلماء في حكم الصلاة وهو
٣٧٢ باب الفصح في القراءة على الإمام وعبره	مفصوص شعره
ومذهب العلماء في ذلك وحجج كل	٣٨٨ باب كراهه تنخم المصلي المصلي قبله
وتحقيق المقام	أو عن يمينه
٣٧٣ باب المسلم يدعو ويذكر الله إذا مر	٣٨٩ كفارة الصافي في المسجد دفنه
بآية رحمة أو عذاب أو ذكر وبيان	٣٩٠ منع الإمام من الإمامة إذا نقل في الصلاة
الأحاديث الواردة في ذلك وأقوال	٣٩٠ باب في أن فنل الحية والعقرب والمشي اليسير
العلماء فيه	لا حاجة لا يكره وأدلة ذلك ومذهب العلماء
٣٧٥ بان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم	٣٩١ جواز المشي لحاجة في صلاة التطوع
كان إذا دلى لآية بآية رحمة الأوفى	٣٩٢ باب في أن عمل القلب لا يطل وإن طال
فسأل ولا يأتية تذاب الا وقت فنعود	٣٩٣ باب القنوت في المكتوبة عند التوارل وركه
٣٧٦ باب الإشارة في الصلاة لرد السلام	في غيرها وأقوال العلماء في مشروعته
أو حاجة تعرض ومذهب علماء السام	٣٩٧ الدعاء على المخالفين في القنوت
ودليل كل وما هو الراجح من ذلك	٣٩٨ نسخ القنوت بأحد المستحقين وبه ينتهى
٣٧٨ باب كراهه الالتفات في الصلاة الآمن	الجزء الثاني

CALL No. ۲۹۶۵۲
 AUTHOR ۲۰۸
 TITLE ثیل الاوطار شرح منتخب الاضبار
 الجزء الثاني

ACC. NO ۲۸۲۱۴

1230'09

۵/۱۱/۱۳۸۱

۵/۱۱/۱۳۸۱

۹/۱۲/۱۳۸۱

۵/۱۱/۱۳۸۱

۵/۱۱/۱۳۸۱

۵/۱۱/۱۳۸۱



MAULANA AZAD LIBRARY
 ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1.00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.

